منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

الرباط

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

د. خالد حميد صبري

# اللسانيات النصيّة في الدّراسات العربيّة الحديثة

## بحثٌ في الأطر المنهجية والنظرية

قضايا لسانية

# اللسانيات النصيّة
# في الدّراسات العربيّة الحديثة
## بحثٌ في الأطر المنهجية والنظرية

طبع في لبنان

# اللسانيات النصيّة
# في الدّراسات العربيّة الحديثة
## بحثٌ في الأطر المنهجية والنظرية

د. خالد حميد صبري

منشورات الاختلاف
Editions EHkhtilef

دار الأمان
الرباط

منشورات ضفاف
DIFAFPUBLISHING

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ...رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا... ﴾

صدقَ اللهُ العليُّ العظيم

البقرة: 126

**الإهداء..**

إلى الفرحة التي انطفأت قبل أوانها..

## أخي منذر

لا أعلم كيف اكتشفت يدُ القدر أنك ضيائي الأغلى لتسرقك..

ولتتركني بعدك في ظلام مؤبد..

خالد...

الطبعة الأولى: 1436 هـ - 2015 م

ردمك 978-614-02-1218-3

جميع الحقوق محفوظة

دار ومكتبة عدنان
طبع - نشر - توزيع
بغداد - شارع المتنبي
بناية المكتبة البغدادية
07707900655 - 079017853386
07813515055 - 07901312029

دار الأمان
الرباط
4، زنقة المامونية - الرباط - مقابل وزارة العدل
هاتف: 537723276 212+ - فاكس: 537200055 212+
البريد الإلكتروني: darelamane@menara.ma

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
149 شارع حسيبة بن بوعلي
الجزائر العاصمة - الجزائر
هاتف/فاكس: 21676179 213+
e-mail: editions.elikhtilef@gmail.com

منشورات ضفاف
DIFAFPUBLISHING
هاتف الرياض: 966509337722+
هاتف بيروت: 9613223227+
editions. difaf@gmail. com

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأيّة وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أيّة وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي **الناشرين**

# المحتويات

**المقدمة**..... **13**

**التمهيد: مقاربة النص.. المسار التاريخي**..... **17**

أولا: مقاربة النص في المشهد النقدي (نظرية النص)..... 17

ثانيا: مقاربة النص في المشهد اللساني (لسانيات النص)..... 25

**الفصل الأول**

**لسانيات النص في التلقي العربي العوائق والإشكالات**

**المبحث الأول: انتقال النظرية**..... **43**

أولا: انتقال المصطلح..... 43

ثانيا: انتقال المفهوم..... 54

أ – مفهوم النص في الدراسات الغربية..... 54

ب– مفهوم النص في الدراسات العربية الحديثة..... 68

**المبحث الثاني: عوائق التلقي وإشكالاته**..... **81**

نظرة أولية..... 81

العوائق والإشكالات..... 86

**الفصل الثاني**

**لسانيات النص في الكتابات العربية البدايات والتعريف بالنظرية**

**المبحث الأول: الكتابات الأولى**.....**107**

1 – محمد خطابي وانسجام الخطاب.....107

2 – صلاح فضل والبلاغة النصية.....113

3 – الزنّاد والنسيج النصي.....121

**المبحث الثاني: الكتابات التعريفية (التمهيدية)..... 133**
1 – علم لغة النص (سعيد البحيري)..... 134
2– مدخل إلى علم لغة النص (إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد)..... 135
3 – مدخل إلى علم النص (الأخضر الصبيحي)..... 140

**الفصل الثالث**

## لسانيات النص والتراث العربي البحث عن جذور

**المبحث الأول: إشكالية التراث والمعاصرة..... 147**
إشكالية التراث في الوعي العربي المعاصر..... 147
إشكالية التراث في اللسانيات العربية..... 151
إشكالية التراث في لسانيات النص العربية..... 155

**المبحث الثاني: الجذور النحوية والبلاغية..... 163**
توطئة..... 163
أولا: التركيب..... 164
ثانيا: النظم..... 168
ثالثا: العطف/الوصل والفصل..... 171
رابعا: التمثيل..... 181
خامسا: مظاهر الاتساق المعجمي..... 183

**المبحث الثالث: الجذور القرآنية: التفسير وعلوم القرآن..... 187**
القرآن النص..... 187
المناسبة وانسجام النص..... 189
أسباب النزول وسياق النص..... 195

**الفصل الرابع**

## مقاربة النص في اللسانيات الوظيفية

**المبحث الأول: النحو الوظيفي: المبادئ والنماذج..... 203**
ما قبل الوظيفية..... 203
اللسانيات الوظيفية..... 205

نظرية النحو الوظيفي .....207
نماذج نظرية النحو الوظيفي.....209

**المبحث الثاني: مقاربة النص عند أحمد المتوكل.. أساسها وطبيعتها.....219**
النحو الوظيفي من الجملة إلى النص.....219
البنية النموذج للخطاب.....224
النص والبنية النموذج.....233

**الخاتمة والنتائج.....241**
**المصادر والمراجع.....247**

# المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمدٍ وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

مرَّ البحث اللساني -عبر تاريخه- بتحولاتٍ كبيرة ومهمة، كانت وليدةَ إعادةِ النظر والبحثِ المستمرين عن نظرية لسانية يمكن أن تكون الأكفأ في مقاربة اللغة وقضاياها، وكانت لسانيات النص -التي ظهرت أواخر ستينيات القرن المنصرم- إحدى أهم المقاربات التي توصل إليها اللسانيون؛ إذ هي تسعى إلى سدِّ الثغرات التي شُخِّصت على النظريات التي سبقتها، تلك النظريات التي ظلَّت محصورةً في إطار الجملة، وفي إطار الصيغ المجردة، والبحثِ عن الكفاية النحوية، فجاءت لسانيات النص لتتجاوز الجزئي إلى الكلي، والمجرد إلى المستعمل، والكفاية النحوية إلى الكفاية التواصلية عبر الوحدات الخطابية المختلفة التي يقف النص في مقدمتها.

إن الانطلاق من هذه المبادئ في معالجة الظواهر اللغوية وسم لسانيات النص بسمة الاتساع، وقد فرض هذا الاتساع النظري على المقاربة النصية أن تستثمر ما هو متاح في الحقول المعرفية المجاورة، كالتداوليات، واستراتيجيات التأويل، ولسانيات الجملة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع وغيرها؛ لذلك وُصفت لسانيات النص بأنها حقل متداخل الاختصاصات.

لم تكن اللسانيات العربية قريبة من تلك المخاضات، ولم يحتك الباحثون العرب بلسانيات النص إلا في أواخر الثمانينيات؛ ففي العام 1988م كُتبت أول أطروحة جامعية في هذا الاختصاص (مظاهر انسجام الخطاب) للباحث المغربي محمد خطابي، ثم توالت الكتابات، متخذة مظاهر متعددة ومناهج متغايرة، غير

أن هذا التعدد لم يخرجها عن هدفها العام المتمثل في الاقتصار على نقل النظرية إلى الثقافة العربية، وإن تعدى النقل فإنما يتعداه لاختبارها على نصوص عربية، أو للمقارنة بينها وبين مقولات التراث، لإثبات فرضية يرغب كثير من الباحثين العرب في إثباتها، مفادها أن علماءنا الأقدمين هم الأسبق في كل نظرية لغوية، وهي مغالطة معرفية تسيء إلى تلك الجهود التراثية الشامخة أكثر من أن تنفعها؛ فما أنتجه سيبويه وعبد القاهر والسكاكي وغيرهم لا يحتاج إلى شهادة على أصالته وعمقه وتأثيره.

إن اقتصار الكتابات العربية -باستثناء القليل النادر في هذا المجال- على نقل النظرية لا يقلل من شأنها، إذا ما قورنت بالوضع اللساني العربي عموما؛ فهو وضع اعتاد التكريس لا التأسيس. وقد فرض هذا الاقتصار على هذه الدراسة أن تخوض في قضايا التلقي العربي وإشكالاته، ومما ترتب على ذلك أن تتغاضى هذه الدراسة عن بعض تفاصيل اللسانيات النصية، فلم تتحرك إلا في المساحات المرتبطة بخصوصيات التلقي العربي.

وقد حاولنا أن نصنف الدراسات النصية العربية على أساس الأطر المنهجية والنظرية التي تحكمت في صياغتها، واعتمادا على طبيعة هذه الأطر اختيرت الكتابات المعروض لها في مفاصل هذه الدراسة. وهذا يعني أن إمكانية الاندراج في إطار منهجي أو نظري معينين هو الرائز في اختيار بعض الكتابات واستبعاد سواها، على أن هذا البعض المُستبعَد إنما هو مُستبعَد عن التصنيف لا التوظيف.

ولابد من القول: إن التحليلات التي صاغتها هذه الدراسة تخضع لما تفرضه طبيعة تلك الأطر من تصورات ومفاهيم، وعليه نحت الدراسة -في بعض المواضع- منحى نقديا يتجاوز مجرد العرض والتحليل، ليشخص مواضع الخلل والقصور.

إن هذا التصنيف وهذا الفرز المصحوبين بالوصف والتحليل وإثارة الأسئلة من شأنهما أن يعطيا تصورا عاما لما هو عليه وضع لسانيات النص في الثقافة العربية، وهو وضع يتعالق بنحو طبيعي مع الوضع العام للسانيات العربية. وبناءً عليه حاولنا أن نفيد -منهجيا ومعرفيا- من الدراسات التي تناولت -بالتحليل

والنقد- الواقع اللساني العربي، وتقف في مقدمتها دراسة الباحث مصطفى غلفان (اللسانيات العربية الحديثة- دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية)، ودراسة الباحث حافظ إسماعيلي علوي (اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة- دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته). وتسعى هذه الدراسة أن تكون جزءاً متمّماً لهذا المشروع النقدي العربي الذي أخذ على عاتقه تحليل الخطاب اللساني العربي، وما يواجهه من عوائق وإشكالات، والكشف عن الصلات الرابطة بينه وبين الخطاب اللساني العالمي، حتى تتبين الأسس المنهجية والنظرية التي اعتمدت عليها كتاباتنا اللسانية.

انطلاقا من هذه التصورات وُزِّعت مادة الدراسة بين تمهيد وأربعة فصول، عرضنا في التمهيد لأهم التحولات التي رافقت النص فهما وتحليلا، وقد فصلنا بين مجالين اثنين: مجال النقد الذي أنتج نظرية النص عبر تجلياتها المختلفة، ومجال اللسانيات الذي أنتج لسانيات النص، غير أنهما مجالان متداخلان، وقد انعكس تداخلهما على بعض الكتابات العربية.

وخص الفصل الأول بمهمة الكشف عن طبيعة التلقي العربي للسانيات النصية، وجعلناه في مبحثين: خُصِّص أولهما لانتقال المصطلح والمفهوم من الثقافة الغربية إلى الثقافة العربية، وخُصِّص ثانيهما لأهم العوائق والإشكاليات التي تواجه النظرية في تفكيرنا العربي.

وأحاط الفصل الثاني بنمطين من الكتابات قريبين من بعضهما: النمط الأول ذو إطار تاريخي محض، وسم بـ (الكتابات الأولى)، وهي الكتابات التي تؤرخ لبداية المشوار العربي مع لسانيات النص، والنمط الثاني ذو إطار منهجي محدد، وسم بـ (الكتابات التعريفية التمهيدية)، وهي الكتابات المُخَصَّصة للتعريف بمبادئ النظرية، غايتها تقديم النظرية إلى القارئ العربي بنحو مُيَسَّر، لتمهد له الدخول في تفاصيلها في الكتابات الأخرى.

وفي الفصل الثالث توقفنا عند الكتابات التي حاولت تأصيل اللسانيات النصية في التراث العربي، بدأنا هذا الفصل بالإشكالية التي تثيرها طبيعة علاقتنا بالتراث على مستوى الوعي عموما، وعلى مستوى اللسانيات خصوصا، وعلى مستوى

لسانيات النص بنحو أخص، ثم عرضنا لطبيعة المقارنات التي عُقدت بين لسانيات النص وبعض المجالات التراثية: النحو والبلاغة والتفسير وعلوم القرآن.

أما الفصل الرابع فتناولنا فيه مقاربة ذات إطار نظري محدد، وهي المقاربة الوظيفية للنص، وذلك من خلال كتابات الباحث أحمد المتوكل، فكان الهدف من هذا الفصل الكشف عن طبيعة المقاربة التي يقترحها المتوكل انطلاقا من أصوله النظرية المتمثلة بنظرية النحو الوظيفي.

ثم خُتمت الدراسة بأهم النتائج المتوصَل إليها.

ولا بد من الإشارة أخيرا إلى أن هذا الكتاب هو في الأصل أطروحة دكتوراه أجيزت من جامعة بغداد/كلية ابن رشد للعلوم الإنسانية، وكانت بإشراف الدكتور مشتاق عبّاس معن الذي رعاها بمتابعته، وأغناها بملاحظاته وتوجيهاته؛ فله مني -على كلّ ما قدّم- خالص شكري وامتناني. كما أشكر تلك المجموعة الطيبة من الأساتذة الفضلاء والأصدقاء الباحثين الذين رافقوا هذه الدراسة من البدء حتى المنتهى، فأمدّوها بما تحتاج من الأسئلة والمصادر والإرشادات، وأخصُّ بالذكر منهم: د. ضرغام محمود الخفّاف، ود. تحسين الوزّان، ود. جبار الذهبي، ود. مؤيد آل صوينت، ود. خالد خليل هويدي، ود. عبد الزهرة عودة، ود. عبد الخالق حسن، ود. لطيف الشمري، والباحث مهند رحيم جاسم. وإلى زوجتي العزيزة، التي تحمَّلت الكثير في سبيل إنجاز هذا العمل، أجملُ عبارات الشكر والثناء.

والله وليُّ التوفيق والنجاح

**د. خالد حميد صبري**

بغداد/تشرين الثاني 2013

# التمهيد

# مقاربة النص.. المسار التاريخي

لعلّ تتبع المسار التاريخي لمقاربة النص يحتم علينا التفريق بين مصطلحين أساسيين، يتداخلان تداخلا كبيرا، هما (نظرية النص)، و(لسانيات النص). وقد انعكس هذ التداخل على بعض الكتابات العربية؛ إذ اعتمدت بعض هذه الكتابات، في تحديد مفهوم النص، على عددٍ من المقولات النقدية والأدبية. ولا ينطلق هذا الفرز من موقف يرفض أن يستثمر أحدُ المجالين ما هو متاح في المجال الآخر، إنه فرز يروم تحديد الأطر النظرية التي نهلت منها كتاباتنا اللسانية.

## أولاً: مقاربة النص في المشهد النقدي (نظرية النص)

تعنى نظرية النص بالنصوص الإبداعية دون أي نمط آخر، وقد ولدت نتيجة التحول الكبير الذي أصاب المشهد النقدي، والذي مكّن من التخلص من النظرة الوظيفية التي طبعت الدراسات النقدية العتيقة التي تنظر إلى النص على أنه مجموعة من الشهادات والوثائق التي تصور مرحلة تاريخية محددة دون أن تغامر في البحث عن مكنوناته الجمالية والأدبية وتمظهراته البنيوية. إن نظرية النص كانت بديلا للدراسات التقليدية التي مارست نوعا من التمييز الاعتباطي بين الأجناس الأدبية، وأعلت جانب المضمون على المكونات الجمالية للنصوص؛ لذلك سعت هذه النظرية البديلة إلى التزام نوع من الصرامة والدقة في أثناء تحليل النصوص وتحديد المفاهيم، فقد نجحت في التخلص من المفاهيم ذات الدلالة المجازية الفضفاضة التي تحيل على القضية ونقيضها، واستبدالها بمفاهيم محددة ومقننة وأدوات إجرائية

تمكّن من مقاربة النص مهما اختلفت مستوياته وتباينت أغراضه، متجاوزة بذلك مقولتي السرد والشعر حيث أصبحت الدراسات تتناول شعرية السرد وسردية الشعر[1].

و لم تتخذ نظرية النص منهجا واحدا، وهذا يعود، أساسا، إلى تأكد النقاد من نسبية المناهج، وهي السمة التي تجعلها قابلة للمراجعة والتجاوز؛ لذلك شهدت الساحة النقدية مجموعة مناهج، تسعى جميعها إلى الوقوف على دلالات النص وجمالياته.

بدأ الاهتمام بالنص والتنظير له بدايةً ذات طابع بنيوي[2]، فالبنيوية تُعدُّ أول نظرية انطلق منها جل المحاولات الأولى لدراسة النص دراسة منهجية، تعتمد على أسس علمية متينة[3]. وتجمع أغلب المقاربات التي تنتمي إلى هذه النظرية على أن النص بنية لغوية قائمة بذاتها، وأنها ذات مدار مغلق؛ إذ يرى تودوروف أن أهم ما يحدد النص هو استقلاليته وانغلاقه، حتى لو كان بعض النصوص غير مغلق بمعنى ما، فهو يؤلف نظاما خاصا به، يجب ألّا يُساوى مع النظام الذي يتحقق على أساسه تركيب الجمل، ولكن أن يوضع في علاقة معه، إنها علاقة تجاور وتشابه، وإذا ميزنا في الجملة بين مكوناتها الصرفية والنحوية والدلالية، فإننا سنميز في النص بين الأوجه الآتية[4]:

---

(1) ينظر: نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال (حسين خمري) 12-13، ويمكن أن نعتد بتسمية الباحث حسين خمري كتابه (نظرية النص) دليلا على صحة ما ندّعيه من أن نظرية النص تعني مقاربة النص من منطلق نقدي أدبي.

(2) لم نتوقف عند مقولات الشكلانيين الروس؛ وذلك للعلاقة الوثقى بين الكثير مما نادت به الشكلانية الروسية وما تبنته البنيوية الأدبية بعد ذلك بما يقرب من ربع قرن، فضلا عن أن بعض أبرز أعلام البنيوية نشؤوا داخل خيمة الشكلانيين الروس، وفي مقدمتهم ياكبسون وتودوروف؛ يقول لفي شتراوس: "إنني أؤكد على أن البنيوية الحديثة، ومن ضمنها اللسانيات البنيوية، ما هي إلا امتداد للشكلانيين الروس". البنيوية منهج أم محتوى؟ (بحث) 44-45، وينظر: المنهج التداولي في مقاربة الخطاب (بحث) 121، والخروج من التيه- دراسة في سلطة النص 86

(3) ينظر: مدخل إلى علم النص (الصبيحي) 21

(4) ينظر: العلاماتية وعلم النص 109-110

- **الوجه الكلامي (الشفوي)** المكوّن من جميع العناصر اللغوية المتعلقة بالجملة: الصوتية والقاعدية... إلخ، وفيه تدرس أيضا الظواهر الأكثر بدائية، مثل طول النص.
- **الوجه النحوي** محيلين ليس على نحو الجمل، ولكن على العلاقات بين الوحدات النصية: جمل، مجموعات من الجمل... إلخ.
- **الوجه الدلالي** وهو إنتاج معقد للمضمون الدلالي للوحدات اللغوية.

لقد استطاعت تصورات دي سوسير أن تمتدَ إلى الساحة الأدبية، حتى أصبحت المقاربة اللسانية أنموذجا تبناه عدد من المنظرين، انطلاقا من أن الأدب يُعدّ نظاما دلاليا، تؤثر فيه اللغة تأثيرا مركزيا؛ لذلك فهو -الأدب- يشكل حقلا مثاليا لتطبيق مقولات البحث اللساني ومبادئه، وهكذا أصبحت بعض المفاهيم السوسيرية: النسق، والاعتباطية، والقيمة حاضرة في النظرية الأدبية[1].

إن النظر إلى الأدب على أنه نظام دلالي وجّه البحث نحو التركيز على كشف علاقاته، وتحديد خصائص طبيعته، وهو ما اصطُلِح على تسميته بـ (الأدبية)، "إن موضوع العلم الأدبي ليس هو الأدب، وإنما الأدبية، أي ما يجعل من عمل ما عملا أدبيا"[2]. وهكذا أصبحت مقاربة الأجناس الأدبية تتمحور على تفسير القوانين المجردة للأدب وصياغتها؛ إذ صار "مفهوم (الأدبية) يقود إلى تكريس أطروحة استقلال العمل الأدبي عن شروط إنتاجه وسياق تلقيه"[3].

وقد تجسّد هذا الأمر عند رولان بارت الذي يرى - في مقالة له كتبها في أوائل الستينيات عن (نظرية النص)[4] تعبر عن منطلقاته البنيوية - أن النص الأدبي ليس كما يراه أصحاب النقد الأكاديمي وثيقة تعتمد لمعرفة بيئة الأديب وعصره، وإنما النص في حد ذاته هدف، فالأدب ليس إلا لغة، أي نظام من

---

(1) ينظر: استراتيجية التأويل 21
(2) نظرية المنهج الشكلي 35
(3) استراتيجية التأويل 22
(4) ترجم هذه المقالة الباحث محمد خير البقاعي، ونشرها في مجلة العرب والفكر العالمي سنة 1988، ثم أعاد نشرها في كتابه (دراسات في النص والتناصية)، وهو عبارة عن مجموعة من المقالات المترجمة، صدر سنة 1995.

العلامات، وليس جوهره في الرسالة التي يحملها، وإنما هو في نظامه بالذات[1].

ويضيف بارت أن النص نسيج كلمات منسقة في تأليف معين، بحيث يفرض شكلا وحيدا وثابتا قدر المستطاع، والنص، عنده، مرتبط بالكتابة؛ لأنه رسم بالحروف، فالكتابة هي السمة الأساسية للنص؛ لأنها ضمانة للشيء المكتوب، وصيانة له؛ وذلك باكتسابه صفة (الاستمرارية)، فالنص، من هنا، سلاح في وجه الزمان والنسيان. وللنص هالته الروحية كذلك من حيث وحي كلماته[2].

ثم كتب بارت سنة 1971 بحثا بعنوان (من العمل إلى النص)[3]، وسع فيه وجهة نظره عن النص، متأثرا بجوليا كرستيفا التي تذهب إلى إظهار توالدية النص - كما سيتضح بعد قليل- وهو ما جعل بارت يعلن عن تعاطفه مع مبادئ التناص والتفكيكية، ويمكن تلخيص مفهومه الموسع للنص في النقاط الآتية[4]:

1- في مقابل العمل الأدبي المتمثل في شيء محدد، فإن النص ليس سوى نشاط، وإن وضع المؤلف فيه هو مجرد وضع احتكاك، وهو لا يحيل على مبدأ بداية أو نهاية، بل هو يحيل على غيبة الأب (المؤلف)، ومن ثم يبدد مفهوم الانتماء.

---

(1) ينظر: نظرية النص، ضمن: (دراسات في النص والتناصية) 27- 28

(2) ينظر: المصدر نفسه 26، والنص والأسلوبية 17

(3) تُرجم هذا البحث إلى العربية مرتين: الأولى قام بها الباحث محمد خير البقاعي، ونشره ضمن كتاب (دراسات في النص والتناصية) 9-21، الثانية: قام بها الدكتور منذر عياشي، في أثناء ترجمته لكتاب (هسهسة اللغة) 85-96، وهي الأعمال الكاملة لرولان بارت. ومما يؤخذ على ترجمة البقاعي للمقالين أنه قدم (من العمل إلى النص) على (نظرية النص)، وكان الأولى أن يعكس الترتيب، لسببين: الأول، أن (نظرية النص) كتب قبل (من العمل إلى النص)، والثاني، أن هذين المقالين ينتميان إلى مرحلتين مختلفتين تاريخيا ومعرفيا في حياة بارت، وترتيبهما بالشكل الصحيح يساعد القارئ على معرفة تحول بارت من البنيوية إلى التفكيكية.

(4) ينظر: (من العمل إلى النص) ضمن: (دراسات في النص والتناصية) 9-21، وضمن: هسهسة اللغة 85-96، وبلاغة الخطاب وعلم النص 297-298، والنص والأسلوبية 17-18.

2- يمارس النص التأجيل الدائم، واختلاف الدلالة؛ فهو مثل اللغة، بنية لغوية مركبة؛ ولكنه ليس مغلقا، ولا متمركزا، بل هو لا نهائي، لا يحيل على فكرة معصومة، بل على لعبة مفتوحة على الإيحاءات، وعلى التأجيل المتواصل للمعنى، وهو لا يجيب عن الحقيقة، بل يتبدد إزاءها.

3- النص مفتوح، تتعدد دلالاته بتعدد قراءاته، وهذا يعني أن كل قراءة تتيح إمكانية الكشف عن دلالة مختلفة. هذا التعدد جعل القراءة إعادة إنتاج للنص، وليس استهلاكا له. وتكون بذلك قد انمحت الحدود التقليدية بين القراءة والكتابة.

تقترب هذه المفاهيم كثيرا من المفهوم الذي قدمته البلغارية جوليا كرستيفا عن النص والتناص، ويمكن في الوقت نفسه أن تعد تطبيقا مبكرا لمبادئ التفكيكية التي ازدهرت فلسفيا بعد ذلك عند الفرنسي جاك دريدا[1].

تحدد كرستيفا النص بأنه "جهاز عبر لساني، يعيد توزيع نظام اللسان بواسطة الربط بين كلام تواصلي يهدف إلى الإخبار المباشر وبين أنماط عديدة من الملفوظات السابقة عليه أو المتزامنة معه، فالنص إذن إنتاجية، وهو ما يعني:

أ- أن علاقته باللغة التي يتموقع داخلها هي علاقة إعادة توزيع (صادمة بناءة)، ولذلك فهو قابل للتناول عبر المقولات المنطقية لا عبر المقولات اللسانية الخالصة.

ب- أنه ترحال للنصوص وتداخل نصي، ففي فضاء نص معين تتقاطع وتتنافى ملفوظات عديدة مقتطعة من نصوص أخرى."[2]

لقد انبثق هذا التعريف لدى كرستيفا من عمق البحث في نظرية النص التي أنتجت عندها في الوقت نفسه مفهوم (التناص)[3]، وقد صادف ذلك، على المستوى الزمني، مرحلة ما بعد البنيوية.

---

(1) ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص 298

(2) علم النص (كرستيفا) 21

(3) يجمع أغلب النقاد على أن كرستيفا أول من توصل إلى تحديد صياغة دقيقة ومناسبة لوصف مختلف أشكال التداخل والتفاعل بين نص وغيره من النصوص، وذلك بوضع مصطلح التناص وتأصيله. ينظر: مفهوم التناص عند جوليا كرستيفا (بحث) 381

تنطلق كرستيفا، بالأساس، في هذه المرحلة من رفض فكرة (النص المغلق) التي روج لها البنيويون، وتؤكد في أكثر من مناسبة، ما يدل على انفتاحه وتداخله مع نصوص وخطابات أخرى، فهي ترى أن كل نص يتشكل كفسيفساء من الاستشهادات، كل نص هو امتصاص وتحويل لنصوص أخرى، كل نص هو مجال تناصي، أي بؤرة لتفاعل مجموعة من النصوص السابقة عليه والمتزامنة معه التي يستدعيها ويستحضرها في سياقه. إن مفهوم (الإنتاجية) عند كرستيفا هو محاولة لخلخلة الانغلاق البنيوي في فهم النص[1].

إن النص في تصورات ما بعد البنيوية لم يبقَ ذلك الكيان المحدد المسيج الذي ينطوي على دلالة وحيدة ثابتة، أو معنى متعالٍ، وإنما أصبح دالا يشير إلى سلسلة لا نهائية من الدوال، وإن هذا الدال في حالة من البحث الدائم المستمر عن مدلوله، وإن وجده، ولن يجده مطلقا، يتحول إلى دال جديد وسلسلة لا نهائية من الآثار الخلافية التي لاتكف عن توليد غيرها. فكرة التناص إذن لا تشير إلى فكرة العلاقات النصية المحددة، فالتناص بوصفه استراتيجية تأويلية يفتح النص على آثار لا نهائية، وتتم عملية تأويله ضمن إطار نص المجتمع والتاريخ (الثقافة)، وتجتهد كل قراءة في أن تفترض شبكة من العلاقات، تتغير مع كل قراءة، ولذلك يختلف التناص عن نقد المصادر والتأثيرات، إن التناص بعبارة موجزة: يدمر أصل النص ومصدره وأبوته ونسبه[2].

كوّنت هذه التصورات أرضية ملائمة لأن يتجه المشهد النقدي نحو استراتيجية التفكيك بوصفها نقطة الذروة المنطقية التي كانت تشير كل التطورات إليها. كانت كل الاتجاهات تشير إلى فوضى الدلالة وعقم النص - بحسب بارت- وإبطال سحره ونقض سلطته بصورة نهائية، وهو ما يعني حرمان النص من

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 381، وتأصيل النص- قراءة في إيديولوجيا التناص 75-78. ومن المستغرب أن نجد أحد الباحثين العرب، وهو الدكتور سعيد يقطين، ينسب تلك المفاهيم: الانفتاح والتعدد والإنتاجية وغيرها إلى مقولات البنيوية. ينظر: من النص إلى النص المترابط 119-120

(2) ينظر: سلطة الأبوة: النص والعلاقات النصية عند العرب (بحث) 256-257، وبلاغة الخطاب وعلم النص 309

خصوبته وقدرته على إنجاب المعاني أو توليدها. وينبه الباحث عبد العزيز حمودة أن التفكيك لم يتوقف في أي وقت من الأوقات عند تعددية الدلالة، بل لم يكن تعدد الدلالة على قائمة أهدافه. لقد كان المقصود دائما هو لا نهائية الدلالة، أي فقدان النص القدرة على إنتاج المعاني[1].

إن مبادئ التفكيكية كما قدمها جاك دريدا تنسف علاقة التوحد بين الدال والمدلول، قدم دريدا هذا التصور بمناورة لا تسمح لسانيات دي سوسير بالكثير منها، فقد حاول أن يرجع مبدأه المعروف عن الاختلاف والتأجيل، ذلك المبدأ العدمي الكامل إلى نظرية سوسير اللسانية. نعم لقد تحدث سوسير عن (الاختلاف)، وعُدّ جوهر تعريفه للغة؛ فاللغة – في مفهومه- نسق من العلامات التي تحكمها علاقات اختلاف، فلفظة (أحمر) -على سبيل التمثيل- لا تدل على مفهوم ذلك اللون أو إنها تملك صفة ذاتية أو داخلية تجعلها تشير إلى ذلك اللون، لكن قدرتها على الإشارة تعتمد على اختلاف هذا اللون عن بقية الألوان الأخرى، فالأحمر ما هو ليس أبيض ولا أسود ولا أصفر... إلخ، ومن ثم يخلص سوسير إلى أنه في النظام اللغوي لا وجود إلا للاختلافات من دون مصطلحات إيجابية[2].

وعلى غير ما قصد سوسير، فسر دريدا مقولة الاختلاف بأنها البداية الحقيقية لتفكيك النظرية اللغوية، فالقول بنظام أو نسق لغوي قائم على الاختلاف – في نظر دريدا- يعني استحالة تثبيت نظرية لغوية تعتمد على وحدات لغوية: ألفاظ أو كلمات إيجابية، لكل منها كيانها المستقل، أي إن نظرية سوسير اللغوية جاءت إلى الوجود وهي تحمل بذور تفكيكها[3].

إن المنطق الذي اعتمد عليه دريدا، وحول به (حضور) سوسير إلى (غياب) يرى أن "العلامة لا تستطيع أن تمثل حرفيا ما تدل عليه، أي تنتج مدلولا حاضرا، لأن علامة الشيء، وعلى وجه الدقة لابد أن تعني ضمنا غياب ذلك الشيء (تماما كما تختلف النسخة عن الأصل لكي تكون نسخة، وكما لا يمكن للتكرار أن

---

(1) ينظر: الخروج من التيه 151

(2) ينظر: الخروج من التيه 153

(3) ينظر: المصدر نفسه 153

يكون طبق الأصل، وإلا فسوف يصبح الأصل ذاته). إن التمثيل لا يمثل أبدا، لكنه يؤجل حضور المدلول أبداً"[1].

وفي الحقيقة أن مفهوم الاختلاف الذي استثمره دريدا يختلف تماما عما قصده سوسير، فالاختلاف الذي يتحدث عنه سوسير لا يعني رفض كينونة العلامة اللغوية أو إلغاءها، ولا يفقدها القدرة على الدلالة؛ فاللغة عند دي سوسير نظام من القيم، وكل عنصر من عناصر هذا النظام لا تتضح قيمته إلاّ بوجود العناصر الأخرى في وقت واحد[2]، لأنّ عناصر النظام اللغوي - بحسب سوسير- لا تمتلك قيمة بذاتها، وإنّما تتأتّى قيمتها من تعارضها وتخالفها مع العناصر الأخرى[3]، يقول دي سوسير: "أمّا في اللغة فلا يوجد سوى الفروق أي العناصر السلبية دون العناصر الإيجابية، وسواء أخذنا المدلول أو الدال فإنّ اللغة لا تملك أفكارًا ولا أصواتًا لها وجودٌ قبل النظام، والنظام اللغوي سلسلةٌ من الفروق الصوتية ترتبط بسلسلة من الفروق في الأفكار"[4]. وهذا يعني أن كل العناصر حاضرة، وقادرة على الدلالة النهائية، فضلا عن أن الاختلافات التي يتحدث عنها سوسير لا يمكن فصلها عن الطبيعة العفوية أو الاعتباطية للعلامة اللغوية. في حين أن الاختلاف الذي قدمه دريدا هو اختلاف التأجيل المستمر للدلالة، فالشيء المؤكد في فلسفة دريدا[5] التأويلية هو الغياب، أو في الأقل رفض الحضور؛ إذ لا يمكن - في نظره- لعنصر في الخطاب أن يقوم بدور العلامة دون أن يرتبط بعنصر آخر ليس بدوره حاضرا في ذاته[6].

---

(1) المصدر نفسه 155

(2) ينظر: علم اللغة العام 134

(3) ينظر: أثر محاضرات دي سوسير في الدراسات العربية الحديثة (رسالة ماجستير) 27، ومدخل للسانيات سوسير 84، واتجاهات البحث اللساني 218

(4) علم اللغة العام 139، وينظر: البنيوية في اللسانيات 207-208، واستراتيجية التأويل 14

(5) إن موقف دريدا المغاير من العلامة اللغوية يعود إلى موقفه الفلسفي القائم على رفض ميتافيزيقا الحضور في الفلسفة الغربية، وانفراط عقد التكوين، وربما من الصعب الفصل بين مبادئ التفكيك وحياة دريدا المفكّكة أرضا ولغةً ودينا وهوية. ينظر: أحادية الآخر اللغوية 19-21

(6) ينظر: الخروج من التيه 154

وفي مقابل التفكيك اللامتناهي يتبنى أمبرتو إيكو موقفا ينظر إلى تأويل النصوص على أنه نشاط سيميائي تحكمه قواعد ومعايير، ولدعم خلفيات هذا الموقف إبستيمولوجيا يشيّد إيكو إطارا نظريا يعبر عن موقفه الفلسفي البعيد عن التفكيكية والمنتمي إلى العقلانية، "حيث تكون حرية التأويلات مقيّدة بالقواعد اللسانية والسيميائية للنص، مادامت هذه الحرية جزءا من الآلية التوليدية للنص، لهذا السبب ينبغي أن يُنظر إلى النص على أنه وسيط parametre لتأويلاته الخاصة"[1].

يتأسس منهج إيكو على مجموعة من المبادئ أهمها[2]: أن النص المؤوَّل يفرض تقييدات على المؤوِّل، ذلك أن حقوق التأويل تتطابق مع حقوق النص لا مع حقوق الكاتب، وهو ما يعني أن يتوجه البحث نحو قصد النص لا قصد الكاتب، ويدعو إيكو إلى الاعتماد على المعنى الحرفي الذي تتوفر عليه الملفوظات، ذلك المعنى الذي نفهمه من دون أن نبذل أي مجهود تأويلي. وعلى الرغم من الاعتراضات الإبستيمولوجية الكثيرة حول وجود هذا المعنى الأول للغة يعتقد إيكو "بوجود معنى حرفي للموضوعات المعجمية، هو ما تدونه المعاجم في البداية، ويصرح به رجل الشارع عندما نطلب منه معنى كلمة محددة"[3].

تلك هي أهم التحولات التي رافقت النص في المشهد النقدي والأدبي، وهي على اختلافها فلسفيا ونظريا تجتمع على أن النص هو المجال الأمثل لبروز قواعدها المنهجية، واختبار أدواتها الإجرائية.

## ثانيا: مقاربة النص في المشهد اللساني (لسانيات النص)

أما في الضفة الأخرى، ضفة اللسانيات، فقد كان الأمر مختلفا تماما، إذ مازال الدرس اللساني يراوح مكانه، متخذا من الجملة ميدانا لحركته؛ فمنذ اللسانيات التاريخية والمقارنة التي سادت القرن التاسع عشر مرورا بلسانيات سوسير التي بزغت مع بدايات القرن العشرين وانتهاءً باللسانيات التوليدية التي أقام صرحها

---

(1) استراتيجية التأويل 71

(2) ينظر: المصدر نفسه 72-77

(3) المصدر نفسه 77

تشومسكي، وقدم أول نماذجها في منتصف القرن العشرين، لم يتخط الدرس اللساني حدود الجملة، جاعلا إياها أكبر وحدة للتحليل. نعم قد نجد في بعض مقولاتهم ما يمكن سحبه إلى فضاء النص، لكن ذلك لا يعد بحال جزءا من لسانيات النص، أو إرهاصا لها، فضلا عن ذلك نجد أن أهم المبادئ والاعتبارات التي قامت عليها تلك النظريات تكاد تقصي النص إقصاءً؛ فسوسير - مثلا- حين فرق بين اللغة بوصفها وضعا تصطلح عليه الجماعة، ويشترك في استعمالها جميع أفرادها، والكلام بوصفه تنفيذا فرديا للغة، وحدد بناءً على هذا موضوع اللسانيات باللغة، وأخرج الكلام من منهج دراسته فإن هذا يعني بالضرورة أن لا مكان للنص في هذه النظرية؛ لأن النص أوضح صورة يتجلى فيها الاستعمال الفعلي الفردي للغة.

وبشكل عام كانت الجملة إلى منتصف الستينيات ينظر إليها على أنها أعلى وحدة قابلة للوصف اللساني، سواء على المستوى الصرفي- التركيبي أو على المستوى الدلالي. وعادة ما كان الوصف يأخذ كل جملة على حدة، أو يأخذ متوالية من الجمل منظورا إليها بوصفها مركبا جمليا. ويتجلى الموقف الأساسي لاقتصار الدرس اللساني على الجملة في تعريف بلومفيلد للجملة تعريفا شكليا صارما بقوله: هي "مركب لا يكون، في قول ما، جزءا من مركب أكبر منه"[1]، أو هي "شكل لغوي مستقل، لا يدخل- عن طريق أي تركيب نحوي- في شكل لغوي أكبر منه"[2]، وهذا يعني أن الجملة عند بلومفيلد أكبر وحدة لغوية، وهو ما يفضي بالضرورة إلى نفي وجود وحدات لغوية أكبر منها بما في ذلك النص.

إن اللسانيين الذين اعتمدوا على الجملة في دراستهم قد أبعدوا العوامل الاجتماعية والتواصلية، ولم ينظروا إلى السياق اللغوي في علاقته بأحوال الخطاب ومقتضيات التواصل اللغوي وملابساته المختلفة، ليس لأنهم غير واعين به، وإنما لأنهم رأوا من الناحية المنهجية أنه لا يدخل في ما تقتضيه دراساتهم وأبحاثهم في تحليل اللغة[3].

---

(1) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية- تأسيس نحو النص 37/1

(2) مدخل إلى علم اللغة النصي (هاينه من وفهفيجر، ترجمة: فالح شبيب العجمي) 19

(3) من لسانيات الجملة إلى علم النص (بحث) 16

ومع أن لسانيات النص تسمية واسعة تصدق على أية دراسة ترى في النص موضوعها الأول، والوحيد، والأساسي، وتنسحب، من ثم، على عدة تيارات نشأ بعضها في إطار اللسانيات البنيوية، وبعضها الآخر في إطار اللسانيات التوليدية، إلا أنها لم تجد مسيرتها الطبيعية إلا في ظل اللسانيات المؤسَّسة تداوليا التي مهدت لها أعمال مالينوفسكي، وبوهلر، وفيرث، ماثزيوس، وياكبسون، وموريس، وأوستن، وسيرل، وهايمس وآخرين. فمن الصعب أن يُقارب النص، وتُحدد طبيعته، وتوصف خصائصه في إطار نظري يعرض عن البعد التداولي للغة[1].

تزامنت الدعوات الأولى إلى ضرورة تحليل كليات النص مع تلك التحولات الجوهرية التي شهدها الدرس اللساني بشكل عام (منذ منتصف الستينيات إلى بداية السبعينيات تقريبا)، فدخل في حقبة جديدة، يمكن أن تسمى (الحقبة التواصلية)، وهي حقبة تحول النماذج اللسانية من لسانيات يكاد يقتصر اتجاهها على النظام اللغوي (من سوسير إلى تشومسكي) إلى لسانيات تركز على الجانب التواصلي والوظيفي، حيث صار الاستعمال الفعلي للعلامات اللغوية في أحداث تواصلية محققة يقترب بشكل قوي من واجهة الاهتمام، وأصبح يُطالب بإدخال الأقوال اللغوية في مركبات وسياقات شاملة للنشاط التواصلي[2]. ويرى أصحاب هذا الاتجاه "أن الكلمات ليس لها معانٍ، وإنما لها استعمالات، وأن هذه الاستعمالات تخرج بها من محيط اللغة الساكن إلى محيط الكلام المتحرك، كما أن معنى الكلمة يكمن في استخدامها، أو كما يقول الفيلسوف الألماني فتجنشتاين: لا تبحث عن كلمة، بل ابحث عن استعمالها".[3]

وتشير الكثير من الدراسات إلى أن أول محاولة[4] للدخول في حيز النص كانت في سنة 1952، حيث كتب زيليج هاريس بحثا بعنوان (تحليل الخطاب

---

(1) ينظر: الاتساق في اللغة العربية (بحث دبلوم عالي) 5

(2) ينظر: مدخل إلى علم اللغة النصي (هاينه من وفهفيجر، ترجمة: العجمي) 18

(3) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات 38

(4) أشار بعض الباحثين إلى أن الأميركية I.NYE قد تكون أول من أنجزت عملا يمثل إرهاصا واضحا للسانيات النص في أطروحتها للدكتوراه عام 1912. ينظر: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات 31

discourse analysis)، اهتم فيه بتوزيع العناصر اللغوية في النصوص المطولة، وتعرض إلى مسألتين مهمتين[1]:

**المسألة الأولى**: ضرورة تجاوز الجملة في التحليل النحوي؛ فليس هناك ما يدعو إلى التوقف عندها، بل كان ذلك - التوقف- من قبيل العادة التي دأب عليها الدارسون؛ لأنهم وجدوا في ما دون الجملة ما يفي بوصف جميع الظواهر اللغوية. في حين أن اللغة - في رأي هاريس- "لا تأتي على شكل كلمات أو جمل مفردة، بل في نص متماسك، بدءا من القول ذي الكلمة الواحدة إلى العمل ذي المجلدات العشرة، بدءا من المونولوج وانتهاء بمناظرة جماعية مطولة؛ لذا يجب تحليل الجمل دائما فقط في سياق النصوص، على أنها أجزاء من خطاب أعم"[2].

**المسألة الثانية**: ضرورة تسليط الضوء على علاقة اللغة بالسلوك والثقافة، ولا مسوغ لعزوف الدارسين عن العناية بهذه العلاقة لعدّهم السلوك من قبيل الظواهر الخارجة عن اللغة.

كما انتقد هاريس اقتصار اللسانيات على اللغة المنطوقة واستغناءها عن المظهر الكتابي للغة، وهو ما كان سببا - في رأيه- في إغفال وجود جملة طويلة ولا متناهية، يعجز النحو عن الإلمام بقواعدها ما لم يعتمد على الكتابة التي تسلمنا حتما إلى دراسة النص[3].

لقد حاول هاريس أن ينقل الوسائل المنهجية لتحليل الجملة تحليلا بنيويا (التقطيع والتصنيف والتوزيع) إلى المستوى الجديد للنص، وحاول من خلال إجراءات شكلية أن يصل إلى توصيف بنيوي للنصوص[4]؛ لذلك يرى محمد الشاوش أن أعمال هاريس وإن عُدت بحق البدايات الفعلية في تحليل الخطاب، لكنها ليست تأسيسا لعلم جديد بقدر ما كانت تعديلا وتأهيلا لنظريته، ومحاولة

---

(1) ينظر: أصول تحليل الخطاب 1/38-39

(2) مدخل إلى علم اللغة النصي (هاينه من وفهفيجر، ترجمة: العجمي) 21

(3) ينظر: مدخل إلى علم النص (الصبيحي) 62

(4) ينظر: مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص (زتسيسلاف واورزنياك) 62، ولسانيات النص (أحمد مداس) 11

متأثرين في ذلك بالنظرية التي كانت سائدة في الدراسات النفسية آنـذاك وهـي السلوكية التي انتقدها التوليديون بشدة[1].

وعلى الرغم من هذه الانتقادات يرى هاينه من أن المبدأ الأساسي والسـلوك المنهجي لهاريس يمكن أن يعد المحاولة الأولى للاقتراب من وصف ظواهر الـنص، وكان السبّاق في جعل النص المجال الحقيقي للدراسة اللغوية[2].

ومن المحاولات الرائدة في لسانيات النص الأفكار التي قدمها هارتمـان سـنة 1964عن طبيعة النص وتحقق النصية، فهو يطلق (النص) على كل استعمال لغوي في شكل تواصلي أو اجتماعي، أي مرتبط بشريك. وهو يرى أن النصوص، وليس الجمل، هي الرموز اللغوية الأصيلة، وهي المدار الحق للاتصال اللغوي، فاللغة ذات القدرة النصية والقيمة النصية هي وحدها وسيلة التواصل بين البشر. كما شـدد هارتمان على طبيعة العلاقة بين أطراف النص: المرسل – النص – المتلقي، والسياق الذي يرد فيه النص الذي أطلق عليه (سياق الورود)، وقدم -لأول مرة- تفريقـا بين أنواع النصوص، وفرق بين الظواهر التي تشترك فيها اللغات في تكوين النص؛ لذلك يقول هاينه من: إن فرضيته حول علم النص قد فتحت للغويات عامة نافذة جديدة"[3].

وما يمكن أن يلاحظ على المحاولات الأولى هذه أنها لم تحدث تغييرا في أساس التصور النظري، بل اكتفت بتوسيع مجال بناء قواعد الجملة المعروفة وتطبيقهـا في دراسة النصوص، والسبب في ذلك أن تلك المحاولات انطلقت من فرضية (التوسع) بوصفها قادرة على صياغة قواعد النص مثلما هي قادرة علـى صـياغة قواعـد الجملة. وترى هذه الفرضية أن خصائص النصوص هي نفسها خصائص الجمـل؛ لذلك اعتمدت مقاربات النص في تلك المرحلة على أدوات المناهج الـتي كانـت

---

(1) ينظر: من لسانيات الجملة إلى علم النص (بحث) 14-15، ومدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر (إلهام أبو غزالة وعلي خليـل حمد) 46، ومدخل إلى علم النص (زتسيسلاف واورزنياك) 62

(2) ينظر: مدخل إلى علم اللغة النصي (هاينه من وفهفيجر، ترجمة: العجمي)21

(3) ينظر: مدخل إلى علم اللغة النصي (هاينه من وفهفيجر، ترجمة: العجمي) 22

توصف بها الجمل المفردة، وبسبب ذلك كان نحو النص يفهم على أنه نوع من (قواعد الجمل المتعددة)، انطلقت هذه القناعة لدى اللسانيين من الخصائص المشتركة بين الجمل والنصوص[1].

وفي سنة 1968 نشرت الباحثة رقية حسن ثلاثة أبحاث[2] بعنوان (grammatical cohesion in spoken and written english الاتساق النحوي في اللغة الإنجليزية المنطوقة والمكتوبة)، قدمت في البحث الأول رؤية نظرية عن مفهوم النص، واتساق النص، وعلاقة الاتساق بالبنية اللغوية، وعلاقته بالسياق اللغوي، وغير ذلك من المفاهيم. وفي هذا البحث عرفت الباحثة ببعض المفاهيم مثل: الاتساق، والنص، والرابط، والنسيج، وغيرها، مع بيان العلاقة التي تربط بين هذه المصطلحات، كما حددت مكانة الاتساق في النظام اللغوي.

وفي البحث الثاني تناولت أولى وسائل الاتساق، وهي الإحالة بوصفها علاقة دلالية، يُعبَّر عنها بوسائل نحوية. خصصت هذا البحث لعناصر الإحالة في اللغة الإنجليزية، وهي الضمائر، وأسماء الإشارة، وأدوات المقارنة، وقسمت الإحالة على قسمين: إحالة سياقية، وإحالة مقامية، كما قسمت السياقية على قبلية تحيل على السابق، وبعدية تحيل على اللاحق.

أما في البحث الثالث فقد عرضت لمفهوم الاستبدال، وهو أحد مظاهر الاتساق، ويختلف عن الإحالة بكونه يتحقق على المستوى النحوي المعجمي، والمقصود به استبدال عنصر بعنصر آخر، ولا يتحقق تأويل العناصر المستبدلة إلا بالرجوع إلى ما سبقها، ومن الأمثلة التي ساقتها:

My axe is too blunt. I must get a sharper one.

فأسي مثلومة جداً. عليّ أن أحصل على أخرى أكثر حدة.

بعد ذلك كتبت رقية حسن ثلاثة أبحاث[3] أخرى، ولكن هذه المرة بالاشتراك مع الباحث الإنجليزي هاليداي، ونشرا هذه البحوث تحت عنوان:

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 23-24

(2) ينظر: الإحالة دراسة نظرية (رسالة ماجستير) 64

(3) ينظر: الإحالة دراسة نظرية 64

لنقل المناهج البنيوية التوزيعية في التحليل إلى مستوى النص[1]. المبدأ التوزيعي الذي تبناه هاريس في تحليله يقوم في الأساس على إمكانية تصنيف أقسام الكلام على مجموعة أبواب، كل باب منها يضم قسما من أقسام الكلام، فمثلا هناك باب للصفات، وباب للأسماء وآخر للأفعال.. وهكذا[2].

وانتقد بعض اللسانيين محاولة هاريس، ورأى أنها لم ترتق إلى المستوى المطلوب، فعلى الرغم من عنوانها الواعد (تحليل الخطاب) لكنها كانت مخيبة للآمال؛ لأن العمل على وفق التقاليد البلومفيلدية أنتج طرقا شكلية لتحليل الحديث أو الكتابة[3].

ويرى بعض الباحثين أن هذه المحاولة لم تلتزم بما دعت إليه ولا سيما في ما يتعلق بدراسة العلاقات بين اللغة والثقافة، فهاريس لم يعنَ بما هو خارج عن الخطاب، وبذلك اقتصر عمله - شأنه شأن كل التوزيعيين- على ملاحظة الظاهرة اللغوية بوصفها بنية مجردة من المعنى؛ ولذلك هو يعرف الخطاب بأنه "ملفوظ طويل، أو هو متتالية من الجمل، تكون مجموعة منغلقة، يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر"([4]).

إن محاولة هاريس للسعي إلى إيجاد وسيلة تمكنه من تجاوز مستوى الجملة تندرج في إطار اللسانيات البنيوية التوزيعية التي تعد الجملة وحدتها الأساسية في التحليل، وبذلك ظلت طريقة تحليل الخطاب عند هاريس وغيره من اللسانيين البنيويين هي نفسها طريقة التحليل المطبقة على الجملة؛ لأنهم أبعدوا المعنى من دراستهم، ورأوا أن دراسته من اختصاص علماء آخرين خارج اللسانيات، وأن منهجهم يقتضي إبعاد المعنى من التحليل اللغوي؛ لأنه ظاهرة لايمكن مشاهدتها مباشرة؛ ولهذا لجؤوا إلى مشاهدة السلوك اللغوي وما يصحبه من أحوال محسوسة،

---

(1) ينظر: أصول تحليل الخطاب 76/1، وإشكالات النص دراسة لسانية نصية 19

(2) ينظر: مدخل إلى تحليل الخطاب (بحث دبلوم عالي) 13، ودراسة لسانية للعلاقات النصية في مطولات السياب (أطروحة دكتوراه) 8

(3) ينظر: إشكالات النص دراسة لسانية نصية 19

(4) تحليل الخطاب الروائي 17

المنـــهج (schools council programme in linguistics and englishteaching المدرسي في اللسانيات وتعليم اللغة الإنجليزية).

خُصِّصت البحوث الثلاثة لمظاهر الاتساق الأخرى، الأول (الحذف)، وهـــو استبدال بالصفر، أي باللاشيء، مما يسبب فراغاً، على القارئ أو السامع أن يملأه بالرجوع الى جملة سابقة. والثاني (الوصل)، وهو الوسيلة التي تجعل أجزاء الـــنص متماسكة فيما بينها لتحقق علاقة اتساق، تناولا في هذا البحث كل أدوات الوصل في اللغة الإنجليزية. أما الثالث فهو (الاتساق المعجمي)، والمقصود به اختيار عنصر معجمي يتعلق بعنصر آخر وارد مسبقا، وجعلاه على قسمين: التكرار، والـــتلازم اللفظي.

ثم قرر الكاتبان نشر هذه البحوث مع البحوث الثلاثة التي نشرتها رقية حسن وحدها، في كتاب واحد يحمل عنوان (cohesion in english الاتساق في اللغـــة الانكليزية). وجُعل كل بحث فصلا من فصول الكتاب، وعلى الترتيب الذي ذكر آنفا، نشر هذا الكتاب سنة 1976 في لندن بإشراف هاليداي الذي قام بمراجعـــة جميع فصوله الستة، مضيفا إليها فصلين، قام هو بكتابتهما، حتى يستوي الكتـــاب بفصوله الثمانية. في الفصل السابع الذي عنون بـــ (معنى الاتساق) أعاد هاليداي صياغة المفاهيم التي ذكرتها رقية حسن في الفصل الأول. أما الفصل الأخير (تحليل الاتساق) فكان دراسة تطبيقية لسبعة نصوص، اعتمادا على مفهوم الـــرابط، أي نوع العلاقة بين العنصر الاتساقي والعنصر المفترض.[1]

وفي العموم كان هذا الكتاب بمثابة إجابة عن السؤال الآتي: كيف يتحقـــق الاتساق في النص؟ فكانت إجابة الباحثين: بالإحالة والاستبدال والحذف والوصل والاتساق المعجمي. ولا يكتسب النص نصيته الا بوجود تلك الاعتبارات.

ولم يقتصر هدف الباحثين على دراسة الاتساق، أي الكيفية التي يتماسك بها النص، بل تعداه إلى البحث في مسألة جوهرية أخـــرى، تلـــك هـــي الاهتمـــام بالخصائص التي تجعل من عينة لغوية ما نصاً[2].

---

(1) ينظر: الإحالة دراسة نظرية 67- 68

(2) ينظر: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب 11

تندرج نظريات هاليداي ضمن ما يسمى بالنحو النظامي، وهو نحو ينتمي إلى النظرية الوظيفية. وهذه النظرية "يغلب فيها المنزع الوظيفي الدلالي على المنزع الشكلي التركيبي، وتعتمد النص موضوعا أكثر من اعتمادها الجملة، وتحدد دورها بالاعتماد على الاستعمال أكثر من اعتمادها على الصحة النحوية. وتعود أصول هذه المدرسة إلى تعاليم اللغوي الانكليزي ج. فيرث ومدرسة لندن"[1].

غير أن هاليداي قد أخضع الاتجاه الوظيفي الذي تبناه إلى تعديلات كثيرة، منها ما كان سنة 1970 حين أدخل النص بوصفه مكونا من المكونات الوظيفية، إلى جانب المكون الفكري والمكون التبادلي، "ثم قدم تحليلا للنصوص من خلال هذه الوظائف مستبدلا بالوظيفة المعنى؛ لأن الوظيفة عنده هي المعنى، فتحدث عن المعنى التجريبي، والتبادلي، والمنطقي، والنصي"[2]. ويرى هاليداي أن للمعنى النصي وظيفتين[3]:

الأولى: التماسك، أي جعل اللغة المنطوقة أو المكتوبة تمثل نصا متماسكا متوحدا، بدل أن يكون مجموعة من الجمل المتراصة، وذلك بوسائل مختلفة كالربط، والإضمار، والإشارة وغيرها.

الثانية: الإبراز، أي إبراز أجزاء معينة من النص، من خلال التركيز عليها، ولفت الانتباه إليها، بالاعتماد على بعض الوسائل كالنبر، أو الإشارات.

كما عدّ هاليداي السياق والنص وجهين متداخلين كوجهي العملة الواحدة، فالنص هو النص الظاهر المكتوب، والسياق هو النص الخفي المصاحب للنص الظاهر، ويتمثل ذلك في الأحوال والظروف المحيطة بإنتاج النص.[4] إن توجه هاليداي نحو سياق النص هو بالتأكيد امتداد لما أسَّسه أستاذه فيرث الذي وجه نقداً شديداً للذين اقتصروا على دراسة التركيب الداخلي للغة مهملين جانبها

---

(1) أصول تحليل الخطاب 123/1

(2) علم اللغة النظامي- مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي 73

(3) ينظر: المصدر نفسه 66-67

(4) من لسانيات الجملة الى علم النص (بحث) 24

الاستعمالي في إطار المجتمع، وما يمكن أن يفرضه من ضوابط وأعراف وأوضاع على مستعملي اللغة، تحكم استعمالاتهم وتوجههم الى اختيار الاستعمالات المناسبة لتلك السياقات[1].

ويرى مصطفى غلفان أن النموذج الذي قدمه هاليداي ورقية حسن يمكن أن يوضع بجانب النماذج التي قدمتها المدرسة الألمانية التقليدية مع هايدولف، والمدرسة الأميركية مع بايك، وهذه النماذج بمجملها تنتمي إلى المرحلة الثانية في نشأة لسانيات النص، وهي المرحلة التي كان هدف البحث فيها وضع أسس لسانيات ما وراء الجملة؛ إذ تم الحديث بشكل مباشر عن "الكلام والنص والخطاب بمصطلحات ومفاهيم اللسانيات البنيوية والتوليدية على حد سواء، فضلا عن ربط الخطاب بالمحيط الثقافي والاجتماعي والسياسي. غير أن مفهوم النص في هذه المرحلة لم يتعد كونه متتالية من الجمل أو وحدة أكبر من الجملة، وسرعان ما كشف هذا الأمر عن عدم جدواه النظري والمنهجي وقصوره الفعلي في الوقوف على حقيقة النص/الخطاب[2].

ومع بداية السبعينيات بدأت المرحلة الثالثة من عمر اللسانيات النصية، وهي مرحلة ما زالت آثارها قائمة إلى اليوم، اتجه فيها البحث نحو نظريات بديلة للتصورات السابقة في مقاربة النصوص[3]. مثل هذه المرحلة مجموعة باحثين، أبرزهم: فان دايك، وبيتوفي، ودريسلر، ودي بوغراند، وكونو، وآدام. وتميزت أعمال هذه المرحلة بانفتاحها على كثير من الحقول المعرفية، كالدراسات الأدبية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع اللغوي، والذكاء الاصطناعي، فضلا عن إفادتها من النتائج الإيجابية التي حققتها اللسانيات النصية في ما سبق. "وقد وجدت أدبيات تحليل الخطاب في هذه التصورات الجديدة دعما كبيرا لمشروعها المتمثل في وضع نظرية للسلوك اللغوي عند الإنسان في صورته الكاملة"[4].

---

(1) نظرية النقد الأدبي الحديث 17

(2) ينظر: اللسانيات وتحليل الخطاب: أية علاقة؟ تساؤلات منهجية (بحث) 57-58

(3) ينظر: النص والخطاب والإجراء 66

(4) اللسانيات وتحليل الخطاب: أية علاقة؟ (بحث) 58

ويحدد دي بوغراند سنة 1972 بأنها السنة التي شهدت فيها لسانيات الجملة "أعنف الحملات من قبل علماء الاجتماع، وعلماء النفس، وعلماء الكومبيوتر، وغيرهم، معبرين بذلك عن عجز هذا العلم عن تفسير ظواهر عدة من مختلف المجالات"[1].

ومع استمرار البحث لوضع قواعد محددة لما فوق الجملة اتضح لفريق من العلماء كان من بينهم فان دايك اجتمعوا لهذا الغرض في إحدى الجامعات الألمانية أن "الفرق بين علم قواعد الجملة وعلم قواعد النص أكبر شأناً مما كان يعتقد قبلا"[2].

ويرى باحثون كثيرون[3] أن الهولندي فان دايك هو المؤسس الحقيقي للسانيات النص، فقد سعى في كتابه الأول (بعض مظاهر أنحاء النص) الذي أصدره سنة 1972 إلى إقامة تصور متكامل عن النص، وظل هذا الأمر مستمرا معه إلى سنة 1977 حين أصدر كتابه (النص والسياق) وكذا في كتاباته الأخرى، منطلقا من تحليل سيكو لساني للنص، رابطا بين الدلالة والتداولية[4].

حاول فان دايك في (النص والسياق) أن يتوسع في الأبحاث والمفاهيم التي قدمها في أطروحته سنة 1972، كما عمد إلى معالجة بعض مواضع القصور التي شخصها في ذلك الكتاب وتصحيحها، فاشتمل (النص والسياق) على بحث مستفيض في المفاهيم الأكثر أهمية، مثل: الترابط، والاتساق، ومحل الخطاب، والعلاقات بين الجوانب الدلالية والتداولية للخطاب، فكانت غاية هذا الكتاب - بحسب ما يصرح به فان دايك نفسه- هي استقصاء البحث في المسائل الأساسية للدلالة والتداولية، وإحدى هذه المسائل المهمة هي ما يخص التعلق بين الجملة المؤلفة من جهة أولى، ومتوالية الجمل من جهة ثانية[5].

---

(1) مدخل إلى علم لغة النص (إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد) 9

(2) المصدر نفسه 49

(3) ينظر: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي 11، وإشكالات النص 20

(4) ينظر: انفتاح النص الروائي- النص والسياق 14

(5) ينظر: النص والسياق 14

إن السياق الأول الذي اعتمد عليه فان دايك في تحليله النصوص هو السياق التداولي، فالدراسة التداولية للنصوص تؤوِّل النص بوصفه فعلا لغويا، أو بوصفه سلسلة من الأفعال اللغوية، مثل، الوعود، والتهديدات، والأسئلة، والمطالب.. إلخ، فنحن ننجز فعلا لغويا إذ نعبر بجملة أو بعدد من الجمل في سياق يكون ملائما لها[1].

وعدّ فان دايك (البلاغة) السابقة التاريخية لعلم النص؛ لأنها -البلاغة- كانت موجهة بشكل عام إلى وصف النصوص وتحديد وظائفها، إلا أنه لما كان اسم البلاغة يرتبط بأشكال ونماذج أسلوبية معينة فإنه آثر المفهوم الأكثر عمومية (علم النص)[2].

ونرى أن اعتبار علم النص امتدادا للبلاغة قد يصدق على التراث الغربي، أما البلاغة العربية القديمة فلم يتعد اهتمامها العمل التجزيئي، فلم تكن تنظر إلى القصيدة -مثلا- بوصفها نصا متكاملاً، وغالبا ما كانت تنظر إلى البيت أو البيتين في أحسن تقدير، بحثا عن المحسنات اللغوية. يقول الباحث حسين خمري: "وبعودتنا إلى الممارسات النقدية العربية القديمة نلاحظ اهتمام العرب بالبيت الواحد، ويقررون أن أحسنه ما استقل بذاته وانفرد بمعناه، ويعيبون على الشاعر الذي لا يتمكن من إنهاء معناه في البيت الواحد ويكمله في البيت الذي يليه"[3]. وحتى الشعراء اشتغلوا على بيت القصيد أكثر من اشتغالهم على المستوى الكلي لبنية القصيدة[4]، فضلا عن ذلك نلحظ أن البلاغة العربية لم تعن إلا بالخطاب الأدبي المؤثر، أما الأنماط الخطابية الأخرى فتقع خارج النظر البلاغي. ومع ذلك وجدنا أن من الباحثين العرب من وافق فان دايك، فأقروا ما أقره، مثل صلاح فضل[5] وصبحي إبراهيم

---

(1) ينظر: النص بنى ووظائف، مدخل أولي إلى علم النص (بحث) ضمن: العلاماتية وعلم النص 171، وأسس لسانيات النص 14

(2) ينظر: النص علم متداخل الاختصاصات 23

(3) نظرية النص (حسين خمري) 201

(4) ينظر: المصدر نفسه 206-207

(5) ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص 306 علما أن صلاح فضل ينتقد البلاغة القديمة، لأنها انتقائية أو اختزالية ولم تنظر إلى عموميات النص. تنظر الصفحات: 98-99 من هذه الدراسة.

الفقي[1] وإلهام أبو غزالة وعلي أحمد خليل[2]، وجميل عبد المجيد حسين[3]، إلا عبد الكريم جمعان الذي أشار إلى "أن كتب أصول الفقه تمثل المرجع الأول في التراث العربي لمقاربة مفهوم النص، وينبغي لكل باحث في نظرية النص إن بهدف التأصيل، أو بهدف البحث إيلاء هذا المرجع مكانه اللائق به، فنظريات أصول الفقه هي التي استعمل المفسرون والفقهاء قواعدها في تفسير النصوص"[4].

ويرى فان دايك أن الاهتمام بالنص ليس حكرا على اللسانيين فقط، بل تتجاذبه علوم كثيرة، كعلم البلاغة، وعلم الأدب، وعلم الأسلوب، وعلم اللاهوت، وعلم القانون، وعلم النفس، وعلم التربية، وعلم النفس الاجتماعي، والطب النفسي[5]؛ فأهم ملمح في لسانيات النص أنها حقل معرفي غني متداخل الاختصاصات، يشكّل محور ارتكاز عدة علوم، ويتأثر دون شك بالدوافع ووجهات النظر والمناهج والأدوات والمقولات التي تقوم عليها هذه العلوم.

وحينما ألف فان دايك كتابه (علم النص مدخل متداخل الاختصاصات) حدد في مقدمته الجماعة المستهدفة من هذا الكتاب، وهم "الطلاب المتخصصون، وكليات علوم اللغة والأدب وعلوم الاجتماع، وكذلك كل من يتعامل مع تحليل النص لأسباب مهنية، مثل المعلمين وعلماء التربية وعلماء النفس وعلماء الطب والعلاج النفسي وعلماء اللاهوت والقانون والاجتماع والانثربولوجيا"[6].

تبين مما سبق أن الدرس اللساني قبل العقد الستيني من القرن المنصرم لم يلتفت إلى النص، و لم يضعه على قائمة اهتماماته، ويمكن أن ينطبق ذلك على جميع النظريات اللسانية، سوى ما ذكرناه عن بعض الإشارات والمحاولات السطحية، كمحاولة هاريس. وفي أواخر الستينيات بدأ الاهتمام بالنص، واشتدت عناية

---

(1) ينظر: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق 83/1

(2) ينظر: مدخل إلى علم لغة النص (إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد) 38

(3) ينظر: علم النص أسسه المعرفية وتجلياته النقدية (بحث) 144

(4) مقدمة في تجاوز عتبة الجملة- الاتجاه إلى النص في الدراسات اللغوية (بحث) 5

(5) ينظر: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات 10-12، 15، والنص: بنى ووظائف (بحث) ضمن: العلاماتية وعلم النص 138

(6) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات 12

بعض الدارسين به. ومع نهاية السبعينيات كثرت البحوث والكتابات النصية كثرة تكشف، بصورة واضحة، عن التحول الذي شهدته الدراسات اللسانية، حيث صار النص نقطة الجذب الرئيسة.

ويمكن إجمالا حصر أهم الأسباب التي دعت إلى الانتقال من الجملة إلى النص بالنقاط الآتية:

1- الرغبة في تجاوز المناهج النظرية التي أغرقت في التجريد، وأعرضت عن الاهتمام بالاستعمال، وأقصت الدلالة والمعنى والسياق، وهذه مشكلات متى اجتمعت أفضت إلى جعل اللغة مجرد هيكل شكلي منطقي لا يكاد يختلف، من حيث انقطاع الصلة بينه وبين الحياة، عن الهيكل العظمي[1].

2- إن الوسيلة الأساسية للتواصل بين الناس هي النصوص وليس الجمل؛ لذلك ينبغي أن يُنظر إلى النص على أنه الوحدة الأساسية للتحليل اللساني.

3- إن هناك ظواهر لغوية مستعصية على نماذج الجملة، وقد عدد إيزنبرغ من هذه الظواهر ما ينيف على ثلاث وعشرين ظاهرة، منها: التعريف بالإضمار وبالإشارة وبالأداة، والترتيب، والحذف، والزمن، والوصل، والتنغيم، وغيرها؛ فهذه الظواهر براهين تدل على أن العلاقات اللسانية لا تنحصر داخل الكلمة أو الجملة، بل تستطيع أن تخترق حدود البنية النحوية - المعجمية، لتربط بين عنصرين أو أكثر ضمن بنية النص. وهو ما يدعو إلى صياغة نماذج أكفأ تفلح في التعبير عن المبادئ الأساسية التي تفسر انتظام الوحدات اللغوية المختلفة وطبائعها المتباينة تفسيرا يتوقع وجود مثل هذه الظواهر، ويمكّن من مقاربتها بطريقة طبيعية[2].

4- ويرى محمد الشاوش أن لسانيات النص برزت بديلا عن النظريات النقدية؛ إذ لم تقدم تلك النظريات على اختلافها مقاربة نصية رصينة؛

---

(1) ينظر: أصول تحليل الخطاب 80/1

(2) ينظر: الاتساق في اللغة العربية 40

لذلك اتجهت إلى اللسانيات، للاستعانة بها في تلك المهمـــة، غـــير أن اللسانيات لم تستطع أن تستجيب لهذا المطلب بالوسائل المتاحة، فهـــي وسائل منصبٌّ أغلبها على قضايا الجملة، لكن هذا المطلب كان دافعـــا لإعادة النظر في المناويل اللسانية من أجل توسيعها بما يتناسب وقضـــايا النص[1].

(1) ينظر: أصول تحليل الخطاب 80/1، ودراسات في النص والتناصية 28-30

# الفصل الأول

# لسانيات النص في التلقي العربي
# العوائق والإشكالات

المبحث الأول: انتقال النظرية

المبحث الثاني: عوائق التلقي وإشكالاته

المبحث الأول

# انتقال النظرية

## أولا: انتقال المصطلح

للوقوف على طبيعة ولادة مصطلح (النص) بدلالته المعروفة في الثقافة العربية المعاصرة، وارتباطه بحقل معرفي، سُمي (لسانيات النص)، أو (علم اللغة النصي)، أو (نحو النص)، لابد من البحث عن دلالة هذه الكلمة في التراث العربي ولا سيما في المجالين: المعجمي، والأصولي، أما في الدراسات النحوية فيندر استعماله، وإن استُعمل فإن دلالته تختلف عمّا هو مُتداولٌ في الاستعمال العربي الراهن - كما سيتضح-، أما الدراسات الأدبية القديمة فلم تكن تستعمله بوصفه مفهوما جامعا، وكانت تسمي كل تجلٍّ نصي بحسب انتمائه إلى جنس أو نوع معينين، وهكذا نجد القدماء يتحدثون عن القصيدة، أو النتفة، أو القطعة، أو الخطبة، أو الرسالة، أو المقامة[1].

ويمكننا أن نلخص ما أتت به المعجمات العربية في مادة (نصص) بالقول: إن الدلالة الأصلية لهذه المادة تتركز في معنيين رئيسين: أحدهما: الرفع والارتفاع، والآخر: منتهى الشيء ومبلغ غايته، وكلا المعنيين تطور إلى معان أخر، فبسبب التلازم بين الارتفاع والظهور، مثلا، تطور معنى النص إلى الظهور والإظهار، ولهذا قيل: نص الكتاب والسنة، أي ما دل ظاهر لفظهما عليه[2].

أما الأصوليون فانقسموا في فهمهم للنص على فريقين:

---

(1) ينظر: من النص إلى النص المترابط 115

(2) ينظر: مقاييس اللغة (نصا) 900، ولسان العرب (نصص) 4441/6

الفريق الأول: اتخذ التأويل معيارا لنصية النص وعدمها، وهم الذين لا يؤولون، ولعل أهم المؤسسين لهذا المعنى الاصطلاحي هو الشافعي (ت205هـ) الذي عرّف النص بأنه "المُستغنَى فيه بالتنزيل عن التأويل"[1]، وهذا يعني أن هناك ما لا يحتاج إلى تأويل، فهو نص، وهناك ما لا بد من تأويله، فليس نصا. وصرّح الغزالي (ت505هـ) أيضا بأن النص "ما لا يتطرق إليه التأويل"[2].

الفريق الثاني: لم يعتد بالتأويل معيارا في هذا الحكم، وهم الذين يؤولون، فالنص عندهم كل كلام، سواء احتمل التأويل أو لم يحتمل، بل إذا أُخذ معيار التأويل وعدمه دليلا على وجود النص وعدمه، فليس هناك نص بحسب ابن عربي (ت543هـ) الذي يرى أنه ليس هناك كلام في الكون لا يُتأول، وليس ثمة نص لا يتطرق إليه الاحتمال[3]، ولا يجعل ابن عربي مفهوم التأويل مجرد أمر مشروع، بل يطرحه بوصفه ضرورة لاغنى عنها لفهم الشريعة وإدراك معناها[4]؛ ولذا نجد كثيرا من الأصوليين لم يعتمدوا على التأويل في تحديد النص، فقد عرف ابن حزم (ت456هـ) النص بأنه "اللفظ الوارد في القرآن أو السنة المُستَدَلُّ به على حكم الأشياء"[5]، وعرفه ابن بدران الدمشقي بأنه "ما دل على معنى كيفما كان، وهذا هو الغالب في كلام الفقهاء في الاستدلال، حيث يقولون: لنا النص

---

(1) الرسالة 14

(2) المنخول من تعليقات الأصول 165

(3) ينظر: الفتوحات المكية 163/1-164

(4) ينظر: النص والسلطة والحقيقة 154- 157، ويرى محمد مفتاح أن "عملية التأويل ضرورية لكل كائن بشري سوي يعير الانتباه إلى ما يحيط به من ظواهر الكون، فيريد أن يتعرف على تفاصيل ما ظهر منها، وتقوده عملية التعرف على الظواهر إلى طلب معرفة ما خفي منها وما بطن. وإذا كانت الظواهر أو الأفعال أو ضروب السلوك لا تتلاءم مع ما يستبطنه من معارف وعادات وأعراف، فإنه يلجأ إلى عملية تأويل الظواهر أو ضروب السلوك أو الأفعال، ليجعلها منسجمة متناغمة مع معارفه الخلفية...". النص من القراءة إلى التنظير 67

(5) الإحكام في أصول الأحكام 43/1

والمعنى، ودل النص على هذا الحكم"[1]، وهو عند الغزالي "الكتاب والسنة"[2]، وعند الزركشي (ت794هـ) "مجرد لفظ الكتاب والسنة"[3]. ويذهب فريق من الأصوليين إلى أن النص هو "الكتاب الكريم والسنة الشريفة بأقسامها الثلاثة: قول المعصوم، وفعله، وتقريره"[4].

ومن معاني النص عند الأصوليين "حكاية اللفظ على صورته، كما يقال: هذا نص كلام فلان"[5]. وقال ابن حزم: "وقد يُسمى كلٌّ كلام يورد كما قاله المتكلم به نصا"[6].

وإجمالا يمكن القول: إن معنى النص عند الأصوليين مرتبط بمستوى خاص من النصوص، هي النصوص المقدسة، أو هي أقوال المشرِّع، أو هي الأدلة التي تُستخرج منها الأحكام الشرعية، وبناء عليه فإن عمل الأصولي هو معرفة القواعد والأصول التي تُفسر بها تلك النصوص الخاصة، وليس من واجبه أن يتطرق إلى بيان القواعد التي تُفسر بها أقوال المُكلَّفين.

أما بالنسبة للنص القرآني فعلى الرغم من اهتمام المفسرين به بوصفه نصا واحدا متكاملا، كانوا يجدون في مصطلحات مثل السورة والآية وأرقام الآيات ما يغنيهم عن البحث عن مفهوم جامع. وفضلا عن ذلك أن القدماء عموما كانوا يجدون في مصطلح (الكلام)، بوصفه مفهوما جامعا، ما يفي بالغرض، فكانوا

---

(1) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل 187

(2) المنخول من تعليقات الأصول 463

(3) البحر المحيط 462/1

(4) الاجتهاد في مقابل النص10، وإن كان قد يُشكل على هذا التعريف الأخير بأن النص لا يشمل فعل المعصوم؛ لأنهم اشترطوا في النص أن يكون كلاما -كما هو مفهوم من تعريفاتهم- فيمكن القول -دفعا لهذا الإشكال- إن فعل المعصوم لم يدخل في مفهوم النص إلا بعد أن تحول من صيغته الفعلية إلى صيغته الكلامية على لسان رواة الحديث ونقَلَته، ففعل المعصوم كان على صيغته الفعلية في عهد المعصوم فقط حيث كان يُدرك بالمشاهدة، أما بعد عصره فقد صار كلاما للنقلة والرواة، يُدرك بالسماع فقط، ومن هنا صح أن يوصف بأنه نص. ينظر: القرائن والنص 21

(5) البحر المحيط 462/1

(6) الإحكام في أصول الأحكام 43/1

يوظفونه متى ما أشاروا إلى تجلٍّ لغوي معين، كليا كان أو جزئيا، وبغض النظر عن جنسه أو نوعه[1].

إن المعنى الاصطلاحي الذي اكتسبه جذر (ن ص ص) لدى الأصوليين لم تذكره المعجمات العربية القديمة، وهذا النقص هو ما تداركه المعجم الوسيط الذي أثبت أن معنى النص اصطلاحا هو "ما لا يحتمل إلا معنى واحدا، أو ما لا يحتمل التأويل"[2]، أو ما نُصَّ عليه من الكتاب والسنة، وتأسيسا على هذا المعنى الاصطلاحي قيل: لا اجتهاد مع النص.[3]

ويرى محمد الأخضر الصبيحي أن دلالة هذه الكلمة في المعجم على الظهور والوضوح والاكتمال هي التي ساعدت على انتقال مفهوم هذه الكلمة إلى علم الأصول[4].

أما النحويون فقد استعملوا الجذر (ن ص ص)، واشتقوا منه الفعل، نحو قول ابن هشام (ت761هـ): "**ونصَّ** جماعة على منع ذلك"[5]، وقوله: "**نصَّ** على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين"[6]. واشتقوا منه أيضا المصدرَ، نحو قول ابن جني

---

(1) ينظر: من النص إلى النص المترابط 115-116، ومن الغريب أن نجد لدى أحد الكتّاب العرب في العصر الحديث نفورا من إطلاق كلمة النص على القرآن الكريم، متهما من يفعلون ذلك بارتكاب المعصية والخروج على المألوف المُجمع عليه؛ إذ يشن هذا الكاتب هجوما حادا على ما يُطلق عليه (النزعة الأعجمية في فهم القرآن)، ويدخل فيها إطلاق النص على القرآن، ويرى أنه لم يُعرف في تاريخ الأمة من سمّى كلام الله بغير ما سماه الله من سور وآيات، ولم يُعرف أن أحدا من العلماء تناول القرآن من حيث هو نص؛ لأن هذا مما يُستعاذ بالله منه!. إن الجهل بتطور المصطلحات والمفاهيم الخاضع لتطور الحياة والفكر يدلُّ على عجز واضح عن فهم تطور دلالة مفردات اللغة مع تطور وعي الجماعة الناطقة بها، ومما يحول هذا الجهل إلى كارثة أن هذا الكاتب من دارسي البياني: دراسة تحليلية لمسائل البيان 19، والنص والسلطة والحقيقة 153

(2) التعريفات 260

(3) ينظر: المعجم الوسيط (نصص) 926، ومفهوم النص في مجالين ثقافيين (بحث) 14

(4) ينظر: مدخل إلى علم النص (الصبيحي) 17، ومفهوم النص عند المنظرين القدماء (بحث) 40

(5) مغني اللبيب 253/1

(6) المصدر نفسه 251/1

(ت392هـ): "... فعُلِم بذلك **وبنصِّه** [سيبويه] عليه في غير هذا الموضع أنَّ (أنْ) مضمرة عنده بعد (حتى)"[1]. واشتقوا اسم الفاعل، "فإن قال الحسن، أو قال ابن الحنفية **ناصًّا** على أحدهما معيَّنا فهو جواب متطوع فيه"[2]. واشتقوا اسم المفعول "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجّة إذا أعطاك خصمك يده ألّا يخالف **المنصوص**، والمقيس على **المنصوص**"[3].

وبلحاظ النصوص السابقة يتبين أن النحاة القدماء استعملوا الجذر (ن ص ص) فعلا، ومصدرا، واسمَ فاعلٍ، واسمَ مفعولٍ، ولم يستعملوه اسماً، وهذا يعني أنه يدل عندهم على الحدث، ولم يتمحض للاسمية. النص عندهم عملية يقوم بها المتكلم أو هو وجه من وجوه العملية، وليس هو النتيجة الحاصلة عن هذه العملية، فكما يختلف اللفظ عن عملية التلفظ، ويختلف القول عن عملية القول، كذلك يختلف النص عن عملية النص؛ إذ ليست هي النص ذاته[4]، ومن ثم فإن "المتكلم في نظرهم يتكلم فينشئ كلاما أو قولا، والكلام لا يخلو من معنى، والمعنى يكون نصا أو لا يكون نصا، والنص عند المحدثين هو نتيجة كل عملية كلام، فلا وجود لمتكلم يتكلم دون أن ينتج نصا"[5].

هذه حصيلة المعاني والدلالات التي تعطيها كلمة نص في التراث العربي الإسلامي بمختلف ميادينه المعرفية (المعجمية والأصولية والنحوية)، ولعله من الصعب حتى الآن أن نحدد على وجه اليقين متى وكيف حدث التحول الدلالي للكلمة في الثقافة العربية، لتدل على ما نقصده بها الآن، أي على البناء اللغوي الذي يتجاوز حدود الجملة المفيدة، لكن ما هو يقينٌ أن كلمة (نص) في الثقافة العربية المعاصرة، ولاسيما في المجالين الأدبي واللساني، جُعِلت مقابلا للمصطلح (text)، وهذه الكلمة في الثقافات المستندة إلى الأصول اللاتينية مشتقة من

---

(1) الخصائص 227/1

(2) المصدر نفسه 262/1

(3) المصدر نفسه 216/1

(4) ينظر: أصول تحليل الخطاب 186/1

(5) المصدر نفسه 190/1

(textus)، وتعني النسيج، أو الأسياخ المضفرة، المشتقة هي الأخرى من الفعل اللاتيني (texture) بمعنى نسج، أو جدلت (ضفرت) شعرها، ومنه تطلق كلمة (textil) على ما له علاقة بإنتاج النسيج، بدءا بمرحلة تحضير المواد، وانتهاء بمرحلة النسيج النهائي وبيعه[1]. وقد نتجت عن هذه الكلمة اشتقاقات لا تخرج عن هذا المعنى الأصلي، ثم نُقل هذا المعنى إلى نسيج النص، ثم عدّ النص نسجا من الكلمات، فكأنه نسج للكلام الناشئ عن فعل الكتابة التي تشبه في بعض وجوهها عملية النسّاج حين ينسج، فإذا كان النسج المادي يتكون من السدى واللحمة والمنوال، فإن النص يتكون من الحروف والكلمات المجموعة بالكتابة أو بالتأليف[2]، ومثلما يتم النسج من خلال مجموعة من العمليات المفضية إلى تشابك الخيوط وتماسكها بما يكوّن قطعة من قماش متينة ومتماسكة "فالنص نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض. من هذه الخيوط تجمع عناصره المختلفة والمتابعة في كلٍّ واحدٍ، هو ما نطلق عليه مصطلح (نص)"[3].

ولم تفت قسما من الباحثين العرب إشكالية هذه الترجمة، وهذا ما نلمسه في بعض تعليقاتهم -وإن على نحو القلة-، يقول الباحث سعيد يقطين: "وفي العصر الحديث تم توظيف مصطلح (النص) في الدراسات الأدبية العربية بناءً على الاستعمال الجاري في الجامعات الغربية، وهو مختلف كل الاختلاف عما تقدمه لنا التصورات العربية القديمة المتعددة"[4]، ويرى محمد الأخضر الصبيحي أن المفهوم الاصطلاحي الذي اكتسبته كلمة (نص) "مفهوم حديث في الفكر العربي المعاصر. وهو ليس وليد هذا الفكر، وإنما هو- كغيره من مفاهيم كثيرة في شتى العلوم الحديثة- وافد علينا من الحضارة الغربية. وهذا ما يجعل البحث عن أصول هذا المصطلح في التراث الفكري العربي، وربط ذلك بما يدل عليه في وقتنا

---

(1) ينظر مدخل إلى علم اللغة النصي (هاينه من وفيهفيجر، ترجمة: العجمي) 4، وهمهمة المعنى. مدخل إلى علم النص (الصبيحي) 25، ونحو لسانيات نصية عربية (بحث) 2

(2) ينظر مفهوم النص في مجالين ثقافيين 12، ونظرية النص (حسين خمري) 45-44

(3) نسيج النص 12

(4) من النص إلى النص المترابط 116

الحاضر، ضربا من التحمل الذي لا تُرجى منه فائدة"[1].

أما الباحثة نهلة الأحمد فترى "أن انتقاله إلى حيز الدراسات الأدبية وشيوعه في أكثر النظريات الفلسفية والأدبية والنقدية الحديثة، قد وضع المتلقي العربي اليوم في حالة اضطراب يعيشها جراء قراءاته أو سماعه لهذا المصطلح، وهو يتردد في جميع الدراسات النقدية الحديثة، وذلك لعدم مقدرته على الربط بين المفهوم المعجمي العربي الذي يعرفه وبين ما تبثه الحقول المعرفية في المصطلح من مفاهيم جديدة"[2].

وقد فضّل الباحث عبد الملك مرتاض أن يكون المقابل العربي لـ (text) هو (النسيج)؛ لأن معنى الترابط المتحقق فيه لا يتوافر في مادة (نصص)، ويرى "أن العرب عرفوا النص مفهوما وشكلا وممارسة، ولكن هذه المعرفة لا تعني وجود نظرية للنص عند العرب"[3]. ثم يقول مرتاض: "وقد حاولنا أن نعثر على ذكر للفظ (النص) في التراث العربي النقدي فأعجزنا البحث ولم يفض بنا إلى شيء الا ما ذكره أبو عثمان الجاحظ (ت255هـ) في مقدمة كتابه (الحيوان) من أمر الكتابة بمفهوم التسجيل والتقييد والتدوين والتخليد، لا بالمفهوم الحديث للنص"[4]، لكن مفهوم الكتابة يختلف عن مفهوم النص، كما يقول الباحث حسين خمري؛ "لأن الكتابة بالمفهوم البياني هي الإنشاء والتي تقابل في النسق المفهومي النقدي النثر، كما تعني في المفهوم الحديث تثبيت الأصوات اللغوية بواسطة علامات خطية"[5].

ويمكن أن يُعد مرتاض أنموذجا لحيرة باحثين عرب كثيرين بإزاء مصطلح شاع وذاع صيته في مجالات معرفية عديدة، ولم يجدوا له صلة مقنعة بالمفهوم المعجمي العربي القديم[6].

---

(1) مدخل إلى علم النص (الصبيحي) 18

(2) ما هو النص؟ (بحث) 88

(3) نظرية، نص، أدب: ثلاثة مفاهيم نقدية (بحث) 47، وينظر: البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية 73

(4) نظرية، نص، أدب: ثلاثة مفاهيم نقدية (بحث) 48

(5) نظرية النص (حسين خمري) 45

(6) ينظر: مدخل إلى علم النص (الصبيحي) 18

وقد حاول الأزهر الزناد أن يوفق بين دلالة المصطلحين العربي واللاتيني، فمزجهما، وجعلهما عنوانا لكتابه، فسمّاه (نسيج النص)، ويمكن أن يعد اختياره هذا العنوان وعيا بهذه الإشكالية.

وهناك من يرى أن فشل الباحثين العرب في الكشف عن ملامح هذا المفهوم في التراث العربي لا يعود إلى كون هذا المفهوم لم يوجد أصلا، وإنما إلى أن هولاء الباحثين غالبا ما ينظرون إلى التراث في ضوء المقولات الغربية، وهو ما يشوّه قراءتهم لهذا التراث ويطمس كثيرا من الحقائق[1]. ويعترف الباحث نصر حامد أبو زيد بأن مفهوم النص "لم يحظَ بدراسة تحاول اكتشاف هذا المفهوم في تراثنا إن كان له وجود، أو تحاول صياغته وبلورته إن لم يكن له وجود. إن البحث عن مفهوم النص ليس مجرد رحلة فكرية في التراث، ولكنه، فوق ذلك، بحث عن البعد المفقود في التراث"[2].

ونتيجة غياب تصور عربي أصيل لمفهوم النص بالمعنى الحديث المستورد، لجأ الباحثون إلى الاعتماد على المفاهيم الغربية المُسندة لهذه الظاهرة، يقول الأخضر الصبيحي: "ولا نرى في ما يخصنا، في هذا الإجراء استلابا أو تبعية أو اتكالا، كما لا نرى في ذلك أي ضرر؛ فمثلما استعار الدارسون العرب مصطلحات ومفاهيم غربية عديدة من شتى المعارف والعلوم، وأفادوا منها في مختلف تحاليلهم وتطبيقاتهم، فلا نعتقد أن المفهوم الغربي يطرح إشكالا، فهو في نهاية المطاف مفهوم لغوي إنساني؛ فالنص واحد في كل اللغات، ومقوماته واحدة سواء كان في الإنجليزية أو الصينية أو الألمانية"[3].

ويرى محمد مفتاح أن هناك مفردات في اللغة العربية مثل (الكلام) و(النظم) و(الكتابة) وغيرها تشترك مع الأصل اللاتيني (text) في الدلالة على التتابع والتماسك والتعالق والتقنين والشمولية، و لم تُترجم (text) بهذه الكلمات، وإنما تُرجمت بـ (النص) مع أن له معنى اصطلاحيا ضيقا! [4].

---

(1) ينظر: في مفهوم النص (بحث) 38

(2) مفهوم النص- دراسة في علوم القرآن 10

(3) مدخل إلى علم النص (الصبيحي) 19

(4) ينظر: المفاهيم معالم: نحو تأويل واقعي30، ومفهوم النص في مجالين ثقافيين 15-17

فلفظة (الكلام) – مثلا– شُبهت بأشياء لم يشبه بها النص؛ إذ شبه الكلام بالنسج، وهذا التشبيه ضارب في أعماق الثقافة العربية، فكثير من الشعراء لُقّبوا ألقابا لها صلة بالنسج والحياكة وما أشبههما، مثل المُهلهل والمُرقّش والمُحبَّر، وشُبِّهت القصائد بضروب من النسج والحياكة، يقول الجاحظ: "ووصفوا كلامهم في أشعارهم فجعلوها كبرود العَصْب والحُلَل والمعاطف والدِّيباج والوَشْي وأشباه ذلك"[1]. ولم يقتصر هذا التشبيه على الشعر وحده بل تعداه إلى النثر، وهذا ما نجده عند عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، ولاسيما في دلائل الإعجاز، حين رأى المهتمين بالكلام يقيسونه على الأعمال الصناعية، فيقول: "وإنا لنراهم يقيسون الكلام في معنى المعارضة على الأعمال الصناعية كنسيج الديباج"[2]، وزاد هذا توضيحا في قوله: "يجعلون المعاني... كالوشي المُحَبَّر واللباس الفاخر والكسوة الرائقة"[3]، ثم بين أن أساس هذا التشبيه هو الضمُّ، وضمُّ الكلم بعضه إلى بعض "شبيه بضمّ غزل الإبريسم بعضه إلى بعض، و[ذلك] أن الذي ينسج الديباج ويعمل النقش والوشي لا يصنع بالإبريسم الذي ينسج منه شيئا غير أن يضمَّ بعضَه إلى بعض، ويتخيّر للأصباغ المختلفة المواقعَ التي يعلم أنه إذا أوقعها فيها حدث له في نسجه ما يريد من النقش والصورة"[4].

كما استُعمل مفهوم (النظم) للتعبير عن ترتيب الكلام وتنسيقه ولاسيما النظم القرآني، يقول الجاحظ: "وكيف صار نظمه من أعظم البرهان وتأليفه من أكبر الحجج"[5]، ثم جاء عبد القاهر بنظرية النظم التي صاغها في إطار نظري معتمدا على ما تدل عليه لفظة نظم في اللغة من تأليف وجمع في نظام[6]، أي ذلك الخيط الرابط بين المفردات التي هي مرئية ومسموعة، والناتجة عنه علائق غير مرئية ومسموعة. أطلق عبد القاهر على القواعد الناظمة لهذه القواعد (النظم)، وسمّاها

---

(1) البيان والتبيين 222/1
(2) دلائل الإعجاز 260
(3) المصدر نفسه 263
(4) دلائل الإعجاز 370
(5) البيان والتبيين 383/1
(6) ينظر: مقاييس اللغة 904

آخرون (النَّسَق)، كما عند ابن أبـــي الإصبع المصري الذي عقد في كتابه (تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن) بابا سمّاه (باب حُسن النسق)، يقول فيه: "حسن النسق من محاسن الكلام، وهو أن تأتي الكلمـــات مـــن النثـــر والأبيات من الشعر متتالياتٍ متلاحماتٍ تلاحما سليما مستحسنا لا معيبا مستهجنا، والمستحسن من ذلك أن يكون كل بيت إذا أُفرد، قام بنفسه واستقل معناه بلفظه، وإذا ردفه مجاوره، صار بمنـــزلة البيت الواحد بحيث يعتقد السامع أنهما إذا انفصلا تجزّأ حسنهما ونقص كمالهما وتقسّم معناهما، وهما ليسا كذلك، بل حالهمـــا في كمال الحسن وتمام المعنى مـــع الانفـــراد والافتـــراق كحالهمـــا مـــع الالتئـــام والاجتماع"[1].

وما قيل عن الكلام والنظم يمكن أن يقال عن (الكتابة)، فالجذر (ك ت ب) يفيد الجمع، ومنه كتيبة الجيش لاجتماعها[2]، فضلا عن أن الكَتْبَ أو الكتابة هو ما يؤدي إلى وجود النص وتثبيته.

تلك إشارات كافية لتبيان ارتباط تلك المفردات بالنسيج، كما ارتـــبط text بالنسيج في الثقافة الغربية، غير أن الارتباط في الثقافة العربية الاســـلامية حـــدث بالمقايسة والمشابهة والاستعارة، على حين حصل الارتباط في الثقافة اللاتينية بتطور داخلي في المجال نفسه. ومن هنا يتساءل محمد مفتاح: لماذا لم تُترجم text بالكتاب أو الكتابة، أو بالكلام، أو بالنظم لاشتراكها مع الأصل اللاتيني في الدلالة علـــى التتابع والتماسك والتعالق والتنظيم والتقنين والشمولية، وإنما ترجمت بـــ (النص) مع أن له معنى اصطلاحيا ضيقا[3]؟

ونحن نرى أن المفردات التي اقترحها محمد مفتاح مقنعة جدا، لكـــنّ هنـــاك سببا مهما يحول دون تبنيها، وهو أن هذه الألفاظ قد استوت مصطلحات لعلـــوم وحقول معرفية معروفة، وقد حصل هذا الأمر منذ قرون، فهناك (علـــم الكـــلام) و(نظرية النظم) و(مفهوم الكتابة)، فلا يمكـــن أن نجعـــل إحـــداها مصـــطلحا

---

(1) تحرير التحبير 425

(2) ينظر: مقاييس اللغة (كتب) 801، ولسان العرب (كتب) 3818/5

(3) ينظر: مفهوم النص في مجالين ثقافيين 23

لعلم جديد؛ لأن ذلك سيحدث لبسا وخلطا لا يقلُّ عما هو حاصل مع النص.

ومع اختلاف الدلالة بين اللفظين العربي واللاتيني حاول بعض الباحثين العرب[1] أن يجدوا ما يسوغ هذه الترجمة، ادعاءً بعدم وجود فوارق بينهما، وذلك بليِّ النصوص المعجمية، لجعلها تتوافق مع الدلالة المُترجَمة، وهي في الأعم الأغلب محاولات لا تقنع القارئ، وبذلك يقع الارتباك في كثير من الأذهان حينما تذكر كلمة نص أو مفهوم نص، فمن له اطلاع على التراث العربي يراها غير موفية بالمطلوب، وأما من ليس له كبير اطلاع فيوظف مفهوما آتيا من ثقافة مختلفة لتأويل ثقافة ذات خصوصية، فلا يستقيم له التأويل ولا يستوي الوصف.

مما تقدم يتبين أن ما يدل عليه مصطلح (النص) في التداول العربي الراهن جاء عن طريق الترجمة، وهو يختلف كثيرا عمّا تقدمه التصورات العربية القديمة المتعددة، وهو الأمر الذي خلق نوعا من الغموض والالتباس اللذين اكتنفا مفهوم النص، ومع ذلك كله فإن ما وجد بين المصطلحين العربي واللاتيني من تشابهات جعل الباحثين العرب يتبنون مصطلح النص، نظرا لوجود هذه التشابهات، وخضوعا للأمر الواقع[2].

إن افتقار دلالة (النص) في الخطابين العربيين المعاصرين: اللساني والأدبي إلى جذر تاريخي لا يقلل من شأن هذا المصطلح أو من دلالته؛ فالاقتراض هو الظاهرة التي عاشت -ومازالت- عليها لغات البشر جميعها، سواء أكان هذا الاقتراض بالمصطلحات أم بالدلالات، لا فرق، فضلا عن أن (النص) أصبح مصطلحا قارّا عند الباحثين العرب، وإن اختلفوا في تحديد مفهومه، ومادام الأمر متعلقا بالاصطلاح فلا مشاحّة فيه، كما يقال.

---

(1) ينظر: نسيج النص، التقديم الذي كتبه الدكتور محمد الهادي الطرابلسي 6، والنص لغة واصطلاحا (مقال)، جريدة الأسبوع الأدبي، العدد 823

(2) ينظر: مفهوم النص في مجالين ثقافيين 28

## ثانيا: انتقال المفهوم

### أ - مفهوم النص في الدراسات الغربية:

انطلق النظر إلى النص من اتجاهين متقابلين[1]:

**الأول**: وجود تعابير دون مستوى الجملة لا يمكن تأويلها موضعيا في الجملة، بل لابدَّ من النظر إليها في ضوء الجمل الأخرى.

**الثاني**: الكلام المكوّن من أكثر من جملة لا يمكن اختزال تأويله بتأويل الجمل المكوِّنة له.

وقد دفعت هاتان الملاحظتان اللسانيين إلى توسيع مجال اللسانيات ليضم وحدة جديدة تسمى النص/الخطاب، تُضاف إلى الوحدات اللسانية المعروفة: الفونيم، المورفيم، الجملة، فاللسانيون يرون أنه كما تتوافر كل وحدة من هذه الوحدات على خصائص تتميز بها، وهي خصائص لا تُختزل في مجموع خصائص الوحدات الدنيا التي تكوّنها -إنْ وجدت-، فإن النص/الخطاب يمكن أن يُعد وحدة أيضاً، لها خصائصها الذاتية التي لا تُختزل في الوحدات الدنيا (الجمل) التي تكوّنه، فخصائص النص قد تمكننا من معرفة تأويل التعابير اللغوية حين يتعذر هذا التأويل موضعيا، ومن تأويل مجموع الخطاب في الوقت نفسه[2]؛ لذلك آمن اللسانيون بأن الظواهر النصية لا تختزل في تركيب ظواهر تدخل في مستوى الجملة أو القول، فليس النص حاصل جمع الجمل التي تكونه، سواء على مستوى الإنتاج أو التأويل، "إنه كيان قائم بذاته، ووحدة أو ظاهرة طبيعية تتطلب تحليلا مخصوصا"[3].

ويقترح اللسانيون أن نعد التعابير التي يتعذر تأويلها موضعيا المظهر اللساني للبنية الإجمالية الخفية للنص، ومن هذا المنظور، فإن هذه التعابير -وهي تختلف من لغة إلى أخرى- هي التي تضمن اتساق النص وانسجامه[4]. غير أن ثمة عوائق

---

(1) ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل 204، والمقاربة التداولية 65

(2) ينظر: التداولية اليوم 205

(3) المصدر نفسه 207

(4) ينظر: المصدر نفسه 211

وقفت بوجه اللسانيين في تحديد النص، ولعل أولى تلك العوائق تعدد الأشكال النصية، فكثيرا ما تكاثفت الأسئلة عن ماهية النص، وأقسامه وأغراضه، وتمايزه عن أشكال تواصلية أخرى، ومن بين الأسئلة الملحّة في هذا المجال: أي نص نعني؟ أهو المكتوب أم المنطوق؟ العلمي أم الأدبي؟ الشعري أم النثري؟ هذا التعدد أوقع الباحثين في مأزق الضبط المعرفي لمصطلح النص؛ لذلك كان (النص) من أكثر المصطلحات إثارة في ميدان تحليل الخطاب، فقد تعددت تعريفاته تعددا يصعب حصره، وكل تعريف يعكس وجهة نظر صاحبه، ومنطلقه النظري، وخلفيته المعرفية، والمدرسة اللسانية التي ينتمي إليها[1]، ويرى نعمان بوقرة أن هذا التعدد تعبير عن حيرة معرفية ومنهجية في اللسانيات الغربية[2]. ويمكن أن تنقسم تلك التعريفات أو المفاهيم -على تفرعها واختلافها- على ثلاثة اتجاهات رئيسة:

## 1 - الاتجاه اللغوي الشكلي:

تطور هذا الاتجاه من الناحية التاريخية للسانيات النصية استنادا إلى لسانيات الجملة ذات الأصل البنيوي والتوليدي، ومن المعروف أن هذين المنهجين يجعلان النظام اللغوي مجال دراستهما، سواء أكان المقصود بالنظام اللغوي (اللغة) كما عند البنيويين، أم (الكفاءة اللغوية) كما عند التوليديين[3].

وامتدادا لهذين المنهجين بدأت لسانيات النص أو الاتجاه المعتمد منها على الجانب اللغوي (الشكلي) من خلال توسيع وحدات النظام اللغوي، وهي: الفونيم، والمورفيم، والجملة، حتى وحدة النص. وكانت نقطة الارتكاز في نظرية التوسيع هي أن النظام القاعدي للغة لا يُوَجِّهُ بناء الكلمة وبناء الجملة حسب، بل بناء النص أيضا (تكوين النص)، الذي يؤسَّس على مجموعة مبادئ، وأوجه اطراد عامة يفسرها النظام اللغوي. وفي هذا الاتجاه تحدِّدُ اللسانيات النصية هدفَها

---

(1) ينظر: تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص) 119

(2) ينظر: نحو النص مبادئه واتجاهاته الأساسية (بحث) 15

(3) ينظر: التحليل اللغوي للنص 22، واستراتيجيات الخطاب 7-9

باكتشاف تلك المبادئ ووصفها وصفا منظما[1]. وقد ركزت أعمال الباحثين في هذا المجال على اكتشاف الأدوات النحوية والدلالية التي تؤدي إلى اتساق النص وانسجامه اللذين يحققان بدورهما وحدة النص.

يتجلى هذا الاتجاه عند أول لساني حاول الاقتراب من منطقة النص، ألا وهو هاريس الذي عرَّف النص بأن "ملفوظ طويل، أو هو متتالية من الجمل، تكون مجموعة منغلقة، يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر، بواسطة المنهجية التوزيعية، وبشكل يجعلنا نظل في مجال لساني محض"[2].

وفي هذا الاتجاه غالبا ما نُظر إلى النص من حيث حجمُهُ، فبيتوفي -مثلا- يعرِّفه بأنه "وحدة لغوية متكونة من أكثر من جملة"[3]، أو قد يُنظر إليه من حيث حجمُه ومن حيث تماسكُ أجزائهِ وانسجامُها، كما نجد ذلك في التعريف المنسوب إلى برينكر، فالنص عنده "تتابع مترابط من الجمل"[4]. وأخذ شبلنر على هذا التعريف الأخير أنه يؤدي إلى غموض النص، فهو تعريف دائري، يوضح النص بالجملة والجملة بالنص، كما أنه غير منهجي علميا لغموض الرموز والعلاقات التي يتضمنها اتساع الوصف. وهذا التعريف ينظر إلى النص على أنه مجرد وحدة أكبر من الجملة، ومن ثم فبمجرد توسيع لسانيات الجملة يمكن دراسة النص، وهذا ما سيفقد النصوص -كما يقول دي بوغراند- عددا من الأمور الحيوية، كما أنه يسبب مشكلات عملية خطيرة، منها عدم ارتباط النص بسياقه وظروف إنتاجه[5].

ويرى هيلمسليف أن الخاصية الأولى لتحديد النص هي الاكتمال، وليس الطول أو الحجم؛ لأن أبعاد النص لا تمثل منظورا مناسبا لتحديده، بحيث نجد أن كلمة واحدة يمكن أن تكون نصا في مقابل عمل روائي ضخم مثلا، فكل منهما

---

(1) ينظر: التحليل اللغوي للنص 24
(2) تحليل الخطاب الروائي 17
(3) أصول تحليل الخطاب 83/1
(4) علم اللغة والدراسات الأدبية 188، وعلم لغة النص المفاهيم والاتجاهات 126
(5) ينظر: علم اللغة والدراسات الأدبية 188، ونحو النص 22-23، وعلم لغة النص المفاهيم والاتجاهات 126-127

يمكن أن يُعدَّ نصا، وذلك إذا تحقق له اكتماله واستقلاله بغض النظر عن أبعاده أو مدى طوله[1].

ومن اللسانيين من ركز على أثر الجملة في تأويل الجمل الأخرى داخل النص، يقول فاينرش: النص "وحدة كلية مترابطة الأجزاء، فالجمل يتبع بعضها بعضا وفقا لنظام سديد، بحيث تسهم كل جملة في فهم الجملة التي تليها فهما معقولا، كما تسهم الجملة التالية من ناحية أخرى في فهم الجمل السابقة عليها فهما أفضل"[2].

ويرى برينكر أن "النتيجة الأهم لهذا التصور هو أن مفهوم التماسك النصي، المركزي بالنسبة لعلم لغة النص، قد فُهِم فهما نحويا محضا، فهو لا يسم في هذا الاتجاه البحثي اللغوي النصي إلا العلاقات النحوية-الدلالية بين الجمل أو بين عناصر لغوية (مفردات، وضمائم... إلخ) في جمل متعاقبة"[3].

هذه التعريفات يمكن أن تكون نماذج وافية لتمثيل الاتجاه الشكلي في فهم النص، غير أن النظر إلى النص على أنه منتوج لغوي مكوّن من أكثر من جملة يصطدم بسؤال مهم، هو: ألا يجيء النص على جملة واحدة؟ كان هذا السؤال مشكلة كبيرة في لسانيات النص؛ فإذا كانت الإجابة عنه بالإيجاب، فإن النص المكوّن من جملة واحدة يمكن أن يتخذ حجة على أمور هي في منتهى الخطورة على لسانيات النص، أهمها:

- إذا كان ممكنا أن يتكون النص من جملة واحدة فإن ذلك يعني انعدام بنية مميّزة للنص، ومن ثم فإن النص يفقد كل الشرعية في عدِّه من الوحدات اللغوية؛ بسبب مساواته للجملة الواحدة[4].
- إذا كان ممكنا الوقوف على دلالة جملة ما ومعناها والإحالة فيها من دون النظر إلى غيرها، فإن ذلك يعني انتفاء الحاجة إلى ما يتجاوزها،

---

(1) ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص 298
(2) اللغة والإبداع الأدبي 36، ونحو النص 24
(3) التحليل اللغوي للنص 24
(4) ينظر: أصول تحليل الخطاب 84

"فإذا استقام الاقتصار على الجملة الواحدة (جع) واستطعت أن تقدر لها دلالة وإحالة دون حاجة إلى جمل أخرى سابقة أو لاحقة، قام ذلك دليلا على عدم حاجتك في النصوص المتكونة من أكثر من جملة إلى (ح - ع) و(ح + ع) لفك مبهمات (جع)، وبالتالي يكون تأويل الجملة المفردة ليس بالأمر المستحيل، فإذا كان الأمر كذلك قام الدليل على عدم الحاجة في تأويل الجملة إلى ما يتجاوزها"[1].

ولنتخلّص من هاتين الإشكاليتين سعى الباحثون في لسانيات النص إلى إيجاد محدّد آخر، يميز النص من غيره، أو من الجملة تحديدا، فتوصلوا إلى أن النص تركيب استعمالي، إجرائي، وهو أداة للتواصل، وخاضع لظروف الإنتاج والتأويل، بخلاف الجملة التي هي تركيب مجرد، معزول عن ظروف الإنتاج والتأويل. يقول دريسلر: "إن علينا أن نضحي بفكرة الطول في سبيل الوصول للنص المستدير المكتمل، الذي يحقق مقصدية قائله في عملية التواصل اللغوية. وقد تستخدم في هذا المجال فكرة (انغلاقه على نفسه) كمحور لتحديد هذا الاكتمال، لا بمعنى عدم قبوله للتأويلات المختلفة، وإنما بمعنى اكتفائه بذاته؛ فيصبح النص هو (القول اللغوي المكتفي بذاته، والمكتمل في دلالته)، وما لا يحقق هذا الشرط - مهما كان طوله- لا يعتبر نصا. وعندئذ يصبح التحليل هو مقياس الوحدة الكبرى النصية التي تقوم كمنطلق لا محيد عنه لفحص ما تحتها من مستويات"[2].

## 2 - الاتجاه التواصلي التداولي:

قد تكون مقاربة النص، انطلاقا من البنية الشكلية، النحوية والدلالية، تحمل من المزالق ما قد يحول دون استنطاق الأوجه الحقيقية لمكنونات النص؛ لأن النص في حقيقة الأمر لا يعدو أن يكون مزيجا من اللغة التي يموضعها الناصّ بطريقة هادفة، تحت كفالة الظروف، وعلى عين من معطيات السياق الموسّع؛ لذلك ظهر

---

(1) المصدر نفسه 84/1

(2) بلاغة الخطاب وعلم النص 298-299، وينظر: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات 127

توجه جديد، ينظر إلى النص بوصفه فعالية تواصلية تتكئ على اللغة، ولكن تتجاوزها إلى أطراف الفعالية المختلفة[1].

نشأ هذا الاتجاه في بداية السبعينيات، وعاب على الاتجاه الأول "أنه يعالج النصوص بوصفها موضوعات مستقلة، ثابتة، ولا يراعي بشكل كافٍ أن النصوص متضمَّنة دائماً في سياق التواصل، وأنها توجد دائماً في عملية تواصل معينة، يمثل فيها المتكلم والسامع، أو المؤلف والقارئ بشروطهم وعلاقاتهم الاجتماعية والموقفية أهم العوامل"[2]. فأبنية النصوص الكاملة يمكن أن تُستعمل -عند التواصل الفعلي- في أدوار مختلفة، وسياقات حياتية مختلفة؛ لذا أصبحت هناك ضرورة لتناول عوامل توظيف النصوص، وشروط ذلك التوظيف أيضا في الدراسة؛ لأن من الصعب استنباط المعنى التواصلي للنصوص من أبنية النصوص بمفردها، وهو الأمر الذي دعا إلى دراسة السياق الذي يتحقق فيه التلفظ بالنص بدءا من تحديده، بمعرفة عناصره، وأثر كل عنصر منها في تشكيل النص، وتأويله، وكذلك دراسة افتراضات المرسِل عند إنتاج خطابه ووسائله ومقاصده، أو التنبؤ بها، ومعرفة أنواع السياق، كالسياق النفسي والاجتماعي، وإدراك تأثير كل منها في توليد النصوص[3]. يقول هاينه من: "لم يُعد النص نفسه وبناؤه النحوي أو الدلالي الآن نقطة الارتكاز في دراسات علم اللغة النصي، بل الممارسات الاتصالية العملية التي تؤسس النص، حيث تكون هذه بالطبع قابلة للتوضيح فقط بواسطة سياقات مجتمعية واجتماعية شاملة. لم تعد النصوص مهمة فقط بوصفها إنتاجا منتهيا، مما يمكن تحليله نحويا و/أو دلاليا، بل أصبحت تُفحص بوصفها عناصر أحداث عامة، أو أدوات لتحقيق حدس معين للمتكلم من ناحية اتصالية واجتماعية"[4].

تطورت اللسانيات النصية المؤسَّسة تواصلياً مستندة إلى التداولية التي "تبحث في المعنى الفعلي للكلام حين يُستعمل في سياق معين وبقصد معين ولا تدرس اللغة

---

(1) ينظر: المنهج التداولي في مقاربة الخطاب (بحث) 121

(2) التحليل اللغوي للنص 25

(3) ينظر: استراتيجيات الخطاب 9

(4) مدخل إلى علم اللغة النصي (هاينه من وفهفيجر، ترجمة: العجمي) 61

معلّقةً في الهواء"[1]. فالتداولية تُعنى "باستعمال اللغة في التواصل"[2]، وتحاول "أن تصف وتشرح شروط الفهم اللغوي الاجتماعي بين شركاء التواصل في جماعة تواصلية معينة؛ وترتكز في ذلك من ناحية نظرية اللغة بوجه خاص على نظرية الفعل الكلامي المتطورة داخل الفلسفة اللغوية"[3]؛ ولهذا يصف الباحث هشام عبد الله الخليفة لسانيات النص بأنها الابن الشرعي للتداوليات، أو للفعليات كما يسميها[4].

وقد حقق مبدأ دراسة اللغة في الاستعمال نقلة نوعية في البحث اللساني[5]؛ ذلك "أن هذا المبدأ يعني الانتقال من دراسة اللغة في نظامها الافتراضي إلى دراستها في تجليها الطبيعي، حيث يستعملها الناس إنتاجا وتلقيا في موقف ما من أجل التواصل والتفاعل"[6].

ويمكن أن يُعد ما قدمته رقية حسن وهاليداي من النماذج الأولى في هذا الاتجاه، فهما ينظران إلى النص على أنه وحدة لغوية في الاستعمال، وليس وحدة نحوية كالعبارة أو الجملة، ولا يُحدد بمدى حجمه[7]. النص عندهما يعني كل بناء لغوي مكتوبا كان أو منطوقا، نثرا أو شعرا، سردا أو حوارا، قصيرا أو طويلا، على أن يمثل كلّاً موحّدا، فيمكن أن يتكوّن النص من مثل واحد إلى مسرحية بكاملها، فوحدة النص -عندهما- لا تعتمد على الشكل بل على المعنى، فالنص يتصل بالعبارة أو الجملة لا من حيث الحجم بل من حيث التحقيق، أي تشفير نظام رمزي في آخر؛ إذ لا يتكون النص من جمل، بل يتحقق بواسطتها، أو هو مشفر فيها، وإذا فهمناه بهذه الطريقة فلا نتوقع وجود النوع نفسه من الاندماج البنيوي بين أجزاء النص كما نجده بين أجزاء الجملة أو العبارة، فوحدة النص هي وحدة من نوع مختلف[8].

---

(1) نظرية الفعل الكلامي 11
(2) التداولية من أوستن إلى غوفمان 19
(3) التحليل اللغوي للنص 25
(4) ينظر: نظرية الفعل الكلامي 11
(5) ينظر: مبادئ في اللسانيات 157 وما بعدها
(6) علم النص أسسه المعرفية وتجلياته النقدية (بحث) 141
(7) ينظر: الإحالة دراسة نظرية 71
(8) ينظر: المصدر نفسه 71

ثابتة، وصنف في النظام اللغوي الذي يعرّفها ويحددها على هذا الأساس، والجملة بوصفها علامة هي ثمرة تطبيق القواعد النحوية للنظام اللغوي الذي تُلاحظ فيه، ولهذا لا تؤدي الجملة وحدها أي وظيفة تواصلية. أما النص بوصفه نموذجاً فهو وحدة ديناميكية، وجزء من عملية التواصل، وهو صنف تداولي وليس صنفاً في النظام اللغوي، والنص بوصفه علامة هو ثمرة بناء فعل التواصل، بأدوات النظام اللغوي؛ يتكون من جمل تكتسب قيمتها التواصلية من النص نفسه، أي في إطار النص[1].

وقد أعطى فان دايك الجانب التداولي قيمة كبرى في فهم النصوص من خلال الربط بين دلالة النص وسياقه التداولي[2]، وإن كان مفهوم التداولية عنده يختلف؛ لأنه يحدد مجالها بمساحة ضيقة؛ فهو يفهم التداوليات على أنها دراسة الأفعال الكلامية، وتتابعات الأفعال الكلامية، فإذا كان علم التراكيب يختص بالشكل، والدراسات الدلاليةsemantics تختص بالمعنى والإشارة، فإن التداوليات تختص بالفعل. وإذا كان علم التراكيب يقدم قواعد للسلامة الشكلية well-formedness، والدراسات الدلالية تضع شروطا لتوافر المعنى وللإشارة والترابط، تحدد التداوليات شروط ملاءمة المنطوقات، التي تعرف بأنها أفعال كلامية. فالتداوليات إذاً ليست استعمال اللغة بشكل عام (أو -كما عرفها تشارلز موريس منذ نحو ستين عاما- دراسة العلاقات بين العلامات ومستعمليها[3])، ولو صحّ ذلك لكانت اللغويات النفسية واللغويات الاجتماعية واللغويات العرقية وتحليل الخطاب جميعها جزءا من التداوليات[4].

---

(1) ينظر: نظرية النص بين التنظير والتطبيق (بحث) 513

(2) يمكن أن يلحظ ذلك بمجرد النظر في عنوان كتابه (النص والسياق.. استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي)، فقد قسم دايك كتابه على قسمين: أحدهما لدلالة الخطاب، والآخر لتداوليات الخطاب.

(3) التداولية اليوم 29

(4) من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي 28، وينظر: النص بنياته ووظائفه مدخل أولي إلى علم النص (بحث) ضمن: (نظرية الأدب في القرن العشرين) 66-68، والمقاربة التداولية 60 وما بعدها

إن التركيز على الجانب الاستعمالي في تحديد النص -عند هاليداي تحديـــدا- مُستمَدٌّ من النظرية الوظيفية التي ينتمي إليها والتي لا تكتفي بوصف بنية اللغة، بل تتعداها إلى ربط تلك البنية بما تؤديه اللغة من وظائف داخل المجتمع.

ومن مبدأ وحدة المعنى يذهب فان دايك إلى أن معنى الجمل يمكن أن يـــرتبط بمعنى جمل أخرى من الملفوظ نفسه، وهذا ما دفعه إلى القول بأن الملفوظات قابلـــة لأن يعاد بناؤها تحت وحدة واحدة، هذه الوحدة هي النص[1].

وفي كتابه (النص والسياق) يؤكد فان دايك أن الترابط بين الجمل ينبغي أن يقوم على العلاقات الإشارية بين الحقائق في عالم ممكن، فالنص عنده يتكون مـــن مجموعة من القضايا، وأي قضيتين متتابعتين تُعدّان مترابطتين إذا كانتا تدلان على حقيقتين مرتبطتين في العالم الممكن، عن طريق الشرطية، أو السببية، أو غير ذلـــك من الطرق[2].

وبين فان دايك أن هناك بُعداً آخر للترابط النصـــي، يـــرى أن الجمـــل، أو معانيها، أي القضايا التي تحتويها تلك الجمل، لا تترابط بسبب العلاقـــات بـــين الحقائق التي تدل عليها فقط، بل بسبب العلاقات بين معانيها نفسها أيضا. وبعبارة أخرى إن الترابط ليس خارجيا فقط، بل تضميني أيضا، على أن هـــذه العلاقـــة المختصة بالمعنى لا تعتمد على معاني الكلمات المفـــردة، كمـــا هـــي الحـــال في الدراسات الدلالية البنيوية، وإنما تعتمد على العلاقات بين القضايا الكاملة، فمـــثلاً تعد القضيتان ق1 وق2 مترابطتين تضمينيا إذا كانت ق2 تعميما، أو تخصيصا، أو تفسيرا، أو مثالا لـــ ق1، أي إن لهذه المفاهيم علاقة وظيفية بين القضايا المتتابعة؛ فوظيفة ق2 هي أن تكون تعميما، أو تخصيصا، أو تفسيرا، أو مثالا لـــ ق1[3].

إن نصية النص عند فان دايك تتضح من خلال تحديد ما بين الجملة والـــنص من فرق؛ فالجملة بوصفها نموذجاً -بسيطة كانت أو مركبة- هي وحدة لغويـــة

---

(1) ينظر: انفتاح النص الروائي 16

(2) ينظر: النص والسياق 74 وما بعدها، ومن نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي (بحث) 22، والانسجام في القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه) 23-25

(3) ينظر: من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي 22

ركز فان دايك في دراساته التداولية على تداوليات الخطاب لا على تداوليات الجمل المنفصلة، واستعان بالآلية نفسها التي استعملها في الترابط الدلالي، فطبقها على الترابط التداولي لمجموعة متتابعة من الأفعال الكلامية[1]، فهو يرى مثلا أن الفعلين الكلاميين (ف1) و(ف2) مترابطان إذا كان (ف1) شرطا ممكنا للتحقق الملائم لـ (ف2). وبالطريقة نفسها التي نربط بها بين القضايا المتتابعة والقضية الكبرى يمكننا أن نربط بين الأفعال الكلامية المتتابعة والأفعال الكلامية الكبرى الشاملة؛ فالتقرير الإخباري مثلا هو من الناحية التداولية (تأكيد أكبر)، وخطاب طلب الفدية هو (تهديد أكبر)، وربما يقترب من ذلك ما يستدعيه مستعملو اللغة من المحادثة بوصفها فعلا، فهم لايتذكرون الأفعال الكلامية التفصيلية بقدر ما يتذكرون (الخلاصة) أو (الهدف العام) من الخطاب، أي الفعل الكلامي الأكبر الشامل، فيقال مثلا: (هددني...) أو (وعدني...) إلى غير ذلك[2].

ومن النماذج اللسانية التي اعتمدت على مفهوم التواصل في تحديد النص وتحليله ما قدمه براون ويول في كتابهما (تحليل الخطاب)، فهما يعرفان النص بأنه "التسجيل الكلامي لحدث تواصلي"[3]، ويؤكدان "أن تحليل الخطاب بالضرورة تحليل للغة في الاستعمال؛ لذلك لا يمكن أن ينحصر في الوصف المجرد للأشكال اللغوية بعيدا عن الأغراض أو الوظائف التي وضعت هذه الأشكال لتحقيقها بين الناس. وإذا كان بعض اللسانيين مهتمين بتحديد الخصائص الشكلية للغة، فإن محلل الخطاب ملزم بالبحث في ما تستعمل تلك اللغة من أجله"[4]. ويركز براون ويول على ضرورة مراعاة السياق في تحليل النص؛ فـ "كثيرا ما يؤدي ظهور قول واحد في سياقين مختلفين إلى تأولين مختلفين"[5]، بل إن للسياق دورا مزدوجا؛ إذ

---

(1) ينظر: النص والسياق 275

(2) ينظر: المصدر نفسه 285 وما بعدها، ومن نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي 28، والانسجام في القرآن الكريم 30

(3) تحليل الخطاب 227

(4) المصدر نفسه 1

(5) لسانيات النص 52

"يحصر مجال التأويلات الممكنة، ويدعم التأويل المقصود"[1].

وينطلق براون ويول في تحليلهما للسياق من أن للغة وظيفتين رئيستين: أما الأولى فيسميانها **الوظيفة التعاملية** المتمثلة في التعبير عن المضامين أو نقل المعلومات، وأما الثانية فيطلقان عليها **الوظيفة التفاعلية** بين المتخاطبين المتمثلة في التعبير عن العلاقات الاجتماعية والمواقف الشخصية[2]، لكنهما يريان أن أغلب الاتصال اللغوي يرمي إلى التفاعل وإقامة العلاقات أكثر من نقل المعلومات، وهذا يعني أن قدرا كبيرا من المعاملات اليومية بين الناس إنما يقوم على اللغة بوصفها بالدرجة الأولى أداة تواصل بين الأفراد أكثر من كونها أداة تعامل، فحين يلتقي غريبان مثلا عند محطة الحافلة في يوم ريح قارس ويلتفت أحدهما إلى الآخر قائلا وهو يرتعد من البرد: (يا إلهي الجو بارد)، يكون من الصعب أن نفترض أن نية المتكلم الأولى هنا كانت لنقل المعلومات، ولعله من الأقرب إلى المعقول أن نقترح أن المتكلم يشير بعبارته تلك إلى استعداده لأن يكون لطيفا، وأن يدخل في حديث مع المخاطب. وبالفعل فإن قدرا كبيرا من المحادثات اليومية يتكون في الواقع من تعليقات يقوم بها شخص ما حول شيء يدركه هو والمتلقي على حد سواء، والحديث على الأحوال الجوية بطبيعة الحال أكثر الأمثلة ذكرا في هذا المقام[3].

وقد لاحظ محمد خطابي أن السمة التي تطبع عمل براون ويول هي جعلهما المتكلم/الكاتب، والمستمع/القارئ في قلب عملية التواصل؛ فلا يتصوران قيام عملية تواصل من دون الأطراف المساهمة فيها، ومن ثم لا يتسنى فهم الخطاب وتأويله إلا بوضعه في سياقه التواصلي زمانا، ومكانا، ومشاركين، ومقاما[4].

ويستنتج خطابي من ذلك "أن الباحثين يعيدان للإنسان -بوضعه في قلب عملية التواصل- سلطته اللغوية التي جردته منها بعض الاتجاهات اللسانية بتركيزها على اللغة كأشكال، أي باتخاذها اللغة هدفا أولا وأخيرا للبحث، ومن ثم وضع

---

(1) المصدر نفسه 52

(2) ينظر: تحليل الخطاب 1

(3) المصدر نفسه 3-4

(4) ينظر: لسانيات النص 48-49

براون ويول تمييزا فاصلا بين لسانيّ يتعامل مع اللغة كإنتاج، وبين محلل يجعلها عملية"[1]. فالأول يدرس النص كما هو على الصفحة، بمعزل عن مرسله ومتلقيه وسياقه، أما الثاني فإنه يأخذ كل تلك الأمور في الحسبان حين يحلل النص.

### 3 - الاتجاه الوسطي:

وبإزاء الاتجاهين اللغوي الشكلي، والتداولي التواصلي، وقف برينكر موقفا وسطا، فقدم مقترحا حاول من خلاله أن يدمج الاتجاهين أحدهما في الآخر؛ لأنهما ليسا تصورين بديلين، يمكن أن يغني أحدهما عن الآخر، بل هما اتجاهان متكاملان، يتصل بعضهما ببعض اتصالا وثيقا، والتحليل اللساني للنص يتطلب مراعاة كلا الاتجاهين معا. إن الموقف الوسطي الذي تبناه برينكر لا يضع في حسابه إلا مفهوم النص بوصفه وحدة لغوية وتواصلية في الوقت نفسه، وانطلاقا من هذا التصور قال: "يَسِمُ المصطلح (نص) تتابعا محدودا من علامات لغوية، متماسكة في ذاتها، وتشير - بوصفها كلا- إلى وظيفة تواصلية مدركة"[2]. أما الجملة فيجب أن ينظر إليها - بوصفها علامة لغوية كبرى إذا ما قورنت بالعلامات الصغرى مثل المفردات- على أنها أهم وحدة في بناء نسيج النص، لكنها لا تقوم بوظيفة النص بالمعنى التواصلي، وكذلك الأبنية اللغوية المكونة من كلمة واحدة، مثل: حريق، والنجدة[3].

إن موقف برينكر هذا يختلف عن كثير من النصيين سواء الذين يركزون على الجانب اللغوي، أو أولئك الذين يركزون على التواصل في فهم النص، فهو يختلف عن الفريق الأول في عدِّه التواصل ركنا أساسيا في تحديد مفهوم النص، ويختلف عن الثاني في كونه لا يعتمد على التواصل وحده في تحديد النص بغض النظر عن حجمه؛ فلسانيات النص -بحسب برينكر- تعنى في المقام الأول بالنصوص التي تظهر فيها درجة أعلى من التعقيد، سواء من الناحية النحوية أو من الناحية الموضوعية[4].

---

(1) لسانيات النص 49
(2) ينظر: التحليل اللغوي للنص 27
(3) ينظر: المصدر نفسه 28
(4) ينظر: التحليل اللغوي للنص 28

أما ديبوغراند فقد اتخذ من البعد التواصلي أساسا في التفريق بين ما هو نص وما هو غير نص[1]، ودعا إلى عدم الاقتصار في دراسة النص على المستوى التركيبي المختص بالصور المجردة للجمل التي تشترطها قواعد اللغة بقطع النظر عن سياق الموقف، والمستوى الدلالي المختص بالعلاقات بين العلامات والرموز وما تشير إليه أو تعنيه، بل يجب أن يضاف إليهما البعد التداولي[2]، أي يجب أن يُقارب النص من الجوانب الآتية:

النحو: الترابط الرصفي.

الدلالة: الترابط المفهومي.

التداولية: أعمال- خطط- أغراض.

إن أهم ما جاء به بوغراند وزميله دريسلر هو مفهوم (النصية) الذي وضعا له سبعة معايير، إن توافرت في أي منتوج لغوي عُدَّ نصا، وإن غاب أحدها لم يكن كذلك، وهذه المعايير هي[3]:

1- الاتساق cohesion: ويُقصد به الترابط الشديد بن أجزاء النص الذي تقوم به مجموعة من العناصر اللغوية (الشكلية)، كالضمائر، والإشارات المحيلة، إحالة قبلية أو بعدية، وأدوات العطف، والاستبدال، والحذف، والمقارنة، والاستدراك، وأزمنة الأفعال وغيرها. ومن أجل وصف اتساق النص يتخذ المحلل طريقة خطية، يتدرج فيها من بداية النص حتى نهايته، للبرهنة على أن النص كلٌّ متآخذ.

2- الانسجام coherence: ويعني الطريقة التي تحقق الترابط بين مجموعة المفاهيم المكوّن منها النص، ومعنى المفهوم هنا "تشكيلة من المعرفة، (أي: محتوى معرفي)، يمكن استرجاعها أو استثارتها بقدر ما من الوحدة

---

(1) ينظر: النص والخطاب والإجراء 72

(2) ينظر: المصدر نفسه 83-86

(3) ينظر: النص والخطاب والإجراء 103-105، ولسانيات النص 5-6، ومدخل إلى علم لغة النص (إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد) 25-36، ومن لسانيات الجملة إلى علم النص(بحث) 26-27، وأصول تحليل الخطاب 106/1، ومدخل إلى علم النص (الصبيحي) 82-104

والاتساق في الذهن"[1]. إن ترابط النص لا يتحقق دوما من خلال الوسائل اللغوية، فكثيرا ما يجد المتلقي نفسه أمام نص وُضِعت بعض جمله إلى جوار بعضٍ، دونما اهتمام من الكاتب بالروابط التي تجسد الاتساق، وقد يحدث هذا نتيجة ضرورات تواصلية معينة، كما في التلغراف والإعلانات، أو يحدث لسبب إبداعي ما، كما في الشعر الحديث. وحين لا تتوفر الروابط اللغوية الظاهرة لا بد من البحث عن روابط أخرى، خفية، على المتلقي أو المحلِّل استنتاجها، لكي يعيد بناء النص الممزقة أوصاله؛ فالانسجام يعتمد على نوع خاص من العلاقات، كالعلاقات المنطقية، السببية، والعموم والخصوص، والمعلومات المتوافرة عن تنظيم الأحداث والموضوعات والمواقف، وغيرها[2].

3- القصدية intentionalite: ويعني أن النص ليس بنية عشوائية، وإنما هو عمل مقصود به أن يكون متسقا ومنسجما من أجل تحقيق هدف محدد، بمعنى آخر هو عمل مُخطط، له غاية يطمح إلى بلوغها، ولكن منشئ النص قد لا يستطيع أن يفي بتحقيق هذا العنصر النصي.

4- المقبولية acceptabilite: أي تقبل المستقبِل للنص بوصفه متسقاً ومنسجماً وذا نفع للمستقبِل وذا صلة به. وإن هذا العنصر يتضمن موقف المتلقي إزاء النص، ومن ثم فإنه عنصر نسبي، يخضع لثقافة المتلقي وإدراكه وحسن استعداده في صياغة الرؤية التأويلية للنص.

5- المقامية situationalite: أي أن يكون النص مفيدا في مقام معين، بغرض كشفه أو تغييره، وقد يكون المقام الذي يحمله النص مباشرا، يمكن إدراكه بسهولة، أو غير مباشر، يمكن استنتاجه.

6- الإعلامية informativite: وهي القدر الذي يحمله النص من المعلومات، أي أن يكون للنص مضمون يراد إبلاغه للمتلقي، وهذا

---

(1) مدخل إلى علم لغة النص (إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد) 27

(2) ينظر: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب 18-21، والمصطلح اللساني وتأسيس المفهوم 106-109

الإبلاغ يتوقف على مدى التوقع الذي يحظى به مضمون النص في مقابل عدم التوقع، ويختلف القدر الإخباري بين النصوص بحسب نوعية كل نص.

7- التناص intertextualite: وهو يتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كعلاقة الجواب بالسؤال، وعلاقة المتن بالشرح، وعلاقة التلخيص بالنص المُلخَّص، وعلاقة الغامض بما يوضحه، والمحتمل المعنى بما يحدد معناه.

كانت هذه خلاصة التوجهات التي حاولت أن تضع مفهوما للنص، وهي التوجهات الأكثر حضورا في اللسانيات الغربية، فكيف ستكون الحال عليه في الدرس اللساني العربي؟ هذا ما ستحاول الصفحات الآتية الإجابة عنه.

## ب- مفهوم النص في الدراسات العربية الحديثة:

لقد تنبه بعض الباحثين العرب إلى أن المشكلة الرئيسة التي لازمت تحليل النص/الخطاب هي تحديد مجاله، وهو الأمر الذي دعاهم إلى معاينة التصورات المطروحة من قبل اللسانيين الغربيين، محاولين فرز تلك التصورات، لتبني ما يمكن تبنيه منها. ونحن نلحظ مثل تلك المحاولات منذ وقت مبكر في الكتابات العربية، ولاسيما عند الباحث سعيد يقطين الذي عرض في كتابه (تحليل الخطاب الروائي) لهذه المشكلة التي سيكون لها صدى في كتابات عربية أخرى، مستعينا بالتصور الذي قدمه فرانسوا راستيه الذي عزا النجاح الذي حققته اللسانيات إلى نجاحها في تحديد مجالها، فعلى تحليل الخطاب - لكي ينجح- أن يحدد مجاله، ويزداد هذا التحديد ضرورة بسبب العلاقة الوطيدة بين لسانيات النص وتحليل الخطاب من جهة واللسانيات من جهة أخرى، ويخلص راستيه إلى أن أمامنا ثلاث استراتيجيات ممكنة لتحديد مجال تحليل الخطاب[1]:

1- ضم الخطاب إلى مجال اللسانيات، وجعله جزءاً منها، كما فعل هاريس وغيره، وللتمكن من تحليل الخطابات علينا أن نوفر قواعد نحوية

(1) ينظر: تحليل الخطاب الروائي 20

جديدة، يمكن لها أن تستوعب ذلك.

2- إبعاد الخطاب عن مجال اللسانيات، ونعده مرتبطاً بالكلام لا باللغة، وهنالك العديد من اللسانيين مازالوا يعترضون على كون تحليل الخطاب علماً لسانياً.

3- وضع علم للخطابات يكون موازياً للسانيات، وسنكون بالضرورة أمام علمين مختلفين، وإن كانا يتقاطعان ويتكاملان.

لكن سعيد يقطين لم ينحَزْ إلى واحد من هذه الخيارات، ولم يبين موقفه منها، سوى ما ذكره من أن تحليل الخطاب لم يتحدد مجاله إلا في الكتابات الإنجلو-أمريكية التي تحصر الخطاب في الحوار؛ لذا إن العديد من اللسانيين الذين يكتبون بالإنجليزية ينطلقون من هذا التحديد، أو مما يتصل به[1].

أما الباحث مصطفى غلفان فكان أكثر وضوحا حين نظر إلى اللسانيات ولسانيات الخطاب على أنهما مجالان يتقاطعان، وتقاطعهما -في الحقيقة- لا يقع في دائرة الاحتواء، أو هيمنة هذا المجال على الآخر، بل لابد من مقاربتين مختلفتين للغة، لكل منهما أسسها ومنطلقاتها وأهدافها، تتعلق الأولى باللسان الذي هو موضوع اللسانيات، في حين تتعلق الثانية بالخطاب، وفي مقاربة الخطاب يمكننا أن نأخذ في الحسبان كل الدوافع النفسية والاجتماعية والفكرية[2].

ويشير غلفان إلى أن إشكالية الحدود الفاصلة بين مجالات المعرفة اللغوية لم تقتصر على تحليل النص/الخطاب، بل هي إشكالية غير مستقرة في تاريخ اللسانيات، فما أخرجته لسانيات سوسير في بداية القرن العشرين صار اليوم من صميم البحث اللساني، كما هي الحال بالنسبة إلى علم الدلالة والتداوليات. ومن الممكن أن نتصور في السنوات المقبلة دمج كل المعارف والعلوم والاهتمامات المتعلقة بالخطاب اللغوي في إطار معرفة عامة للغة البشرية[3].

---

(1) المصدر نفسه 25

(2) ينظر: اللسانيات وتحليل الخطاب: أية علاقة؟ (بحث) 63

(3) ينظر: المصدر نفسه 63-64

ويرى الباحث أحمد المتوكل أن تقسيم اللسانيات على (لسانيات جملة) و(لسانيات نص) تقسيم غير دقيق، ولابدّ من جمعهما في إطار لساني واحد، انطلاقا من أن كلّاً من الجملة والنص وحدتان خطابيتان، يمكن أن تُقاربا في ضوء منهج لساني واحد، ويقصد به منهج اللسانيات الوظيفية[1].

أما الباحثون العرب الذين لم يأبهوا بإثارة هذه المسألة، أو الذين يثيروها ولا يبدون رأيا فيها فيبدو أنهم مقتنعون بأن لسانيات النص هي فرع من اللسانيات العامة، يُعنى بدراسة النصوص دراسة لسانية، من خلال اتجاهات متعددة: نحوية، ودلالية، وتداولية[2]، وكانت تلك الاتجاهات هي الموجهة لتعريف النص وفهمه من قبل الباحثين العرب.

ولعل أول محاولة لتحديد مفهوم النص في الدراسات العربية الحديثة، هي محاولة الباحث محمد مفتاح، وذلك في كتابه (تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص) الصادر في طبعته الأولى سنة 1985، حيث يحاول أن يستخلص من المفاهيم المتعددة للنص، تعريفا يستوعب المقومات الجوهرية الأساسية له، فيعرف النص بقوله:

- النص مدونة كلامية: أي إنه مؤلف من الكلام، وليس صورة فوتوغرافية، أو رسماً، أو عمارة، أو زياً.
- وهو حدث، يقع في زمان ومكان معينين، لا يعيد نفسه إعادة مطلقة، مثله في ذلك مثل الحدث التاريخي.
- تواصلي: يهدف إلى توصيل المعلومات والمعارف، ونقل التجارب إلى المتلقي.
- تفاعلي: فلا تقتصر وظيفة النص على التواصل، بل هناك وظائف أخرى له، أهمها الوظيفة التفاعلية التي تقيم علاقات اجتماعية بين أفراد المجتمع، وتحافظ عليها.

---

(1) سنقف على طبيعة مقاربة النص وظيفيا من خلال مشروع أحمد المتوكل المؤسَّس على فرضية التماثل البنيوي بين الجملة والنص وبقية وحدات الخطاب الأخرى، كالمفردة والمركب الاسمي، وذلك في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

(2) ينظر: إشكالات النص 33، وأصول تحليل الخطاب 1/100-101

- مغلق: والمقصود بذلك انغلاق سمته الكتابية الأيقونية التي لها بداية ونهاية، ولكن من الناحية المعنوية هو:
- توالدي: فالنص، بوصفه حدثاً لغوياً، ليس منبثقاً من عدم، إنما هو متوالد من أحداث تاريخية ونفسانية ولغوية، وتتناسل منه أحداث لغوية أخرى لاحقة له[1].

وأخيرا يختم مفتاح بقوله: "النص، إذن، مدونة حدث كلامي ذي وظائف متعددة"[2].

ثم جاءت محاولة الباحث سعيد يقطين التي تبلورت لديه من خلال اشتغاله على تحليل الخطاب الروائي، مستلهماً آراء كرستيفيا وهاليداي وغيرهما. ويعرف يقطين النص بقوله: "النص بنية دلالية تنتجها ذات (فردية أو جماعية)، ضمن بنية نصية منتَجة، وفي إطار بنيات ثقافية واجتماعية محددة"[3].

ولأن تعريفه جديد على الثقافة العربية الحديثة عمد إلى شرحه وتفصيله بما يمكِّن المتلقي العربي من فهمه واستيعابه، فالنص أولا **بنية دلالية**، ومن خلال هذه البنية يُنظر إلى النص على أنه دليل يستوعب دالاً ومدلولاً، ومن خلالهما معاً يتضمن بنية صرفية وأخرى نحوية. وتتعالق هذه البنيات جميعا تعالقاً يجب أن يكون حاضراً في الوصف والتفسير والتحليل. ودلالة النص ليست أحادية، بل متعددة، تكتسب هذا التعدد من عملية الإنتاج بوصفه تفاعلاً مبدعاً بين ذات المنشئ وذات المتلقي[4].

والنص بوصفه بنية دلالية فإنه **يُنتَج** بفعل الكتابة، أو يعاد إنتاجه بفعل القراءة، وذلك **ضمن بنية نصية مُنتَجة** سلفاً، ومفاد ذلك أن الدلالة النصية تُنتج انطلاقاً من خلفية نصية، شُكِّلت من خلال التفاعل مع نصوص سابقة، وفي مراحل متعددة. ويرى يقطين أن هذه الخلفية النصية يمكن تمثيلها بالنص القابع في

---

(1) ينظر: تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص) 119-120
(2) المصدر نفسه 120
(3) انفتاح النص الروائي 32
(4) ينظر: المصدر نفسه 33-34

دواخل كل واحد منا. وتتجلى الخلفية النصية "على شكل بنيات نصية يستوعبها النص، ويوظفها في سعيه إلى إنتاج الدلالة. إنها تبرز لتعزيز ما يرمي إليه الكاتب، إما عن طريق معارضته إياها، أو نقده لها، أو استلهامها، وتتشكل هذه البنية النصية -المنتَج ضمنها النص- من نصوص سابقة، سواء كانت موغلة في التاريخ أو معاصرة. وبواسطة هذه البنية النصية السابقة يتلقى القارئ - كذات - هذا النص، ويتفاعل معه من خلال تفاعله النصي معها، فينتج بذلك دلالات تتصل بنوعية خلفيته النصية"[1].

ويُنتج النص **في إطار بنيات ثقافية واجتماعية محددة**، فالنص يكتب في زمن تاريخي، أي في سياق ثقافي واجتماعي محددين، وليس بإمكان النص أن يكون خارجا عن هذا السياق الذي يتفاعل معه إيجاباً أو سلباً، قبولاً أو رفضاً. وتتجلى البنيات الثقافية والاجتماعية المُنتَج في سياقها هذا النص ضمنياً أو مباشرة في النص نفسه؛ "لذلك يجب أن نقرأها من داخل النص ذاته، أما أن نسقطها عليه من الخارج فإننا في هذه الحال نقع في مغبة سوسيولوجية عقيمة"[2].

لعلّه من الواضح أن الباحث سعيد يقطين قد تأثر كثيرا بتعريف جوليا كرستيفا، ويتضح هذا التأثر باستحضار المفهوم المركزي الذي نادت به كرستيفا، ألا وهو مفهوم التناص الذي يعد محور حديثها عن النص. كما أنه أعطى الجانب الدلالي والسياقين الاجتماعي والثقافي مكانا في تعريفه، متأثرا في ذلك بهاليداي[3]، غير أنه أغفل الكثير من مقومات النص، ولا سيما تلك التي حددها بوغراند.

ومما يمكن أن يلحظ على محاولتي محمد مفتاح وسعيد يقطين أنهما لم يأتيا ضمن دراسة لسانية تأخذ على عاتقها نقل النظرية اللسانية النصية إلى الثقافة العربية، فكانت هاتان المحاولتان معنيتين بالجانب الأدبي للنص أكثر من عنايتهما بالجانب اللغوي له، وهو أمر متوقع؛ لأن هذين الباحثين ينتميانِ إلى مجال الأدب أكثر من انتمائهما إلى مجال اللسانيات، لكن ذلك لا يعني أن الباحثينِ لم يفيدا مما

---

(1) انفتاح النص الروائي 34

(2) المصدر نفسه 34

(3) ينظر: انفتاح النص الروائي 32

قدمته اللسانيات في دراسة النصوص، فضلا عن كونهما فتحا نافذة أمام اللسانيين العرب، مكّنتهم من النظر إلى عالم النص وولوجه، وتطبيق مقولات هذه النظرية على نصوص عربية كثيرة.

ومن المقاربات العربية الأخرى في فهم النص تلك التي قدمها صلاح فضل الذي لم يعتد فيها كثيرا بالتحديدات اللغوية المباشرة للنص، فلا ينبغي -في نظره- أن يُتخذ الامتداد الطولي معيارا متصلبا لتحديد مفهوم النص؛ إذ يمكن أن يكون النص "مقطوعة شعرية، لا تتعدى مساحتها صفحة أو بعض صفحة، ويمكن أن يكون رواية تستغرق مئات الصفحات، غير أن الرسالة التي يتضمنها كل من النصين تنحصر في حدودهما المادية الخاصة، بحيث لا يمثل الامتداد عاملا جوهريا في تحديد القيمة النوعية للنص، بل مجرد خاصية تتعلق بتراكيب الأبنية الصغرى والكبرى المتصلة بمختلف الأجناس الأدبية"[1].

ينطلق صلاح فضل في هذه الرؤية من التحديد الذي وضعه الباحث السيميولوجي الروسي لوتمان عندما درج مفهوم النص في تصوراته الكلية عن الفن، يقول لوتمان: "وكما برهن الباحثون، فإن النص يحتوي على دلالة غير قابلة للتجزئة، مثل (أن يكون قصة)، أو (أن يكون وثيقة)، أو (أن يكون قصيدة)، مما يعني أنه يحقق وظيفة ثقافية محددة، وينقل دلالتها الكاملة، والقارئ يعرف كل واحد من هذه النصوص بمجموعة من السمات،... ويؤدي تراتب النص وانقسام نظامه إلى نظم فرعية مركبة إلى قيام مجموعة من العناصر التي تنتمي إلى بنيته الداخلية بالبروز كحدود واضحة لنظم فرعية من أنماط مختلفة، وذلك مثل حدود الفصول والمقاطع والأشطار والأبيات والفقرات"[2].

ويرى صلاح فضل أن علينا نبني مفهوم النص من جملة المقاربات التي قدمت له في البحوث البنيوية والسيميولوجية الحديثة من غير الاكتفاء بالتحديدات اللغوية المباشرة؛ لأنها تقتصر على مراعاة مستوى واحد للخطاب، هو السطح اللغوي بكينونته الدلالية، ولهذا السبب فإن تعريف جوليا كرستيفا -على تشابكه- قد

---

(1) بلاغة الخطاب وعلم النص 303

(2) بلاغة الخطاب وعلم النص 301

ظفر باهتمام خاص؛ لأنه -كما يرى فضل- يطعن في كفاية النظر إلى هذا السطح، ويبرز ما في النص من شبكات متعالقة، فالنص عندها أكثر من مجرد خطاب أو قول، إنه موضوع لعديد من الممارسات السيميولوجية التي يعتد بها على أساس أنها ظاهرة (عبر لغوية)، بمعنى أنها مكونة بفضل اللغة، لكنها غير قابلة للاختزال في مقولاتها[1].

وليس غريبا أن يعتمد باحث مثل صلاح فضل على البحوث السيميولوجية والبنيوية في فهم النص، وأن يتفاعل كثيرا مع ما قدمته كرستيفا؛ فهو لم ينطلق في تعامله مع النص من منطلق لساني صرف، وكان الجزء الأكبر من كتابه (بلاغة الخطاب وعلم النص) مشغولا بالتجليات البلاغية المتجسدة في النص، أي بالبلاغة النصية، مستفيدا من مقولات تحليل الخطاب - كما سيتبين ذلك إن شاء الله-، لكن الغريب أن يتبنى الاتجاه الذي ذكره صلاح فضل باحثٌ لساني يؤلف كتابا مخصصا لدراسة الجوانب اللغوية في النص، وذلك ما فعله الدكتور أحمد عفيفي في كتابه (نحو النص)، فبعد أن يسرد جملة من التعريفات سردا عشوائيا لا يعتمد على أي ضابط علمي أو منهجي في تصنيفها أو ترتيبها، يأتي ليقول: "سوف نتبنى ذلك الاتجاه الذي أشار إليه الدكتور صلاح فضل... فالنص ليس مجرد لغة، وليس مجرد اتصال، وليس مجرد كتابة، وليس تتابعا لجمل مترابطة تراعى فيه الظروف الخارجية أحداثا وزمانا ومكانا؛ إنه يتكون من كل ذلك وأكثر. من هنا سوف نقترب من تعريف جوليا كرستيفا كما أورده الدكتور صلاح فضل..."[2]، علما أن عنوان كتابه (نحو النص) يفرض عليه ضرورة الاقتصار على الجانب اللساني في فهم النص ودراسته.

وهناك قسم من الباحثين العرب من راعى قضية الحجم، فاشترط أن يتعدى النص حدود الجملة، أي أن يتكون من جملتين أو أكثر، وأغفل الجوانب الأخرى من سياق أو ظروف مصاحبة لإنتاج النص أو تأويله. ونحن نلمس مثل ذلك التوجه عند الباحث طه عبد الرحمن الذي يعرف النص بقوله: "كلُّ نص هو بناء

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 294

(2) نحو النص 27-28

يتركب من عدد من الجمل السليمة مرتبطة فيما بينها بعدد من العلاقات"[1]. وقد تربط هذه العلاقات بين جملتين، فيسمى (الربط المثنوي)، أو بين أكثر من جملتين، فيسمى (الربط الجمعي)، كما قد تُربطُ الجملُ فيما بينها ربطا مباشرا، فيسمى (الربط/القريب)، أو ربطا تتوسطه علاقات أخرى تصل بين جمل أخرى، فيسمى (الربط البعيد)[2]؛ فالنص عند عبد الرحمن يتكون من الجمل، والعلاقات الرابطة بين هذه الجمل، كما أن طبيعة النص تختلف باختلاف هذه العلاقات، غير أنه يقصد -هنا- نمطا خاصا من العلاقات، ألا وهي العلاقات البرهانية (الحجاجية)[3].

وكذلك الأمر بالنسبة للباحث سعد مصلوح الذي يقول: "أما النص فليس إلا سلسلة من الجمل، كل منها يفيد السامع فائدة يحسن السكوت عليها. وهو مجرد حاصل جمع للجمل، أو لنماذج الجمل، الداخلة في تشكيله"[4].

وقد انتقد بعض الباحثين العرب هذا اللون من التوجه في فهم النص[5]؛ لأنه أقصى جوانب مهمة يجب أن تكون حاضرة في دراسة النص؛ فالجمل -في تعريف مصلوح- تفقد خاصية التواصل أو خاصية ارتباطها بسياق خطابي معين، أما فائدة الجملة التي يحسن السكوت عليها فهي إنما تصلح في نحو الجملة، أما في لسانيات النص فإن استقلالية الجمل غير واردة، فالمعنى يتحدد من خلال النص لا من خلال الجملة، ومن هنا ترتبط في النص الأجزاء السابقة باللاحقة، فيمكن أن تفسر جملةٌ سابقةٌ جملةً لاحقةً، والعكس صحيح، مما يؤدي إلى القول بكليّة النص[6].

ورفض الباحث حسين خمري "الفكرة السائدة التي ترى النص ذا طول معين، لا يجب أن يكون دونه، فالحِكَم والأمثال هي نصوص مثلها مثل المقامات، أو

---

(1) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام 35
(2) ينظر: المصدر نفسه 35-36
(3) ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي 387-388
(4) من نحو الجملة إلى نحو النص (بحث) 407
(5) ينظر: إشكالات النص 32
(6) ينظر: النص والخطاب والإجراء 64

الخطب، أو المعلقات، أو غيرها من النصوص (الطويلة)"[1].

ومن الباحثين العرب من لم يشغل نفسه بحجم النص، أو بكون النص وحدة تواصلية، واقتصر فهمه للنص على ضرورة تحقق الترابط بين أجزائه، وهذا ما نجده عند الأزهر الزناد الذي يقول: "النص نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض. هذه الخيوط تجمع عناصره المختلفة والمتباعدة في كلٍّ واحدٍ هو ما نطلق عليه مصطلح نص"[2].

أما الباحث سعيد حسن البحيري فقد انتقد بعض التعريفات التي تركز على جانب معين وتهمل الجوانب الأخرى في النص، وتوقف عند ذلك القسم الذي اعتنى بالإطار الشكلي، معترضا عليه؛ لأنه لا يعدو أن يكون عملية نقل لمصطلحات الجملة إلى مجال النص، وليس في هذا تمييز له، بل إنه يزيد التداخل بينهما[3]. ثم يعرفه البحيري بقوله: "النص إذن مجموعة من الأفعال الكلامية، التي تتكون من مرسل للفعل اللغوي، ومتلقٍّ له، وقناة اتصال بينهما، وهدف يتغير بتغير مضمون الرسالة، وموقف اتصال اجتماعي يتحقق فيه التفاعل"[4]. أو هو "وحدة كبرى شاملة لا تضمها وحدة أكبر منها، وهذه الوحدة الكبرى تتشكل من أجزاء مختلفة تقع من الناحية النحوية على مستوى أفقي، ومن الناحية الدلالية على مستوى رأسي، ويتكون المستوى الأول من وحدات نصية صغرى تربط بينها علاقات نحوية، ويتكون المستوى الثاني من تصورات كلية تربط بينها علاقات التماسك الدلالية المنطقية، ومن ثم يصعب أن يعتمد في تحليل النص على نظرية بعينها، وإنما يمكن أن تُتبنى نظرية كلية، تتفرع إلى نظريات صغرى تحتية تستوعب كل المستويات"[5].

أما القسم الآخر من الباحثين العرب فقد نظر إلى النص من منظور تواصلي تداولي، ولم يقتصر الأمر على عدّ التواصل أساساً ومنطلقاً في لسانيات النص أو

---

(1) نظرية النص (حسين خمري) 201-202

(2) نسيج النص 12، وينظر: النقد الأدبي الحديث محاضرات في النظرية والمنهج 63-64

(3) ينظر: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات 127-128

(4) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات 133

(5) المصدر نفسه 141

الخطاب، بل تعداه إلى الوقوف عند مفهوم التواصل أو الكفاية التواصلية، وتفسيره وبيان أهميته في التحليل اللغوي، فقد عرفه عبد الهادي الشهري بأنه "نشاط اجتماعي يتم بين طرفين أو أكثر، ويكون منظما حسب مقتضيات اللغة المستعملة فيه؛ وذلك لتنسيق علاقات الناس"[1]، وقد يكون الهدف منه أيضا التبليغ والإقناع[2].

وتدعو الباحثة خولة طالب الإبراهيمي إلى عدم التغافل عن كون اللغة أداة تبليغ، أداة يتصل بها الإنسان بغيره، فاللغة استعمال يومي مستمر ومتواصل، يستمد وجوده من التفاعل المستمر بين المتكلمين؛ لذا ينبغي لنا أن نركز على دراسة صور هذا الاستعمال، وأن نتجاوز التقابل السوسيري الذي أقصى الكلام من دائرة البحث اللغوي[3].

ويرى الباحث محمد العبد أن الكفاية التواصلية هي البديل المفهومي المنهجي للكفاية النحوية التي أسس لها تشومسكي؛ لأن نموذج الكفاية النحوية في النظرية التوليدية عجز عن الوفاء بتشخيص العملية التواصلية الطبيعية من حيث إنه اقتصر على الفعل اللغوي المعزول عن سياقه[4]، فالصحة النحوية ليست معياراً مطلقاً، وكثيراً ما تُحدد بنية المنطوق الأساسية بالاعتماد على وحدات الخطاب الكبرى، سواء أمقاليةً كانت أم مقاميةً؛ لذلك لم تضع نظرية تحليل الخطاب مفهوم الكفاية ضمن استراتيجيتها؛ لأنه مفهوم غير مساعد في حقلها[5]، فـ"الكفاية اللغوية -في موقعها من ساحة الخطاب- نموذج لمعرفة المتكلم بلغته، وليست نموذجاً لمعرفة كيف يقيم اتصالاً لغوياً حقيقياً مع الآخرين، يلائم فيه بين اللغة التي يعرفها وبين الوظيفة والمقصد وسياق الاتصال"[6].

---

(1) استراتيجيات الخطاب 10

(2) ينظر: المصدر نفسه 10

(3) ينظر: مبادئ في اللسانيات 157

(4) ينظر: النص والخطاب والاتصال 47

(5) ينظر: النص والخطاب والاتصال 29

(6) المصدر نفسه 46، وينظر: مبادئ في اللسانيات 158، ونظرية النص (بحث، خالد محمود جمعة) 506

وهذا يعني أن دراسة اللغة في الموقف التواصلي أصبحت أفقاً يجاوز بنية النظام إلى قيمه ووظائفه التداولية، وأصبحت اشتراطات الاستعمال التي تحكم كلام الأفراد أعظم مما قيد به مذهب تشومسكي عن كفاية المتكلمين المثالية في معرفة قوانين النحو وتطبيقها[1].

إن النص من المنظور التواصلي لا تتحدد دلالته بما توحي به عباراته حرفيا، بل لا بد من الاعتماد على السياقات أو الظروف التي ينجز فيها النص؛ فإن الحمولة الدلالية للعبارة اللغوية يمكن أن تصنف إلى صنفين: الأول وهو عبارة عن (المعاني الصريحة)، وهي التي تدل عليها صيغ الجمل ذاتها. أما الثاني فهو عبارة عن (المعاني الضمنية)، وهي المعاني التي تنتجها ظروف الإنجاز، وتختلف باختلاف تلك الظروف، فنحن قد نستعمل -تحت تأثير أهداف تواصلية معينة- جملة ما قاصدين معنى جملة أخرى، وحينها سنكون قد انتقلنا من (معنى مباشر صريح) إلى (معنى غير صريح)[2].

هذه الظاهرة أطلق عليها بعض اللسانيين (الاستلزام الحواري)، وهي ظاهرة تؤسس لنوع من التواصل، وُسِم بالتواصل غير المعلن (الضمني)؛ لأن المتكلم قد يقول كلاما ويقصد غيره، كما أن السامع قد يسمع كلاما ويفهم غير ما سمع، لذا يلزم إيجاد تأويل آخر ملائم يحتم الانتقال من معنى صريح إلى معنى مستلزم. فعبارة (هل تستطيع أن تناولني الكتاب؟) قد يخرج معناها -في سياق معين- من السؤال إلى الالتماس، لكن هذا التأويل لا يكون بشكل اعتباطي، وإنما تؤطره وتوجهه الظروف المحيطة بالخطاب، من متكلمين، وسياق مقاصد، وما إلى ذلك[3].

وقد اتخذ الباحثان إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد التواصلَ شرطا أساسيا في تحديد النص، وذلك بقولهما: "إنه واقعة اتصالية تلبي سبعة معايير للنصية. وإذا اعتُبر أحد هذه المعايير السبعة غير متحقق، فإن النص لا يتسم بالاتصالية آنذاك،

---

(1) ينظر: النص والخطاب والاتصال 49

(2) ينظر: الاستلزام الحواري 15

(3) ينظر: الاستلزام الحواري 7-8

ولذا فإننا سنعالج النصوص غير الاتصالية هنا باعتبارها غير نصوص"[1]. وهذه المعايير هي نفسها التي وضعها بوغراند ودريسلر.

ويرى الدكتور أحمد المتوكل أن مصطلح النص "أطلق على الإنتاج اللغوي الذي يتعدى الجملة باعتباره سلسلة من الجمل يضبطها مبدآن: مبدأ الوحدة ومبدأ الاتساق أو التناسق"[2]. لكن هذا الكلام لا يعني أن المتوكل أهمل الجانب التواصلي في النص؛ لأن المتوكل يتحدث عن النص في ضوء مقولات النظرية الوظيفية، والوظيفية نظرية مؤسسة تواصليا، أي إنها لا تقارب المنتوج اللغوي إلا حين يكون مصحوبا بظروف إنتاجه، وهذا يعني أنها تعتمد على مبدإ التواصل في كل تفسير لغوي لوظائف النص.

وقد حاول الباحث عبد الكريم جمعان صياغة مفهوم خاص للنص، ليسد النقص في التعريفات العربية التي ركز قسم منها على جانب وأهمل جانبا آخر، فالنص عنده "**وحدة كلامية مكونة من جملتين فأكثر، تحقيقا، أو تحقيقا وتقديرا، منطوقة أو مكتوبة، لها بداية ونهاية تتحدد بها، وتتداخل مع منتجها ولغتها في علاقة عضوية ثابتة، وهي تتجه إلى مخاطب معين أو مفترض، ويمكن أن تصاحب تلك الوحدة الكلامية بعض الإشارات السيميائية غير اللغوية التي قد تؤثر فيها**"[3].

ويرى جمعان أن هذا التحديد يوافق الفهم اللغوي للنص في العربية المعاصرة، وينسجم مع الاتجاهات الحديثة في التحليل النصي، فضلا عن أنه يعطي كل لغة نوعا من الخصوصية في بناء نصوصها، فالنص الإنجليزي -مثلا- لا يمكن أن يكون كالنص العربي مهما سعت الترجمة إلى التقريب بينهما، وغالبا ما تعتمد الترجمة على حواش وتعليقات إضافية لتقريب النص إلى اللغة المترجم إليها؛ لأن النص - فضلا عن تميزه بروابط خاصة في كل لغة- يحمل رصيدا ثقافيا مقصورا على ناطقيه الأصليين. أما علاقة النص بمنتجه فهي علاقة عضوية تداولية، ولكل منتج

---

(1) مدخل إلى علم لغة النص (إلهام وأبو غزالة وخليل حمد) 25

(2) الخطاب وخصائص اللغة العربية 22

(3) إشكالات النص 32

للنص أسلوبه الخاص وطريقته الخاصة التي يمكن كشفها من خلال نصوصه الأخرى. كما أن هذا التعريف لم يغفل الإشارات غير اللغوية في النص اللغوي؛ لأنها ذات أثر فعال في تأويل النص[1].

(1) ينظر: المصدر نفسه 32

# عوائق التلقي وإشكالاته

## نظرة أولية:

مع نهاية الستينيات بدأت لسانيات النص بالظهور إلى السطح، وتطورت كثيرا خلال العقد السبعيني، ومع بداية الثمانينيات وصلت إلى مرحلة النضج. وفي المقابل فإنه يُفترض في اللسانيات العربية أن تكون في هذه المدة قد قطعت أشواطا مهمة، وبلغت حدا من التراكم يهيئ لها الأرضية المناسبة لاستقبال هذا التوجه اللساني الجديد؛ إذ شهد الدرس اللساني العربي في السبعينيات تحولا واضحا عبر انتشاره في كثير من البلدان العربية، مصر ولبنان ودول المغرب العربي، وقد كان نموّ هذا الدرس، ولاسيما في دول المغرب، مرتبطا بإنشاء مؤسسات ترعاه وتنظمه، كما تجلى تطور الدرس اللساني العربي في العقد السبعيني في ازدياد الكتابات اللسانية؛ حيث صدر أكثر من ستين كتابا في اللسانيات، خلال هذا العقد، فضلا عن ازدياد ترجمة الدراسات اللسانية من اللغات الأجنبية، فقد بلغت الكتب المترجمة -الصادرة في هذا العقد أيضا- أربعة عشر كتابا. كما بدأت تظهر نشاطات أخرى لم يعرفها الدرس اللساني العربي قبل ذلك، منها إصدار معجمات متخصصة في اللسانيات، وتنظيم مؤتمرات خاصة باللسانيات، كالملتقى الأول للسانيين والسيميائيين، الذي نظمته كلية الآداب بالرباط سنة 1976، وندوة (اللسانيات واللغة العربية) التي نظمها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة التونسية سنة 1978[1].

(1) ينظر: أثر محاضرات دي سوسير في الدراسات العربية الحديثة (رسالة ماجستير) 8-13

ومع ذلك فإن من الباحثين العرب من وصف النتاج اللساني العربي بأنه نتاج متذبذب، فاللسانيات في الثقافة العربية بوصفها ميدان بحث علمي "لم تثبت أقدامها بعدُ بالقدر الكافي، ولاتزال تفصل بينها وبين المستوى الذي بلغته في جامعات الغرب مسافات كبيرة، اللهم إلا ومضات تلمع بين الحين والحين، ترتفع إلى ذلك المستوى، ولكنها في الأعم نتاج جهد فردي خالص"[1].

والملاحظة الأولى التي تُشخص على طبيعة الخطاب اللساني العربي هي وجود تراكم كبير من الدراسات والمؤلفات اللغوية التي تعج بها الثقافة العربية الحديثة، لكن هذا التراكم "لا يفرز عند التمحيص النظري والفحص المنهجي إلا حالات نادرة مما يستحق فعلا أن يندرج في إطار البحث اللساني بالمعنى العلمي الدقيق"[2].

صحيح أن الدراسات اللغوية العربية تزداد يوما بعد يوم من حيث الكمية، أما من حيث النوعية "فلا يزال تطورها محدودا، كما أنه ينعدم أي تطور ملموس نشتم منه رائحة الجدة العلمية والعصرية، أو حتى أن نلمس فيه أن يكون تيارا أو حركة جديدة أو معلما رائدا في حقل الدراسات اللغوية الحديثة"[3].

ولذلك كله وُصِف ما يكتب في اللسانيات العربية الحديثة بأنه "نوع من الخطاب اللساني الهزيل"[4]، إلا أن ذلك لا ينفي "وجود أبحاث لسانية عربية في المستوى المنشود، لكنها نادرة تعد على أصابع اليد الواحدة"[5].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل تنطبق تلك الأوصاف على لسانيات النص العربية؟ أم أنها اختلفت عن سابقاتها كالكتابات الوصفية والتوليدية؟

يفرض منطق التطور ألّا يخضع تلقي لسانيات النص للمحددات نفسها التي وسمت المرحلة الوصفية وغيرها، وما ترتب عليها من نتائج كانت لها

---

(1) في إصلاح النحو العربي 17

(2) اللسانيات العربية الحديثة 10

(3) النظام الصوتي والصرفي في اللغة العربية 1

(4) اللسانيات واللغة العربية 35/1، وينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات 104-105

(5) اللسانيات العربية الحديثة 11

علاقة مباشرة بتلقي اللسانيات في الثقافة العربية، أما خصوصيات التلقي بالنسبة إلى لسانيات النص فقد تهيأ لها من الظروف ما يساعد على فهم صحيح وإدراك عميق لا يختلف عما طبع تلقيها في مظانها الأصلية، فالقراءة هنا يفترض أنها واعية، فضلا عما يمكن أن تستفيده لسانيات النص من هفوات المراحل السابقة.

لكن المنجز النصي العربي لم يكن بمستوى ما يفرضه منطق التطور؛ إذ مازال يعاني ضآلة في الإنتاج، ونقصا في بعض الجوانب. فأما ضآلة الإنتاج فناتجة عن قلة الاهتمام بلسانيات النص من قبل كثير من اللسانيين العرب. إن قلة الاهتمام هذه لا تؤشر فقط موقفا عربيا من هذا الحقل المعرفي تحديدا، بل إنها مشكلة تضاف إلى قائمة المشكلات التي يعانيها الدرس اللساني العربي؛ لأن لسانيات النص إحدى صور التطور التي حققتها اللسانيات العالمية، فكيف لثقافة لسانية ناشئة كالثقافة اللسانية العربية أن تتجاهل هذا التطور، وهي تنشد لنفسها المواكبة والاستمرار، فضلا عن إثبات هويتها المعرفية؟

إن الانتقال إلى مستوى النص في الدرس اللساني وجد من المسوغات ما يكفيه لتجاوز مواضع القصور التي شُخصِّت في النظريات اللسانية المختلفة، فكان هذا الانتقال بمثابة المعالجة لمواضع القصور تلك، وهذا يعني أن لسانيات النص كانت وليدة النقد وإعادة النظر المستمرة في النظريات اللسانية، إن لسانيات النص ثمرة من ثمار التنمية المستمرة للبحث اللساني.

حصل هذا الانتقال نتيجة البحث الدائم عن أنموذج لساني أكثر شمولية وكفاية لدراسة اللغة، وهذا يدل على أن البحث المستمر عن نماذج لسانية أخرى يشكل دائما سبيلا فاعلا في تطور البحث اللساني نفسه[1].

أما في الدرس اللغوي العربي فلم يكن الأمر كذلك؛ إذ دخلت لسانيات النص إلى الثقافة العربية -شأنها شأن كل النظريات اللسانية الأخرى- عن طريق الترجمة والنقل.

---

(1) ينظر: اللسانيات العربية الحديثة 63

وحتى الترجمة والنقل لم يكونا مواكبين لمسيرة النظرية في موطنها الأصلي، بل جاءا متأخرين؛ إذ لم تعرف الثقافة العربية كتابة لسانية نصية إلا في أواخر الثمانينيات، كما سيتضح ذلك[1].

والترجمة على تأخرها لم تتفادَ الوقوع في أخطاء كبيرة، فلم تكن ترجمة وافية، تشمل جميع مفاصل النظرية، إذ مازالت الثقافة العربية تعاني نقصا في ترجمة بعض المشاريع المؤسِّسة في هذا المجال، وعلى سبيل التمثيل لا الحصر كتاب رقية حسن وهاليداي (الاتساق في الإنجليزية)، وهو من الكتب المهمة في لسانيات النص، لم يترجم منه إلا فصلان من مجموع ثمانية فصول[2]. كما لم يترجم إلى العربية أول كتاب مؤسس لسانيات النص فان دايك (بعض مظاهر أنحاء النص) الذي أصدره سنة 1972، وكذلك لم تترجم أعمال آدام، وهو من الباحثين المؤسسين في لسانيات النص، وغير ذلك الكثير، بل لم تتجاوز المؤلفات المترجمة إلى الآن 28مؤلفا، وكان سعيد حسن البحيري أكثر الباحثين العرب ترجمة في مجال لسانيات النص.

وفي ظل غياب تنسيق عربي في مجال الترجمة، يُنقل أحد المؤلفات النصية، وهو كتاب (مدخل إلى علم اللغة النصي)[3] إلى العربية مرتين، مرة من قبل الدكتور فالح شبيب العجمي[4]، وأخرى من قبل الدكتور سعيد حسن البحيري[5]، وبدل أن تصرف تلك الجهود إلى ترجمة مؤلفات أخرى، نحن بأمس الحاجة إليها، ينشغل باحثان عربيان في ترجمة مؤلف واحد.

وربما يفسر عدم توجه بعض اللسانيين العرب إلى النص بأنهم غير مستعدين لتغيير تصوراتهم اللسانية، بل إن هنالك ما هو أبعد من ذلك؛ إذ تشيع في الثقافة

---

(1) ينظر: ص91 من هذه الدراسة

(2) قامت بترجمتهما الباحثة شريفة بلحوت، ضمن رسالة ماجستير من قسم الترجمة في كلية الآداب واللغات- جامعة الجزائر، وعنوان الرسالة كاملا: (الإحالة دراسة نظرية مع ترجمة الفصلين الأول والثاني من كتاب cohesion in english لـ م.أ.ك هاليداي ورقية حسن)

(3) وهو من تأليف فولفجانج هينه من وديتر فيهفيجر.

(4) صدرت طبعته الأولى سنة 1999 في الرياض.

(5) صدرت طبعته الأولى سنة 2004 في القاهرة.

العربية ظاهرة تتمثل في سعي "بعض اللسانيين العرب إلى فرض تصور لساني معين على غيرهم من اللسانيين"[1]، في حين يُفترض أن يكون تعدد النماذج والأنساق اللسانية أمرا طبيعيا، بل أمرا ضروريا، تضبطه قناعة بحرية التنافس. وليس صحيحا أن نتصور أن نموذجا لسانيا ما يمتلك (الحقيقة العلمية) في اللغة؛ لأن النظرية العلمية في اللسانيات وفي غيرها تشبه (نافذة البيت) التي لا تسمح إلا بمنظر واحد، من زاوية واحدة، في زمان محدد، ولو تغيرت الزاوية لتغيرت النتائج[2]؛ لذلك "إن البحث اللساني العربي في واقعه الراهن مدعو إلى التكامل قصد خلق وعي لغوي يتجاوز حالة الغربة التي تعرفها اللسانيات في ثقافتنا اللغوية، وليس بإمكان أي أحد أن يدعي العكس، حتى ولو وجدنا تطبيقات عربية لأحدث النظريات اللسانية، ولا نعني بالتكامل تلفيق النماذج وتهجينها، وإنما نقصد الاستفادة المتبادلة بينها في ما يتوصل إليه من نتائج حول اللغة العربية، إن التكامل يعني الانفتاح على الآخر مع وجود الاختلاف. إن ما عرفته مدارس النحو العربي في الماضي من تكامل وتداخل بين آراء هؤلاء وأولئك هو السبيل الأنجع لإغناء البحث اللساني العربي"[3].

ومن جوانب النقص في اللسانيات النصية العربية عدم اهتمامها بالاتجاه التوليدي في تحليل النص، وهو اتجاه يطمح إلى بناء نحو توليدي للنصوص. ويرى فان دايك أن التفريق بين البنية السطحية والبنية العميقة له أهمية محورية في تحليل النصوص، وينظر إلى النص -بناءً على ذلك- على أنه بنية سطحية توجهها وتحفزها بنية عميقة دلالية، وتعد البنية العميقة الدلالية للنص بالنسبة إليه نوعا من إعادة صياغة مجردة، تتحدد بالنواة (البنية الموضوعية للنص)، ويقوده فهم البنية العميقة الخاصة بموضوع النص أيضا إلى القول بأن البنية العميقة يمكن أن ينظر إليها على أنها خطة نص ما[4].

---

(1) اللسانيات العربية الحديثة 64

(2) ينظر: المصدر نفسه 62

(3) المصدر نفسه 64

(4) ينظر: مدخل إلى علم النص (زتسيسلاف واورزنياك) 64-65

لم تعتن لسانيات النص العربية بهذا الاتجاه تنظيرا أو تطبيقا، ولم يُنقل إلى المتلقي العربي بشكل واضح، وما ذُكر عنه مجرد إشارات[1] هنا وهناك، لا تسعف القارئ في بناء رؤية واضحة عنه. نعم لقد خصص سعيد البحيري الفصل الأخير من كتابه (علم لغة النص) لهذا الموضوع، معنونا إياه بـ (التحليل التوليدي للنص عند بتوفي)، لكن قارئ هذا الفصل سيخيب أمله في بناء تصور متكامل عن هذا الاتجاه.

ولم يسهم التوليديون العرب في هذا الجانب، فينقلوا قواعد النحو التوليدي من مستوى الجملة إلى مستوى النص، على غرار تجربة الباحث أحمد المتوكل حين نقل مقولات النظرية الوظيفية من الجملة إلى النص، وكانت النتائج إيجابية ومثمرة.

## العوائق والإشكالات:

لا شك في أن انتقال اللسانيات من الثقافة الغربية إلى الثقافة العربية قد واجهته كثير من العوائق والصعوبات، وقد تمظهر هذا الأمر في كثير من الكتابات اللسانية العربية، وأثر في طبيعتها، ولعل أوضح علاماته ذلك التردد الذي ما زال ينتاب كثيرا من الباحثين العرب بشأن اللسانيات، هل تستحق أن تُتبنى أو لا تستحق؟ وهل هي صالحة لدراسة اللغة العربية أو غير صالحة؟

هذه الأسئلة وغيرها دعت بعض الباحثين العرب إلى الوقوف عند أهم هذه الصعوبات، وإلى الكشف عن أهمية النظريات اللسانية في دراسة اللغة، أية لغة، ومنها العربية، إيمانا بأن العمل الذي يحدد الصعوبات والعوائق ويحللها ويفسرها من شأنه أن ييسر تلك الصعوبات ويقلل من حجم تأثيرها، إن لم يقض عليها[2].

---

(1) ينظر مثلا: نسيج النص 17 و72، وأصول تحليل الخطاب 94/1، والمصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب 9-10، ومدخل إلى علم النص (زتسيسلاف واورزنياك) 64-65

(2) من أهم الدراسات التي حاولت تحليل الخطاب اللساني العربي، والوقوف عند أهم مشاكله: المِوال النحوي- قراءة لسانية جديدة للدكتور عز الدين المجدوب، واللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية للدكتور مصطفى غلفان، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته للدكتور حافظ إسماعيلي علوي.

وما يهمنا هنا ما يتعلق بلسانيات النص التي لم تختلف -من حيث كونها حقلا علميا حديثا، ووافدا غربيا- عن النظريات اللغوية الحديثة التي دخلت إلى الثقافة العربية؛ لذا إن الإشكاليات التي واجهت التلقي العربي لها كانت امتدادا طبيعيا لإشكالات التلقي العربي للنظريات اللسانية عموما، أو صورة من صوره؛ وهذا ما يلزمنا بالوقوف على أهم العوائق والإشكالات التي واجهت تلقي اللسانيات ولسانيات النص معا في الثقافة العربية، ويمكن تحديد أهم هذه العوائق والإشكالات في ما يأتي:

● **كون اللسانيات علما غربيا**، انبثق من الحوض المعرفي الغربي، وهي من ثم محض العقلية الغربية التي أنتجتها[1]، وهذا ما جعل بعضهم يعتقد أن البحث اللساني لا تربطه أية صلة بالثقافة العربية واللغة العربية؛ لأنه "بحث أوجدته ظروف اللغات الأوربية التي تختلف في انتماءاتها وتكوينها وبيئاتها وشعوبها المتكلمة بها وتأريخها عن العربية وظروفها اختلافا كبيرا، يجعلنا في موقف رافض لكل ما يراد من الباحثين المعاصرين العرب أن يسلكوه، أو يتعاملوا به مع العربية"[2].

للغرب الذي أنتج اللسانيات صورة غير محببة في المتخيل العربي، صورة رسمتها السياسة و لم ترسمها المعرفة، ارتبطت بالغرب الغازي والمستعمر والناهب للخيرات والمعادي للإسلام دين الأمة، "وبذلك فهو القرية الظالم أهلها التي يعيش فيها الطاغوت، فلم يكن في الإمكان الفصل بين قمع الغرب وأهدافه العسكرية، وبين ثقافته وإنتاجه الفكري، التي لا يمكن أن تكون إلا ثقافة غطرسة واعتداء"[3].

وبسبب ذلك وُضِعت اللسانيات في معادلة الصراع والمواجهة، حتى عُدَّت صورة من صور الإمبيريالية العالمية؛ لأنها "تسعى جاهدة إلى تشجيع كل صوت يضرب على وتر الانسلاخ عن اللغة العربية الواحدة، والثقافة العربية الأصيلة بشتى الأشكال: الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والعلمية (اللسانية)"[4].

---

(1) ينظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث21

(2) الألسنية المعاصرة والعربية (بحث) 31، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة 67

(3) اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة 66

(4) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث 379

كما حاول البعض أن يربط بين اللسانيات من جهة والاستعمار وحملات التبشير المسيحية من جهة أخرى، قائلا: إن "في نشأة الدراسة اللغوية في (أوربا) ما يدل على أن للاستعمار وحملات التبشير المسيحية دورا رئيسا ساعد على ظهورها وانتشارها وتطورها للوصول إلى شعوب العالم التي يقصدونها، ويرجون من ورائها السيطرة والنفوذ"[1].

● **كون اللسانيات رمزا للحداثة**، فالثورة المنهجية التي صنعها سوسير - الأب الروحي للسانيات- في بدايات القرن العشرين جعلت الدرس اللساني الحديث ليس مجرد بديل عن المناهج اللغوية التقليدية، بل أنموذج تحتذي به كثير من العلوم الإنسانية؛ لذلك صارت اللسانيات عنوانا للحداثة، ونتيجة لذلك أُدخِلت اللسانيات في دائرة الصراع بين القديم والحديث، أو بين التراث والمعاصرة، وهو صراع استولى على العقلية العربية منذ ما يُعرف بعصر النهضة، حتى أصبح قضية الفكر العربي الأولى والأساسية على حد تعبير محمد عابد الجابري[2].

وقد تجلى هذا الصراع -بصورة أو بأخرى، ولدواع تتعلق بالدين واللغة والقومية- في كثير من الدراسات اللغوية العربية، فولد أفعالا متطرفة وردود أفعال لا تقل تطرفا، تعكس توجه أصحابها نحو أحد طرفي هذا الصراع، فمنهم من رفض اللسانيات رفضا تاما، واتجه صوب التراث، ومنهم من تبنى اللسانيات جملة وتفصيلا، وأعطى للتراث ظهره. ونظرا لأهمية هذا الموضوع وسعة تأثيره في كتابات الباحثين العرب خصصنا له فصلا مستقلا، هو الثالث من هذه الدراسة، آملين الوقوف عند أهم أسبابه وتجلياته.

إن هذين العائقين المهمين أثّرا كثيرا في تطور الدرس اللساني العربي، وطبيعة نتاجه، وهو تأثير لم تكن لسانيات النص بمنأى عنه، وهو ما يمكن تبيّنه من خلال حصيلة ما أنجزه اللسانيون العرب في هذا المجال؛ إذ لم تتجاوز مؤلفاتهم النصية إلى الآن ستين كتابا، وهي حصيلة إذا ما قورنت بما يكتب في الثقافة الغربية فلا تشكل نسبة يعتد بها، فقد لاحظ الباحث محمد الشاوش "في ما ضبطته مجلة

---

(1) علم اللغة بين القديم والحديث 70

(2) ينظر: الخطاب العربي المعاصر 34

bulletin de linguistique أن عدد الأعمال التي صُنِّفت تحت عنوان analse du discours وlinguistique du texte والتي نُشرت بين 1978 و1990 يتراوح بين 94عملا و298 عملا"[1] في السنة الواحدة، وكان مجموع ما نُشر في هذه المجلة وضمن هذه المدة 1425عملا[2].

إن هذه الحصيلة العربية الفقيرة لا يمكن أن تفسر إلا بتردد الكثير من الباحثين العرب إزاء هذا الحقل اللساني الجديد.

● **ابتعاد اللسانيات عن قضايا المجتمع**، وهذا ما يرتبط بوضع اللسانيات نفسها، فهي لم تأخذ على عاتقها معالجة المشكلات اللغوية ذات الارتباط الوثيق بها، وظلت عاجزة عن ذلك؛ "فالمجتمعات العربية، كما هو معروف، غنية بتنوعها الثقافي وتعددها اللغوي، وهو ما قاد إلى مجموعة من المشكلات اللغوية المتداخلة على مستويات مختلفة، منها: المستوى التعليمي والاجتماعي والثقافي والسياسي... والملاحظ أن اللسانيات ظلت غير آبهة بهذه المشكلات، وكأنها لا تمت بصلة إلى مجالات اهتماماتها، وهذا ما قد يُفسر بعجز اللسانيات عن الانخراط في القضايا العامة للمجتمع، وعدم امتلاك الآليات والأدوات الكفيلة بإيجاد مخرج للكثير من المشاكل المطروحة"[3].

وفي هذا الإطار لم تستثمر لسانيات النص، ولم توظف بالشكل الذي يمكن من معالجة مثل هذه المشكلات، ولا سيما في المجال التعليمي، إذ مازالت غائبة تماما عن مناهج تدريس اللغة العربية، ولم نجد من الباحثين العرب من أعطى هذه المسألة قليلا من جهده، غير أن ما يستحق الذكر هنا ذلك البحث الذي قدمه د. تسفيتوميرا باشوفا-سالم من مركز اللغات والثقافات الشرقية في جامعة صوفيا، **(دور لسانيات النص في تطوير مناهج تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها)**، وذلك في المؤتمر الأول لتدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها، الذي نظمه مركز اللغات بجامعة دمشق، في آيار 2004.

---

(1) أصول تحليل الخطاب 76/1

(2) ينظر: المصدر نفسه 77/1

(3) اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة 81

يستند هذا البحث إلى فكرة مفادها أن تطبيق نتائج الأبحاث في مجال لسانيات النص أو تحليل الخطاب من شأنه أن يسهم مساهمة فعّالة في رفع قدرات دارسي اللغة العربية الأجانب في مجال فهم النصوص العربية الفصحى وتأليفها.

وباعتماد هذا الباحث على عدد كبير من العينات النصية المعاصرة تبين له أن مقومات الجملة، كالحالات الإعرابية، وترتيب الكلمات (التقديم والتأخير)، ونبرة الصوت، والتنغيم، واستخدام مختلف الأدوات (الحروف)، والربط بين الجمل البسيطة لتشكل جملا مركبة، فضلا عن اختيار العنصر اللغوي المعين لملء المواضع الوظائفية، كاختيار النكرة أو المعرفة أو الضمير... إلخ، كل ذلك يعتمد على مكان الجملة في النص، ووظيفتها في النص، ولا يمكن شرح اختيار هذا الشكل أو ذاك إلا بعدِّ الجملة المعينة عنصرا من نص معين[1].

وبتحليله لبعض العناصر الأساسية للنصوص تجلى له أن العلاقات بين وحدات المستويات البنيوية المختلفة تسهم في اعتبار عدد من الجمل المتتالية نصا متكاملا، يخدم عملية التعبير عن موضوع معين، ولتحقيق هدف تواصلي معين[2].

ويدعو هذا الباحث إلى ضرورة دراسة الاتساق والانسجام، ووصف قواعدهما، وإدخال نتائج الدراسة والوصف في مناهج تدريس اللغات الأجنبية، من أجل التغلب على النظرة الانعزالية للجملة، ورفع قدرة الطالب على استخدام اللغة الناجح في عملية التواصل، ولابد من الأخذ بالحسبان أن دراسة علاقات الاتساق والانسجام لا يمكن إجراؤها إلا عن طريق وصف مجموعة من النصوص الواقعية، يسمح حجمها باستخلاص القواعد، وتختلف هذه القواعد اختلافا جذريا عن القواعد في مجال النحو؛ لأن قواعد النحو قواعد افتراضية تقوم على كثافة استخدام صيغة لغوية ما[3].

---

(1) ينظر: دور لسانيات النص في تطوير مناهج تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها (بحث) 2

(2) ينظر: دور لسانيات النص في تطوير مناهج تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها 3

(3) ينظر: المصدر نفسه 3

● **ومن العوائق ما يرتبط بموضوع اللسانيات، فهي** لم تستطع أن تتجاوز الكثير من الإشكالات المرتبطة بموضوعها، ومن ذلك إشكالية المصطلح اللساني، وتعريب المفاهيم، ونحن نجد هذه الإشكالية حاضرة بقوة في الكتابات النصية.

تشكل قضية المصطلح إحدى إشكاليات الفكر العربي المعاصر عموما، ومعضلة من معضلات الخطاب اللساني العربي على وجه الخصوص، لذلك أثارت - وماتزال - كثيرا من التوتر والجدل بين الباحثين والدارسين؛ ذلك أن كثيرا من الوحدات المصطلحية للحقل اللساني -شأنه شأن الاختصاصات الأخرى- "لا تزال دون مرحلة التجريد والاستقرار، حدا أو مفهوما على السواء، كما يغيب البعد الاصطلاحي (الاتفاقي) عن هذه الوحدات في تشتت مناهلها بين المرجعيات اللغوية الأجنبية (الفرنسية والإنكليزية بالخصوص)، وفي غياب تنسيق عربي موحد أثناء نقل المصطلح الدخيل، فضلا على أن بعضا من تلك المصطلحات لاتزال -حتى في مرجعياتها الأولى- من قبيل (المتشابهات) لا (المحكمات)"[1].

أما في اللسانيات النصية فإن كثرة المصطلحات وتداخلها وغموض بعضها يجعلها بأمسّ الحاجة إلى الشرح والتوضيح والترتيب، لتقدم إلى القارئ العربي بطريقة مناسبة، وهو في مرحلة التعرف عليها؛ "فالوقوف عند أهم المصطلحات يعد مفتاحا مهما لإدراك قيمة الآراء النصية وإمكانية الاستفادة منها في مقاربة الخطاب العربي في تجلياته المختلفة وأشكاله المتنوعة"[2].

لم يعرف الدرس النصي العربي معجما ينهض بمهمة توحيد المصطلحات النصية، وتعريفها للقارئ العربي، بالشكل الذي يبعد عنه التشتت والضياع في علم مازال محل جدل ونزاع، سوى محاولة الباحث نعمان بوقرة في كتابه (المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية) الصادر في طبعته الأولى سنة 2009، الذي سعى فيه "إلى تقديم مادة لسانية نصية

(1) إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد 11
(2) المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب 4

أساسية بأسلوب علمي بسيط ينسجم مع طبيعة المتلقي وغرض العمل المنجز، ليساعد بمحتواه في استيعاب البحوث اللسانية النصية الرائجة في البيئة الأكاديمية"[1].

لكن هذا المعجم لا يعدو أن يكون محاولة فقيرة لا ترقى إلى أن تكون مرجعا للقارئ العربي يمكنه الاعتماد عليه، و لم تشغل المادة المصطلحية في هذا المؤلف سوى أقل من سبعين صفحة (من القطع المتوسط)، غير أن المؤلف علل ذلك بقوله: "وهذا المعجم على صغر حجمه وسيلة إجرائية مفيدة -في نظرنا- للطالب ليمكنه من معالجة أشهر المصطلحات وأكثرها تداولا في المؤلفات العربية بوجه خاص، تلك المتصلة بنشأة النظريات ومستويات التحليل وكيفيات الإجراء"[2]. كما أن كثيرا من المصطلحات في هذا المعجم عرضت بشكل موجز جدا، لايفي بالغرض المطلوب[3].

غير أن ما يمكن أن يسدّ هذا النقص أو بعضه في المكتبة العربية وجود معجم مترجم إلى العربية، هو (معجم تحليل الخطاب) الذي صنعه باتريك شارودو ودومينيك منغنو بالاشتراك مع مجموعة كبيرة من الباحثين، والذي قام بترجمته عن الفرنسية عبد القادر المهيري وحمادي صمود، وراجعه صلاح الدين الشريف، ويقع في ما يقارب 600 صفحة (من القطع الكبير).

إن هذا المعجم هو بحق -كما أشار مترجماه- معجم موسوعي، وذلك من جوانب متعددة، "فهو موسوعي لا فقط باعتبار عدد المداخل، ولكن أيضا بتوسعه في تحليلها، وبما يحيل عليه كل تحليل من مصطلحات أخرى تمت مفاهيمها بصلة إلى تحليل الخطاب؛ وهو موسوعي بما يعرضه من نظريات لها صلة بهذا المفهوم أو ذاك، ووجهات نظر تؤثر في تصور محتوى المفاهيم المداخل؛ وهو موسوعي باعتباره يمثل ثبتا لكل من تناول الخطاب أو بعض جوانبه أو بعض أصنافه بالتصور

---

(1) المصدر نفسه 3

(2) المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب 3

(3) نسبة كبيرة من المصطلحات الواردة في هذا المعجم لم يتجاوز شرحها عشر كلمات، تنظر الصفحات: 87، 88، 94، 95، 96، 115، 126، 127 وغيرها.

الاهتمام منصبا على اللغات الشفوية التي لم تكن تتوفر على أي تقليد كتابي، كما استعمل في الدراسات البريطانية التي اهتمت بتحليل الخطاب الشفوي للتلاميذ. في حين أن مفهوم النص استعمله اللسانيون الأوربيون، الذين لم ينظروا إلى الفرق بين النحو والإنجاز اللغوي، وإنما ركزوا على ربط الخطاب بسياقه الاجتماعي[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك اختلافات فرعية داخل تحليل الخطاب نفسه، ويرى موشلر أن لتحليل الخطاب ثلاثة مجالات[2]:

1- في فرنسا عني تحليل الخطاب بـ (خارج اللساني) بالمعنى التقليدي، أي كل ما تعنى به اللسانيات بالمعنى السوسيري، وتدخل في ذلك آثار الكلام والآثار السياقية والأيديولوجية. وقد تمحور تحليل الخطاب حول التأويل الاجتماعي- السياسي للخطاب.

2- في التقليد التوليدي يتعارض تحليل الخطاب مع تحليل الجملة؛ إذ يسعى التوليديون المشتغلون على الخطاب إلى إقامة نحو أو أنحاء للخطاب على غرار أنحاء الجملة، ومن المنطلقات نفسها التي تحددها التوليدية. ويبدو أن هذا المجال يتوافق مع مفهوم لسانيات النص، مع ملاحظة عدم اقتصارها على النظرية التوليدية.

3- في التقليد الأنجلو- ساكسوني، ولاسيما في مدرسة بيرمنغهام، يرتبط تحليل الخطاب بنمط خطابي معين، وهو الحوار أو المخاطبة، انطلاقا من التفاعلات بين المعلم والتلاميذ.

من كل ما تقدم يظهر جليا التداخل الكبير بين مصطلحي النص والخطاب في الثقافة الغربية، وهو تداخل لم تستطع الكتابات اللسانية العربية أن تتجاوزه أو تتفاداه، بل انعكس عليها بصورة أكبر، ويمكن أن نتوقف عند أهم آراء الباحثين العرب في ما يأتي:

يرى سعيد يقطين أن النص أوسع من الخطاب وأشمل، وذهب في كتابه:

---

(1) الحد بين النص والخطاب 42

(2) تحليل الخطاب الروائي 24، وإشكالات النص 36

والتحليل والوصف ومناقشة وجهات النظر المتنوعة؛ وهو موسوعي أخيرا بما يشير إليه في كثير من المداخل إلى صلة هذا الفن بفنون أخرى كعلم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم النفس اللغوي، وعلم الاجتماع اللغوي، وعلم التحليل النفسي، والإثنية المنهجية، والأنتربولوجيا..."[1].

إن المقارنة بين المعجمين المذكورين آنفا لا تكشف عن موسوعية هذا المعجم وعدم موسوعية ذاك فقط، بل إنها تبين أهمية العمل الجماعي في البحث اللساني عموما، وفي وضع المعجمات خصوصا، فمعجم تحليل الخطاب تكاتف على كتابته أكثر من ثلاثين باحثا من جامعات مختلفة، ومن دول مختلفة، ومن لغات مختلفة، أما في ثقافتنا العربية فما زلنا نفتقر إلى هذا النوع من العمل، وما زالت روح الجماعة غائبة عن مشاريعنا اللسانية.

ولعل أولى الإشكاليات المصطلحية المطروحة في لسانيات النص ما يتعلق بالتسمية؛ إذ كثرت التسميات واختلفت اختلافا كبيرا، فمن التسميات الأكثر تداولا: لسانيات النص، وعلم النص، وعلم لغة النص، وعلم اللغة النصي، ونحو النص، ولسانيات القول، وتحليل الخطاب.

إن هذه الإشكالية عائدة في أحد جوانبها إلى التذبذب والاختلاف بين الباحثين العرب في تبني المصطلحين الأساسيين: اللسانيات - علم اللغة، وهو اختلاف مازال مستمرا إلى يومنا هذا، على الرغم من أن الندوة التي نظمها مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية التابع للجامعة التونسية في كانون الأول عام 1978 قررت استعمال مصطلح (اللسانيات) مقابلا عربيا للمصطلح الانكليزي linguistics[2].

كما يعود الاختلاف في هذه التسمية من جانب آخر إلى الاختلاف العميق في تبني أحد المصطلحين الأساسيين في هذا المجال، ألا وهما النص والخطاب.

---

(1) معجم تحليل الخطاب 5

(2) ينظر أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية 7، وأثر محاضرات دي سوسير في الدراسات العربية الحديثة 3

(تحليل الخطاب الروائي[1]) و(انفتاح النص الروائي[2]) إلى ربط الخطاب بالمظهر النحوي، والنص بالمظهر الدلالي، وكان منطلق هذا التمييز يرهن إلى إيمانه بأن التحليل لا يمكنه أن يتوقف عند حدود الوصف (الخطاب)، وأن عليه أن يتعداه إلى التفسير (النص).

ويرى يقطين أن هذا التمييز قد سهل عملية التفريق بينهما إجرائيا ونظريا؛ لأنه يؤكد ضرورة العناية بالنص بوصفه موئلا للدلالة، وأساسا لتجاوز أمور مهمة، منها تجاوز صيغ الخطاب إلى بنيات النص، منطلقا -في فهمه هذا- من التصور الذي ينبع من كون قيمة النص لا تكمن في ما يعبر عنه، ولكن في طريقة التعبير، وفي ما يدل عليه في حقبة أخرى[3].

إن النص عند يقطين مرتبط بالدلالة، ودلالة النص منفتحة على احتمالات متعددة؛ لذلك صار (الانفتاح) -عند يقطين- من أهم السمات التي يجب معاينة النص من خلالها، فالنص لم يبق مع هذا الفهم منتوجا للمؤلف، بل صار عملية إنتاجية، يُركّز فيها على الدال بدل المدلول[4].

ويرى محمد مفتاح أن الخطاب أعمُّ من النص؛ لأن النص يفترض عملية الخطاب؛ إذ بينهما علاقة لزومية [5]. فكأن النص -على هذا- كائن مجرد، تُضاف إليه -في عملية الخطاب- أمور أخرى (ملابسات السياق)، لذا يكون الخطاب أعمّ من النص؛ لأنه يشمل النص وأمورا أخرى.

واعتمادا على هذا التفريق يقترح مفتاح التعريف الآتي للنص والخطاب: "إن النص عبارة عن وحدات لغوية طبيعية منضدة متسقة، وإن الخطاب عبارة عن وحدات لغوية طبيعية منضدة متسقة منسجمة. ونعني بالتنضيد ما يضمن العلاقة بين أجزاء النص والخطاب مثل أدوات العطف وغيرها من الروابط، وبالتنسيق ما

---

(1) ينظر: تحليل الخطاب الروائي 13-26

(2) ينظر: انفتاح النص الروائي 10-15

(3) ينظر: من النص إلى النص المترابط 119-120

(4) ينظر: المصدر نفسه 119-120

(5) ينظر: التشابه والاختلاف 34

**بين النص والخطاب:**

ومن خلال قراءة أكثر الدراسات النصية العربية المتخصصة تبين أنها ترادف بين النص والخطاب تارة، وتقابل بينهما تارة أخرى، ويرجع هذا التذبذب إلى التفاوت والاختلاف بين الباحثين الغربيين، والمدارس اللسانية الغربية في تبني أحد هذين المصطلحين وتفضيله على الآخر، أو تبني الاثنين معا[1].

ذهب بعض الباحثين أمثال آدم وشارودو وبنفنست إلى أن ما يحدد الخطاب هو الربط القائم بين اللفظ والوضع التواصلي الذي ينجز فيه، وهو ربط غير حاضر في تصور النص، أي إن الخطاب يُحدَّدُ بكونه نتاجا لإدراج النص في سياقه؛ ذلك لأن مجال الخطاب هو مجال تلتقي فيه الدلالة بالإحالة، ومن ثم يتم ربط الخطاب بالتلفظ وربط التلفظ بالسياق التواصلي، فحُدِّدَ الخطابُ بناءً على ذلك بكونه نتاجا لغويا، يشكل مع شروط إنتاجه السوسيو- أيديولوجية كلا قابلا للوصف[2].

وجاء في (معجم تحليل الخطاب) أن الخطاب يندرج ضمن سلسلة من المقابلات الكلاسيكية ومنها:

- **خطاب مقابل جملة**: يمثل الخطاب وحدة لسانية متكونة من جمل متعاقبة، وهذا هو المعنى الذي يقصده هاريس عندما يتحدث عن (تحليل الخطاب)، ويتحدث بعضهم عن (نحو الخطاب)، واليوم نفضل الحديث عن (لسانيات نصية).
- **خطاب مقابل نص**: الخطاب يتصور باعتباره إقحاما لنص في مقامه (= ظروف إنتاجه وتقبله)[3].

أما فان دايك فإنه يميز بين النص والخطاب تمييزا خاصا؛ إذ ينظر إلى الخطاب على أنه "عملية الإنتاج الشفوية ونتيجتها الملموسة، أما النص فهو مجموع البنيات

---

(1) ينظر: التشابه والاختلاف 34

(2) ينظر: الحد بين النص والخطاب (بحث) 39، ولسانيات النص بين النظرية والتطبيق 43-44

(3) معجم تحليل الخطاب 180-181

يحتوي أنواع العلائق بين الكلمات المعجمية، وبالانسجام ما يكون من علاقة بين عالم النص وعالم الواقع"[1].

أما محمد عابد الجابري فإنه يسوي بين الخطاب والنص، ويجعل لهما مفهوما واحدا، فيقول: "النص رسالة من الكاتب إلى القارئ، فهو خطاب...، الخطاب باعتباره مقول الكاتب... هو بناء من الأفكار... يحمل وجهة نظر...، فالخطاب من هذه الزاوية إذا كان يعبر عن فكرة صاحبه فهو يعكس أيضا مدى قدرته على البناء"[2].

ويعرِّف الباحث أحمد المتوكل الخطاب بقوله: "يُعدُّ خطابا كلُّ ملفوظ/مكتوب يشكل وحدة تواصلية قائمة الذات"[3]. وقد يكون الخطاب كلمة، أو مركبا، أو جملة، أو نصا؛ فالنص هو الكلام المكوَّن من جملتين أو أكثر. وليس كل مجموعة من الجمل تشكّل نصا؛ فلا يقوم النص إلا إذا ربطت بين وحداته علاقات اتساق وانسجام[4].

ولأن المتوكل قد تبنى النظرية الوظيفية في معظم نتاجه اللساني، فإنه آثر استعمال مصطلح (الخطاب) بدل (النص)؛ لأنه يندر -كما يرى هو- بل ينعدم استعمال مصطلح النص في النظرية الوظيفية، سواء أقصد به سلسلة صورية من الجمل أم عني به متوالية جملية مرتبطة بظروف إنتاجها، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن النظرية الوظيفية نظرية تواصلية، وكل نظرية مؤسسة تواصليا، تعتمد على القدرة التواصلية (لا القدرة اللغوية الصرف فقط) يجب أن تقارب المنتج اللغوي من خلال النظر في علاقته بسياق إنتاجه أو تأويله، أيا كان حجمه، جملة أو سلسلة جملية[5]؛ لكن المتوكل -مع ذلك- يوافق سيمون ديك في أن التواصل يتحقق عادة بواسطة نصوص كاملة أكثر مما يتحقق عن طريق جمل أو أجزاء جمل[6].

---

(1) التشابه والاختلاف 35
(2) تحليل الخطاب العربي المعاصر 8
(3) الخطاب وخصائص اللغة العربية 24، وينظر: التركيبات الوظيفية 57
(4) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 82
(5) ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية 23
(6) ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية 24

إن مراعاة الاستعمال (ظروف الإنتاج) كانت حاضرة عند فان دايك الذي ميز بين النص والخطاب، جاعلا الأول بناء نظريا، والثاني عبارة يستعملها عامة الناس استعمالا حدسيا، وتطلق على ما تشهد الملاحظة والمشاهدة على وجوده[1].

لكن وضع النص في خانة النظري المجرد يجعل الفصل بين الجملة والنص محل شك، أو في الأقل يحتاج إلى مراجعة وتدقيق، وهو الأمر الذي فرض على القائلين به التمييز الآتي بين البناء النظري في مستوى الجملة، والبناء النظري في مستوى النص:

"- البناء النظري في مستوى الجملة: الجملة بنية مستنبطة من المستعمل باعتبارها أمرا موجودا فيه بالقوة.

البناء النظري في مستوى النص: النص شيء مبنيّ، تدخل فيه متغيرات التحقق.

وأرجعت العلاقة بين الخطاب والنص إلى الاعتبار التالي: النص يشكل الخطاب، والخطاب يحقق النص. واعتمادا على هذا التمييز اعتبر هدف لسانيات النص وضع نظرية للخطاب وبناء نحو له"[2].

وقد استعمل الباحث محمد الشاوش المصطلحين معا في عنوان كتابه (أصول تحليل الخطاب... تأسيس نحو النص)[3]، و لم يفضل التمييز بينهما؛ لأن من نتائج الفصل تحويل الثنائية المعروفة: (لغة/كلام أو ما يوازيها من الثنائيات) إلى ثلاثية: (جملة/نص/خطاب)، وإن هذا الإكثار من إقامة المستويات والأقسام يكون رهين النتائج التي يمكن أن يحققها، لكن الشاوش يشكك في مردودية النتائج المبتغاة من هذا التمييز، ويرجح أن الفصل بين النص والخطاب سيزيد الشقة بين النظرية والواقع اتساعا وبعدا، "فإذا جعلت إزاء النص الخطابَ، واعتبرته وجها آخر من وجوه الظاهرة اللغوية وجب أن تخصه بضرب من الظواهر، لاتكون في النص ولا في الجملة. ومثل هذه الثنائية التي تهدد بأن تنقلب ثلاثية ليست خطرا في حد ذاتها، لكن الخطر في ما ستفضي إليه من كثرة الأصناف والفروع...، وليس التفريع في العلم شرا في حد ذاته... إنما الشر في التفريع الذي يقام على حدود واهية بين

---

(1) ينظر: أصول تحليل الخطاب 101/1

(2) المصدر نفسه 101/1

(3) وكذلك صنع محمد خطابي في كتابه (لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب)

الآلية التي تحكم هذا الخطاب. وبتعبير آخر، فإن الخطاب ملفوظ (أو تلفظ) ذو طبيعة شفوية لها خصائص نصية... بينما النص هو الشيء المجرد والافتراضي الناتج عن لغتنا العلمية"[1]، ومن هذا الكلام يستنتج الباحث حسين خمري أن "الخطاب يرتبط بالشفوية، في حين تتجلى آثار الاشتغال على اللغة وبواسطة البنيات المجردة في النص"[2].

إن كلمة نص لا تحيل دائما على المكتوب، برغم تعريف بول ريكور الذي يجعل منه "كل خطاب مقيد بالكتابة"[3]. وبالرغم مما يذهب إليه غريماس وغيره من "أن النص يرتبط بالكتابي (التشكيلي)، والخطاب بالشفوي (الصوتي)"[4]، فغريماس نفسه يرى أن المفهومين يتداخلان إلى حد الاندماج بحيث إن "كلمة النص غالبا ما تأتي مرادفة لكلمة خطاب"[5].

وقد ذُكِرَ في (معجم تحليل الخطاب) أن "المقابلة بين نص مكتوب وخطاب شفوي هو حصر للفرق في الحامل أو الوسيط، وحجب لكون النص في أغلب الوقت متعدد السمات... ومن المستحسن، من جهة أخرى، أن نميز بين النص والخطاب باعتبارهما الوجهين المتكاملين لشيء مشترك، تتكفل به اللسانيات النصية التي تفضل تنظيم السياق الداخلي والاتساق باعتبارهما انسجاما لغويا، وتحليل الخطاب الذي يولي سياق التفاعل اللغوي والانسجام عناية أكثر"[6].

ويذهب ديبوغراند إلى أن الخطاب أوسع من النص؛ لأنه "قد يكون بين بعض النصوص من الصلة المتبادلة ما يؤهلها لأن تكون خطابا"[7].

وقرن بعضهم هذين المفهومين بالمجال الذي استعمل فيه كل منهما، مشيرا بهذا الخصوص الى أن مفهوم الخطاب استعمل في الدراسات الأمريكية، حيث كان

---

(1) نظرية النص (حسين خمري) 60
(2) المصدر نفسه، الصحيفة نفسها
(3) معجم تحليل الخطاب 553
(4) نظرية النص (حسين خمري) 59
(5) المصدر نفسه 60
(6) معجم تحليل الخطاب 553- 554
(7) مدخل إلى علم لغة النص (إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد) 9

الفروع، فتكون النتيجة التفتت والتكرار والتنازع في قسمة مختلف الظواهر والمسائل اللغوية على مختلف العلوم"[1].

ولم تعتمد الباحثة ربيعة العربي في التمييز بين المصطلحين على أساس التعريف، وإنما على أساس مجال استخدامهما؛ "إن النص يستخدم بالأساس في مجال الأدب، بينما يستخدم مفهوم الخطاب في مجال اللسانيات"[2].

ويذكر محمد العبد فرقا بين النص والخطاب يعتمد على معيار الطول والقصر، حيث إن الخطاب يتميز بالطول، في حين أن النص قد يطول وقد يقصر[3]، غير أن هذا التفريق لم يُعتد به؛ "إذ لا يمكن الاعتماد عليه في التفريق بين النص والخطاب، فالخطاب قد يقصر وقد يطول أيضا، علاوة على ذلك فإن الطول والقصر في ذاتهما نسبيان لا ضابط لهما"[4].

إن الآراء المختلفة التي ذُكرت آنفا تعكس عمق الإشكال الاصطلاحي في المجال المفهومي العربي بشأن هذين المصطلحين، وهذا يعني أن تلك المفاهيم ما زالت تحتاج إلى نسق ناظم يتحقق به التجرد والاستقرار، وهما عاملان أساسيان في بناء النظريات والنماذج في الحياة العلمية؛ فأي تواصل لغوي لا يتحقق بين الناس إلا بمفاهيم ثابتة ومستقرة ومتفق عليها؛ إذ المفاهيم جوهر اللغة الطبيعية العادية ولب اللغة العلمية الاصطناعية؛ إنها ما يجعل الإنسان يفرق بين شيء وشيء، وكائن وكائن، وكيان وكيان[5].

ومما تجب الإشارة إليه أن كثيرا من الباحثين العرب حين يفرقون بين النص والخطاب فهم إنما يفعلون ذلك نظريا، أما عمليا فكثيرا ما يرادفون بين المصطلحين؛ لذلك يشيع في الكتابات العربية استعمال المصطلحين معا ووضع خط مائل بينهما (/)، وكما هو معروف فإن هذا الخط المائل يدل على أن المصطلح الذي قبله مساوٍ أو مرادف للمصطلح الذي بعده.

---

(1) أصول تحليل الخطاب 102/1
(2) الحد بين النص والخطاب 42
(3) ينظر: النص والخطاب والاتصال 12
(4) إشكالات النص 39
(5) ينظر: المفاهيم معالم 5-6

كما يمتد الاضطراب المصطلحي في الكتابات العربية إلى أهم مصطلحين في لسانيات النص: Cohesion وCoherence، فقد تُرجم هذان المصطلحان بصور متعددة، ولا نعرف السبب الذي حدا كل باحث على اختيار المقابل العربي الذي ارتآه، يقول تمام حسان: "لو توحدت المصطلحات اللسانية لكان من الممكن لظاهرة الترجمة أن تكون كافية لإيجاد معرفة لسانية متقدمة في العربية، والأمر كذلك لو أن كل المترجمين كانوا على علم باللغات التي ينقلون عنها"[1]. وفي ما يأتي جدول يوضح الاختلاف بين الباحثين العرب في ترجمة هذين المصطلحين[2]:

| المصطلح | الترجمة المقترحة | المترجم |
|---|---|---|
| Cohesion | الاتساق | محمد خطابي، كورنيليا صكوحي |
| | الانسجام | محمد الأخضر الصبيحي |
| | التضام | إلهام أبو غزالة |
| | الالتئام | عبد القادر قنيني |
| | الترابط | عمر فايز عطاري |
| | السبك، أو الربط، أو التضام، الترابط النصي | أحمد عفيفي |
| | السبك | تمام حسان، جميل عبد المجيد |
| | التماسك الشكلي | صبحي الفقي |
| Coherence | الانسجام | محمد خطابي، كورنيليا صكوحي |
| | التقارن | إلهام أبو غزالة |
| | الاتساق | عبد القادر قنيني، محمد الأخضر الصبيحي |
| | الحبك | جميل عبد المجيد، حسام أحمد فرج |
| | الحبك، أو التماسك، أو الانسجام، أو الاتساق | أحمد عفيفي |
| | الالتحام | تمام حسان |
| | التماسك الدلالي أو المعنوي | صبحي الفقي |

(1) أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات 52

(2) ينظر: عندما تسافر النظرية، لسانيات النص نموذجا (بحث) 76

وهناك من العوائق ما يختص بلسانيات النصية وحدها، وهي:

● **سيادة (نحو الجملة) على مجمل التفكير اللساني العربي**، وتنطلق أغلب التصورات التي تناصر السلطة النحوية في الثقافة العربية من اعتبار أساسي، هو"أن كل انفتاح على الدرس اللساني حكم بالضياع على النحو العربي"[1].

فإذا كان الانفتاح على اللسانيات يؤدي إلى ضياع النحو العربي، فكيف تكون نتيجة الانفتاح على لسانيات النص، الغريبة عن ثقافتنا التي لم تعرف سوى نحو جملي ناهز عمره الاثني عشر قرنا؟

إن الخشية من ضياع النحو نابعة من التوهم بوجود تعارض بين مبادئ النحو ومبادئ اللسانيات النصية، في حين أن اللسانيات النصية "لاتطرح نفسها باعتبارها نظرية في الجملة تمتد إلى النص، ولكن باعتبارها (لسانيات متجاوزة)، تفي، إلى جانب لسانيات اللغة، بتناسق النصوص وانسجامها... وليست هذه اللسانيات، وهي غير مركزة حصرا على قواعد التتابع المتجاوزة للجملة، بنيوية صغرى صاعدة فقط (من أصغر الوحدات إلى أكبرها)، لكنها نظرية نازلة أيضا، تصوغ فرضيات تتعلق بالبنى النصية الكبرى (بنى فوقية، مقطوعات، وأجناس خطاب)"[2]؛ فعلى العكس تماما، قد يستفيد النحو من لسانيات النص؛ لأن الأخيرة لا تعتمد -كما في النحو- على الأمثلة المجردة، فهي تدرس اللغة في الاستعمال، وتحاول الوقوف عند كل الوسائل التي من شأنها الإسهام في صياغة الشكل والمعنى النصيين.

● **إن اللسانيات النصية لا تقدم نحوا معياريا** كالذي وضعه علماء العربية القدماء، والذي ظل راسخا في عقول أكثر المحدثين، ذلك النحو الذي يحافظ على النسق اللغوي الذي ارتبطت صورته الأولى بالنص القرآني.

إن لسانيات النص تتفاعل مع النصوص كلها، كيفما كان جنسها، وكيفما كان غرضها، شريطة أن تستوفي مقوماتها النصية؛ لذلك إن محلل النص/الخطاب لايرمي إلى "وضع قواعد صارمة، وإنما إلى تتبع مظهر خطابي معين للوقوف

---

(1) اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة 93

(2) معجم تحليل الخطاب 334 - 335

على درجة تكراره من أجل صياغة اطراده، بمعنى أن هدفه هو الوصول إلى اطرادات وليس إلى قواعد معيارية، باعتبار أن معطياته خاضعة للسياق الفيزيائي والاجتماعي وأغراض المتكلمين واستجابة المستمعين، إلخ؛ لذلك يتبنى محلل الخطاب المنهجية التقليدية للسانيات الوصفية، محاولا وصف الأشكال اللغوية التي ترد في معطياته، دون إغفال المحيط الذي وردت فيه، فمحلل الخطاب يحاول أن يكتشف الاطرادات في معطياته وأن يصفها"[1]. أما اللساني المعني بشؤون الجملة فـ "لن يبحث عن تفسير للعمليات الذهنية المشتملة في إنتاج مستعمل اللغة لهذه الجمل، ولن يهتم بوصف السياق الفيزيائي والاجتماعي الذي تظهر فيه تلك الجمل، وإنما سيقتصر على معطيات يضعها محاولا إنتاج مجموعة من القواعد الشاملة الاقتصادية التي ستفسر كل الجمل المقبولة في معطياته والجمل المقبولة وحسب"[2].

تلك هي أهم الإشكالات والعوائق التي تقف بوجه اللسانيات النصية والتي أثرت كثيرا في النتاج اللساني العربي، يضاف إليها عدم اهتمام الكثير من الباحثين العرب بهذا المجال، ويقابله عدم اهتمام من قبل كثير من المؤسسات العلمية المتمثلة بالجامعات والمعاهد المتخصصة، التي لم تضعه إلى الآن ضمن مناهجها الدراسية، للمراحل الأولية أو العليا على حد سواء.

---

(1) لسانيات النص (خطابي) 49، وينظر: تحليل الخطاب، براون ويول 27-28

(2) لسانيات النص (خطابي) 49، وينظر: تحليل الخطاب، براون ويول 24-25

# الفصل الثاني

# لسانيات النص في الكتابات العربية
# البدايات والتعريف بالنظرية

المبحث الأول: الكتابات الأولى

المبحث الثاني: الكتابات التعريفية (التمهيدية)

# الكتابات الأولى

## 1 - محمد خطابي وانسجام الخطاب

لم تعرف اللسانيات العربية كتابة نصية قبل العام 1988، فقد شهد هذا العام أولى المحاولات النصية المتمثلة بالأطروحة الجامعية التي أنجزها الباحث محمد خطابي بعنوان (مظاهر انسجام الخطاب)، ثم طبعت كتابا في سنة 1991 بعنوان (لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب).

وكما هو واضح من العنوان فإن هذا الكتاب مخصص لدراسة أحد معايير النص، وهو الانسجام، ويبدو أن السبب الذي جعل الباحث يقصر دراسته على هذا الموضوع هو ما يحتله (الانسجام) من موقع مركزي في لسانيات النص؛ إذ تربطه علاقات وثيقة بموضوعات أخرى لا تقل عنه أهمية في لسانيات النص، كـ (اتساق النص)، و(سياق النص)، فعلاقة الانسجام بالاتساق تتجلى في كونهما يبحثان في قضايا الترابط والتعالق بين أجزاء النص ومضامينه، فمحلل النص الذي يبحث عن مظاهر انسجامه لابد له من أن يكون واعيا بمظاهر الاتساق، ووسائله اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكونة لجزء من نص أو نص برمته، لكن الانسجام أعمق من الاتساق "بحيث يتطلب بناء الانسجام من المتلقي صرف الاهتمام جهة العلاقات الخفية التي تنظم النص وتولده، بمعنى تجاوز رصد المتحقق فعلا (أو غير المتحقق) أي الاتساق، إلى الكامن (الانسجام)، ومن ثم، وتأسيسا على هذا التمايز، تصبح بعض المفاهيم، مثل موضوع الخطاب، والبنية الكلية، والمعرفة الخلفية بمختلف مفاهيمها، حشوا إن أردنا توظيفها في مستوى اتساق

النص/الخطاب، والعكس صحيح، أي إن الوسائل التي يتجلى بها اتساق السنن عاجزة عن مقاربة (بناء) موضوع الخطاب، والبنية الكلية... لمعطى لغوي"[1] ويبدو أن عُمْقَ الانسجام وأهميته يبرزان بشكل أكبر حين يكون النص المقارب نصا شعريا، "ذلك أن الاتساق شيء معطى لا يصعب تتبعه في النص، ومن ثم يسهل على القارئ إرجاع الضمير إلى صاحبه، والإشارة إلى ما تشير إليه، وهلم جرا، ولكن المشكلة التي تصادف القارئ أثناء مواجهة الخطاب الشعري المعاصر هي أساسا مشكلة العلاقات القائمة بين العناصر المشكِّلة لجملة شعرية، ومتوالية من الجمل الشعرية، وعموما مجموع المقاطع التي تشكل القصيدة الشعرية، أي إن الإشكال مطروح في المحور العمودي للنص أساسا، وليس الإشكال الأفقي إلا خلفية له"[2].

أما علاقة الانسجام بالسياق فهي علاقة وثقى، وتزداد وثوقا في هذا المؤلف، من حيث أن خطابي يتبنى ذلك المفهوم الأوسع الذي صاغه كل من براون ويول عن السياق، والسياق -عندهما- يتشكل من المتكلم/الكاتب، والمستمع/القارئ، والزمان والمكان[3]، وفي الوقت نفسه أن انسجام النص عند براون ويول مرتبط بالتأويل، وهذا يعني أنه يعتمد على المتلقي بوصفه عنصرا من عناصر السياق، فهذان الباحثان، و"على خلاف كثير من باحثي الانسجام، لا يعتبران انسجام الخطاب شيئا معطى، شيئا موجودا في الخطاب، ينبغي البحث عنه للعثور عليه (على مجسداته)، وإنما هو، في نظرهما، شيء يُبنى، أي ليس هناك نص منسجم في ذاته، ونص غير منسجم في ذاته باستقلال عن المتلقي، بل إن المتلقي هو الذي يحكم على نص بأنه منسجم، وعلى آخر بأنه غير منسجم، وبانجلاء هذه المسألة فحسب يمكننا فهم تركيزهما على انسجام التأويل وليس على انسجام الخطاب، بتعبير آخر، يصبح الخطاب انسجامه من فهم وتأويل المتلقي ليس غير"[4].

---

(1) لسانيات النص 6

(2) المصدر نفسه 387

(3) ينظر: المصدر نفسه 52

(4) المصدر نفسه 51

فمن الممكن -إذن- أن ينفتح موضوع الانسجام على موضوعات أخرى، وهو الأمر الذي تجسد نظريا وعمليا في هذه الدراسة، فعلى المستوى النظري شغلت قضايا الاتساق الفصل الأول، وقضايا السياق وأثر المتلقي في التأويل الفصل الثالث، وعلى المستوى التطبيقي خُصص للاتساق الفصل الثامن، وللسياق جزء من الفصل العاشر.

والكتاب بمجمله كان إجابة عن سؤال طرحه الباحث في مقدمته، وهو: كيف ينسجم الخطاب الشعري؟[1] ولأن الإجابة عن هذا السؤال متشعبة ومركّبة، استعان خطابي بالكثير من المقترحات تفاديا الوقوع في إشكال منهجي ما، فعرض لمجموعة من المقترحات الغربية المهمة التي عالجت موضوع الانسجام، ثم ذهب إلى التراث العربي باحثا ومنقبا عما يمكن أن يتصل بانسجام النص خصوصا، وبلسانيات النص عموما.

فأما المقترحات الغربية فكانت أربعة:

الأول: مقترح هاليداي ورقية حسن اللذين قدما في كتابهما (الاتساق في الانجليزية) رؤية منهجية عن اتساق النص، وهو مقترح يركز -في معظمه- على الكيفية التي يتماسك بها النص لفظيا، أي على الوسائل اللفظية التي تتحقق بها وحدة النص، وهي: الإحالة، والاستبدال، والحذف، والوصل، والاتساق المعجمي، وكل هذه الأدوات تعنى بالجانب اللفظي باستثناء الإحالة، فهي على قسمين: إحالة نصية، تحيل على عناصر داخل النص، وإحالة مقامية، تحيل على خارج النص.

الثاني: مقترح فان دايك عن انسجام النص، وتحديدا في كتابه (النص والسياق)، الذي يركز على الترابط بين قضايا الجمل[2]، وترتيب الوقائع في الخطاب الذي يخضع لمبادئ مختلفة، على رأسها معرفتنا بالعالم[3]، وموضوع الخطاب/البنية الكلية[4].

---

(1) ينظر: لسانيات النص 6

(2) ينظر: المصدر نفسه 31

(3) ينظر: المصدر نفسه 38

(4) ينظر: لسانيات النص 42

الثالث: مقترح براون ويول اللذين يركزان، في كتابهما (تحليل الخطاب)، على السياق، وعلى أثر المتلقي في بناء انسجام النص، كما مرَّ قبل قليل.

الرابع: مقترح (جري سميت وروجي شانك) الذي يعتمد على الذكاء الاصطناعي في معرفة انسجام النص وتحليله. ويُعدُّ الذكاء الاصطناعي -اليومَ- أحد المباحث الجديدة التي تُعنى بمعالجة اللغة الطبيعية، وينصب اهتمامه "على محاولة النفاذ إلى العمليات الذهنية التي يوظفها الإنسان في معالجة اللغة فهما وتأويلا، فهو إذن عمل ذو طابع استكشافي يتخذ الحاسوب وسيلة تمثل ذهن الإنسان، خاصة من حيث تخزين المعلومات واستغلالها عند الحاجة إليها. وتنبني عملية الاستكشاف على تزويد الحاسوب بمعطيات أساسية لتوظيفها في المعالجة...، ولما كان من الصعب اكتشاف هذه العمليات اعتمادا على ذهن الإنسان كوسيلة، لأن الإنسان نفسه لا يدرك هذه العمليات إدراكا واعيا، لُجئ إلى الحاسوب كأداة تمكن من فهم (ومراقبة) إواليات اشتغال الذهن البشري لفهم ما يُنقل إليه"[1].

ويرى هذان الباحثان أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في معالجة اللغة الطبيعية من شأنه إلقاءُ ضوءٍ على قضايا متعلقة بالانسجام، وسيمكِّن من الحكم على النص بأنه منسجم أو غير منسجم[2]. ويمكن تلخيص فكرة هذين الباحثين بالآتي: يتحقق انسجام النص، أو اكتشاف القارئ أو السامع لانسجام النص عبر مرحلتين: "المرحلة الأولى يقوم فيها المتلقي ببناء تصور للنص، أي اكتشاف الترابطات والعلاقات الداخلية التي تبني النص وتشدُّ بعضه إلى بعض، والمرحلة الثانية يتم فيها إدماج التصور في معرفة المتلقي للعالم، فحين تقبل معرفة العالم التصور المبني للنص يكون هذا الأخير منسجما، وفي حال عدم قبوله يحصل العكس"[3].

غير أن محمد خطابي اكتشف، في خاتمة هذا الكتاب، بعد تحليله قصيدة (فارس الكلمات الغريبة)، أن هذه المقاربة غير مجدية، ولا تنفع في تحليل انسجام

---

(1) المصدر نفسه 77

(2) المصدر نفسه 77

(3) لسانيات النص 386

النص؛ لأن "التحليل... يستحيل فيه الفصل بين المرحلتين؛ ذلك أن القارئ وهو يبني تصورا للنص يبنيه مستعينا بمعرفته للعالم وتجاربه السابقة ومعرفته الخلفية عموما، بمعنى أنه يستحيل الفصل بين العمليتين، ولربما كان نوع الفاهم understander الذي تعامل معه الباحثان هو الذي أوقعهما في هذا الخطأ المنهجي"[1].

أما المقترحات العربية[2] التي استعان بها خطابي فتوزعت بين ثلاثة مجالات: البلاغة، والنقد الأدبي، والتفسير وعلوم القرآن.

في مجال البلاغة وجد أن هناك ثلاثة موضوعات لها علاقة وطيدة ببناء انسجام النص، وهي: الوصل والفصل، والتمثيل، ومظاهر الاتساق المعجمي (المطابقة، وردّ العجز على الصدر، والتكرير).

وفي مجال النقد الأدبي توقف خطابي عند مجموعة من النقاد: الجاحظ، وابن طباطبا، والحاتمي، وحازم القرطاجني، باحثا وكاشفا عن الوسائل التي تتماسك بها القصيدة في رأي هولاء النقاد.

أما في مجال التفسير وعلوم القرآن فقد سعى خطابي إلى الكشف عن الكيفية التي يتماسك بها النص القرآني، "أي كيف تتآخذ الآيات والسور مشكِّلة بذلك نصا منسجما"[3]، فاتجه إلى جهود المفسرين والمعنيين بعلوم القرآن، مفتشا فيها عن "بعض الوسائل والعلاقات والآليات التي تفطن المفسرون إلى مساهمتها في جعل النص القرآني، آياتٍ وسورا، كلا واحدا موحدا، رغم اختلاف أوقات نزوله وأسبابه"[4]. وقد اعتمد على مجموعة من كتب التفسير وعلوم القرآن التي اهتمت بالنص القرآني من حيث اتساقه وانسجامه، وهي: (الكشاف) للزمخشري، و(التفسير الكبير) للرازي، و(البرهان في علوم القرآن) للزركشي، و(الاتقان في

---

(1) المصدر نفسه 386-387

(2) نظرا لأهمية تلك المقترحات أرجأنا الحديث عنها إلى الفصل الثالث المُخصَّص للوقوف على طبيعة المقارنات التي عُقدِت بين لسانيات النص والتراث العربي.

(3) المصدر نفسه 165

(4) لسانيات النص 165

علوم القرآن) و(تناسق الدرر في تناسب السور) للسيوطي، و(تفسير التحرير والتنوير) لابن عاشور.

وهكذا كانت دراسة محمد خطابي دراسة متكاملة، قدم فيها الأصول النظرية والمبادئ المنهجية التي آمن بها، واتخذها طريقا يسير عليه في الإجراء، ولم يترك شيئا يتعلق بانسجام النص لم ينوه به، تنظيرا وتطبيقا[1].

إن دراسة خطابي كانت متكاملة في ذاتها، لكنها كانت غريبة عن سياقها الثقافي العربي، وعن المشهد اللساني العربي تحديدا؛ فالمتلقي العربي لم يتعرف بعد على مبادئ لسانيات النص، ولم يكن في مخيلته أيُّ تصور عنها، ثم يُفاجأ بدراسة عن موضوع فرعي من موضوعات النص؛ فلا يجد الدارس في هذا المؤلف حديثا عن مبادئ لسانيات النص، ونشأتها وتاريخها وتطورها، أو أعلامها، أو اتجاهاتها، أو الأسباب التي دعت إلى الانتقال إليها، أو موقعها من اللسانيات العامة، وهو حديث يفرضه منطق انتقال النظريات أو نقلها.

إن هذه الدراسة -على أهميتها- كانت تفتقر إلى هذا المنطق، على الرغم من أن الثقافة العربية قد عرفته منذ خمسينيات القرن الماضي، حينما استقبلت مبادئ اللسانيات الوصفية على يدي رواد الدرس اللساني العربي: إبراهيم أنيس، ومحمود السعران، وكمال بشر، وغيرهم، الذين كانت مؤلفاتهم الأولى ذات نزعة تمهيدية، أو عبارة عن مقدمات للقارئ العربي، أسهمت بشكل إيجابي في تقديم اللسانيات إليه بصورة تدريجية ملائمة[2].

إن تجاوز دراسة خطابي للسياق التاريخي والمعرفي للثقافة العربية (المنقول إليها) لا يمكن تفسيره إلا إذا جعلنا المتلقي العربي على صنفين: مشرقي ومغربي، واعتبرنا المغربي -بحكم ظروفه الخاصة[3]- متلقيا متواصلا مع ما يُكتب في الثقافة الغربية، ومن ثم فهو متلقٍ مهيَّأ لاستقبال هذه الدراسة واستيعابها.

---

(1) ينظر: اللسانيات والنقد الأدبي 138

(2) ينظر: اللسانيات العربية الحديثة 107

(3) المتمثلة بالقرب الجغرافي من الثقافة الغربية، وإجادة اللغات الأجنبية، فمن المعلوم أن أكثر المغاربة يجيدون إحدى اللغتين الفرنسية أو الانجليزية أو كلتيهما.

وعلى أية حال فإن رصد هذه الإشكالية لا يعني التقليل من الأهمية المعرفية لهذا المؤلّف، أو النيل من كفاءة المؤلّف وتكوينه العلمي، بل إن مما يُسجل لهذه الدراسة أنها المحاولة العربية الأولى التي طبقت مقولات لسانيات النص على نص عربيّ شعريّ، وتنبع أهمية هذه المسألة من كون معظم الدراسات الغربية طُبِّقت على نصوص سردية، كالقصة والرواية والمقالات، وغيرها، وهو ما يفرض عليها الالتزام بدراسة مستويات محددة، كالمستوى النحوي، والمستوى المعجمي، والمستوى الدلالي، والمستوى التداولي؛ لذلك أضاف محمد خطابي -نظرا لخصوصية الخطاب الشعري- مستوى خامسا، هو المستوى البلاغي الذي خصصه للاستعارة (التعالق الاستعاري)، وقد توقف فيه عند "دلالة الاستعارات الموظفة في النص، وصولا إلى البحث في كيفية تعالقها من أجل إنتاج نص منسجم. وهذا لا يعني أن هذا المستوى هو وحده الذي يميز الخطاب الشعري عن بقية الخطابات، وإنما يعني هذا أنه يوظف الاستعارة بشكل مكثف"[1]. فضلا عن ذلك أن المنهج التطبيقي الذي اجترحه محمد خطابي بات خارطة طريق لأغلب الباحثين العرب الذين طبقوا لسانيات النص على النصوص العربية.

## 2 - صلاح فضل والبلاغة النصية

وفي سنة 1992 ظهر كتاب (بلاغة الخطاب وعلم النص) للباحث صلاح فضل، وهو كتاب -كما يصفه المؤلف- "ينحو إلى تقديم بلاغة الخطاب في إطارها المعرفي الجديد"[2]، هذا الإطار الذي ينظر إلى الأدب على أنه "خطاب نصي كلّي، وليس وحدات جزئية مشتّتة، كما تصوره الأقدمون، فلم يستطيعوا التعرّف الحيوي على خواصّه الحقيقية؛ ومن ثم فإن غطاءه البحثي لا بد أن يستوفي شروط الخطاب العلمي، حتى يتسم بكفاءة احتوائه وقدرة تمثّله، مما يجعله يكفُّ في المقام الأول عن إصدار أحكام القيمة، ليضع مكانها أحكام الواقع وقوانينه المتغيرة"[3].

---

(1) لسانيات النص 211-212

(2) بلاغة الخطاب وعلم النص 1

(3) المصدر نفسه 4

يؤمن صلاح فضل -كما يصرح في مقدمة الكتاب- بأن التجديد المبدع في الخطاب الأدبي لا يتجلى في الوحدات الصغرى، وإنما في الأبنية النصية؛ لذلك فعلى الخطاب البلاغي الجديد أن يتوجه إلى النص، وأن يستثمر الخطابات العلمية المجاورة، التي أسهمت في تشكيل سياقه المنتج لآلياته، "فالتقدم الذي أحرزته علوم اللغة والنفس ونظريات الجمال والشعرية الألسنية والتقنيات الأسلوبية يصب في بؤرة الخطاب البلاغي الجديد، ويشكل مقولاته بطريقة توصف بأنها (عبر تخصصية)"[1].

إن الخطاب البلاغي الجديد المروم تطبيقه على النصوص الأدبية يختلف عن البلاغة القديمة التي يرى فضل أنها ذات طابع معياري مطلق؛ لذلك فهي تتسم بـ"تعاليها الظاهر عن حركية الإنتاج الأدبي في واقعه التاريخي المحدد. إنها تنطلق من الفكرة المجردة، التي قد تستلهم ملمحا جزئيا منفردا، فتقدم تعريفا له، ثم لا تلبث أن تعمد إلى تصنيفه وتحديد أنماطه الممكنة، ثم تأخذ في التقاط شواهدها، وتخترعها إن لم تجدها في النصوص الأدبية الحية. وغالبا ما تتكرر الأمثلة والشواهد من كتاب إلى آخر، ونادرا ما يلجأ البلاغي المتأخر إلى شعراء عصره كي يستمدَّ منهم شواهده، أو يرقب في عملهم أي لون من المتغيرات أو مظاهر التطور في المفاهيم"[2].

ويرى صلاح فضل أن البلاغة العربية كانت انتقائية أو اختزالية، لا تعتمد على نظرية تلاحظ مجموع الوقائع، وتقدم تفسيرا شاملا لتجلياتها المختلفة، بقدر ما تقدم فروضا، تعتمد على بعض الشواهد المنتقاة بطريقة جزئية متعسفة، وهي فروض عقلية منطقية مفارقة لطبيعة الإنتاج الإبداعي، ومغفلة لشروطه التاريخية[3].

وكان من نتائج التعالي المعياري هذا أنه أدى إلى فصل حاد بين الأشكال والأحكام البلاغية من جانب، والإبداع الأدبي والشعري من جانب آخر، وعدَّ صلاح فضل هذا الفصلَ السمةَ المميزةَ للبلاغة التقليدية؛ فهي لم تكن ذات نظرة

---

(1) المصدر نفسه 4

(2) ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص 139

(3) ينظر: المصدر نفسه 140، والبلاغة العربية أصولها وامتداداتها 167-175

شاملة للنص الأدبـــي؛ لأنها تضع المبدأ ثم لا تستعرض من الأمثلة إلا ما يتوافـــق معه، ولم تُعنَ على الإطلاق بمناقشة الحالات التي تخرج عليه في ضمن جسد نصي متكامل، حتى ولو كان نص الكتاب المقدس ذاته. وهذه الحال تنطبق حتى علـــى أكثر المؤلفين تماسكا في منظورهم، مثل عبد القاهر الجرجـــاني في نظريتـــه عـــن النظم[1].

كما أن البلاغة العربية تخلط الشعر بـــالنثر، أو بالخطابـــة، وترجعهمـــا إلى مستوى نصي واحد، يكاد يلغي الفوارق النوعية بينهما[2]. إن الشعر والخطابة هما المهدان الكبيران للبلاغة العربية، اللذان أنتجا مسارين كبيرين: مسار البديع يغذيه الشعر، ومسار البيان تغذيه الخطابة، ولأن البلاغة خلطت بين الشعر والخطابة فقد ظلّ المساران متداخلين وملتبسين، ومما زاد هذا التداخل وعزَّزه البحث عن بلاغة القرآن من خلال الشعر العربـــي، ذلك السراب الذي جرى خلفـــه الأشـــاعرة، وتخلص منه بعض المعتزلة بالقول بالصَّرْفَة، ويمكن أن يُعدَّ الجرجاني النموذج الأمثل لهذا التداخل؛ إذ كان يبحث عن الخصيصة البلاغية من خلال الشعر والقـــرآن في وقت واحد[3].

ويرى فضل أن على البلاغة أن تتخلى عن الطابع المعياري التعقيدي، لتتجـــه إلى وصف لغة الأدب وأشكالها؛ لأن البلاغة في عصر العلم لابد أن تعتمد علـــى مرتكزاته دون مخالفةٍ لشروطه وقوانينه[4]. وعلى البلاغة -لكي تكون علما بالمعنى الحديث لكلمة علم- أن تنتقل من المعياريـــة إلى الوصـــفية، ومـــن القاعـــدة إلى الظاهرة؛ حيث أصبحت القواعد التي كانت تتحكم في الأدب وأنظمتـــه هـــدفا مستمرا ينقضه المبدعون، ويجربون بدلا منه إمكاناتهم الخلاقة في ابتكار أنظمتـــهم الجديدة، أصبح المبدعون هم المشرعين لمبادئهم، المجربين لقوانينهم وأنماطهم، وكان حتما على البلاغة المعيارية أن تحتضر حينئذٍ[5].

---

(1) بلاغة الخطاب وعلم النص 140، وينظر: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها 372-379

(2) ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص 140

(3) ينظر: البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول 29-30

(4) ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص 143

(5) ينظر: المصدر نفسه 157

إن الوصف المعتمد على تدبر الوقائع ضرورة من ضرورات الخطاب العلمي، لكن يجب ألّا يكون وصفا مباشرا وكيفيّا، وألّا يُجعل هذا الوصف هدفا في ذاته، بل عليه اكتشاف نظم تلك الوقائع وعلاقاتها، والقوانين التي تحدّد نسبيا عوامل متغيراتها. "ودراسة الأدب، التي قد تُسمى الشعرية أو البلاغة الجديدة، سوف لا يكون هدفها الأعمال الأدبية في ذاتها، وإنما الإجراءات والآليات التي تجعلها كذلك، فهذا هو الاختيار الجوهري الذي يضع الخطاب في منظوره العلمي[1].

وعلى البلاغة أن تتجه إلى النصوص الكاملة؛ لأنها الإطار الطبيعي الذي تتجلى فيه طبيعة الإنتاج الإبداعي، ولايجوز الاقتصار على الجمل والعبارات المنتزعة من سياقها، دون مراعاة للروابط التي تجمع بينها، أو الأنساق التي تنتظمها[2].

ومن أهم المفاهيم التي تطرحها البلاغة الجديدة -كما يقدمها فضل- مفهوم الحضور والغياب، حضور دوال معينة في الشكل البلاغي، وغياب أخرى، "وإذا كان البلاغيون قد درجوا على القول بأن صور الخطاب وأشكاله هي المعاني والصيغ التي يبتعد فيها الخطاب بطريقة ما، عما كان يمكن أن يكون عليه التعبير الشامل البسيط، فإن روح البلاغة تكمن في هذا الوعي بالفارق الممكن بين اللغة الواقعية الماثلة في الشعر، واللغة الممكنة التي كان من المحتمل أن تستخدم بشكل شائع وبسيط"[3].

فإذا كان لكل كلمة شكل يخضع لقوانين الصرف، ولكل تركيب شكل يخضع لقوانين النحو، فإن الأمر في البلاغة مختلف؛ إذ "نجد مثلا أن كلمة (شراع السفينة) أو جملة (أحبك) ليس لها شكل؛ إذ لا تخضع لأي تعديل خاص، ويبدأ الفعل البلاغي عندما يصبح من الممكن أن نقارن بين شكل هذه الكلمة أو تلك الجملة بشكل كلمة أخرى أو جملة مغايرة كان يمكن أن تستخدم في مكانها، مما يبيح لنا اعتبارها بأنها حلت محلها، فـ (شراع) أو (أحبك) ليس لها شكل بلاغي، لكن الشكل البلاغي يتحقق في استعمال كلمة (شراع) بدلا من سفينة، على

(1) ينظر: المصدر نفسه 163
(2) ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص 157
(3) المصدر نفسه 174

طريقة المجاز المرسل بعلاقة الجزء بالكل، أو استعمال جملة (أكرهك)، أو (أموت فيك) للدلالة على (أحبك)"[1].

وبالطريقة نفسها حدد باسكال الشكل البلاغي بأنه "يحمل غيابا وحضورا، فالعلامة أو مجموعة العلامات اللغوية، تكوّن خطاً، وهذا الشكل الخطي هو موضوع اللغويين، أما الشكل البلاغي فهو سطح يتكون من خطين: خط الدال الحاضر، وخط الدال الغائب. وبهذه الطريقة فحسب يمكن لنا أن نفهم ما يقوله البلاغيون من أن التعبير المجازي هو وحده الذي يتضمن شكلا؛ لأنه وحده هو الذي يتضمن تلك المسافة"[2].

لقد انصب هذا الكتاب على الدعوة إلى ضرورة أن يتجاوز البحث البلاغي الأشكال البلاغية التقليدية المتجلية في التراكيب المفردة، الجمل والعبارات، وأن ينتقل إلى أفق النص؛ لأن دلالة النص لا تظهر -بحسب جاكبسون- إلّا بوصفها جزءا متمِّما لكلٍّ تندرج فيه[3].

وحين يكون الحديث عن المعنى النصي فإنه مواجهٌ بصعوبة إيجاد حدٍّ فاصلٍ بين الوصف والتأويل، ومن ثم بين العلم الذي ينجم عن الوصف، والنقد الذي يسفر عن التأويل، ومما يترتب على ذلك أن استخراج الدلالة الكلية أو المعنى الكلي للنص الذي تسعى البلاغة الجديدة إلى أن تضع آلياته وتصوغ مقولاته، لا يلغي النزعة الذاتية في رسم صورة المعنى[4].

ويدعو صلاح فضل الدارس البلاغي للخطاب إلى أن يتبنى منهج اللسانيات الوصفية، ببعده الديناميكي المفتوح، وأن يحدد الأشكال اللغوية المناسبة في النص، من غير إغفال للمحيط الذي وردت فيه؛ من أجل الكشف عن الاطّرادات الظاهرة ووصف حركتها[5].

---

(1) المصدر نفسه 176

(2) بلاغة الخطاب وعلم النص 176-177 وسيجد القارئ في الصفحات اللاحقة من (بلاغة الخطاب وعلم النص) كلاما مطولا عن بنية الأشكال البلاغية وكيفية تحديدها.

(3) ينظر: المصدر نفسه 164

(4) ينظر: المصدر نفسه 164

(5) ينظر: المصدر نفسه 164

ومن الجدير بالملاحظة أن عبارة (الكشف عن الاطرادات) التي استخدمها صلاح فضل، ودعا الدارس البلاغي إلى تبنيها، هي العبارة نفسها التي استخدمها براون ويول[1]، ودعَوَا محلل الخطاب إلى تبنيها، وهذا يعني أن مجال بلاغة الخطاب -عند فضل- يقترب كثيرا من مجال تحليل الخطاب، أو علم النص كما يسميه هو، ومن هنا يمكن تفسير الوظيفة التي أُسندت إلى واو العطف في عنوان الكتاب: بلاغة الخطاب وعلم النص.

إن الدارس يجد في هذا الكتاب دعوة صريحة إلى التوحيد بين البلاغة وعلم النص، وذلك من خلال مشروع البلاغة النصية. يقول فضل: "إن المتتبع لنمو الاتجاهات البلاغية وتخلُّقِها في العقود الأخيرة يلاحظ تزايد الاعتراف بعدم كفاية مشروعاتها التخطيطية واتجاهاتها الشكلية حتى الآن؛ مما يجعلها تمضي في تكوين مشروع البلاغة النصية الذي يصبُّ بدوره في مجال التوحيد بينها وبين علم النص"[2].

بل إن الدارس يجد المؤلِّف يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك؛ إذ يدعو إلى إحلال مصطلح (علم النص) محل (البلاغة)، إيماناً منه بأن تجديد المصطلح صار أمرا ضروريا على النطاق العالمي؛ لأنه يعطي للحركة العلمية إيقاعها، ويمثل تطورها المعرفي. وفي محيطنا الثقافي العربي يكون هذا التجديد أشد إلحاحا؛ وذلك لمحاولة كسر طوق الدراسات التاريخية لمشكلات الخطاب النصي، وإتاحة الفرصة لمعطيات اللسانيات الشعرية وتقنيات البحث الدلالي أن تجدد في مفاهيم بلاغتنا العربية وإجراءاتها. فضلا عن كون تجديد المصطلح هنا تتطلبه -بحسب فضل- حركة الإبداع في النصوص المنتمية للأجناس المختلفة، والفكر الذي يدور حولها. ويتمثل كيفية إنتاجها[3].

وبغض النظر عن الجدوى العلمية من تغيير المصطلحات، يمكن القول بأن هذا الكتاب يؤسس لمشروع طموح، يحاول الانتقال بالبحث البلاغي من منطقة الجمل

---

(1) ينظر: ص90 من هذه الدراسة
(2) بلاغة الخطاب وعلم النص 322
(3) ينظر: المصدر نفسه 326

والعبارات إلى فضاء النص، وهو جزء من مشروع أوسع، يُعرف بالبلاغة الجديدة، التي أخذت بحوثها تنمو في أوروبا منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي، عبر ثلاثة اتجاهات متجاورة ومتتالية، عُرف الأول منها بـ **(بلاغة البرهان)** الذي أسسه بيريلمان من خلال كتابه (مقال في البرهان: البلاغة الجديدة)، الذي صدر سنة 1958، و"يعتمد هذا الكتاب على محاولة لإعادة تأسيس البرهان، أو المحاجّة الاستدلالية، باعتباره تحديدا منطقيا بالمفهوم الواسع، كتقنية خاصة ومتميزة لدراسة المنطق التشريعي والقضائي على وجه التحديد، وامتداداته إلى بقية مجالات الخطاب المعاصر"[1]. ويلاحظ على مبادئ هذا الاتجاه أنها تدور حول اللغة التواصلية، وأنه ليس منبتَّ الصلة بالتقاليد البلاغية الكلاسيكية، لجهة أن منظّر الخطاب البرهاني يعنى بالأشكال البلاغية بوصفها أدوات أسلوبية ووسائل للإقناع والبرهان[2]. وعُرف الاتجاه الثاني بـ **(البلاغة البنيوية العامة)**، الذي نشأ في منتصف العقد الستيني من القرن المنصرم، وامتدَّ مشروعه خلال العقدين التاليين، وقد وُلِد في حضن البنيوية النقدية ذات النزوع الشكلاني الواضح، ويمثل هذا الاتجاه جماعة أُطلق عليهم البلاغيون الجدد، معظمهم في فرنسا، مثل: جيرار جينيت، وجان كوهين، وتودوروف، وغيرهم[3]. ومن أهم ما يتميز به هذا الاتجاه "قطيعته الفعلية مع التقاليد البلاغية القديمة، وغلبة الطابع اللا تاريخي عليه، وارتباطه الوثيق بالتجربة الشكلية، واتخاذ مبادئها وسيلة لإضفاء الطابع العلمي لا الأيديولوجي على بحوثه، بعد تغير المنظور العام بانتصار البنيوية وما بعدها؛ خاصة عندما قام علم اللغة بدور العلم القائد، وتزعَّم في الثقافة الغربية المعاصرة الاتجاه المحدد إلى التحليل التقني؛ مما برزت معه العلامة signe باعتبارها نقطة البدء في استكشاف الرسالة طبقا للمفهوم المتداول في علوم الاتصال الحديثة"[4]. أما الاتجاه الثالث فهو **(التحليل التداولي للخطاب)**، وهو اتجاه يتبنى منهجا وظيفيا مجاوزا

---

(1) بلاغة الخطاب وعلم النص 90

(2) ينظر: المصدر نفسه 91

(3) ينظر: المصدر نفسه 91

(4) المصدر نفسه 103-104

الاتجاه البنيوي، ومعتمدا على السيميولوجيا من ناحية والتداولية من ناحية أخرى[1]، كما أنه يضع أثر المنتج والمتلقي على سلّم أولوياته، ولا يغفل الظروف المحيطة بالخطاب والمنتجة له[2].

لقد حاول صلاح فضل استثمار مفاهيم البلاغة الجديدة -التي استعانت بتحليل الخطاب والتداولية- لتأسيس مشروع بلاغي نصي. وأهم ما يمكن أن يلاحظ على هذا المشروع أنه لم يحظَ باختبار إجرائي يكشف عن مدى كفايته وبجاعة أدواته، فلم يوضع على محك النصوص لا من الباحث نفسه ولا من غيره من الباحثين العرب، لذلك فهو مشروع نظري بامتياز، ومع ذلك فلم يستطع صياغة رؤية ناضجة وواضحة بالقدر الذي يمكّن الدارس من تبيُّن حدودها وآلياتها.

ومما تجب الإشارة إليه أن هناك دراستين اتخذتا من البلاغة العربية ولسانيات النص مجالا لتحليل النصوص، وهما للباحث جميل عبد المجيد، الأولى (**البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية**) التي ظهرت سنة 1998، وهي دراسة اعتمدت على مقابلة الأشكال البديعية المعروفة عند البلاغيين القدماء بما يشبهها أو يعادلها من المفاهيم النصية المعروفة عند اللسانيين النصيين، وانبنى منهج تلك الدراسة على خطين متقابلين[3]:

الأول: يبدأ من البلاغة العربية ويتجه إلى اللسانيات النصية، فيبدأ بذكر النوع البديعي وينتهي إلى الوسيلة أو الوسائل النصية المعادلة له، كأن يذكر (التكرير) بوصفه شكلا بديعيا، ثم يقابله بوسائل (الاتساق المعجمي).

الثاني: يبدأ من اللسانيات النصية ويتجه إلى البلاغة العربية، فيذكر وسيلة الاتساق، ثم الأشكال البديعية المقابلة لها.

إن هذه الدراسة قائمة على مجرد المقابلة بين المجالين، والبحث عن حالات التوافق بينهما، وليست لها أية صلة بمشروع البلاغة الجديدة، أو بمشروع صلاح

---

(1) ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص 92

(2) ينظر: المصدر نفسه 123 وما بعدها

(3) ينظر: البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية 102

فضل: البلاغة النصية، المنبثق عنها؛ إذ لم تعتمد على مفهوم الحضور والغياب، أو اللغة الواقعية الماثلة في النص واللغة الممكنة المحتملة، وهو المفهوم المركزي في ذينك المشروعين.

أما الثانية، وهي (**بلاغة النص مدخل نظري ودراسة تطبيقية**) التي ظهرت سنة 1999، فكانت دراسة تطبيقية على قصيدتين: إحداهما لتأبّط شرّا، والأخرى للطُفيل الغَنَويّ، وهي دراسة لم تختلف عن سابقتها من حيث المنطلق؛ إذ اتخذت من البديع مجالا للمقابلة بين البلاغة العربية القديمة واللسانيات النصية[1].

## 3 - الزنّاد والنسيج النصي

ومن الكتابات النصية الأولى في اللسانيات العربية كتاب الأزهر الزنّاد الموسوم بـ (نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا)، الصادر سنة 1993[2].

خلا هذا الكتاب، وعلى خلاف ما تقتضيه طبيعة التأليف، من مقدمة، تبين الأصول النظرية التي انطلق منها الباحث، والمنهج الذي اعتمد عليه، والغاية التي توخى الوقوف عليها. والمقدمة -كما هو معلوم- عتبة من عتبات النص، وقد جعلها جيرار جينيت من النصوص الموازية الدالة التي ترافق النص الرئيس، لذلك لايمكن الاستغناء أو التغاضي عنها؛ لأنها من أول المؤشرات التي تتحاور مع المتلقي، فتثير فيه نوعا من الإغراء، والفضول العلمي والمعرفي، وعليها تعتمد نسبة كبيرة من نجاح الكتاب في إثارة استجابة القارئ بالإقبال عليه وتداوله، أو النفور منه واستهجانه[3].

ويبدو -من خلال النظر في أبواب الكتاب وفصوله- أن المؤلّف كان يتغيّى الوقوف على طبيعة العلاقات الرابطة بين أجزاء النص، والوظائف التي تؤديها تلك

---

(1) ينظر: بلاغة النص مدخل نظري ودراسة تطبيقية 37 وما بعدها و59 ومابعدها

(2) وإن كان التوقيع المرقون في تقديمه الذي كتبه د.محمد الهادي الطرابلسي مؤرخ في 1991.

(3) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة 99-100

العلاقات، وهي الوظائف التي تجعل النص نسيجا متماسكا. وقد وجد الزنـاد أن الروابط التي تحدد الصلة بين العناصر المكوِّنة للنص، أو التي يكون بها الملفوظ نصا تنقسم على ثلاثة أقسام: الروابط التركيبية، والروابط الزمانية، والروابط الإحالية. فقَسَّم الكتابَ على وفق هذه الأنواع، فجعله على أقسام ثلاثة، وجَعل كل قسم على فصلين: الأول للتنظير، والثاني للتطبيق.

عُني القسم الأول من الكتاب بالنظر في آلية الربط بين الجمل داخل النص ربطا تركيبيا، وهو ما جعل الباحث يركز على القواعد المولدة للجملة المفردة، وللجملة أو الجمل داخل النص[1].

وقد حاول استنباط مجموعة قواعد الربط التركيبي، منها: "إذا توفر في أي نص جملتان أو أكثر ارتبطت الواحدة منها بالأخرى ارتباطا بأداة أو بغير أداة"[2]. وتعود هذه القاعدة إلى قاعدتين أساسيتين، هما (قاعدة الربط البياني)، و(قاعدة الربط الخطي)، بحسب توفر الأداة أو غيابها.

**قاعدة الربط البياني:** "كل جملتين متتاليتين في النص، ثانيتهما بيان للأولى ترتبطان مباشرا بغير أداة"[3].

**قاعدة الربط الخلافي (بالأداة):** "كل جملتين متتاليتين في النص، ثانيتهما تخالف الأولى ترتبطان بأداة ربط"[4]. ويمكن أن تنقسم هذه القاعدة في تطبيقاتها على عدد من القواعد، يوافق عدد أدوات الربط وقرائنه؛ إذ تتميز كل أداة من غيرها بالمعنى الذي تفيده، فيكون على هذا للواو قاعدة خاصة بها تحكم استعمالها، ولـ (أو) قاعدة خاصة بها أيضا، وهكذا[5].

إن هذه القواعد العامة التي تتفرع إلى قواعد فرعية، جعلت الباحث يقسم النص على مجموع الجمل المكونة له، مستعينا في هذا التقسيم بالمعيار التركيبي

---

(1) ينظر: نسيج النص 25
(2) المصدر نفسه 28
(3) المصدر نفسه 28
(4) المصدر نفسه 28
(5) ينظر: نسيج النص 28

(النحوي) الذي يقيم الحدود بين الجمل على أساس الاكتمال في العناصر المكونة للجملة (النواة الإسنادية ومتمماتها)، وهو ما يضمن استقلالها[1].

هذا بالنسبة إلى الجملة البسيطة، أما الجملة المركبة فإنها تتكون من نواة إسنادية رئيسة، تندرج فيها نواة إسنادية أخرى أو أكثر، وينطبق هذا الأمر على النص المركب -في نظر الزناد- فهو يتكون من نص رئيس، يندرج فيه نص فرعي أو أكثر[2].

وبعد أن أخذ الزناد نصا من كتاب الأغاني[3]، وجزّأه إلى مكوناته (جمله) أخذ يبحث عن الروابط التي جعلت هذه المكونات كائنا واحدا مفردا، فوجد أن الربط التركيبي على قسمين:

1- **الربط المباشر**، وهو الربط المتحقق من دون أداة رابطة، نحو: (أخبرني ابن عمار قال: حدثني يعقوب بن نعيم قال:...)، و(سمعت أحمد بن دؤاد يقول: )، و(هذا عمي كان يغنيني). ويرى الزناد أن هذه الأزواج من الجمل تتفق في أن الثانية منها جاءت لتفسير الأولى، فالاستئناف فيها بياني، يقوم على التوضيح بالتفصيل بعد الإجمال، فالجمل اللاحقة أوردت مضمون الجمل السابقة، فغياب الرابط اللفظي كان لقوة الارتباط بين الجملتين؛ إذ حال الثانية منهما "حال الصفة مع الموصوف، والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف [أي الربط] البتة، لشبه العطف فيها، لو عُطفت، بعطف الشيء على نفسه"[4]، فالتطابق بين الجملتين في المعنى أغنى عن توسط الرابط[5].

ويرى الزناد أن النحاة والبلاغيين العرب فسروا غياب الرابط بافتراض ذهني، تقتضيه عملية التواصل وجدليته، وجرى عندهم تحليل الانقطاع

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 31

(2) ينظر: المصدر نفسه 36

(3) المصدر نفسه 29

(4) دلائل الإعجاز 243

(5) ينظر: نسيج النص 39

الظاهر بين الجمل، في مواطن الاستئناف البياني، على أنه يجيء "على ما يقع في أنفس المخلوقين من السؤال، فلما كان العرف والعادة بين المخلوقين إذا قيل لهم: (دخل قوم على فلان، فقالوا: كذا)، أن يقولوا: (فما قال هو؟)، ويقول المجيب (قال: كذا)، أُخرج الكلام ذلك المخرج"[1].

ومعنى كلام الجرجاني هذا أن الجملة المبيِّنة لسابقتها هي جواب عن سؤال يُفترض أن يطرحه السامع كلما تعطل الفهم، وهذا يرتبط بوظيفة اللغة القائمة على البيان، فالبيان إذن أساس الروابط في كل ملفوظ[2]، لكن أشكال وروده في النصوص ذات مرونة كبيرة؛ لأنها تتصل بملابسات المقام والتفاعل بين أطراف الحوار[3].

2- الربط بالأداة، وهو المتحقق بذكر إحدى أدوات الربط (الواو، الفاء، أو) وغيرها، ويحتاج الربطُ إلى الأداة حين تكون الجملة الثانية مختلفة عن الأولى، أي ليست مبينةً أو شارحةً لمضمونها.

ثم يعيد الزناد صياغة هذا التقسيم من زاوية أخرى، ويطلق عليه (الربط الخطي)[4]، ويجعله على قسمين:

1- الربط الخطي التتابعي الذكري، وقد أوضحه بقوله: "والخطي هنا تعني التتابع في الزمان، وهو ربط بين الأحداث أو الحركات حسب تعاقبها على محور الزمن؛ حيث يوافق سرد الأحداث في النص تتاليها الكرونولوجي، في الزمن الحقيقي أو الفيزيائي"[5].

---

(1) دلائل الإعجاز 240، وينظر: نسيج النص 39، وسنقف -إن شاء الله- عند رؤية القدماء لقضايا الربط (العطف/الوصل والفصل)، ينظر: ص157 وما بعدها من هذه الدراسة.

(2) ينظر: نسيج النص 39-40

(3) وقد أورد الزناد جملة من أشكاله المتعددة، ومن معانيه المتعددة. ينظر: نسيج النص 40-41

(4) ينظر: المصدر نفسه 46

(5) نسيج النص 46

2- الربط الخطي المنطقي، والمقصود به الربط القائم على أساس السببية، أي ربط السبب المحرك بنتيجته، مثل (سمعت صوتا حيرني)، فالحيرة - هنا وبلا شك- ناتجة عن سماع الصوت، فالعلاقة بين الحدثين (سمع) و(حير) علاقة سبب بنتيجة[1].

إن دراسة العلاقات التركيبية بين الجمل تعتمد على ترتيب تلك الجمل في فضاء النص؛ فمكان الجملة في النص يحدد طبيعة العلاقة الرابطة بينها وبين الجملة السابقة أو اللاحقة؛ فإن كانت الثانية بيانا للأولى لم يحتجِ الربطُ بينهما إلى أداة، وإن كانت الثانية مختلفة عن الأولى احتاج الربط إلى أداة. ويمكن تشبيه الأمر بالتقسيم الذي أقامه النحاة للجملة، فجعلوها على قسمين: جمل لها محل من الإعراب، وجمل ليس لها محل من الإعراب، فالقسم الأول لا يحتاج إلى رابط، والقسم الثاني يحتاج، لكن النحويين درسوا العلاقات بين الجمل بالاعتماد على مقولة المحل الإعرابي، وهي مقولة جُملية في أساسها، تقوم على المقارنة أو المقابلة بين الجمل المتعددة ومكونات الجملة الواحدة، فإذا وردت الجملة في محل (إعرابي) داخل جملة أخرى فإنها تُعامل معاملة مكونات الجملة، وأمثلة ذلك كثيرة كالجملة التي تقع مبتدأً، أو مضافا إليه وغيرهما، أما إذا وردت الجملة في مستوى آخر، وخرجت عن القواعد المولدة للجملة، عُدّت غير ذات محل، فهي ابتدائية أو استئنافية أو اعتراضية... إلخ[2]، و"هي جمل لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل"[3].

أما في القسم الثاني الذي تناول فيه الروابط الزمانية، فقد اعتمد الزناد على النموذج الذي قدمه لوكاشيو، الذي يطمح إلى "ضبط النحو الذي يحكم أزمنة الأفعال، وتوزيعها، في الجملة الواحدة وفي فضاء النص. وهو يعمل في إطار النحو التوليدي عموما، وفي إطار نظرية العاملية والرابطية خصوصا"[4].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 48

(2) ينظر: المصدر نفسه 35-36

(3) مغني اللبيب 392/2

(4) نسيج النص 72، وتمثل هذه النظرية الطور الثالث الذي بلغه النحو التوليدي.

ويرى لوكاشيو أن "الملفوظ يصبح نصا عندما تترابط عناصره باعتماد عامل الزمن، أي عندما يتوفر فيه عنصر زماني ما يرتبط بزمان آخر معروف أو مُعطى عند السامع والمتكلم"[1]. وإن كانت أنواع الزمن عديدة منها الزمن النفسي، والزمن الفلكي، والزمن البيولوجي... إلخ فإن اللغة تنظم المعطيات أو العناصر التي تدل على الزمن فيها بحسب نظام الزمن النفسي، ومن هنا يرى الزناد أننا يمكن أن نظفر بخطين يكوِّنان بنية الزمن في اللغة[2]:

- أولهما يضبط موقع الحادثة على محور الزمن، كأن تكون في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.
- ثانيهما يضبط بشكل أدق المدى الذي تشغله تلك الحادثة أو الأحداث، فإن كانت في الماضي -مثلا- فتُحدد في أي مدى من ذلك الماضي، وهكذا.

وفي اللغة ألفاظ كثيرة تدل على الزمن كالظروف، وأسماء الزمان، وبعض الحروف، فضلا عما في الأفعال نفسها من دلالات على الزمن الماضي، والحاضر، والمستقبل، والاستمرار، وهناك الأفعال الناقصة، والأدوات التي تجعل الحاضر ماضيا أو مستقبلا: لم، ولن، والسين، وسوف، وغير ذلك كثير[3].

ويتوقف الربط الزمني في النص -عند الزناد- على معرفة (الزمن المعطى الأولي)، وهو يشبه "ما يَسِمُهُ المناطقة بالزمن الصفر، وهو زمن يتعلق بعناء الخطاب الذي يحتوي على الحدث أو الصفة الواردة في الكلام، وهو معطى يمكن الظفر به من خلال عناصر المقام، ويمكن أن يطابق زمن التلفظ أو التركيب (يعني زمن المتكلم أو زمن الكاتب)، كما يمكن أن يطابق زمن التفكيك قراءة أو سماعا. فلو فرضنا أن شخصا أرسل رسالة مكتوبة أو مسجلة على شريط مغنطيسي، وهو يتوقع وصولها بعد مدة، فإنه سيبني خطابه على الزمن المستقبل، ذلك الزمن هو زمن التفكيك، وهو العامل الذي يحكم جميع الأزمنة الداخلية في الرسالة"[4].

---

(1) المصدر نفسه 72

(2) ينظر: المصدر نفسه 72-73

(3) ينظر: المصدر نفسه 73 و77

(4) نسيج النص 74-75، وينظر: في نظرية الأدب وعلم النص 324

وقد يكون مطابقا للزمن الكرونولوجي[1]، من قبيل المذكرات واليوميات. وقد يكون محايدا، وهو الذي "يحتمل جملة من التأويلات؛ لأنه غائم، ويمكن أن يؤخذ على أنه ينتمي إلى عالم خطاب آخر غير عالم عملية التلفظ، ويتوفر هذا الز.م.أ.[2] في بعض النصوص القائمة على السرد، مثل عالم الخرافات والقصص الشعبي، حيث تتوافر تراكيب من قبيل (كان يا ما كان، في سالف العصر والزمان...)، أو (زعموا أن...) إلخ"[3].

المهم أن الزمن المعطى الأولي موجود منذ البداية، يغمر عالم النص، لكن الغالب -فيما يرى الزناد- أن يطابق زمن التلفظ، فإذا قرأنا نصا من كتاب الأغاني، فإن الزمن فيه زمنٌ كتَبَهُ الأصفهاني، وهو زمن يعود إلى أكثر من ألف عام مضت[4].

وبالزمن المعطى الأولي ترتبط جميع الأزمنة الفرعية في النص، والمقصود بالفرعية تلك التي تتوزعها الجمل المكونة له، وهي بدورها ترتبط مع بعضها، فتكون وحدات تجمع بينها وحدة زمانية ما ترتبط مباشرة بالزمن المعطى الأولي، وبحسب نوع الارتباط ينقسم الزمن على نوعين:

- الزمن الإشاري: "وهو الزمن الذي يرتبط مباشرة بالز.م.أ.؛ لأن كل زمن إشاري يرتبط بالمقام ارتباطا مباشرا، فهو الزمن الذي يمثل نقطة مستقلة الوجود، ولا يتعلق إدراكها أو تصورها بنقطة زمانية أخرى هي غير الز.م.أ. (يعني المقام)"[5].
- الزمن الإحالي: "وهو الزمن الذي لايرتبط مباشرة بالز.م.أ. وإنما يرتبط بزمن آخر، قد سبق ذكره في النص. هذا الزمن الذي سبق ذكره يطلق

---

(1) الكرونولوجي chronology: تقسيم الزمن على فترات، أي تعيين التواريخ الدقيقة للأحداث، وترتيبها وفقا لتسلسلها الزمني (زمن التفريق). ينظر: قاموس المعاني www.almaany.com

(2) يستعمل الزناد هذا الرمز اختصارا للدلالة على (الزمن المعطى الأولي).

(3) نسيج النص 75، وينظر: في بناء النص ودلالته 35

(4) ينظر: نسيج النص 83

(5) نسيج النص 75

عليه لوكاشيو (الزمن السالف)، وهو الذي يحيل عليه الزمن الإحالي"[1].

فالزمن الإشاري مستقل في حدوثه؛ ولذلك يشبهه الزناد بالاسم الصريح الذي يدل على مدلوله أو مرجعه مباشرةً، أما الزمن الإحالي فتصور موقعه رهين تصور الزمن الإشاري؛ لذلك فهو يشبه الضمير الذي لا يستقيم فهمه أو إدراك ما يحيل عليه ما لم يُسبق بذكر الاسم الصريح[2].

إن منهج الزناد في هذا القسم يشبه كثيرا منهجه في القسم الأول؛ إذ يقوم على تقطيع النص وتجزئته إلى مجموعة مفاصل، قد تكون نصوصا فرعية أو جملا، لكنه لا ينظر إليها -هنا- على أنها تراكيب لفظية، بل على أنها وحدات زمنية يتعالق بعضها ببعض.

ومما يجب التنبيه عليه هو أن حضور الزمن لا يكون بدرجة واحدة في جميع النصوص، وإنما يختلف باختلاف مجالاتها، ففي النصوص السردية يكون الزمن أساسيا، في حين يكون ثانويا أو معدوما في النصوص الرياضية والمنطقية وغيرها[3].

أما القسم الثالث من هذا الكتاب فقد خصصه الزناد لدراسة الروابط الإحالية في النص. والإحالة هي "العلاقة بين العبارات من جهة وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات"[4] من جهة أخرى.

وتقوم بمهمة الربط الإحالي مجموعة من الألفاظ، تُسمى (العناصر الإحالية)، كالضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات، وغيرها، وهي ألفاظ "لاتملك دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من

---

(1) المصدر نفسه 76، وينظر: في بناء النص ودلالته 36

(2) ينظر: نسيج النص 76

(3) ينظر: المصدر نفسه 112 وينظر: في بناء النص ودلالته 104 وما بعدها

(4) النص والخطاب والإجراء 173، وينظر: نحو نظرية عربية للإحالة الضميرية (بحث) 3، والإحالة في نحو النص (بحث) 11

الخطاب، فشرط وجودها هو النص، وهي تقوم على مبدإ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام ما وبين ما هو مذكور بعد ذلك في مقام آخر"[1]،

وبناءً على وظيفة الربط الإحالي يمكن القول بأن اللغة تشتمل على قسمين من العناصر، يمثلان قطبي الإحالة:

العنصر الإشاري: و"هو كلُّ مكوِّنٍ لا يُحتاج في فهمه إلى مكوِّن آخر يفسِّره"[2]. فقد يكون لفظا دالا على حدث، أو على ذات كدلالة ضمير المتكلم (أنا) على ذات صاحبه، أو على موقع ما في الزمان، نحو: الآن، غدا، أمس، بعد أسبوع، يوم الجمعة... إلخ، أو يكون دالا على مكان ما، نحو: هنا، هناك، فوق، تحت... إلخ[3]، فدلالة تلك العناصر لا ترتبط بعناصر لغوية أخرى، وإنما تفسر في ضوء ارتباطها بالمقام[4].

العنصر الإحالي: يعرفه الزناد بأنه "كلُّ مكوِّن يُحتاج في فهمه إلى مكوِّن آخرَ يفسِّره"[5]، كالضمائر التي تحتاج إلى ما تعود عليه، وأسماء الإشارة التي تحتاج إلى ما تشير إليه، والموصولات التي تحتاج إلى ما تتصل به. وهذا يعني أن العنصر الإحالي يقوم على مبدإ التعويض، فهو مكوِّنٌ يعوِّض مكونا آخر، ذُكِر في موضعٍ آخرَ سابقٍ عادةً، ولاحقٍ قليلا، "فعِوَضَ أن يرد العنصر الإشاري في موضع الحاجة إليه، بعد أن ورد أول مرة، يرد عنصر إحالي ينوب عنه ويؤدي معناه ويحمل جملة المقولات التي يحملها مفسره: الجنس، العدد، فهو صدى لغيره من وجه، وحامل لما لا يتوفر في مفسره من وجه آخر"[6]، فهو يوافق ما يعود عليه في بعض السمات كالجنس والعدد وغيرها، وقد يخالفه في بعضها، إذا توفر فيه ما لم يتوفر في مفسره، كالإحالة على مفسِّر نكرة بأحد الضمائر[7]، نحو: (أهدى إلي أستاذٌ

---

(1) نسيج النص 118
(2) المصدر نفسه 127
(3) ينظر: نحو نظرية عربية للإحالة الضميرية (بحث) 3
(4) علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية 167-168
(5) نسيج النص 131
(6) نسيج النص 133
(7) ينظر: المصدر نفسه 133

كتابا، هو مؤلفه). ويرى الزناد أن الإتيان بالضمير محيلا على النكرة ضرورة لابد منها؛ لأن إعادة ذكر (أستاذ) بلفظه النكرة في النص الواحد قد تؤدي إلى تعطيل الفهم، إن لم يُفهم منها (أستاذ) يخالف (أستاذ) المستفادة من الأولى، وكذلك الأمر بين (كتابا) والهاء في (مؤلفه)[1].

وتنقسم العناصر الإحالية على قسمين[2]:

1- عنصر إحالي معجمي، يعود على مكوِّن مفسِّر له، يدل على ذات أو مفهوم مجرد.

2- عنصر إحالي نصي، يعود على مكوِّن مفسِّر له يمثل مقطعا من النص، كما في قوله تعالى: "هو الذي أنزلَ من السماء ماء لكم منه شَرَابٌ ومنه شَجَرٌ فيه تُسيمونَ، يُنبتُ لكم به الزرعَ والزيتونَ والنخيلَ والأعنابَ ومن كلِّ الثمرات إن في ذلك لآيةً لقوم يتفكرون"[3]. فجيء باسم الإشارة (ذلك) عوضا عن جملة الكلام الذي سبقه، واختصارا لمجموعة الأحداث التي ذُكِرت قبله والتي تلتقي كلها في نتيجة، يُبنى عليها المعنى الذي يحيل عليه العنصر الإحالي الجامع لكل ما تقدم عليه.[4]

والإحالة على نوعين[5]:

1- إحالة داخلية (على داخل النص)، وهي إحالة على العناصر اللغوية الواردة في النص، سابقة كانت أو لاحقة. وهي تنقسم على قسمين أيضا:

- إحالة على السابق: وهي تعود على مفسِّر سبق التلفظ به، نحو: قرأتُ الكتابَ الذي اشتريتُهُ.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 133

(2) ينظر: المصدر نفسه 132

(3) النحل: 10-11

(4) ينظر: نحو نظرية عربية للإحالة 4

(5) ينظر: نسيج النص 118-119

- إحالة على اللاحق: وهي تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص، نحو: (اسمعوا هذا، محمد سيتزوج)، و(صرح ناطق باسم وزارة الخاجية بما يأتي...).

2- إحالة خارجية (على خارج النص)، وهي ترتبط بالسياق التداولي المنتج للنص، والموجه لدلالة العناصر الإحالية؛ لأن تلك العناصر -في الأصل- فارغة دلاليا، ولا يكون لها معنى إلا من خلال ارتباطها بعناصر مفسِّرة، فلو نظرنا إلى الجملة الآتية (هو قال ذلك)، فمَن يسمعها تواجهه عناصر إحالية، تحيل على ما هو خارج البنية اللغوية، مما يزيد غموضها واستغلاق دلالتها، فمَن القائل؟ وماذا قال؟ كما ينبغي معرفة ما حدث قبل القول، وكلُّ هذه لا يجيب عنها إلا السياق التداولي[1].

ويستخلص الزناد من نماذجه التحليلية أن النص نظام يأتلف من أنظمة مختلفة متداخلة متضافرة، هي: التركيبي، والزمني، والإحالي، وأن أي دراسة للنص لا تستطيع أن تتخطى واحدا من هذه الأنظمة الثلاثة[2]. ومن أجل البرهنة على ذلك استعان بأربعة نصوص، نص نثري من كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، ونص لمحمود المسعدي من كتابه (حدَّث أبو هريرة قال...)، وقصيدة المغتسلة لأبي نواس، وسورة الفيل من القرآن الكريم.

وأهم ما يمكن أن يلاحظ على كتاب الزناد أنه أغفل كثيرا من المصادر النصية، فلا نجد لها ذكرا في قائمة مصادره، أو إحالاته، وقد خلا القسم الأول منه من إية إحالة على أي مصدر في لسانيات النص.

كما أن فكرة الربط الزمني التي خُصِّص لها القسم الثاني من هذا الكتاب لم تحظَ باهتمام الباحثين العرب، ولم تُطوَّر هذه الرؤية بعد الزناد تنظيرا أو تطبيقا.

---

(1) ينظر: نحو نظرية عربية للإحالة6، ونسيج النص 119، والنص والخطاب والإجراء 332، و339، وعلم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق165/1

(2) ينظر: في نظرية الأدب وعلم النص 329

وفي العموم يمكن القول بأن المؤلفات السابقة هي المؤلفات الأولى التي تؤرخ لبداية اللقاء العربـــي بلسانيات النص، وهي مؤلفات -علـــى مـــا عليهـــا من ملاحظات- استطاعت أن تعرِّف المتلقي العربـــي بحقل علمي جديد، وأن تفتح له نافذة، ليطل من خلالها على عالم النص.

# الكتابات التعريفية (التمهيديّة)

**توطئة:**

لعلّ من نافلة القول التذكير بأن نقل أية نظرية، أو اتجاه معرفي جديد، من ثقافة إلى أخرى، يتطلب، من بين ما يتطلب، معرفة السياق التاريخي الذي وُلِدت فيه هذه النظرية، والظروف الموضوعية التي هيأت لها تلك الولادة، وفي المقابل تتطلب عملية النقل مراعاة المناخ الثقافي والمعرفي للجماعة المنقول إليها، وهذا يساعد على تهجين النظرية بالقدر الذي يسمح لها بالعيش في المناخ الجديد، مع احتفاظها بالمقومات الأساسية التي تبقي على ملامحها الأساسية واضحةً شاخصةً من غير تشويه.

هذا المطلب يفرض على من يتولى نقل النظرية أن يقدمها، في بادئ الأمر، للمتلقي الجديد بشكل مبسط، خالٍ من التعقيد، حتى يتمكن هذا المتلقي من فهم المقولات الأساسية لهذه النظرية.

ويُطلق على هذا النمط من الكتابة في البحث اللساني العربي (الكتابة اللسانية التمهيدية، أو التبسيطية، أو التعريفية)، وهي الكتابة التي تعتمد على"المنهج التعليمي القائم على التوضيح والتبيان والشرح، وما يتطلبه كل ذلك من وسائل مساعدة، كالأمثلة والرسوم البيانية. وتروم هذه الكتابة تقديم اللسانيات ومفاهيمها النظرية والمنهجية بشكل مبسط قصد تيسير المعرفة اللسانية للقارئ العربي، سواء كان مبتدئا يلج عالم التخصص، أو قارئا ينشد التسلح باللسانيات للاستفادة منها في مجالات فكرية أخرى، من فكر عربي، أو نقد أدبي، أو تاريخ، أو ماشابه ذلك"[1].

---

(1) اللسانيات العربية الحديثة 91

ويأخذ هذا النمط من الكتابة اللسانية على عاتقه التعريف بموضوع النظريات اللسانية، ومبادئها، ومناهجها، وأعلامها، واتجاهاتها، وأن يكون طابعها تعليميا، وغايتها تيسير المعرفة اللسانية.

وفي لسانيات النص نهضت مجموعة من الكتابات بهذه المهمة، سنعرض في هذا المبحث لأهم تلك الكتابات، وأكثرها تداولا في المحيط العربي:

## 1 - علم لغة النص (سعيد البحيري):

يقع كتاب (علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات) لسعيد حسن البحيري، الصادر في طبعته الأولى سنة 1997، في مقدمة الكتابات التي عُنيت بتقديم تعريف بعلم اللغة النصي، فهذا الكتاب، كما يشير عنوانه، يحاول أن يقدم للقارئ العربي المفاهيم الأساسية، والاتجاهات الرئيسة في لسانيات النص.

إن الطابع التعليمي الذي اتسم به هذا المؤلَّف جعله من أكثر المؤلفات شهرة وتداولا في لسانيات النص العربية، فصار مصدرا أساسيا للباحثين العرب الذين يرومون الدخول في البحث النصي، ولا نكاد نجد مؤلفا عربيا، في هذا المجال، تخلو قائمة مصادره من هذا الكتاب.

إن سعيد البحيري كان واعيا بأن المهمة الملقاة على عاتق هذا الكتاب هي التعريف بالمبادئ الأساسية في لسانيات النص، وأنه بمثابة المدخل إلى هذا العلم؛ إذ يقول: "انتهيت إلى أنه من الممكن البدء بمدخل يتناول جوانب جوهرية في هذا العلم، تليه دراسات تتعمق في نظرياته واتجاهاته. وبدأت بهذه الدراسة التي أطرحها للقارئ العربي الذي أحرص كل الحرص على معرفة ردِّ فعله، حتى يمكن أن أهتدي بآرائه في الدراسات التالية بإذن الله. وهكذا كان (علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات) البداية في هذا الاتجاه"[1].

فلأنه البداية، ولأنه المدخل، ولأن ردة فعل القارئ العربي غيرُ معروفةٍ بعدُ، حرص البحيري على الالتزام بتقديم الخطوط العريضة لهذا العلم، أو بإعطاء

(1) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات 10

تصور عام عنه، من خلال التركيز على محاور محددة، تُعدُّ نقطة الانطلاق في لسانيات النص، كأشكال النص، ونظريات النص، ونماذج النص، وتعريفات النص، وأبنية النص، وفهم النص، وغيرها.

لذلك اقتصر هذا المؤلَّف على الجانب التعريفي من الموضوع، أما الجوانب الأخرى فلا بد من دراسات أخرى تنهض بها، وهذا ما أكده بقوله: "وأرجو أن أكمل تلك النظرات في أعمال أخرى؛ إذ لا بد من الربط بينها وبين أصول تراثية، وبخاصة في علوم البلاغة والتفسير والنقد، وقد أرجأت التطبيق إلى بحوث تقابلية مستقبلية إن شاء الله، تحدد بشكل فعلي المعايير التي يمكن تطبيقها على نصوص عربية، والمعايير التي لاتصلح..."[1].

غير أن هذا الكتاب، وإن أراد له مؤلفه أن يكون مدخلا، لم يكن ليستجيب لتلك الغاية؛ إذ لم تُرتب فيه الموضوعات بشكل تتابعي سلس، ولم تتضح فيه الأفكار، حتى تشعر، وأنت تقرأ هذا الكتاب، بأن هذه الأفكار قد وُضِعت في غير أماكنها، وأنها حُشرِت حشرا دونما منهج علمي، يجعل كل فكرة تفضي إلى صاحبتها. فضلا عن لغته المُرهِقة التي لا تنسجم وروح العربية، لأنها لغة ترجمة؛ فكما يبدو أن هذا الكتاب عبارة عن ترجمة لنصوص أجنبية ليس إلا. إن لغة الترجمة المسيطرة على هذا المؤلَّف تنفِّر القارئ، وتقتل أية رغبة في الاستمرار معه، وربما يكون هذا الكتاب سببا في نفور بعض الباحثين العرب من لسانيات النص.

## 2- مدخل إلى علم لغة النص (إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد):

ومن الكتابات التي نحت منحًى تمهيديا (مدخل إلى علم لغة النص، تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر) الذي ألَّفه الباحثان إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد اللذان استطاعا التعرف على لسانيات النص من خلال المنهج الإجرائي الذي وضعه عالما اللغة ديبوغراند ودريسلر، فاتفقا معهما "على نقل هذه النظرية إلى العربية، ووضعها ضمن إطارها التطبيقي بنصوص عربية"[2].

---

(1) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات 12، وينظر: المصدر نفسه 10

(2) مدخل إلى علم لغة النص (إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد) 8

ويتجلى الطابع التمهيدي في هذا الكتاب منذ العنوان؛ فكلمة (مدخل) تعني أن الكتاب يفترض قارئا مبتدئا، يجهل أصول العلم المُقدَّم له، لأنه علم جديد بالنسبة إليه، ومن ثم فإن هذا العنوان يحاول أن يخلق نوعا من التقارب بين القارئ وهذا العلم الجديد[1].

إن العنوان سلطة النص، وواجهته الإعلامية، وهو الدافع للقراءة، وتأتي أهميته من كونه مفتاحا للتعامل مع النص، ولا يمكن لأي قارئ دخول عوالم الكتاب، وتفكيك بنيته التركيبية والدلالية ما لم يمتلك المفتاح، أي العنوان، فهو الثريا التي تضيء فضاء النص، وتكشف أسراره[2].

فهذا الكتاب عبارة عن (مدخل) تمهيدي للسانيات النص، وهو مجموعة تطبيقات لنظرية بوغراند ودريسلر التي تتمحور حول معايير النص السبعة، والتي تضمنها كتابهما (introduction to text linguistics مدخل إلى علم لغة النص).

فكان هذا الكتاب أشبه بالترجمة أو النقل لمضمون كتاب بوغراند ودريسلر بطريقة تتناسب مع النصوص العربية؛ لذلك جاء العنوان مطابقا لعنوان الكتاب المنقول عنه، ومما ترتب على ذلك أن غلبت على هذا المؤلَّف -كسابقه- لغةُ الترجمة على مستوى التراكيب والمصطلحات. وعليه يمكن القول بأن هذا المؤلَّف هو جهدٌ مشترك بين الباحثين الأربعة؛ إذ يقول الباحثان العربيان: "وارتأى الأستاذان الكبيران [بوغراند ودريسلر] أن يكون هذا الكتاب جهدا مشتركا لنا، وكذلك فعلنا"[3].

خُصِّص الجزء الأكبر من الكتاب للحديث عن معايير النص، فوُضِعَ كل معيار في فصل مستقل -باستثناء القصدية والتقبلية، فقد أُدمجا في فصل واحد- وأضاف الباحثان العربيان إلى معايير بوغراند ودريسلر ثلاثة أخرى، تُستعمل لتعيين نوعية النص وتقويمه، وهي "**الجودة**، وتنجم جودة النص عن استغلاله في الاتصال مع تحقيق أكبر مردود وأقل جهد، بحيث تتوافر سهولة معالجة النص، ومنها **الفعالية**، أي شدة وقع النص وتأثيره في المستقبل بحيث يتوافر عمق المعالجة

(1) ينظر: اللسانيات العربية الحديثة 99، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة 103-104
(2) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة 100
(3) مدخل إلى علم لغة النص 8

والإسهام القوي في تحقيق هدف المنتج، ومنها، أخيرا، **الملاءمة** التي يُقصد بها تناسب مقتضيات الموقف مع درجة انطباق معايير النصية على النص المدروس"[1].

ويُلاحظ في الحديث عن المعايير النصية نوعٌ من التكرار؛ إذ جرى الحديث عنها في مدخل الكتاب[2]، وإن بشكل موجز، ثم عادوا إليها في الفصل الأول (أفكار أساسية)، ثم خُصِّص فيما بعد لكل معيار فصل مستقل.

ويرى الباحثان أو الباحثون أن النص يختلف عن الجملة اختلافات أساسية، منها[3]:

1- أن الجملة تنتمي إلى نظام افتراضي هو (النحو)، في حين ينتمي النص إلى نظام واقعي فعلي، يتكون من خلال الاختيار النهائي من بين مختلف خيارات الأنظمة الافتراضية.

2- تُبنى الجملة بمراعاة معيار أحادي (علم القواعد) الذي ينتمي إلى نظام معرفي وحيد (علم اللغة)، ويُبنى النص بمراعاة معايير متعددة، تنتمي إلى أنظمة معرفية متعددة.

3- تتصف قواعد الجملة بالصرامة؛ لذلك يمكن الحكم على الجملة بالصحة أو الخطأ، أما النص فلا تنطبق عليه معايير النصية بمثل هذه الحدّة.

4- يتأثر النص بالأعراف الاجتماعية، والعوامل النفسية، وبموقف وقوع النص بوجه خاص، أما الجملة فيضعف تأثرها بهذه المؤثرات. فمثلا يمكن إطالة الجملة -بوصفها نظاما افتراضيا- من دون حدٍّ، في حين يفرض الموقف قيودا بالغة الأهمية على النص وشكل إخراجه.

5- يُعدُّ النص حدثا، يُقصدُ به التأثيرُ في المستقبِل، أو توجيهه صوب بناء موقف ما، أو تغيير موقف ما، أما الجملة فلا تمثل حدثا، وإنما تُستعمل لإبراز القواعد بمعزل عن الزمن.

---

(1) المصدر نفسه 12

(2) في الكتاب أسموا المدخل أو التمهيد (مقدمة)، والمقدمة (تصدير)، علما أن هذا التصدير خلا من أي حديث عن منهج المؤلفين.

(3) ينظر: مدخل إلى علم لغة النص 10

وعُرِضَ في الفصل الثاني (تطور علم لغة النص) لأهم المجالات التي التي عُنيت بدراسة النصوص، كالبلاغة الغربية القديمة، والأسلوبية، والدراسات الأدبية، والانثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، ثم عُرِض لمجموعة من الأفكار والدراسات اللغوية المبكرة التي أسهمت في تأسيس لسانيات النص، كنظرية بيتوفي (بنية النص/بنية العالم)[1]، ودراسة فان دايك الأولى (بعض مظاهر قواعد النص)[2]، وغيرها.

وتحت عنوان (في البحث والتدريس) عالج الفصل الحادي عشر إمكانية الفائدة التي من الممكن أن تقدمها لسانيات النص لقطاعات أخرى متصلة بها، كالترجمة، وتعليم اللغات الأجنبية.

ففي الترجمة يرى المؤلفون أنها مازالت تعاني خلافا بين طريقتين معروفتين: الترجمة الحرفية، والترجمة الحرة. في الترجمة الحرفية يقوم المترجم بتحليل النص إلى عناصر مفردة، ثم يستبدل كل عنصر منها بعنصر مناظر في اللغة المُترجم إليها. وفي الترجمة الحرة يقدر المترجم وظيفة النص بتمامه، ثم يبحث عن العناصر التي تحقق تلك الوظيفة في موقف ما من اللغة المُترجم إليها. فالمترجم الحر يراعي ارتباط النص بسياق إنتاجه، في حين يغفل المترجم الحرفي مثل ذلك الأمر[3]. وليس من المستطاع الحكم على أي من الطريقتين بالنجاح أو الفشل؛ "فالترجمة المفرطة في حرفيتها قد تكون مضطربة، بل غير قابلة للفهم أحيانا، في حين أن الترجمة المسرفة في تحررها قد تؤدي إلى تفتت النص الأصلي وغيابه التام"[4].

ويرى مؤلفو هذا الكتاب أن اشتغال اللغويين التقليديين بالأنظمة الافتراضية (النحو والصرف والمعجم) أدى إلى إعاقة تطور نظرية الترجمة؛ لأن تلك الأنظمة لا تراعي ظروف إنتاج النص، ومن ثم فإنها ستفقد النص الكثير من حمولته الدلالية، إن لم تحرفها[5].

---

(1) ينظر: مدخل إلى علم لغة النص 50-51
(2) ينظر: المصدر نفسه 51-52
(3) ينظر: مدخل إلى علم لغة النص 276
(4) المصدر نفسه 276
(5) ينظر: المصدر نفسه 276

وقد يغيب التكافؤ بين النص الأصلي والنص المترجم، وذلك راجع إلى إقحام المترجم خبراته ومعارفه في النص، من غير أن يترك للمستقبلين مساحة للحركة، ويتجلى هذا الأمر بوضوح في الترجمات الأدبية، فإذا تدخل المترجم في النصوص الشعرية أو الأدبية فإن تكافؤ الخبرة يغدو أمرا مستحيلا، وما أكثر ما يقحم المترجمون في النص تصوراتهم الخاصة، وتأويلهم الخاص، وهو ما يعني قراءة أحادية الجانب للنص، واختزالا لتعدد المعاني، وإزالة لأية مفارقة، وسرعان ما يجد مستقبلو الترجمة أنفسهم آنذاك وقد صودرت مهماتهم الذهنية[1]؛ ولذلك يرى مؤلفو الكتاب أن على المترجم أن يعتمد على تحليل النص، وتحديد ردود الفعل المحتملة عند المستقبلين ومراعاتها بالقدر الممكن؛ وذلك للحفاظ على ما يمكنهم الاحتفاظ به من ذلك المدى. ومن الواضح أن هذه المهمة ستفيد كثيرا من لسانيات النص التي يُعالج فيها النص بوصفه كلّا متكاملا أولا، ووحدة تواصلية ثانيا[2].

ويقترح المؤلفون حلا لهذه المشكلة، وذلك بأن "يتم توسيع علم اللغة المقارن، الذي يولي اهتمامه لدراسة الفروق بين اللغات، بحيث يغدو بين استراتيجيات النصية. أما الاقتصار على المقابلة بين الأنظمة الافتراضية... فإنه يعجز عن تبيان كيف يمكن الانتفاع بمختلف اللغات في التعبير عن أغراض متماثلة أو متطابقة في التفاعل البشري"[3].

أما في مجال تعليم اللغات فيرى المؤلفون أن الاعتماد على النصوص أفضل بكثير من الاقتصار على نماذج من الجمل والعبارات، "دون أن تتاح للمتعلمين فرصة المواجهة الكاملة لاستراتيجيات التحقق، وهي استراتيجيات لا يكون لعلم القواعد/علم النحو وعلم المعجم أي شأن عملي يُذكر بدونها، ونعني بذلك كيفية ربط النصوص بالمواقف أو الخطط والأهداف، بل إن المتعلمين يُحملون على التصرف وكأن إتقان علم القواعد هو الأولوية العليا عند التفوه بأي شيء(هذا هو

---

(1) ينظر: مدخل إلى علم لغة النص 277

(2) ينظر: المصدر نفسه 277

(3) المصدر نفسه 277

المعيار المألوف للتقييم والاختبار على الأقل) مما يجعل أولئك المتعلمين عاجزين عن التفوه بأي شيء"[1].

وخُتِم الكتاب بفصل تطبيقي، وجد فيه الباحثان العربيان أن الفائدة تكتمل حين تُطبق النظرية بجميع جوانبها على نص قرآني[2]، فاختارا قوله تعالى: ((وقيل يا أرضُ ابلعي ماءَك، ويا سماءُ أقلعي، وغِيضَ الماءُ، وقُضِيَ الأمرُ، واستوتْ على الجودي، وقِيلَ بُعداً للقومِ الظالمين))[3]، لتكون مجالا للتطبيق.

## 3 - مدخل إلى علم النص (الأخضر الصبيحي):

ومما يندرج في إطار الدراسات النصية التمهيدية كتاب محمد الأخضر الصبيحي (مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه) الصادر في طبعته الأولى سنة 2008.

لقد أفصح المؤلّف منذ البداية عن أن الهدف الرئيس من هذا الكتاب (المدخل) هو تقديم لسانيات النص إلى المتلقي العربي بشكل ميسر؛ إذ يقول: "يتمثل أحد أهم أهداف هذا البحث في أنه يحاول أن يقدم هذا التوجه اللساني الجديد للقارئ العربي في شكل مُبسَّط..."[4].

يتكون الكتاب من مدخل وثلاثة فصول، تسير جميعها في اتجاه واحد، هو التعريف بالنظرية بشكل واضح ومختصر.

تناول المؤلف في المدخل (النص وقضاياه) مفهوم النص لغة واصطلاحا، وبعض القضايا المتعلقة بالنص، كالأهمية الاجتماعية للنص، ومفهوم القراءة، وأهميتها في الدراسات النصية.

وخُصِّص الفصل الأول (لمحة عن الدراسات اللغوية الحديثة) للحديث - بشكل موجز - عن أهم النظريات والتيارات التي تعاقبت على الساحة اللغوية،

---

(1) المصدر نفسه 278

(2) ينظر: المصدر نفسه 282

(3) هود 44

(4) مدخل إلى علم النص (الصبيحي) 11

بدءا من القرن الثامن عشر، مرورا بالقرن التاسع عشر، وانتهاء بالقرن العشرين، الذي توقف فيه عند النظرية البنيوية، والاتجاه التداولي، غير أنه أطال الوقوف -نسبيا- عند الأخير؛ لأنه يُعدُّ الممهد الحقيقي لظهور لسانيات النص[1].

وكان الفصل الثاني بعنوان (علم النص، نشأته، تعريفه، وأهم مباحثه)، عُرِض فيه -بشكل مختصر جدا- لمشروع هاريس، ومشروع فان دايك، ومشروع ديبوغراند الذي على يده بلغت الدراسات النصية أوجها، وذلك في كتابيه (مدخل إلى لسانيات النص)، و(النص والخطاب والإجراء). ولم يتطرق المؤلف إلى مشروع هاليداي ورقية حسن على أهميته التارخية والمعرفية.

ويرى الصبيحي أن من أهم العوامل التي أدت إلى تأسيس لسانيات النص هي القناعة التي تولدت لدى الباحثين بأن التواصل أو التفاعل بين المتكلمين لا يتحقق باستعمال كلمات أو عبارات أو جمل معزولة، وإنما يتحقق من خلال إنجازات كلامية أوسع وأكبر، متمثلة في النص أو الخطاب، "ويكتسب النص انسجامه وحصافته من خلال هذا التبادل والتفاعل"[2].

وتدعيما لهذا الرأي يذكر المؤلف ما يراه ميشيل مايير من "أن الجملة لا وجود لها منعزلة في الاستعمال الفعلي للغة، فهي دائما محتواة في سياق للتلفظ، وعليه فالجملة لا تتحقق ولا تكتسب هويتها الحقيقية إلا في إطار الخطاب أو السياق، كما أن عملية عزلها هي نتيجة، وهي ممارسة مقصودة، وليست معطى طبيعيا قائما بذاته"[3]. وقد أدرك الباحثون "أن اجتزاء الجمل يحيل اللغة الحية فتاتا وتفاريق من الجمل المصنوعة المجففة أو المجمدة"[4]

ومن الدواعي الأخرى التي أدت إلى نشأة لسانيات النص أن بعض الوحدات اللغوية، كالضمائر، والروابط، والعناصر الإشارية، وأزمنة الفعل، لا يمكن دراستها.

---

(1) ينظر: مدخل إلى علم النص (الصبيحي) 35

(2) مبادئ اللسانيات 168

(3) مدخل إلى علم النص (الصبيحي) 64-65

(4) من نحو الجملة إلى نحو النص (بحث) 410، ومدخل إلى علم النص (الصبيحي) 65

والوقوف على كيفية أدائها لوظائفها، إذا وقفنا بالدراسة عند حدود الجملة[1].

ويضيف الأخضر الصبيحي إلى تلك الأسباب سببا آخر، هو أن الجملة قد "نالت كفايتها من التمحيص والدراسة من جميع نواحيها، وأن الوقت قد حان للانتقال إلى دراسة ظواهر لغوية أخرى، هي النصوص بجميع أنواعها"[2].

كما تحدث المؤلّف في هذا الفصل عن معايير النص، لكنه سماها (مباحث علم النص)، وهي -عنده- "الاتساق، الانسجام، المقصدية، المقبولية، السياق، التناص"[3]. ونلاحظ أن الأخضر الصبيحي اقتصر على ستة معايير، ولم يذكر سابعها، وهو الإعلامية. وحين أخذ يشرح تلك المعايير ويفصلها اقتصر كلامه على خمسة منها، فلم يتحدث عن المقبولية. من غير الإفصاح عن السبب الذي حداه على الحذف، أو الاختصار. وربما لم يكن الصبيحي مقتنعا بهذين المعيارين فحذفهما، غير أن هذا لا يعفيه من ضرورة تفسير الموقف، وبيان السبب.

كما يلاحظ أيضا أن المؤلف يسمي الانسجام اتساقا، والاتساق انسجاما؛ إذ يقول: "يعني اتساق النص ترابطه وتناسقه على المستوى المضموني والدلالي، أما انسجامه فهو يعني تماسكه والتحامه على المستوى الشكلي عن طريق الروابط اللغوية المختلفة"[4]، وبعبارة أخرى إنه يجعل الاتساق مقابلا عربيا للمصطلح الإنجليزي (cohernce)، والانسجام مقابلا عربيا لـ (cohesion)، خلافا لأغلب الباحثين العرب، الذين ربما يختلفون في إطلاق تسميات أخرى على المصطلحين[5]، لكنهم لم يعكسوا الأمر تماما كما صنع الصبيحي.

وهناك ملاحظة أخرى ترتبط بسابقتها، وهي أن المؤلف بدأ حديثه عن تلك المعايير بالانسجام -الذي يسميه الاتساق-، ثم انتقل إلى الاتساق -الذي يسميه الانسجام-، وهو ترتيب مخالف لترتيب بوغراند، واضع المعايير ومؤسسها، كما

---

(1) ينظر: مدخل إلى علم النص (الصبيحي) 65-66

(2) المصدر نفسه 66

(3) المصدر نفسه 81

(4) المصدر نفسه 82، وينظر: المصدر نفسه 86

(5) ينظر: ص88 من هذه الدراسة

أنه مخالف لأغلب الكتابات العربية -إن لم نقل جميعها- التي دأبت على البدء بالاتساق أولا، ثم تنتقل إلى الانسجام؛ لأن الانسجام أوسع من الاتساق وأعمق - وقد مر بيان ذلك[1]-، فالاتساق يُعنى بالروابط المتحققة في ظاهر النص، أما الانسجام فيُعنى بالروابط الخفية الكامنة في بواطن النص، وعليه يفترض البدء بالظاهر ثم الانتقال إلى الباطن، أو بما هو متحقق إلى ما هو غير متحقق.

إن تلك الإشكالات -على بساطتها- قد تخلق لدى القارئ العربي نوعا من الارتباك في فهم مقولات النظرية، في كتاب تمهيدي، ينشد لنفسه أن يقدمها بشكل واضح ويسير.

أما الفصل الثالث فكان عن (الفوائد التطبيقية لعلم النص)، يرى فيه المؤلف أن "لعلم النص فوائد تطبيقية عديدة في كل المجالات التي تمثل اللغة عنصرا قارا وأساسيا فيها"[2]. وهذه المجالات هي: تعليم اللغة[3]، وتعليم التعبير الكتابي[4]، ودراسة الأدب[5].

بعد العرض لثلاثة نماذج تمهيدية[6]، يمكن القول إجمالا بأن ما يوحد تلك

---

(1) ينظر: ص91 من هذه الدراسة

(2) مدخل إلى علم النص (الصبيحي) 115

(3) المصدر نفسه 117

(4) المصدر نفسه 124

(5) المصدر نفسه 131

(6) تجدر الإشارة إلى أن أغلب الكتابات النصية المترجمة إلى العربية يمكن أن تندرج تحت هذا النمط التمهيدي، ومنها: (مدخل إلى علم اللغة النصي)، تأليف: هينه من وفيهفيجر، المترجم مرتين، الأولى لفالح بن شبيب العجمي، 1999، والثانية لسعيد حسن بحيري، 2004، و(مدخل إلى علم النص، مشكلات بناء النص)، تأليف: زتسيسلاف واوزنياك، ترجمة: سعيد حسن بحيري، 2003، و(النص بنى ووظائف، مدخل أولي إلى علم النص)، تأليف: فان ديك وآخرين، ترجمة: منذر عياشي، 2004، و(التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، تأليف: كلاوس برينكر، ترجمة: سعيد حسن بحيري، 2005، و(أسس لسانيات النص)، تأليف: مارغوت هاينمان وفولفغنغ هاينمان، ترجمة: موفق محمد جواد المصلح، 2006، و(إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة)، لمجموعة مؤلفين، ترجمة: سعيد حسن بحيري، 2008، و(أساسيات علم لغة النص: مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه)، تأليف: كلماير وآخرين، ترجمة: سعيد حسن بحيري، 2009، و(لسانيات النص، عرض تأسيسي)، تأليف: كيرستن آدمتسيك، ترجمة: سعيد حسن بحيري، 2009.

الكتابات هو الغاية التعليمية التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تقـــديم المعلومـــات والموضوعات الأساسية في لسانيات النص.

وقد يتعدى بعض المؤلفين إطار التقديم والتمهيد، محاولا -في الكتابة نفسها- تطبيق هذه المبادئ على نصوص من اللغة العربية، على نحو ما صنع إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد اللذان استشهدا بمجموعة كبيرة من النصوص العربية -تقـــارب مئتي نص- لإثبات كفاية النظرية، فضلا عن تخصيصهما فصلا كـــاملا للدراســـة التطبيقية؛ ليؤكدا ما أقرَّاه في ذيل العنوان من أن كتابهمـــا (تطبيقـــات) لنظريـــة بوغراند ودريسلر.

وفي الكتابة التمهيدية قد يبالغ مؤلِّف ما في الاختصار، كما لاحظنا ذلك في كتاب الأخضر الصبيحي، علما أن الإسراف في الاختصار والتيسير قد يحول دون إثارة المسائل الدقيقة في لسانيات النص؛ ولهذا توصف الكتابة التمهيدية -في كـــل العلوم- بأنها سلاح ذو حدين، "فهي كما تساهم في نشر المعرفة وتقريبـــها مـــن القارئ، تساهم في جعل هذه المعرفة عبارة عن أوهام، وبالتالي تتحول مع مـــرور الأيام إلى عقبة إبستمولوجية تحول دون التقدم العلمي المنشود"[1].

غير أن هذا لا يعني التقليل من القيمة التعليمية والثقافية لهـــذا اللـــون مـــن الكتابات، بل إن من شأن الكتابة التمهيدية الدقيقة والجادة أن تخلق وعيا لســـانيا جديدا في الثقافة العربية. وهذا يعني ضرورة إقامة نوع من التوازن بين المســـتوى الفكري العام للقارئ العربـــي والمستوى العلمي الذي بلغته اللسانيات[2].

إن الوظيفة التي تؤديها الكتابات التمهيدية تجعلها مطلبا تاريخيـــا، والمقصـــود بالتاريخي -هنا- ما تفرضه المرحلة التاريخية لنقل النظرية، أي إن نقل النظرية يجـــب أن يبدأ بكتابات من هذا اللون. ولو حدث هذا مع لسانيات النص في الثقافة العربية لما بقي مسوغ لباحث مثل الأخضر الصبيحي -مثلا- لأنْ يؤلفَ -بعد مرور عشرين عاما على دخول لسانيات النص إلى الثقافة العربية- كتابا تمهيديا، غايته التعريـــف بالنظرية.

---

(1) اللسانيات العربية الحديثة 130

(2) ينظر: المصدر نفسه 130

# الفصل الثالث

# لسانيات النص والتراث العربي
# البحث عن جذور

المبحث الأول: إشكالية التراث والمعاصرة

المبحث الثاني: الجذور النحوية والبلاغية

المبحث الثالث: الجذور القرآنية: التفسير وعلوم القرآن

# إشكالية التراث والمعاصرة

## إشكالية التراث في الوعي العربي المعاصر

شغلت إشكالية (التراث والحداثة) أو (الأصالة والمعاصرة) مساحة واسعة في الفكر العربي المعاصر. وتتمحور هذه الإشكالية حول أثر التراث، بكل ما أنتجه فكريا وسياسيا واجتماعيا وغير ذلك، في حياتنا المعاصرة، وكيفية توظيفه في معالجة ما نواجهه من قضايا ومشكلات، "هل نأخذ بالغرب أم بأسلافنا حكما على مشكلاتنا؟"[1].

يعرّف محمد عابد الجابري التراث بأنه "كلّ ما هو حاضر فينا أو معنا من الماضي، سواء ماضينا أم ماضي غيرنا، سواء القريب منه أم البعيد"[2]، ولأن حديثنا في إطار التراث العربي، فهو يعني كل ما هو حاضر فينا ومعنا من الماضي العربي. وحضور الماضي في تفكيرنا يعني "أن الماضي مرتبط مباشرة بالحاضر، فهما متصلان، وما التراث إلا هذا الأثر المتبقي من الماضي، والذي هو حاضر بشكل أو بآخر فينا"[3].

معجميا "التراث والميراث ما وُرِثَ"[4]، فهما بمعنى واحد، غير أن الجابري حين يقارن بين المفهومين يجد أن الأول اتخذ، في الخطاب العربي الحديث والمعاصر، دلالة مغايرة، بل مناقضة لدلالة الثاني؛ إذ يعني الميراث ما يُوزَّع بين

(1) إشكالية الأصالة والمعاصرة في الوطن العربي (بحث) 90
(2) التراث والحداثة: دراسات ومناقشات 45
(3) التراث والمنهج بين أركون والجابري 55
(4) لسان العرب (ورث) 4809/6

الوَرَثَة من تركة أو نصيب، في حين أن دلالة التراث -اليومَ- تعني كل ما هو مشترك بين العرب من تركة فكرية وروحية تجمع فيما بينهم، لكي يصبحوا جميعا خلفا لسلف واحد[1]. فـ"إذا كان (الإرث) أو (الميراث) هو عنوان اختفاء الأب وحلول الابن محله، فإن (التراث) قد أصبح، بالنسبة إلى الوعي العربي المعاصر، عنوانا على حضور الأب في الابن، حضور السلف في الخلف، حضور الماضي في الحاضر... ومن هنا يُنظر إلى (التراث) لا على أنه بقايا ثقافة الماضي، بل على أنه (تمام) هذه الثقافة وكليتها: إنه العقيدة والشريعة، واللغة والأدب، والعقل والذهنية، والحنين والتطلعات، وبعبارة أخرى، إنه في آن واحد: المعرفي والأيديولوجي، وأساسهما العقلي، وبطانتهما الوجدانية في الثقافة العربية الإسلامية"[2].

أخذت إشكالية التراث تُطرح منذ أن بدأ رواد النهضة العربية العمل على إحياء تراث الأمة العربية-الإسلامية لمواجهة الغزو الأجنبي؛ فقد "عمل خطاب النهضة على توظيف التراث بشكل مضاعف عندما دعا إلى الانتظام فيه والعودة إلى الأصول، في سبيل نقد الماضي القريب والحاضر وبناء المستقبل من جهة، وفي سبيل التصدي لتحديات الغرب والدفاع عن الذات من جهة ثانية. بات التراث مع الخطاب النهضوي مطلبا ضروريا يتمّ الارتكاز عليه من أجل القفز نحو المستقبل، ومن أجل دعم الحاضر من خلال إثبات الذات وتدعيمها في مواجهة التقدم الغربي"[3].

إن عودة النخبة العربية إلى تراثها جاء نتيجة الصدمة التي ولدتها الحداثة، بعد احتكاك العرب بالثقافة الغربية، ولم تكن عودة ذاتية نابعة عن قراءة الواقع العربي وفهم أزماته؛ ولذلك يصف نصر حامد أبو زيد خطاب النهضة العربي بأنه كان "مسكونا بخطاب الآخر الأوروبي في بنيته، ذلك أن الأسئلة

---

(1) ينظر: التراث والحداثة: دراسات ومناقشات 24

(2) التراث والحداثة دراسات ومناقشات 24، وينظر: الثابت والمتحوّل بحث في الإبداع والإتباع عند العرب 228/3، وإشكاليات القراءة وآليات التأويل 231

(3) التراث والمنهج بين أركون والجابري 56

والإشكاليات التي انشغل بها خطاب النهضة كانت مطروحة عليه من خارجه، أي من الخطاب الأوروبـــي. ويُعتبر هذا الوضع الناتج عن مسكونية خطاب الآخـــر في خطاب النهضة مسؤولا إلى حدّ كبير عن القراءة التلفيقية الموجهة أيديولوجياً، والتي أنتجها خطاب النهضة عن التراث العربـــي الإسلامي"[1].

انتُقد موقف القارئ العربـــي المعاصر للتراث؛ لأنه لم يكن قارئا حياديا، بـــل كان مؤطرا بتراثه، فبدلا من أن يعمل على احتواء التراث، فإن هذا التراث هو الذي احتواه احتواءً أفقده استقلاله وحريته. "لقد تلقى القارئ العربـــي ويتلقى تراثه منذ ميلاده ككلمات ومفاهيم، كلغة وتفكير، كحكايات وخرافـــات... كمعـــارف وحقائق، كل ذلك من دون نقد، وبعيدا عن الروح النقدية، فهو عندما يفكر، يفكر بواسطته ومن خلاله، فيستمد منه رؤاه واستشراقاته مما يجعل التفكير هنا عبارة عـــن تذكر"[2]. أي إن الذاكرة وضعت مكان العقل، فهي التي تنوب عنه وتقوم بعملـــه؛ لأن العودة إلى السلف لا تتطلب جهدا عقليا، فالذاكرة هي التي تقوم باستحضـــار السلف، لكي يتم البناء عليه، والتحرك في إطاره. لقد هيمنت فكـــرة (النمـــوذج-السلف) على جانب كبير من الخطاب العربـــي الحديث والمعاصـــر، وكانـــت -بحسب الجابري- من أهم أسباب فشله؛ لأنه خطاب لم يتحدث باسم ذات واعية، لها استقلالها وشخصيتها، إنما يتحدث باسم مرجعية تعتمد بالدرجـــة الأولى علـــى توظيف الذاكرة؛ لذلك عُدَّ الخطابُ العربـــي خطابَ ذاكرةٍ لا خطابَ عقل، وهو أمر خطير على الصعيد الفكري؛ "ذلك أن المفاهيم في هذه الحالة ترتبط، لا بـــالواقع الذي يتحدث عنه الخطاب، بل بواقع آخر هو الذي يؤسِّسُ، في الوعي والوجدان، النموذجَ-السلف صاحب السلطة المرجعية الموجهة"[3].

ومما يؤخذ على القارئ العربـــي أيضا أنه ليس فقط مؤطرا بتراثه، وإنما هـــو مُثقل بحاضره؛ لا يرى فيه ما يعينه على النهوض، لهذا هو مُجبَر على العـــودة إلى

---

(1) النص والسلطة والحقيقة 5

(2) نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي 22

(3) الخطاب العربـــي المعاصر دراسة تحليلية نقدية 198، ينظر: التراث والمنهج بين أركون والجابري 277-278

التراث من أجل طلب السند والعون، والبحث عن الحلم الضائع، عسى أن يحقق بعض آماله ورغباته في التقدم والازدهار العلمي والعقلاني[1]؛ "لذلك تجده، عند القراءة، يسابق الكلمات بحثا عن المعنى الذي يستجيب لحاجته، يقرأ شيئا ويهمل أشياء، فيمزق وحدة النص ويحرّف دلالته، ويخرج به عن مجاله المعرفي التاريخي... إنه يقرأ كلّ مشاغله في النصوص قبل أن يقرأ النصوص"[2].

وعليه انقسم المفكرون والباحثون العرب بشأن التراث على فئات ثلاث:

- الأولى ترى العودة إلى التراث أمراً ضروريا؛ إذ لا توجد إمكانية لأي تجديد في الثقافة والفكر العربيين إلا من داخل تراثنا، "يجب إدماج التراث في الحياة العربية فكريا وسياسيا واجتماعيا انطلاقا من أن بناء مستقبل عربي أصيل له خصوصيته الذاتية والموضوعية أمر غير وارد خارج نطاق التراث"[3].
- الثانية تعارض العودة إلى التراث، وتدعو إلى "التحرر من تبعية الماضي وروحه وما ورثناه عنه من قيم وأفكار، حتى نتمكن من الإبداع خارج التراث"[4]، ويُسمى المنتمون إلى هذه الفئة الحداثيين، والحداثة العربية[5] هي "تلك الأفكار التي تتخذ من النموذج المعرفي الغربي مرجعا لها في بحثها عن النهضة والتقدم"[6]، على أن اتخاذ النموذج الغربي مرجعا يختلف عن مجرد الإفادة منه؛ لأن إمكانية الإفادة تدخل في إطار عملية التثاقف بين الأمم، والحكمة ضالة المؤمن، كما يقال[7].

---

(1) ينظر: التراث والمنهج بين أركون والجابري 57

(2) نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي 23

(3) اللسانيات العربية الحديثة 132-133

(4) المصدر نفسه 133

(5) هناك تعريفات كثيرة لمفهوم الحداثة العربية، وحتى الحداثة الغربية، لكننا اقتصرنا على ما يمكن أن يقرب التصور الذي له علاقة بموضوعنا.

(6) النص والتراث- قراءة تحليلية في فكر نصر أبو زيد 17، وينظر: ثقافتنا في ضوء التاريخ 200

(7) ينظر: النص والتراث- قراءة تحليلية في فكر نصر أبو زيد 17

- وهناك فئة ثالثة تحاول أن تفصل بين التراث والحداثة، وتعطي كل واحد منهما خصوصيته، وتتعامل معه ضمن سياقه الطبيعي، من غير إسقاط مفاهيم هذا الطرف على ذاك. وتعتقد هذه الفئة أن هذا الفصل سيخلص المتلقي العربي من أية حساسية في التعامل مع الحداثة، كما أنه سينظم التراث في الوعي العربي من خلال إعادة ترتيبه في سياقه التاريخي، لكي يُصار إلى إدخاله في التاريخ، فيدخل معه العرب في التاريخ[1].

## إشكالية التراث في اللسانيات العربية

إن طبيعة الموقف العربي من التراث والحداثة التي أوجزناها في الصفحات الماضية، قد انعكست على مجال اللسانيات بكل تفاصيله، بل إن اللسانيات -كما يبدو- كانت في قلب ذلك الصراع.

بدأت إشكالية التراث تظهر على سطح البحث اللساني العربي منذ أن شرع الباحثون الرواد بإدخال النظريات اللسانية الغربية في المحيط العربي.

ويرى فريق من الباحثين أن الإشكالية الأساسية التي يعانيها البحث اللساني العربي الحديث "هي إشكالية تغييب التراث ومنه النظرية النقدية العربية"[2]، فاللسانيات الحديثة -في نظر هؤلاء الباحثين- لم تستطع أن تملأ -وحدها- الساحة اللغوية العربية، وظلت عاجزة عن إقناع المتلقي العربي بنجاعة مناهجها ونظرياتها، يقول منذر عياشي: "لا تزال اللسانيات في العالم العربي ذلك المجهول الذي يثير فينا ريبا وشكّا، وتوجسا وخوفا، أكثر مما يثير فينا نزعة -ولو فضولية- لمعرفة موقعنا من واقع الثقافة والعلم والمعرفة في العالم"[3]؛ ولذلك يرى

---

(1) ينظر: النص والتراث قراءة تحليلية في فكر نصر أبو زيد 23-24، ونقد العقل العربي في الميزان 15 وما بعدها، والتراث والمنهج 243 وما بعدها، وثقافتنا في ضوء التاريخ 205-206، والدين والنص والحقيقة قراءة تحليلية في فكر محمد أركون 38-39

(2) الظاهرة الدلالية 13

(3) قضايا لسانية وحضارية 11

هذا الفريق أن الحلّ البديل يكمن في "ربط الصلة بين النظريات الغربية والتراث العربي، نظرا لوجود تشابه يكاد يكون مطلقا بينهما، عسى أن يتحقق لنا تفسير هذه المناهج الغربية في ضوء التراث"[1].

ويجد القارئ في كثير من المؤلفات اللسانية العربية الحديثة رغبة واضحة وصريحة في ربط النظريات اللسانية ومناهج التحليل فيها بالتصورات اللغوية العربية القديمة، بحيث أصبح هذا الربط "من المسائل الملحة والقضايا الهامة التي تطرح نفسها على أذهان العلماء والباحثين، وبخاصة بعد ظهور علم اللغة الحديث، كعلم مستقل، له كيانه المتميز بين بقية العلوم الأخرى"[2]، لعل في هذا الربط إسهاما في تأصيل علم اللغة عند المثقفين العرب[3].

وقد يكون السبب في مقارنة اللسانيات بالتراث رغبة اللسانيين في جعل القارئ العربي يستأنس باللسانيات في ضوء ما لديه من تصورات لغوية قديمة، غير أن "هذه العملية لها انعكاسات منهجية سلبية إذا لم يُحْسَنْ تقديمها على أكمل وجه؛ لأنها تقود غير المتمكن من البحث اللساني قديمه وحديثه إلى الاعتقاد الخاطئ بأن الفكر اللغوي القديم يغني كلياً عن اللسانيات"[4].

إن الرغبة في المقارنة بين اللسانيات والتراث تطورت، وأصبحت محور كتابة قائمة الذات، أُطلِقَ عليها (لسانيات التراث) التي حاولت مقاربة الفكر اللغوي العربي القديم من حيث هو تصورات ومفاهيم وطرق تحليل في ضوء النظريات اللسانية الحديثة[5].

ويمكن القول بأن العودة إلى التراث اللغوي -كما هو الشأن في التراث العربي عموما- مرت بثلاث مراحل: مرحلة الإحياء التي اقتصرت على نشر هذا التراث، ومرحلة الوصف التي جرى فيها التعريف بالتراث من خلال تقديم

---

(1) الظاهرة الدلالية 15

(2) أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث 1

(3) ينظر: علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة 3، وأسئلة اللغة أسئلة اللسانيات 119-120، ومدخل إلى علم النص (الصبيحي) 139

(4) اللسانيات العربية الحديثة 106

(5) ينظر: اللسانيات العربية الحديثة 135

رجالاته وتحديد محتوياته وقضاياه الكبرى، والمرحلة الثالثة هي مرحلة التفسير أو النقد، وفيها عمد الباحثون العرب وغيرهم إلى تمحيص التراث وتحليله تحليلا نقديا، من أجل استكشاف خصائصه، وتوضيح أسسه النظرية والمنهجية، ووضعه في إطار الفكر الإنساني عامة[1].

إن مرحلة النقد والتفسير التي تطلبت الاعتماد على تصورات جديدة وأدوات معرفية حديثة، أنتجت ما يُعرف بمفهوم (القراءة الجديدة) أو (إعادة القراءة) للتراث في ضوء معطيات الفكر اللساني الحديث، غير أن هذه القراءة لم تكن على نمط واحد، بل خضعت لأكثر من توجه، واتخذت أكثر من منطلق، ويمكن تقسيمها -تبعا للباحث مصطفى غلفان- على ثلاثة أصناف:

1- **قراءة تمجيدية**، تعطي النظرية اللغوية العربية المنزلة العليا، وتضفي عليها نوعا من العظمة، وتقدمها على النظريات اللسانية الحديثة، انطلاقا من كون "الفكر اللساني العربي أسبق تاريخيا من النظرية اللسانية المعاصرة. إن العرب بحكم مميزات حضارتهم... أفضى بهم النظر إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية مما لم تهتدِ إليه البشرية إلا مؤخرا بفضل ازدهار علوم اللسان في مطلع القرن العشرين"[2]. إن هذا النمط من القراءة هو ما تتصف به أغلب لسانيات التراث العربية.

2- **قراءة إصلاحية**، تسعى إلى تنقية النحو العربي مما علق به من شوائب، مثل التجريد والتعليل والحذف والعامل والتقدير، ويمكن أن يُعدّ تمام حسان أبرز نموذج لهذا النمط من القراءة، فقد "حاول إيجاد العلاج على طريقة تختلف اختلافا عظيما أو يسيرا عن الطريقة التي ارتضاها القدماء"[3]، بل عَدَّ حسان مشروعَه "أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر"[4].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 134

(2) التفكير اللساني في الحضارة العربية 26

(3) اللغة العربية معناها ومبناها 9

(4) المصدر نفسه 10

3- **قراءة تفاعلية**، تسعى إلى تقديم النظرية اللغوية العربية القديمة في إطارها التاريخي المنتج لها، وتعطيها مكانتها الطبيعية اللائقة بها؛ "لخلق نوع من التفاعل بين الفكر اللغوي العربي القديم والنظريات اللسانية الحديثة القائم على الأخذ والعطاء والقرض والاقتراض بينهما"[1]. ويرى الباحث أحمد المتوكل أن القراءة التفاعلية تطمح إلى تحقيق ثلاثة أهداف متكاملة:

- "صوغ النظريات القديمة في قالب جديد، يتيح المقارنة بينها وبين الحديث من النظريات.
- تطعيم النظريات اللسانية الحديثة العامة بروافد نظرية جديدة قد تثبت ما اتُّفِقَ عليه في الغرب، وقد تدحضه.
- خلق نموذج لغوي عربي (أو نماذج عدة) يضطلع بوصف اللغة انطلاقا من النظريات القديمة بعد أن تُقولَب وتُمحَّص في إطار النظرية اللسانية وأن تحتك بما تفرع ويتفرع عنها من نماذج لغوية"[2].

وعُدَّ الباحث أحمد المتوكل أبرز من كتب في هذا الاتجاه[3].

وقد توصل لسانيو التراث إلى نتائج لا تخلو من إشكالات وتناقضات، فقد زعموا أن النظرية اللغوية العربية القديمة هي نظرية وصفية[4]، وتوليدية[5]،

---

(1) اللسانيات العربية الحديثة 137

(2) نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني 91

(3) ينظر: اللسانيات العربية الحديثة 138 وقد أرجأنا الحديث عن كتابات المتوكل إلى الفصل الرابع الذي خصَّصناه لها، وسبب هذا الإرجاء وهذا التخصيص أن كتابات المتوكل تندرج في إطار نظري واحد، هو الإطار الوظيفي، واندراجها هذا يحتّم علينا تناولها في ضوء الأسس والمبادئ التي قامت عليها نظرية النحو الوظيفي. أما علاقتها بالتراث فهي علاقة ثانوية، تعود إليه عند الحاجة إلى مفاهيم أو تحليلات مناسبة يمكن أن تغني المقاربة الوظيفية لقضايا اللغة العربية. ينظر: مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي 7

(4) ينظر: تعليم اللغة بين النظرية والتطبيق (بحث) 113، وأهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث 27، ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث 33-34

(5) ينظر: تعليم النحو بين النظرية والتطبيق (بحث) 124-125، ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث 46، 54، والنحو العربي والدرس اللساني الحديث 155، وأصول تراثية في علم اللغة 50

ووظيفية[1] في الوقت نفسه، ولم يأبه لسانيو التراث بأن هذه الاستنتاجات المتناقضة تفقد التراث اللغوي العربي (خصوصيته) الحضارية، وذلك حينما تجعله قابلا لأن يصاغ حاضرا ومستقبلا في أية نظرية لسانية ممكنة اليوم وغدا، فليس معقولا أن يكون النحو العربي بنيويا وتوليديا ووظيفيا في أسسه النظرية والمنهجية، وكل توجه من هذا القبيل يوقعنا في "مفارقة منهجية ومغالطة إبستمولوجية. إن ما يكون بنيويا تصنيفيا لا يمكنه أن يكون، في الوقت ذاته، توليديا تحويليا، نظرا لاختلاف الأسس النظرية والمنهجية بين التصورين"[2].

كما تغفل لسانيات التراث أن النظريات اللسانية الحديثة خضعت لعمليات تحديث وتطوير وإعادة نظر مستمرة، حتى غودرت نماذجها الأولى بعد أن طرحت نماذج بديلة لها، تتجاوز نقاط الضعف المرصودة على الأولى، كما في النظرية التوليدية مثلا، ومع ذلك نجد بعض الباحثين مازال يصر على مقارنة النظرية اللغوية العربية بتلك النماذج المهجورة[3].

## إشكالية التراث في لسانيات النص العربية

إن الصراع بين التراث والحداثة في الوعي العربي عموما وفي اللسانيات خصوصا قد امتدَّ بنحو طبيعي إلى لسانيات النص، فقد أدخلت لسانيات النص العربية نفسَها، منذ لحظة ولادتها، في دائرة ذلك الصراع، وهذا ما نجده واضحا في الكتابة النصية الأولى في الثقافة العربية، وهي كتابة محمد خطابي؛ إذ جعلت المقترحات العربية (التراثية) جنبا إلى جنب مع المقترحات الغربية (الحديثة). إن الجمع بين هذين الصنفين المنتميين إلى بيئتين معرفيتين مختلفتين زمانا ومكانا - وبغض النظر عن دواعيه التي سنتوقف عندها بعد قليل- يمكن أن يفسر لنا أن أي جديد ليس له الدخول إلى حرم الثقافة العربية إلا عبر نافذة التراث، فمن هذا

(1) ينظر: استراتيجيات الخطاب 6-7
(2) اللسانيات العربية الحديثة 158، وينظر: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات 282
(3) ينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث 5، واللسانيات العربية الحديثة: 143

التراث يكتسب الجديد شرعيته وهويته، وهو ما يعني ضمنا أن العقلية العربية لا يمكن مخاطبتها إلا عبر تلك النافذة، نافذة التراث.

توجه قسم من اللسانيين العرب النصيين إلى التراث العربي الإسلامي بحثا وتفتيشا عن أية إشارة أو فكرة تدخل في مجال النص. وقد اختلفت المجالات المقصودة من باحث إلى آخر، فمنهم من توجه إلى النحو والبلاغة، ومنهم من توجه إلى التفسير وعلوم القرآن، وثالث ذهب إلى مباحث النقد الأدبي، وغيرهم من جمع بين أكثر من مجال في دراسته. كما تباين حجم المساحة المخصصة للمباحث التراثية في الكتابات النصية العربية، فبعض الكتابات كانت خالصة للمقارنة بين لسانيات النص والتراث، ككتابة محمد الشاوش (أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية)، وكتابة أشرف عبد البديع عبد الكريم (الدرس النحوي النصي قي كتب إعجاز القرآن الكريم)، وكتابة محمد عبد الباسط عيد (النص والخطاب قراءة في علوم القرآن)، وكتابة أحمد محمد عبد الراضي (نحو النص بين الأصالة والمعاصرة)، أما البعض الآخر فخَصَّصَ للمباحث التراثية جزءا من كتابته، كما هي الحال في دراسة محمد خطابي (لسانيات النص)، ودراسة عمر أبو خرمة (نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى)، وغيرها.

قدم الباحثون العرب في لسانيات النص تفسيرات مختلفة لعودتهم إلى التراث، فمحمد خطابي، مثلا، علّلَ الأمرَ بكون النصوص التي يحللها عربيةً، وهو ما يستدعي مساءلة التراث اللغوي العربي القديم، على الرغم من قناعته وإيمانه بأن النص العربي لا يسلك، في اتساقه وانسجامه، سبيلا مخالفا تماما للنص الغربي، بحيث تعجز الأدوات التي اقترحها الغربيون عن مقاربته من هذه الزاوية[1]، إن العودة إلى التراث -في نظر خطابي- "تعني إعادة الحياة إلى هذه الإسهامات باعتبار أن فيها نظرات لا تقل أهمية وخصوبة عمّا قدمه الغربيون"[2].

أما الباحث محمد الشاوش فكان محور كتابته البحث عن الأصول التي اعتمد عليها المنوال اللغوي العربي في معالجة مسألة العلاقات بين الجمل. ولم يعتد

(1) ينظر: لسانيات النص (خطابي) 95
(2) المصدر نفسه 95

الشاوش بما تثيره إشكالية القديم والحديث؛ فهو يرى أن وصفَ النحو العربي بأنه تراث قديم وصفٌ يستدعي المراجعة؛ لأن العلوم الإنسانية عموما لا تخضع لمعيار الزمن، فهي تختلف عن "العلوم التي يكون المسار فيها في التاريخ خطيّا يتجاوز فيه اللاحق السابق ويعوضه. وإذا سلّمنا بما تقدّم من ناحية، وأقررنا من ناحية أخرى بقوة بعض المناويل مما أنتج الفكر الإنساني في بلاد المشرق أو في بلاد الغرب وتواصل انفتاح بعض ما فيها من ميادين البحث وجداوله استقام لنا التعبير عن احترازنا الشديد من استعمال القيدين (قديم) و(حديث) متى علّق الأمر بـ (النظرية النحوية العربية) أو غيرها، فالنظريات في العلوم الإنسانية لا تقيّم باعتبار أعمارها كما تقيّم الأجسام برائز الفحم14 (c14). وبهذا الوضع تكون النظريات النحوية العربية قابلة لأن تُقارن بمختلف النظريات النحوية واللسانية"[1].

ولأن الشاوش يعلم أن المقارنة قد تتجاوز تعديد وجوه الاتفاق والاختلاف بين النظريات لتنتقل إلى مرحلة التقويم، وهي، من ثَمَّ، تكون مهدّدة بالوقوع في المفاضلة والمفاخرة، فتنقلب نصرة لإحدى النظريات على الأخرى، يساعد على ذلك ضرورة انتماء الدارس حضاريا وثقافيا إلى واحدة منها، بيّن أن عمله بعيد عن أمر المفاضلة والمفاخرة؛ لأنهما يتوقفان على الإيمان المسبق بفضل شيء على آخر، ثم الاستدلال على وجاهة ذلك المعتقد بجميع الوسائل[2].

كما بيّن الشاوش أن هناك مقاييس عامة يمكن تحكيمها في تقويم النظريات والمقارنة بينها، وهي مقاييس "لا يختلف الناس في شأنها، لصدورهم فيها عمّا تمليه قوانين العقل وسنن العادة والعرف، وهم يعمدون إليها بالخصوص متى اتفقت الظواهر المُقارّن بينها وتماثلت"[3]. ومن تلك المقاييس:

- "فضل السابق على اللاحق متى اتفقت النتائج وتماثلت.
- فضل الكثير على القليل.
- فضل الظاهر الصريح على الضمني الخفي.

---

(1) أصول تحليل الخطاب 19/1

(2) ينظر: المصدر نفسه 19/1

(3) المصدر نفسه 20/1

شرعية التراث رهن بأن ينطق بهذه النظرية أو تلك!!"[1].

أعلن عيد أن هدف دراسته (النص والخطاب، قراءة في علوم القرآن) هو تقديم قراءة لهذا الأفق التراثي المتمثل بعلوم القرآن، لكنه بين أنه "ليس من غاية هذه القراءة أن تُدلِّ بالتراث، فتزعم سبقه للنظر المعاصر في هذه المقولة أو تلك، فمثل هذا المسعى لا مبرر له، ولا جدوى منه، خاصة ونحن نُقِرُّ بأننا نتقدم صوب التراث برؤى الحاضر ومنجزاته"[2].

إن القراءة التي ينشدها هذا الباحث قراءة يلتقي فيها وعيان متجادلان: القارئ والمقروء، وهذا اللقاء يؤكد أن العلاقة بين القارئ والنص ليست علاقة تقابل وتضاد، وإنما هي علاقة يكون فيها النص جزءا من وعي القارئ، وجزءا من بنية تفكيره[3]. "فالرغبة في تدعيم وجودنا بقراءة تراثنا، وتراث غيرنا، تخلقه هذه الحالة من الجدل التي تنهض -ضرورةً- على أسس ذاتية، وعلاقات جدلية تمكننا في نهاية الأمر من تجاوز حالة النقل المعرفي إلى المشاركة في إنتاج المعرفة، وهذا هدف جدير بأن نسعى إليه. ولكي نسهم في الثورة المعرفية التي تحيط بنا، علينا أن نفعل ذلك من خلال تراثنا، من وعينا به، وهذا لن يكون بمعزل عن قراءة جادة متسائلة، يثرى بها الماضي والحاضر"[4].

فالقراءة هنا -بحسب الباحث نفسه- قراءة تفاعلية، لا تمجد التراث، وليس دافعها مجرد الحنين إلى الماضي، أو لتأسيس شرعية الحاضر، وتأصيله في الماضي، "فمثل هذا الطرح يوشك أن يرحل دون عودة، إننا نعود إلى التراث لـ (تحقيقه) بمفهوم الجابري[5]؛ لنعيد قراءته؛ لنتمكن به من تأكيد ذواتنا وتدعيم هويتنا، والمشاركة في إنتاج المعرفة"[6].

---

(1) النص والخطاب قراءة في علوم القرآن 8
(2) النص والخطاب قراءة في علوم القرآن 13
(3) ينظر: المصدر نفسه 13
(4) المصدر نفسه 13
(5) تحقيق التراث عند الجابري لا يكون بالتقوقع فيه والوقوف عنده، وإنما بوضعه ضمن سياقه التاريخي المنتج له. ينظر: التراث والحداثة دراسات ومناقشات 105
(6) النص والخطاب قراءة في علوم القرآن 14

- فضل من لم تتوفر له آلات الاكتشاف على من توفرت له"[1].

ويرى الشاوش أن تلك المقاييس إنْ روعيت فإنها ستقي الدارس من الوقوع في المفاضلة، أو الانحياز لإحدى النظريات على سواها.

كما نبه الشاوش على تهيّبه من الوقوع في (الإسقاط)، أي "اقتباس مفهوم من نظرية حديثة، واستعماله في نظرية أخرى متقدمة عليها في الزمان"[2]، معتمدا في ذلك على ما أوتي من الفطنة والحصافة، وما ألزم به نفسه من الموضوعية والعدل، وهي صعوبة يعترف الشاوش بأنها اعترضته، ثم يقول: "وحاولنا أن نتخلص منها وأن نقلص من وقعها علينا، وقد وفقنا في تحقيق ذلك أحيانا، ولعلنا وقفنا دونه أحيانا أخرى"[3].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف لدراسة تأخذ على عاتقها البحث عن أصول نظرية غربية حديثة في تراث عربي قديم، أن تتجنب الإسقاط؟ فمعلوم أن هدف مثل هذه الدراسة الكشف عن مفاهيم تلك النظرية في مقولات التراث، أي إن زاوية النظر إلى التراث محددة بما تقوله تلك النظرية، ومجال البحث محدد بمدى توافق بعض الظواهر التراثية مع مفاهيم لسانيات النص، وهو ما يعني - ضرورةً- اقتباس مفاهيم هذه النظرية الحديثة واستعمالها وتوظيفها في التراث العربي، فكيف لا يحدث الإسقاط إذن؟

صحيح أن الشاوش تعهد بعدم الوقوع في المفاضلة أو الإسقاط، لكنه لم يسلم منهما، ويكفي، للاستدلال على ذلك، أن نحيل على بعض النصوص التي أوردناها في المبحث التالي[4].

أما الباحث محمد عبد الباسط عيد فلم ينكر نفوره من "حرص جُل الباحثين على تأصيل كل جديد وافد بالبحث عن جذوره في التراث، يتلمسون لذلك أوهى الصلات وأوهن العلاقات، وكأن العالم كله قد توقف إزاء تراثنا، وكأن

---

(1) المصدر نفسه 20/1

(2) أصول تحليل الخطاب 20/1

(3) المصدر نفسه 20/1

(4) ينظر: ص155-156 من هذه الدراسة

شرعية التراث رهن بأن ينطق بهذه النظرية أو تلك!!"[1].

أعلن عيد أن هدف دراسته (النص والخطاب، قراءة في علوم القرآن) هو تقديم قراءة لهذا الأفق التراثي المتمثل بعلوم القرآن، لكنه بين أنه "ليس من غاية هذه القراءة أن تُدِلّ بالتراث، فتزعم سبقه للنظر المعاصر في هذه المقولة أو تلك، فمثل هذا المسعى لا مبرر له، ولا جدوى منه، خاصة ونحن نُقِرُّ بأننا نتقدم صوب التراث برؤى الحاضر ومنجزاته"[2].

إن القراءة التي ينشدها هذا الباحث قراءة يلتقي فيها وعيان متجادلان: القارئ والمقروء، وهذا اللقاء يؤكد أن العلاقة بين القارئ والنص ليست علاقة تقابل وتضاد، وإنما هي علاقة يكون فيها النص جزءا من وعي القارئ، وجزءا من بنية تفكيره[3]. "فالرغبة في تدعيم وجودنا بقراءة تراثنا، وتراث غيرنا، تخلقه هذه الحالة من الجدل التي تنهض -ضرورةً- على أسس ذاتية، وعلاقات جدلية تمكننا في نهاية الأمر من تجاوز حالة النقل المعرفي إلى المشاركة في إنتاج المعرفة، وهذا هدف جدير بأن نسعى إليه. ولكي نسهم في الثورة المعرفية التي تحيط بنا، علينا أن نفعل ذلك من خلال تراثنا، من وعينا به، وهذا لن يكون بمعزل عن قراءة جادة متسائلة، يثرى بها الماضي والحاضر"[4].

فالقراءة هنا -بحسب الباحث نفسه- قراءة تفاعلية، لا تمجد التراث، وليس دافعها مجرد الحنين إلى الماضي، أو لتأسيس شرعية الحاضر، وتأصيله في الماضي، "فمثل هذا الطرح يوشك أن يرحل دون عودة، إننا نعود إلى التراث لـ (تحقيقه) بمفهوم الجابري[5]؛ لنعيد قراءته؛ لنتمكن به من تأكيد ذواتنا وتدعيم هويتنا، والمشاركة في إنتاج المعرفة"[6].

---

(1) النص والخطاب قراءة في علوم القرآن 8
(2) النص والخطاب قراءة في علوم القرآن 13
(3) ينظر: المصدر نفسه 13
(4) المصدر نفسه 13
(5) تحقيق التراث عند الجابري لا يكون بالتقوقع فيه والوقوف عنده، وإنما بوضعه ضمن سياقه التاريخي المنتج له. ينظر: التراث والحداثة دراسات ومناقشات 105
(6) النص والخطاب قراءة في علوم القرآن 14

وتقرر إحدى الباحثات -بشكل إطلاقي- أن النحو العربي "قدم نظرية نحوية نصية تقترب في معطياتها من الدرس اللساني الحديث، كما اتضح عند النحاة القدامى: الخليل (ت175هـ)، وسيبويه (ت180هـ)، والفراء (ت207هـ)، والأخفش (ت215هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، وابن هشام (ت761هـ)"[1].

تعتمد هذه الباحثة في حكمها هذا على كلامٍ لعبد الرحمن الحاج صالح، ذكره محمد الأخضر الصبيحي في كتابه (مدخل إلى علم النص)، هذا نصه: "وفي ضوء النظريات التي وضعها اللسانيون في زماننا هذا، حدث اكتشاف آخر مهم بالنسبة إلى الباحثين في اللسانيات بصفة عامة، والباحثين العرب بصفة خاصة، وهو وجود مجموعة من المفاهيم والتصورات العلمية، وبجانبها مجموعة من المناهج التحليلية عند أقدم النحاة العرب لا تقل أهمية عمّا أثبتته اللسانيات الحديثة، وأجلُّ هؤلاء النحاة وأكثرُهم أصالةً هم الخليل بن أحمد، وسيبويه، والأخفش الأوسط، وأبو علي الفارسي، وابن جني"[2].

ولم تلتفت هذه الباحثة إلى أن كلام الحاج صالح يعود إلى سنة 1977، وأن لسانيات النص لم تكن -وقتئذٍ- قد دخلت إلى الثقافة العربية، أي إنه كان يتحدث عن لسانيات الجملة حصرا، والنظريات المرتبطة بها كالوصفية والتوليدية.

إن أية دراسة، في أي مجال علمي، تكتسب قيمتها من مدى إسهامها في تطوير مجال البحث المنتمية إليه وتعميقه وتشخيص مشكلاته، أما استهداف المقارنة لذاتها فلا يفيد النظر العلمي في شيء، ومن ثم لن تكون له أهمية تذكر[3]، يقول مصطفى غلفان: "ليس المهم في شيء أن نصل إلى مثل هذا التقارب، إن عمق المشكل يكمن في مساءلة الأسس المنهجية والأبعاد النظرية للنشاط اللغوي

---

(1) النحو القرآني في ضوء لسانيات النص 20

(2) أثر اللسانيات في النهوض بمستوى اللغة العربية (بحث) 104، وينظر: مدخل إلى علم النص (الصبيحي) 36

(3) ينظر: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات 278

العربـــي ونظيره الغربـــي الحديث. قد يحصل الالتقاء والتشابه بين الفكر اللغوي القديم والفكر اللساني الحديث في كثير من المجالات المعرفية، كما يحدث صدفة أو عفويا بين جميع الثقافات الإنسانية. إن ما يتعين القيام بـــه وتوضـــيحه بالبحـــث والتنقيب هو كيف وُضِعَ هذا المفهوم أو ذاك في إطار نظري معين؟ كيـــف يـــتم توظيفه؟ ما علاقته بمفاهيم أخرى؟ من المؤكد أن انتقاء المفـــاهيم وعزلهـــا عـــن الإطارين النظري والمنهجي اللذين يتحكمان في هذه المفاهيم لا يقود إلى نتيجـــة منهجية مفيدة"[1].

إن النظر في مبادئ التراث وتقييمها أمر مشروع، ولا سيما إذا كان الهدف هو تطوير الفكر اللغوي العربـــي القديم، لكن ما يجب أن يتوخاه الباحـــث هـــو الابتعاد عن النـــزعة التمجيدية أو التعظيمية لمقولات التراث؛ لأنها تتنـــاقض مـــع مفهوم النظرية وشروطها؛ إذ يجب أن تكون النظرية "قابلة للإبطال، أو على الأقل قابلة للتجاوز، في حين يكون ما تنادي به لسانيات التراث المتمثل في قابلية الفكر اللغوي العربـــي للقولبة والاندماج في مجموع النظريات اللسانية الحديثـــة أمـــرا مستحيلا، فلا يمكن، على الأقل من الناحية النظرية، البرهنة على صحة النظريات، كل ما يمكن القيام به هو البرهنة على خطئها، وكل نظريـــة لا تقبـــل الإبطـــال والدحض هي ميتافيزيقا. (إن الفرق بـــين العلـــم والميتافيزيقـــا هـــو الإبطـــال falsification)"[2].

ومما يجب التنويه به أن معظم لسانيات التراث جعلت الهدف المركزي مـــن المقارنة البحث عن (أصالة) التراث اللغوي وإثباتها، وهو ما يجعل تلـــك الأصـــالة مرتبطة أساسا بهذا الشكل من المقارنة، أي إن التراث اللغوي العربـــي يكتســـب أصالته بالارتباط المباشر بالنظريات اللسانية الحديثة، "والواقع أن أصـــالة الفكـــر اللغوي العربـــي ليست مرتبطة بمدى ملاءمته لما تقدمه النظريات اللسانية الحديثة. إن اللسانيات الحديثة ليست مقياسا لتقويم أصالة التفكير اللغوي العربـــي القديم. إن أصالة هذا الفكر مرتبطة بالإطار الحضاري العربـــي الإســـلامي، وبالشـــروط

---

(1) اللسانيات العربية الحديثة 151

(2) المصدر نفسه 151

التاريخية التي وجهت التفكير اللغوي العربي في المسار الذي سار فيه بكل الملابسات والأبعاد المعروفة"[1]. وهذا ما لم يفطن إليه أغلب لسانيي التراث.

وبغض النظر عن الأسباب والدواعي التي دفعت الباحثين العرب إلى مقارنة التراث العربي بمقولات لسانيات النص، سنحاول في المبحثين التاليين الوقوف عند أهم مظاهر تلك المقارنة، أي عند أهم الموضوعات التراثية التي وجد فيها الباحثون خروجا من مستوى الجملة ودخولا في أفق النص، وسيكون الكلام محصورا بين أربعة مجالات: النحو والبلاغة، وقد خُصِصَ لهما المبحث الثاني، والتفسير وعلوم القرآن، وخُصِصَ لهما المبحث الثالث.

(1) اللسانيات العربية الحديثة 153-154، وينظر: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات 280

# الجذور النحوية والبلاغية

## توطئة:

لا بد من الإشارة أولا إلى أن الجمع بين مجالي النحو والبلاغة، وعدم الفصل بينهما في هذا المبحث، قد فرضته طبيعة الموضوعات التي وجد فيها اللسانيون العرب مظاهر نصية، فهي موضوعات يتوزع جزء كبير منها بين البلاغة والنحو، ولعل أكثر تلك الموضوعات أهمية - في ما يتعلق بموضوعنا- وهو العلاقات الرابطة بين الجمل الذي يُسمى في النحو العطف، وفي البلاغة الوصل والفصل خير شاهد على ما ندّعي، فضلا عن ذلك أن الفصل بين المجالين فصل طارئ، وليس فصلا أصليا في المنوال النظري الذي أسسه النحاة العرب[1].

إن البحث في النحو والبلاغة عن جذورٍ للسانيات النص أمر ضروري بالنسبة إلى الذين لا يطمئنون إلى النظريات اللسانية الحديثة ما لم يوجد لها سند تراثي، يمنحها غطاءً شرعيا للتواجد في حرم الثقافة العربية؛ فالنحو والبلاغة هما المجالان الأساسيان اللذان يشكلان هوية التفكير اللغوي العربي، وهذا يحتّم أن يكونا نقطة الانطلاق للذي يروم المقارنة أو البحث عن جذور؛ لأنهما إن خَلَوا من أي جذر فلن ينفع بعد ذلك البحث في غيرهما، كالتفسير أو النقد الأدبي أو غيرهما.

غير أن ذلك لا يعني اتفاق الباحثين العرب على وجود ملامح نصية في كلا المجالين؛ فمحمد خطابي مثلا استبعد النحو من مقارنته التراثية؛ لأنه يؤمن - متأثرا بالباحث أحمد المتوكل- بأن النشاط اللغوي العربي القديم ينقسم على

---

(1) ينظر: أصول تحليل الخطاب 18/1

(لسانيات جملة) و(لسانيات خطاب)، الأولى يمثلها النحو، والثانية موجودة في البلاغة والتفسير وأصول الفقه، فهذه "المباحث الأخيرة تواجه (تتخذ لها موضوعا) وحدة لغوية أكبر من الجملة رغم تفاوتها في استحضار مقتضيات التواصل أثناء مواجهة الخطاب"[1]. من هنا يمكننا أن نسجل أولى الإشكاليات التي تعترض طريق المقارنة، فالنحو العربي الذي يراه الباحث محمد الشاوش نحوا نصيا بامتياز يراه المتوكل وخطابي نحوا جمليا لا علاقة له بالنص. والرأي الثاني هو ما ذهب إليه تمام حسان من قبل؛ إذ يقول: "الجملة هي المدى الأقصى الذي وقف عنده النحاة، فلم يتناولوا وحدة أكبر منها، حتى حين كان النحاة يتكلمون عن عطف الجمل أو عن الاستدراك أو الإضراب إلخ، كان منطلقهم من علاقة الجملة الواحدة بأختها. ولم يحدث مرة أن شملوهما معا بمصطلح واحد يتخطى مفهوم الجملة"[2].

وعلى الرغم من هذا الاختلاف سنتوقف عند أهم المظاهر النحوية والبلاغية التي عدّها بعض اللسانيين العرب مظاهر نصية/خطابية:

## أولا: التركيب

انطلق بعض الباحثين من القول بقدرة بعض المفاهيم النظرية في النحو العربي على استيعاب النص، وفي مقدمة تلك المفاهيم (التركيب) الذي يحظى بأهيمة بالغة عند النحاة واللغويين العرب. والتركيب هو الغاية المتوخاة من استعمال الألفاظ، يقول الجرجاني: "الألفاظ المفردة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض"[3]، ويقول السكاكي: "الغرض الأصلي من وضع الكلم هو التركيب..."[4].

والتركيب بين الألفاظ في الجمل قد يكون قائما على الإعراب، وقد يكون قائما على غيره، ولا تتحقق الجملة ما لم تتركب المفردات، أي تصبح بينها علاقة

(1) لسانيات النص (خطابي) 95
(2) الأصول 309-310، وينظر: بلاغة النص 30
(3) دلائل الإعجاز 416، وأصول تحليل الخطاب 198/1.
(4) مفتاح العلوم 141

إعراب، لكن الإعراب ليس شرطا في تحقق التركيب، فمن التراكيب ما هو قائم على غير الإعراب، يقول الرضي الاستراباذي (ت686هـ): "فليس كلُّ اسمٍ مركبٍ إلى غيره، غير مشابه لمبنيِّ الأصلِ، معربا"[1]. ومن هذا النص يستنتج الباحث محمد الشاوش أن التركيب بمثابة الأصل والإعراب بمثابة الفرع، وقيّد الاستراباذي "المعرب بكونه الاسم المركب إلى عامله، وبهذا التمييز يظهر ضرب آخر من التركب، هو تركب الاسم إلى غير عامله، ومثّل عن الأول بتركب المضاف إليه إلى المضاف، فيكون مجرورا لتركبه إلى عامله (المضاف أو الحرف المقدر)، وعن الثاني بتركب المضاف إلى المضاف إليه فلا يستحق بذلك التركب إعرابا؛ لأن المضاف إليه ليس عاملا في المضاف، كما مثّل عنه بالتوابع حيث يُركب المتبوع إلى تابعه والتابع إلى متبوعه دون أن يستحق أحدهما بذلك إعرابا خاصا"[2].

والتركيب على هذا تركيبان:

- تركيب قائم على الإعراب، تجمع فيه بين العامل ومعموله.
- تركيب قائم على غير الإعراب، تجمع فيه ضروب التركُب التي لا تقوم على أثر العامل في المعمول.

ويرى الشاوش أننا إنْ استحضرنا تعليلات البلاغيين لحالات الوصل والفصل، واستحضرنا قرب العلاقات الجملية ببنية التوابع عامة والعطف خاصة، واستحضرنا ما رأوه بين الجمل من علاقات تتجاوز البنية الإعرابية العاملية وتتنزّل في مجال المعنى، أدركنا ما يمكن أن يغنمه توسيع مفهوم التركيب ليتجاوز حدود البنية العاملية إلى بنية أخرى ليس من الضروري أن تكون تحت سلطان العمل، بل تكون تحت سلطان المعنى -وللمعنى في منوالهم سلطان يفوق سلطان العمل- وأمكن أن نجمع في المنوال الذي أسسه الأستراباذي للتركيب ظواهر لغوية مناسبة لاستيعاب تركب الخطاب من جمل[3].

---

(1) شرح الكافية 48/1

(2) أصول تحليل الخطاب 202/1

(3) ينظر: أصول تحليل الخطاب 203/1-204

كما يشير الشاوش إلى أن الصنف الثاني من التركيب، وهو التركيب القائم على غير العمل والإعراب، منوال مناسب للتوسيع، ليضم اجتماع الجمل في مستوى الخطاب، ويجعل تعاقب الجمل في مستوى النص من قبيل التركيب القائم على غير العمل، وهو المفضي إلى بنية، تُركّبُ فيها الجملة إلى أختها من غير أن تكون إحداهما عاملة والأخرى معمولة[1].

ثم يقول الشاوش: "إن صحّ هذا الافتراض لم تخرج الظاهرة الخطابية النصية عن الظاهرة العامة المتحكمة في تركيب أصناف أخرى من الوحدات اللغوية، وإذا هي الظاهرة عينها من حيث طبيعتها، وسبب الاختلاف إنما هو المستوى الذي تجري فيه، وطبيعة العناصر اللغوية التي يُركّب بعضها إلى بعض. وما يطمس العلاقة بين الإجراءين راجع إلى بعد طبيعة الوحدات بعضها عن بعض، وليس راجعا إلى اختلاف قاعدة الربط"[2].

غير أن ما يتحدث عنه الشاوش، وينقل النصوص للاحتجاج له، هو عين ما نظّر له البلاغيون في باب الوصل والفصل، ولا أعرف السبب الذي منعه من الانطلاق من هذا المبحث البلاغي، ولاسيما أنه من الرافضين للفصل بين النحو والبلاغة، أو الانطلاق من مبحث نحويّ أكثر وضوحا للقارئ، وهو مبحث الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي ليس لها محل، فضلا عن ذلك أن التركيب الذي يتحدث عن الأستراباذي، بصريح عبارته، تركيب بين الألفاظ لا بين العبارات أو الجمل، والأمثلة التي ساقها دليل على ذلك، فهي المضاف والمضاف إليه، والتوابع.

وثمة مسألة أخرى تتعلق بالتركيب، اختلف النحاة إزاءها، وهي هل أنّ المركبات من وضع الواضع أو من فعل المستعمل؟ ذهب قسم منهم كابن الحاجب إلى أن الألفاظ فقط هي من وضع الواضع، أما التراكيب فالشأن فيها للمستعمل[3]. أما الرضي فانتصر للرأي القائل بأن المركبات موضوعة أي مجردة،

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 204/1
(2) المصدر نفسه 204/1
(3) ينظر: شرح الكافية 25/1

إذ يقول: "إنّا لا نسلم أن المركب ليس بموضوع"[1].

حاول الشاوش أن يستثمر هذه الفكرة من جهتين، الأولى: أن مفهوم المركب عند الأستراباذي يمكن أن يكون متجاوزا حدود الجملة؛ فبعد أن مثل الأستراباذي لضروب التركيب بتقدم المضاف على المضاف إليه والفعل على الفاعل قال: "وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام"[2]، فمعنى هذه العبارة أو معنى لفظة (الكلام) تحديدا قد يكون (جنس ما يُتكلمُ به)، وما يتكلمه الناس ليس مقصورا على الألفاظ والجمل، فقد يكون أقوالا ونصوصا. وبهذا الفهم يمكن للنحو أن يشمل الأحكام والقوانين المتعلقة بتركيب الجملة أو ما يتجاوزها إلى ضروب التركيب التي يمكن أن تقوم بين الجمل. وهذا هو المعنى الذي رجّحه الشاوش[3]، أما المعنى المشهور للفظة (الكلام) عند النحويين العرب فهو الجملة، (كلامنا لفظ مفيد كاستقم).

الثانية: أن ردّ المركبات إلى التواضع يقوم "على تجاوز الأقوال الخاصة في حدّ ذاتها، وعلى تخليصها من الخصوصيات التي تنتسب بها إلى قائليها وعلى تجريدها من قيود الإجراء في السياقات المعينة قصد استنباط الثوابت والقواعد التي لا تتغير بتغير القائل ولا بتجدد القول، يكون ذلك في المركبات التي دون الجملة كتركب الفاعل إلى فعله والخبر إلى مبتدئه والمضاف إليه إلى المضاف، ولولا توفر التجريد في هذه الضروب من التركيب لما عقدت الأبواب لهذه المسائل، فإذا قام الدليل على أن في تركّب الجملة إلى الجملة وارتباطها بها قسطا من الانتظام والخضوع لأصول وقواعد ثابتة، وليس من الظواهر التابعة لحرية المتكلم أمكن اعتبار تلك القواعد والأصول موضوعا لتركيب نص الخطاب ونحوه"[4].

ولنا أن نسجل على كلام الشاوش الملاحظات الآتية:

1- إن لسانيات النص لا تبحث -كما بينا في موضع سابق- عن قواعد وضعية معيارية للتراكيب النصية، وإنما تبحث عن اطّراد مظاهر خطابية

---

(1) المصدر نفسه 25/1

(2) المصدر نفسه 25/1

(3) ينظر: أصول تحليل الخطاب 207/1-208

(4) أصول تحليل الخطاب 206/1-207

في النصوص، تجعل من كتلة لغوية ما نصا متماسكا، وهذه المظاهر قد تكون شكلية أو معنوية أو تداولية.

2- القول بأن التركيب بين الجمل من وضع الواضع يتنافى مع أهم مبادئ لسانيات النص، التي ترى النص وحدة استعمالية تخضع لظروف المنتج والمتلقي.

3- إن كلام الشاوش مبني على افتراضات وشروط (إذا قام الدليل)، والدليل لم يقم إلا بتأويل متعسف لأقوال النحاة، نعم قد يقوم على وجود قواعد لصنف من التراكيب بين الجمل، كما في العطف، لكن قواعد الصنف لا تنطبق على المجموع.

4- اعتمد الشاوش في حديثه عن التركيب على الرضي الأستراباذي وحده. ولا يمكن اختزال النظرية اللغوية العربية بنحويّ واحد كالرضي على ما له من مكانة سامية في تاريخ النحو العربي.

إن تلك الملاحظات تضعف الأساس الذي انطلق منه الشاوش في بناء رؤيته، وتعطي القارئ إشارة بأن المقارنة التي يُجريها تقوم على كثير من التعسف في تأويل كلام النحاة. ولو صحّ الركون إلى هذا النمط من التأويل لأمكن القول بأن التراث النحوي العربي يشتمل على جميع النظريات اللسانية الحديثة.

## ثانيا: النظم

بدأ لسانيو النص الحديث عن الربط الجملي بنظرية النظم التي أسسها عبد القاهر الجرجاني، وهذه النظرية قائمة -كما هو معروف- على توخي معاني النحو، "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت، فلا تزيغ عنها"[1]. واستدلّ الجرجاني على هذا الرأي بذكر مجموعة من الأبواب التي يترتب على اختلاف نظمها اختلاف معناها، منها: الخبر، والشرط والجزاء، والحال.

(1) دلائل الإعجاز 81

وهذه الأبواب جميعا تقع في إطار الجملة. غير أن الجرجاني يضيف إليها ضربين من المباحث، الأول في قوله: "وينظر في الجمل التي تُسرد فيعرفَ موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرفَ فيما حقُّهُ الوصلُ موضعَ (الواو) من موضعِ (الفاء)، وموضعَ (الفاء) من موضع (ثمّ) وموضع (أو) من موضع (أم) وموضع (لكنّ) من موضع (بل)"[1]، أما الضرب الثاني ففي قوله: "ويتصرف في التعريف، والتنكير، والتقديم، والتأخير، في الكلام كله، وفي الحذف، والتكرار، والإضمار، والإظهار، فيصيبَ بكلٍّ من ذلك مكانَه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له"[2].

ويرى الشاوش أن هذا الترتيب لم يكن وليد الصدفة، وإنما هو رؤية واعية للأصول المتحكمة في نظم الجملة وفي نظم ما يتجاوزها من تراكيب، وهو الأمر الذي دعاه إلى القول: "لعمري إنك لواجدٌ في هذا الكلام أفضل تخطيط وأحسن تصنيف لما أصبح يُسمى بنحو النص أو بتحليل الخطاب ومسائله، وأفضل تفصيل للأبواب والمسائل التي اعتُبرت محققة لاتّساق النص وترابط أجزائه. يكفي لإدراك ذلك أن تقارن بين هذه المسائل التي ذكرها الجرجاني والمسائل التي أقام عليها هاليداي وحسن مظاهر الاتّساق في مؤلفهما (cohesion 1976)، وهذا المشروع الذي أشرنا إليه عند الجرجاني تخطيط لا يضاهيه إخراج في استيعاب التصنيف النحوي للعلاقات الجملية والظواهر التي تؤسسها وتقوم عليها، لو أُخرج عليه مؤلف في النحو لأغنى عن جميع ما وُضع في نحو النص"[3].

لا أحد يستطيع التقليل من أهمية نظرية النظم، أو النيل من مكانتها التاريخية والمعرفية، أو إنكار ما بينها وبين لسانيات النص من تقارب في بعض الوجوه، لكننا في الوقت نفسه يجب أن نعترف بأن الباحثين العرب لم يطوروا هذه النظرية، أو يعيدوا إنتاجها، و لم يعتمدوا عليها أساسا ومنطلقا في تحليلاتهم اللغوية، وظلت محصورة في مجال البلاغة، و لم ينتقل التفكير اللغوي العربي إلى مستوى النص إلا بفضل اللسانيات الغربية. أما كلام الشاوش في النص المذكور آنفا فهو

---

(1) المصدر نفسه 82

(2) المصدر نفسه 82

(3) أصول تحليل الخطاب 210/1

كلام لم يخرج -أيضا- عن دائرة الافتراض (لو أُخرج عليه مؤلف لأغنى عن جميع ما وضع في نحو النص)، فهو مجرد تشخيص للمشكلة، وليس دليلا على تجاوزها.

إن النظرية اللغوية العربية برُمَّتها، وليس النظم وحدها، لو قُدِّر لها من التطور ما قُدِّر في قرونها الأولى، لاحتلت اليوم -بلا شك- مكانة مرموقة بين اللسانيات العالمية.

ومن الباحثين العرب من بالغ كثيرا في تفسير كلام الجرجاني، كعمر أبو خرمة الذي يرى أن الجرجاني كان يقصد بالنظم صناعة النص، وأن علم النحو الذي ينبغي أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه ليس نحوا جمليا فقط، إن نحو الجملة جزء يسير من علم النحو هذا؛ لذلك فهو يستنتج أن الجرجاني كان يتحدث عن أربعة أنحاء[1]:

1- نحو الجملة، ويشمل أبواب الخبر، والشرط والجزاء، والحال.
2- نحو ما فوق الجملة[2]، ويشمل الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى.
3- نحو النص، ويشمل مواضع الوصل والفصل بين الجمل.
4- نحو الأسلوب، وهو يختلف عمّا يُعرف بعلم الأسلوب أو الأسلوبية، ويشمل التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والحذف والتكرار، والإضمار والإظهار. ويرى أبو خرمة أن نحو الأسلوب يمكن أن يُقاس به "تمايز النصوص بعضها عن بعض؛ إذ هو المُظهِر لوعي الناص، أو الناظم، في تركيب كلامه، حسب توالي المعاني في النفس من جهة، وتأثيره في المتلقي من جهة ثانية"[3]

---

(1) نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى 44-45

(2) علما أن هذا المصطلح (نحو ما فوق الجملة)، أو(لسانيات ما فوق الجملة) شاع استعماله في اللسانيات العربية الحديثة مرادفا لنحو النص أو لسانيات النص، و لم يُخصص هذا التخصيص، غير المدعوم بأي ضابط علمي، إلا عند أبو خرمة، فكل ما هو فوق الجملة يقع -بالتأكيد- ضمن نشاط لسانيات النص.

(3) نحو النص- نقد النظرية وبناء أخرى 46

ويبالغ أبو خرمة في الحديث عن الدراسة النصية عند القدماء، وكأن هناك نظرية ناضجة متكاملة، جرى العمل بها على وفق منهج معروف؛ إذ يقول: "تضافرت جهود نحوية وبلاغية لتوسيع علم النحو، ليشمل دراسة النص، من حيث هو نص، ودراسة أثره من حيث هو اختيار للناص أو الناظم"[1].

وفي مقابل ذلك يذهب أحد الباحثين إلى أن مفهوم النظم الذي يقدمه عبد القاهر الجرجاني "إنما هو (نظم الجملة) وليس (نظم النص)، ذلك أن عبد القاهر ركز... على كشف العلاقات النحوية الرابطة بين المفردات داخل البيت، ولم يتجاوز ذلك إلى النص بتمامه. ويرجع هذا -فيما أرى- إلى أداة النظم التي قال بها عبد القاهر، وهي (النحو)، فالنحو -فيما قدمه النحاة العرب- (نحو الجملة)"[2].

## ثالثا: العطف/الوصل والفصل

حظي مبحث العطف باهتمام أغلب الباحثين العرب؛ إذ وجدوه أكثر المباحث التراثية قربا إلى لسانيات النص. والحديث عن العطف يستدعي بالضرورة الحديث عن ظاهرة الوصل والفصل بوصفها الظاهرة التي تقابله وتكسبه أهميته[3].

ويتمحور جهد اللغويين العرب في باب العطف/الوصل والفصل حول "ما ينبغي أن يُصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها، والمجيء بها منثورة، تُستأنف واحدةٌ منها بعد أخرى"[4].

والعطف من الظواهر الخاضعة للبنية العاملية من جهة ولغير البنية العاملية من جهة أخرى؛ لذلك يمكن القول بأن هناك جانبين تحكّما في صياغة هذه الظاهرة: القواعد النحوية، والمبادئ المعنوية والتداولية[5]:

---

(1) المصدر نفسه 79

(2) بلاغة النص 29-30

(3) ينظر: أصول تحليل الخطاب 402/1

(4) دلائل الإعجاز 222

(5) ينظر: لسانيات النص (خطابي) 100

**أ- الأساس النحوي**

يُراد به مجموع القواعد والقيود النحوية التي تضبط عطف الجمل. وجرى العمل في ضبط عطف الجملة على الأخرى بمقتضى القيود التي يخضع لها عطف المفرد على المفرد، أو ما يُسمى مركّب العطف، وهذا يعني أن البنية العاملية التي تحكم عطف المفرد على المفرد قد جرى تحكيمها في عطف الجملة على الجملة. وقد حدّد الجرجاني فائدة العطف في المفرد بأنها إشراك الثاني في إعراب الأول، وأن الإشراك في الإعراب يتبعه إشراك في الحكم[1]، غير أن الإشراك في العطف يجب أن يكون بين شيئين مختلفين؛ لأن العطف هو للتعبير عن تعدد غير المتجانس، بخلاف التثنية والجمع، فإنهما للتعبير عن التعدد في المتجانس. وشرط عدم التجانس يمنع أن يقع العطف في بعض المواضع، كما بين الصفة والموصوف أو بين التأكيد والمؤكد.

وكما أن الصفة لا تحتاج إلى رابط يربطها بموصوفها والتأكيد بمؤكده، كذلك الحال بالنسبة إلى الجمل، إذا كانت الجملة مؤكدة للتي قبلها، أو مبينة لها، وكانت إذا حصلت ليست شيئا سواها؛ إذ ليس هناك من موجب للإتيان بعاطف/رابط، كما في قوله تعالى: ((**الم ذلك الكتاب لا ريب فيه**))[2]. يرى الجرجاني أن (لا ريب فيه) بيان وتوكيد وتحقيق لقوله: (ذلك الكتاب)، وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أن تقول: (هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب)، والداعي إلى جعله خاليا من العاطف هو أنه "لا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضامّ يضمّه إليه وعاطف يعطفه عليه"[3].

وفي عطف الجملة على الجملة جرى التمييز بين حالتين: **الأولى**، أن يكون للجملة المعطوف عليها محلّ من الإعراب، فإن عُطف عليها بجملة أخرى فلا إشكال في ذلك العطف؛ لأنه عطف منزّل بمنزلة عطف المفرد: (مررتُ برجلٍ خُلُقُه حَسنٌ وخَلْقُه قبيح)، فكلتا الجملتين صفة للنكرة، وقد انتقل الحكم الإعرابي إلى الثانية بواسطة الواو. **والحالة الثانية**، أن تعطف جملة على جملة

(1) ينظر: دلائل الإعجاز 222، ومفتاح العلوم 109

(2) البقرة: 1و2

(3) دلائل الإعجاز 227، ولسانيات النص (خطابي) 101

أخرى ليس لها محلّ من الإعراب، نحو: (زيد قائم وعمرو قاعد)، وعن هذا المثال يقول الجرجاني: "لا سبيل لنا إلى أن ندّعي أن الواو أشركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه"[1]، ومن هذا يستخلص الباحث محمد خطابي أن شروط عطف جملة على أخرى هي[2]:

1- أن يكون حكمهما حكم المفرد.

2- أن يكون للأولى موضع من الإعراب.

3- أن تنقل الواو إلى الثانية حكما وجب للأولى.

## ب: المبادئ التداولية والمعنوية

حين اشترط الجرجاني، لصحة العطف بين الجمل، أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب، بحث عن تفسير أو تخريج للعطف الحاصل بين جملتين لا محلّ للمعطوف عليها من الإعراب، وقد وجده في ما أسماه (معنى الجمع)؛ إذ يقول: "إذا قلنا: (زيد قائم وعمرو قاعد)، فإنّا لا نرى ههنا حكما نزعم أن الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإنّا نرى أمرا آخر نحصل معه على معنى الجمع؛ وذلك أنّا لا نقول: (زيد قائم وعمرو قاعد)، حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني. يدلّك على ذلك أنك إن جئت فعطفت على الأول شيئا ليس منه بسبب، ولا هو ممّا يُذكر بذكره ويتصل حديثُه بحديثِه لم يستقم"[3]. وهذا يعني أنه لابد من مسوغ لذكر حال عمرو مع حال زيد عطفا. وقد يكون المسوغ -كما يرى محمد خطابي- حاجة السامع -وهو أحد عناصر السياق- إلى معرفة حال الثاني بعد معرفة حال الأول، لاقترانهما في ذهنه، وهذا ما يُفهم من كلام الجرجاني على كون زيد وعمرو كالشريكين والنظيرين[4].

---

(1) دلائل الإعجاز 223

(2) ينظر: لسانيات النص (خطابي) 101

(3) دلائل الإعجاز 224-225

(4) ينظر: لسانيات النص (خطابي) 102

فالجرجاني -هنا- ينظر في الخطاب من زاوية التلقي، أي من خلال علاقة المتلقي بالخطاب، بحيث تعود مقبولية العطف إلى أسباب تداولية، فالشخصان في ذهن المتلقي لا يفترقان حتى أنه إذا عرف حال أحدهما تساق إلى معرفة حال الثاني[1]، كأن يكونا أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال[2]. ويسمي محمد خطابي هذا اللون من الاقتران بين الأشخاص (التضامّ النفسي)، وهو تضامّ يعتمد على المتلقي؛ ولذلك هو مبدأ نسبي؛ لأن التضام والتقارن بين الأشخاص يعرفه من يعرف هؤلاء الأشخاص ويعنيه حالهم، أما من لم يعرفهم فلا يدرك هذا اللون من التضام[3]. غير أن هناك نوعا آخر من التضامّ، يسميه خطابي (التضام العقلي)، وهو تضام عام، يدركه الجميع؛ لأنه مرتبط بالوقائع، ومن أمثلته: (العلم حسن والجهل قبيح)، و(العدل محمود والظلم مذموم)، و(الاجتهاد حسن والكسل قبيح)، فالمسوغ المعنوي للعطف "هو كون الخبر عن الثاني مضادا للخبر عن الأول، والتداولي هو كون الواقعتين متضامتين عقليا بالنسبة لجميع الأمم التي أسست حضارة معقدة/نظاما من القيم، ناسبة إلى بعضها صفة الإيجاب وإلى الأخرى صفة السلب، لحث الأفراد على التشبث بالقيم الإيجابية، ونبذ السلبية"[4].

إن الجرجاني يضع مبدأ عاما يحكم به العطف، يمكن تلخيصه بقوله: "لا يُتصور إشراكٌ بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه"[5].

أمّا السكاكيّ (ت626هـ) فيرى أن الجامع بين شيئين واردين في جملتين، أو بين أشياء واردة في جمل متعددة، إمّا أن يكون جامعا عقليا، أو وهميا، أو خياليا[6]:

**الجامع العقلي**: وهو أن يكون بين عنصرين، أو أكثر:

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 103

(2) ينظر: دلائل الإعجاز 225

(3) ينظر: لسانيات النص (خطابي) 103

(4) ينظر: لسانيات النص (خطابي) 104

(5) دلائل الإعجاز 224، وينظر: في اللسانيات ونحو النص 224 وما بعدها

(6) ينظر: مفتاح العلوم 110، والبنيات العطفية إشكال ووصف (أطروحة دكتوراه) 168-169

1. اتحاد في تصور، كالاتحاد في المُخبَر عنه (المسند إليه)، أو الاتحاد في الخبر (المسند).
2. تماثل في إحدى الصفات.
3. تضايف، كالذي بين العلة والمعلول، والسبب والمسبب، والسفل والعلو، والأقل والأكثر.

فبين طرفي هذه الثنائيات جامع عقلي، يفرض على المتلقي، حين يُذكر أحدُهما، استدعاءَ الآخر.

**الجامع الوهمي**: وهو أن يكون بين عنصرين أو أكثر:

1. شبه تماثل، كأن يكون في أحد المُخبَر عنهما لون بياض، وفي الآخر لون صفرة، مثال ذلك قول الشاعر:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها  شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

2. تضاد، كالذي بين السواد والبياض، والهمس والجهر، والقيام والقعود.
3. شبه تضاد، كالذي بين السماء والأرض، والسهل والجبل، والأول والثاني.

"فإن الوهم ينزل المتضادين، أو الشبيهين بهما، منزلة المتضايفين، فيجتهد بالجمع بينهما في الذهن، ولذلك نجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد"[1].

**الجامع الخيالي**: وهو الجامع الذي يجتمع بموجبه شيئان في الذهن والخيال بناءً على تجربة حياتية سابقة، أي وفقا لأسباب مقامية خاصة. فالجامع الخيالي هو أن يكون بين العنصرين ترابط ما، أو أن يكون -كما يقول السكاكي-: "بين تصوراهما تقارن في الخيال، سابق لأسباب مؤدية إلى ذلك. فإن جميع ما يثبت بالخيال، مما يصل إليه من الخارج، يثبت فيه على نحو ما يتأدى إليه ويتكرر لديه، وذلك لما لم تكن الأسباب على وتيرة واحدة فيما بين معشر البشر، اختلف الحال في ثبوت الصور ترتبا ووضوحا. فكم من صور تتعانق في خيال، وهي في آخر ليست تتراءى، وكم صور لا تكاد تلوح في خيال، وهي في آخر تثار على

(1) مفتاح العلوم 110

علم"[1]. ما يقصده السكاكي أن ترتّب الصور، أي ترابطها ووضوحها في السنص يختلف من شخص إلى آخر بناءً على ما يختزنه كل شخص من تجارب حياتية.

ولتوضيح ذلك يسوق السكاكي بعض الأمثلة، أحدها يتمحور حول ثلاثة أشخاص، مهنهم مختلفة، ساروا في طريق، وافتقدوا البدر، وبينا هم يتخبطون في الظلماء، طلع البدر عليهم، فأخذ كل منهم يصفه، "وإذا شبهه، شبهه بأفضل ما في خزانة صوره،

- فالسلاحي يشبهه بالترس المذهب يرفع عند الملك،
- والصائغ يشبهه بالسبيكة من الإبريز تفتر عن وجهها البوتقة،
- والمعلم يشبهه برغيف أحمر يصل إليه من بيت ذي مروءة"[2].

وساق السكاكي مثالا ثانيا عن وصف الكلام، في هذا المثال يصف ثلاثةُ أشخاص، مختلفو المهن، الكلامَ، ولكن وصفهم يتفاوت؛ لأن كلّا منهم يصفه بما اختزنه من صور مرتبطة بمهنته:

- "الجوهري: أحسن الكلام ما ثقبته الفكرة، ونظمته الفطنة، وفصل جوهر معانيه في سمط ألفاظه، فحملته نحور الرواة...
- الصيرفي: خير الكلام ما نقدته يد البصيرة، وجلته عين الروية، ووزنته معيار الفصاحة، فلا ينطق فيه بزائف، ولا يسمع فيه ببهرج.
- الكحّال: أصح الكلام ما سحقته في منجار الذكاء، ونخلته بحرير التمييز، وكما أن الرمد قذى العين كذا الشبهة قذى البصائر، فاكحل عين اللكنة بحيل البلاغة، وأجل رمض الغفلة ببرود اليقظة"[3].

من ذلك يتضح أن ثبوت الصور في الخيال ترتبا ووضوحا تختلف باختلاف الحال، وذلك لاختلاف الأسباب المؤدية إلى ثبوتها فيها، أي إن النشاط الذي يمارسه الانسان في حياته اليومية هو الذي يحدد ما يسميه لسانيو النص (المعرفة الخلفية)، فهذه المعرفة هي التي تتحكم في إنتاج الخطاب، وصياغة شكله.

---

(1) المصدر نفسه 111

(2) مفتاح العلوم 111

(3) المصدر نفسه 111

ومثلما تسهم المعرفة الخلفية في إنتاج الخطاب فإنها في الوقت نفسه -كما يُفهم من كلام السكاكي- تشتغل في تأويل الخطاب. وللبرهنة على ذلك يحلّل السكاكي نصا قرآنيا، مفترِضا متلقيين، أحدهما من أهل المدر، والآخر من أهل الوبر، وقد وردت في هذا النص عناصر متباعدة، يصعب على الأول اكتشاف علاقاتها؛ لأنها لا تتقارن في خياله، في حين هي متآخذة في خيال الثاني. قال تعالى ((أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خُلقت، وإلى السماء كيف رُفعت، وإلى الجبال كيف نُصبت، وإلى الأرض كيف سُطحت))[1]، فلأنّ طعام أهل الوبر، ولباسهم، وشرابهم من المواشي، تنصرف "عنايتهم إلى أكثرها نفعا، وهي الأبل. ثم إذا كان انتفاعهم بها لا يتحصّل إلا بأن ترعى وتشرب كان جل مرمى غرضهم نزول المطر، وأهم مسارح النظر عندهم السماء، ثم إذا كانوا مضطرين إلى مأوى يؤويهم، وإلى حصن يتحصنون فيه، ولا مأوى ولا حصن إلا الجبال، فما ظنك بالتفات خاطرهم إليها إذا تعذر مكثهم في منزل، ومن لأصحاب مواش بذلك، كان عقد الهمة عندهم بالتنقل من أرض إلى سواها من عزم الأمور"[2]. إن هذا الآيات تتحدث عن أشياء متوفرة في بيئة البدوي، ومن ثم فهي جزء من معرفته الخلفية؛ لذلك تترابط عنده الصور وتتآخذ، بخلاف المدري الذي لا يستطيع أن يعقد الصلات بين هذه الصور؛ لأن معرفته الخلفية لا تعينه على ذلك؛ لذا يتصور أن الخطاب مفكّك، والترتيب معيب، غير أن العيب فيه، كما يقول السكاكي[3].

وهذا يعني أن الحكم على نص ما بأنه منسجم، أو غير منسجم، من وجهة نظر السكاكي، أمر نسبي، يختلف من متلقٍ إلى آخر، تبعا لاختلاف معرفته الخلفية، وهو ما يعطي البعد التداولي زخما كبيرا في تأويل النص، فكون النص متآخذا منسجما أو لا، يعتمد على قدرة المتلقي/أو عدم قدرته على اكتشاف العلاقات الرابطة بين أجزاء النص.

---

(1) الغاشية 17-20

(2) مفتاح العلوم: 112

(3) ينظر: المصدر نفسه 112

وقد عدّ محمد خطابي رؤية السكاكي للجامع، وتقسيمه إياه على هذه الأقسام نقلة نوعية في تصور العلاقات النصية[1]. كما صنّف خطابي أقسام الجامع الثلاثة إلى صنفين: "صنف دلالي يندرج فيه الجامع العقلي والوهمي، وصنف تداولي يندرج فيه الجامع الخيالي. والصنفان الأولان عامّان، لكونهما يجمعان عناصر متماثلة أو شبه متماثلة، أو عناصر متضادة أو شبه متضادة،... بينما الخيالي، يعني الصنف الثالث، نسبي، مادامت تتدخل فيه اعتبارات زمانية تنسّب الفهم، وتشرطه بنوعية المتلقي"[2].

وقد يكون العطف بين جملتين متباعدتين، تفصل بينهما جملة أخرى أو جملتان، ومن الأمثلة التي يسوقها البلاغيون لهذا النمط من العطف قول الشاعر:

تولّوا بغتة فكأن بيناً ... تهيبني ففاجأني اغتيالا

فكانَ مسيرُ عيسهم ذميلا ... وسيرُ الدمعِ إثرَهم انهمالا

فقد يتوقع قارئ البيتين أن قوله: (فكان مسير عيسهم ذميلا) معطوف على (ففاجأني اغتيالا)، في حين أنه معطوف على (تولوا بغتة)، وما يمنع العطف الأول -كما يرى الجرجاني- أن (كأن) تفيد التوهم، وما دخلت عليه أداة التشبيه هذه واقع في حيز المتوهَّم، وقوله: (فكان مسير عيسهم ذميلا) حقيقة؛ لذلك لا يصح أن تعطف هذه على تلك، لكي لا يغدو (مسير العيس) متوهَّما، وهو حقيقة. وهناك قرينة أخرى تمنع هذا العطف، وهي قرينة منطقية، فالجرجاني يَعدُّ الجملةَ الداخلة في المتوهَّم (فكأن بينا تهيبني) مسبِّبا، وجملة (تولوا بغتة) سببها، وعلى هذا النحو يكون المعنى "تولوا بغتة فتوهمت أن بينا تهيبني، ولا شك أن هذا التوهم كان بسببِ أن كان التولي بغتة"[3]، فإذا عطفت الثالثة (فكان مسير عيسهم ذميلا) على المسبب غدت هي أيضا مسببا عن التولي بغتة، وهو معنى لا يستقيم[4].

---

(1) ينظر: لسانيات النص (خطابي) 119

(2) لسانيات النص 122-123

(3) دلائل الإعجاز 244

(4) ينظر: لسانيات النص (خطابي) 105

من ذلك يتأكد أن الترابط المعنوي هو الذي يميز علاقة العطف ويحددها؛ إذ لا تعتمد هذه العلاقة على الترتيب النسقي اللفظي للجمل.

ومثلما يؤثر المعنى في تمييز العلاقة بين الجملتين، المعطوفة والمعطوف عليها، فقد يفرض نمطا من الترابط لا يكون للرابط اللفظي (حرف العطف) معه مكان، وهو ما يُسمى في البلاغة العربية بـ (الفصل) الذي يعني العلاقة الخفية الرابطة بين الجمل، وهي علاقة لا تعتمد على رابط شكلي ظاهر سطحيا[1]. ومن الأمثلة المجسدة لهذه العلاقة قوله تعالى: "إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون. ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة، ولهم عذاب عظيم"[2]. يرى الجرجاني أن (لا يؤمنون) تأكيد لـ (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون)، وأن (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم) تأكيد ثانٍ أبلغ من الأول؛ "لأن من كان حاله إذا أُنذر مثل حاله إذا لم يُنذر كان في غاية الجهل، وكان مطبوعا على قلبه لا محالة"[3]. فالمعنى المتحصَّل من التأكيد هو الذي دعا إلى الفصل، أو إن الفصل هو الذي صيّر الجملة تأكيدا للتي قبلها، "إننا في هذه الآية أمام تأكيدين اثنين، كل منهما يضيف جديدا إلى المعنى، ومن ثم فإن الثاني ليس حشوا مادام أبلغ من الأول، وهو كذلك؛ لأنه يبين سبب استواء الإنذار عندهم بعدمه، ذلك لأن الله ختم على قلوبهم"[4].

ومن دواعي الفصل أحيانا اختلاف ما يسميه محمد خطابي (صيغة الخطاب)، وهو المظهر الذي تحدّث عنه الجرجاني بقوله: "ومما هو أصل في هذا الباب أنك قد ترى الجملة وحالها مع التي قبلها حال ما يُعطف ويُقرن إلى ما قبله، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف، لأمر عرض فيها صارت به أجنبية مما قبلها"[5]، ومن أمثلة هذا المظهر عند الجرجاني قوله تعالى: ((وإذا لقوا الذين آمنوا

---

(1) ينظر: لسانيات النص (خطابي) 107

(2) البقرة 6 و7

(3) دلائل الإعجاز 228

(4) لسانيات النص (خطابي) 107

(5) دلائل الإعجاز 231

قالوا آمنا، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنّا معكم إنما نحن مستهزئون. الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون))[1]، يرى الجرجاني "أن متأمل هذه الآية قد يوحي له ظاهرُها بوجوب عطف (الله يستهزئ بهم) على قوله: (إنما نحن مستهزئون)، أولاً لأنه ليس أجنبيا عنه، وثانيا لأن له في القرآن نظائر جاءت معطوفة على ما قبلها، مثال ذلك قوله تعالى: "يخادعون الله وهو خادعهم"[2]، و"مكروا ومكر الله"[3]، فما الداعي إذن إلى أن يفصل قوله تعالى "الله يستهزئ بهم" عمّا قبله؟ المبرر الذي يقدمه الجرجاني هو اختلاف صيغة الخطاب في الآية، فقوله تعالى: (إنما نحن مستهزئون) حكاية عن المنافقين، وليس بخبر من الله تعالى. وقوله: (الله يستهزئ بهم) خبر من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم؛ لذلك امتنع عطف ما هو خبر من الله على ما هو حكاية عن الكفّار[4]

وقد يكون الفصل بين الجمل بسبب وجود سؤال مقدر غير ظاهر على سطح النص، "والذي يدعو إلى تقدير هذا السؤال هو بناء الخطاب على شكل زوج مكوّن من سؤال مقدّر/جواب ظاهر"[5]. ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

ملّكتُه حبلي ولكنّه ألقاه من زهدٍ على غاربي
وقال إني في الهوى كاذب انتقمَ اللهُ من الكاذبِ

فصل قوله: "انتقم الله من الكاذب؛ لأنه جعل نفسه كأنه يجيب سائلا قال له: فما تقول فيما اتهمك به من أنك كاذب؟ فقال: أقول: انتقم الله من الكاذب"[6]. وفسّر السكّاكي الفصل في النص القرآني السابق (الله يستهزئ بهم) بأنه استئناف على تقدير سؤال يقتضيه الحال، فتكون جملة (الله يستهزئ بهم) جوابا عن هذا السؤال[7].

---

(1) البقرة 14و15
(2) النساء 4
(3) آل عمران 3
(4) ينظر: لسانيات النص (خطابي) 108
(5) المصدر نفسه 109
(6) دلائل الإعجاز 238
(7) ينظر: مفتاح العلوم 110، ولسانيات النص (خطابي) 114

وهذا يعني أن العلاقة غير المنظورة بين السؤال المقدر والجواب الظاهر هي التي جعلت الكلام متصلا بعضه ببعض من دون الحاجة إلى وجود رابط شكلي[1].

وربما يكون الفصل بسبب نقصان المعنى، أو كما يقول السكاكي: "أن يكون الكلام السابق غير وافٍ بتمام المراد... أو كغير الوافي... فيعيده المتكلم بنظم أوفى منه على نية استئناف القصد إلى المراد"[2]. ومن الأمثلة المجسِّدة لهذا المعنى قوله تعالى: "بل قالوا مثل ما قال الأولون. قالوا أئذا متنا وكنّا ترابا وعظاما أإننا لمبعوثون"[3]. يعتمد محمد خطابي -في تفسير الفصل هنا- على "افتراض أن المتلقي لا يعرف ما قاله الأولون، وإن كان ذكرُ ما قالوا تنصيصا هو نفسه ما قالوا طيا. ثم لاحتمال تأويل ما قالوا لو لم يُذكر، لأن ما قالوه كثير (مثلا: قالوا اتخذ الله ولدا، قالوا أرنا الله جهرة...)، وإنْ كان سياق الآيات منبئا بما قالوا، ومن ثم فدرءاً للتأويل واحتمال التعدد، نهج الخطاب نهج تحديد ما قالوا لإتمام معنى المقول السابق غير المذكور"[4].

ويؤكد محمد خطابي أن الفصل "لا يعني تفكك الخطاب، بل يعني انسجامه، بحيث إن الوصل حيث لا يجب، أو الفصل حيث لا يجب هو الذي ينتج عنه عدم الانسجام وليس العكس"[5].

## رابعا: التمثيل

التمثيل في حقيقته تشبيه، "لكنه يختلف عنه في طريقة صياغته، وطريقة تفكيكه، بغية الوصول إلى المعنى الذي ينقله"[6]. ومن بين الفروق التي يضعها الجرجاني بين التشبيه والتمثيل أن "التشبيه الذي هو أولى بأن يسمى تمثيلا، لبعده عن التشبيه الظاهر الصريح، ما تجده لا يحصل لك إلا من جملة من الكلام، أو جملتين، أو أكثر، حتى إن التشبيه كلما كان أوغل في كونه عقليا محضا كانت

---

(1) ينظر: لسانيات النص (خطابي) 109

(2) مفتاح العلوم 110

(3) المؤمنون 81و82

(4) لسانيات النص (خطابي) 114-115

(5) المصدر نفسه 140

(6) لسانيات النص (خطابي) 126

الحاجة إلى الجملة أكثر"[1]. والمثال الذي يختاره الجرجاني عن هذه الظاهرة هو قوله تعالى: "إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازيّنت وظن أهلها أنهم قادرون عليها آتاها أمرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس"[2].

فكما هو واضح للعيان أن طرف التشبيه الأول (المشبه) هو الحياة الدنيا، أما الطرف الثاني (المشبه به) فهو منتزع من مجموع الجمل الواقعة بعد حرف التشبيه "من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض، وإفراد شطر من شطر، حتى إنك لو حذفت منها جملة واحدة من أي موضع كان، أخلّ ذلك بالمغزى من التشبيه"[3]. وهو ما يعني استحالة الفصل بين الجمل المكونة للمشبه به؛ لأن ترتيبها على النسق الذي جاءت عليه هو الذي يضمن ترابطها، ويحقق المغزى من التمثيل، فالمشبه به في هذه الآية "مُشَكَّلٌ من جمل متداخلة، متعلق بعضها ببعض، حتى إنه يستحيل حذف إحداها دون الإخلال بتمام المعنى؛ لأنها تشير إلى ثلاث مراحل: 1. نزول الماء من السماء وما نتج عنه من اختلاط نبات الأرض به. 2. اتخاذ الزينة الناتج عن المرحلة الأولى وما أعقب ذلك من إعجاب الناس بها واعتقاد دوامها على ذلك. 3. الإتيان عليها وجعلها في خبر كان. وبدون هذه المراحل الثلاث لن يستقيم التمثيل، كما أن طريقة إخراج الخطاب من حيث التركيب، يجعل كل مرحلة متعلقة بالأخرى: (فاختلط)، (حتى إذا)، (فظن أهلها...)، بحيث تقتضي الجمل المفتتحة بهذه الأدوات (الحروف) ما يتمم المعنى. لا نستطيع إنهاء الخطاب مثلا عند (وازيّنت)؛ لأن الجواب وارد في ما هو لاحق (آتاها أمرنا... فجعلناها...). في الخطاب مبدأ ووسط ونهاية، وهي المراحل التي يقطعها الإنسان في حياته!"[4]

---

(1) أسرار البلاغة 108

(2) يونس 24

(3) أسرار البلاغة 109

(4) لسانيات النص (خطابي) 128

## خامسا: مظاهر الاتساق المعجمي

لاحظ بعض الباحثين أن هناك ظواهر بلاغية أخرى يمكن أن تسهم في اتساق النص، وحين نقول اتساق النص فهذا يعني أنها أدوات شكلية تظهر على سطح النص، ومن تلك الظواهر: المطابقة، ورد العجز على الصدر، والتكرير. وهي مظاهر أدمجها البلاغيون العرب القدماء في باب البديع، وسموها (محسنات بديعية)، أما الباحثون في لسانيات النص فيسمونها مظاهر الاتساق المعجمي؛ وسبب هذه التسمية هو كونها عناصر معجمية أولا، وأنها تسهم في اتساق النص، أي ترابطه الشكلي اللفظي ثانيا.

### أ - المطابقة

قال أبو هلال العسكري: "قد أجمع الناس أن المطابقة في الكلام هو الجمع بين الشيء وضده في جزء من أجزاء الرسالة، أو الخطبة، أو البيت من بيوت القصيدة، مثل الجمع بين البياض والسواد، والليل والنهار"[1].

ومن أمثلة المطابقة قوله تعالى: "لكيلا تأسوا على ما فاتكم، ولا تفرحوا بما أتاكم"[2]. وقول بشار بن برد:

حتامَ قلبي مشغول بذكركم ... يهذي، وقلبك مربوط بنسياني

لهفي عليها ولهفي من تذكرها ... يدنو تذكرها مني وتنآني

إني لمنتظر أقصى الزمان بها ... إن كان أدناه لا يصفو بحران

فالمطابقة علاقة تربط بين عنصرين من عناصر الكلام، غير أن وظيفتها - بوصفها علاقة- لا تتعدى القول أو البيت الشعري إلى الخطاب برمته، أو معظمه في الأقل. فهي وسيلة لربط جزء من الخطاب بعضه ببعض، وليس لربط الأجزاء جميعا.

ويسجل محمد خطابي ملاحظة على البلاغيين أنهم اجتهدوا "في رصد الأبيات المنظومة المعتمدة على علاقة المطابقة، ولكنهم لم يتتبعوا المطابقة بوصفها

---

(1) كتاب الصناعتين 339

(2) الحديد 23

آلية معجمية مساهمة في اتساق الخطاب/القصيدة، ولعل عذرهم في ذلك هو أنهم يصفون الأساليب البلاغية المختلفة التي تضفي على الاستعمال رونقا وجمالا، وحسبهم ذلك. ثم إن مهمة النظر إلى المطابقة من زاوية التماسك تقع على عاتق مبحث النقد الأدبي، لكن هذا بدوره -كانت له- قضاياه الأساسية آنذاك، ولا يمكن أن نطلب منه الاهتمام بما يشغلنا الآن"[1].

## ب - ردّ العجز على الصدر

يقول العسكري: "وأول ما ينبغي أن تعلمه أنك إذا قدّمت ألفاظا تقتضي جوابا، فالمرضي أن تأتي بتلك الألفاظ في الجواب ولا تنتقل عنها إلى غيرها مما هو في معناها... ولردّ الأعجاز على الصدر موقع جليل من البلاغة، وله في المنظوم خاصة محل خطير"[2]. ومن أمثلته:

1- سريع إلى ابن العم يشتم عرضه وليس إلى داعي الندى بسريعِ

2- عزيز بني سليم أقصدته سهام الحرب وهي له سهامُ

يجد محمد خطابي أن إعادة ذكر العنصر المعجمي من شأنه أن يربط شطري البيت ويزيد تماسكه، وقد يكون الربط داخل شطر واحد من البيت، كما في المثال الثاني، وهذا لا يؤثر في عملية الاتساق شيئا[3].

## ج - التكرير

يعرف السلجماسي التكرير بأنه "إعادة اللفظ الواحد بالعدد أو بالنوع، أو المعنى الواحد بالعدد أو بالنوع، في القول مرتين فصاعدا"[4]. فللتكرير مجموعة مظاهر، منها ما يرتبط باللفظ ومنها ما يرتبط بالمعنى[5]، غير أننا سنقتصر على

---

(1) لسانيات النص (خطابي) 132

(2) كتاب الصناعتين 428، وينظر: البديع 47-48، والمنزع البديع في تجنيس أساليب البديع 406

(3) ينظر: لسانيات النص (خطابي) 133

(4) المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع 476

(5) ينظر: الإحالة التكرارية ودورها في التماسك النصي بين القدامى والمحدثين(بحث) 3 وما بعدها.

التكرير اللفظي الذي يسميه السلجماسي مشاكلة، بوصفه نموذجا ممثلا لهذه الظاهرة البلاغية. والتكرير اللفظي هو الذي يُعاد فيه اللفظ نفسه بالمعنى نفسه، أي إن بين العنصرين اتحادا من حيث اللفظ ومن حيث المعنى، فيُكرر اللفظُ "خشية تناسي الأول لطول العهد به"[1]. ومثاله قوله تعالى: ((أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون))[2]، حيث كرر (أنكم)، للتذكير به، خشية تناسيه[3]. وهناك طريقة أخرى للتكرير تقوم على الإجمال والتفصيل، أي أن تتقدم التفاصيل والجزئيات في القول، ثم تُعاد بلفظ مجمل، كما في قوله تعالى: ((فبما نقضهم ميثاقهم وكفرهم بآيات الله وقتلهم الأنبياء بغير حق وقولهم قلوبنا غلف، بل طبع الله عليها بكفرهم، فلا يؤمنون إلا قليلا وبكفرهم وقولهم على مريم بهتانا عظيما... فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم...))[4]. يقول السلجماسي: "(فبظلم) بناء بالذكر الجملي على ما سبق في القول من التفصيلي، وذلك أن الظلم جملي ما سبق من التفاصيل من النقض والكفر، وقتل الأنبياء..."[5]، فكلمة ظلم هي العنصر المعجمي الذي أدى وظيفة الربط بين ما سبقه وما لحقه من تفاصيل، لذلك يقول محمد خطابي: "معجميا، تُعدُّ كلمة (ظلم) عنصرا عاما، تندرج فيه (تنتمي إليه) كل الجزئيات والتفاصيل السابقة عليه، وكذلك الجزئيات اللاحقة عليه من الصدّ عن سبيل الله، وأخذ الربا... الخ"[6].

في ما تقدم عرضنا لأهم المظاهر النحوية والبلاغية التي وجد فيها المحدثون تجاوزا لحدود الجملة، وهو ما يؤشر -بحسب أولئك المحدثين- وجود تفكير لغوي عربي قديم بقواعد لسانيات النص. نعم كانت هناك إشارات وتصريحات تعبر عن تجاوز المنوال النحوي والبلاغي العربي، في بعض المواضع، حدودَ الجملة،

---

(1) المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع 477
(2) المؤمنون 35
(3) المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع 478، وينظر: لسانيات النص (خطابي) 134
(4) النساء 155
(5) المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع 479
(6) لسانيات النص (خطابي) 135

ولكن يبقى السؤال المشروع مطروحا: هل يمكن لتلك الإشارات أن تشكل إطارا متماسكا لنظرية نصية عربية؟ أجد من الصعب أن يكـــون الجـــواب بالإيجـــاب؛ فالنظرية ليست مجرد تجميع لإشارات وآراء متناثرة هنا وهناك عبر مراحل زمنيـــة مختلفة، لا تنسجم فيما بينها إلا بتأويل متعسف. وجود النظرية يعني وجود أصول منهجية تنطلق منها، كما أنّ كل نظرية تخضع لعمليات تحديث وتطوير، ونحن لم نجد شيئا من ذلك في التراث العربـــي، على نحو ما هو موجود في نظريات تراثية أخرى، كنظرية العامل التي قام عليها النحو العربـــي.

# الجذور القرآنية:
# التفسير وعلوم القرآن

## القرآن النص:

احتل النص القرآني -وما يزال- في الثقافة العربية الإسلامية مركز الدائرة، منه تكوّنت ثقافة هذه الأمة، ومن معينه انطلقت معارفها؛ لذلك يُعدُّ الكشف عن مضامينه كشفا عن إنتاج المعرفة؛ إذ إن النص القرآني صار النص المولِّد لكل -أو لمعظم- أنماط النصوص التي تختزنها الذاكرة/الثقافة[1].

إن كون النص القرآني مصدر الثقافة والتفكير العربيين والإسلاميين جعله محط أنظار العلماء على مرّ العصور، واختلفت مقاربات أولئك العلماء للنص القرآني، بين مفسرٍ، باحث عن المعنى، وناظرٍ في خصائص ذلك النص وسماته ضمن مجال عُرفً تاريخيا بعلوم القرآن، ومنقبٍ عن وجوه الإعجاز ضمن مجال أحاطت به كتب إعجاز القرآن، أو فقيهٍ همُّه استنباط أحكام الشريعة.

وربما ترتبط أغلب هذه المفاصل بنحو مباشر أو غير مباشر بموضوعنا؛ لأن تلك الغالبية انطلقت صوب نص محدد، وإن اختلفت الأدوات المُوَظَّفة في كل مقاربة، لكننا سنقتصر على أكثر الموضوعات جلاء في ارتباطها بالتصورات التي تطرحها لسانيات النص.

---

(1) ينظر: النص والسلطة والحقيقة 149

من المعروف أن القرآن لم ينـــزل دفعة واحدة، وإنما نـــزل في أوقات مختلفة، وأماكن مختلفة، ومناسبات مختلفة، ومع ذلك يوصف بأنه نـــص واحـــد أو أنـــه كالكلمة الواحدة.

ومن المعروف أيضا أن للبناء الداخلي للنص القرآني خصوصيته؛ إذ إن الآيات في المصحف لم تُرتب بحسب نـــزولها، وإنما رُتبت بطريقة خاصة، قُسِّمَ القـــرآن بمقتضاها على أجزاء وسور. وسواء أكان هذا الترتيب توقيفا مـــن الله تعـــالى أم اجتهادا من الجيل الأول فإن هذا الأمر دعا المعنيين بالنص القرآني إلى البحث عـــن أوجه الترابط أو التناسب بين آياته، فظهر ما يُسمى علم المناسبة.

إن ترتيب النص القرآني على نسق مغاير لنسق النـــزول جعل بعض الباحثين يصفونه بأنه "ليس نصا موحدا متجانس الأجزاء"[1]، ويرى نصر حامد أبو زيد أن النص القرآني منظومة من مجموعة من النصوص التي لا يمكن فهم أي منها إلا مـــن خلال سياقه الخاص، وأن ما قدمه علم المناسبة لم يكن سوى محاولة لـــ "اكتشاف الروابط العقلية أو الذهنية أو اللغوية، وكلها علاقات يقرُّ علماء القرآن أنفســـهم بأنها علاقات اجتهادية تستهدف الكشف عن وجه الحكمة، الإلهية بالطبع، في هذا الترتيب"[2].

ويذهب بعض المستشرقين إلى أن القرآن ينطوي على مجموعة من المطالـــب المتفرقة التي لا يجمعها انسجام في الموضوع، ولا وحدة في النظم والعلاقة في مـــا بينها[3].

وخلاف ذلك يرى المستشرق الفرنسي جاك بيرك أن القرآن يعرف ترتيبـــا خفيا، وأن وحدة القرآن تتجلى في تنوعه، وأن المعرفة الدقيقة تقودك إلى الاقتناع بأن تعدد المواضيع المطروحة، مرتبط بوحدة المجموع، حتى أنه يمكن القـــول بـــأن

---

(1) النص والسلطة والحقيقة 104

(2) المصدر نفسه 104

(3) ينظر: مذاهب التفسير الإسلامي 4، ويرى بعض الباحثين أن هذا الاهتمام كان السبب في تحفيز المفسرين على تأسيس التفسير الموضوعي للقرآن. ينظـــر: منـــهج المدرســـة العقلية الحديثة في التفسير 222، وآفاق التفسير الموضوعي في القرن الهجـــري الأخـــير (بحث) 175

القرآن، في تلاحمه، وانسجامه، ووحدته، كالكلمة الواحدة؛ لأن انسجامه خفي[1].

كما دافع أغلب المعنيين بالنص القرآني عن وحدة هذا النص وتماسكه، ومن يرجع إلى كتب التفسير وعلوم القرآن يجد في عديد من المواضع وعيا متقدما بأن القرآن، برغم تفاوت أوقات نزوله، يشكل نصا واحدا[2].

وسواء قلنا إن القرآن نص واحد أو مجموعة نصوص يجمعها خطاب واحد، فإن ذلك لا ينال من وحدة القرآن، التي تتضافر على تحقيقها مجموعة عوامل:

1- كونه كلاما مُنتَجاً من طرف واحد هو الله سبحانه وتعالى.
2- كون متلقيه الأول واحداً هو النبي محمد (ص).
3- كون موضوعاته المتفرعة تصب جميعها في موضوع رئيس واحد هو التوحيد وتوجيه العبد نحو ربه.
4- فضلا عن كونه نصا سماويا تثبت الأدلة الدينية بأنه نص محكم خالٍ من التفكك والاضطراب.

وفي ما يأتي سنتوقف عند أهم موضوعين قرآنيين، يرتبطان ارتباطا وثيقا ببعض ما تطرحه لسانيات النص، وهما: المناسبة، وأسباب النزول.

## المناسبة وانسجام النص

لقد أسهم رافدان أساسيان في تأسيس توجه بحثي يقترب من مفهوم الانسجام الذي أسست له لسانيات النص، أحدهما ما عُرف في علوم القرآن بالمناسبة، والآخر منهج تفسير القرآن بالقرآن، وهو من أهم مناهج التفسير تاريخيا ومعرفيا.

يحدد البقاعي (ت885هـ) موضوع المناسبة بأنه "تعرُّفُ علل الترتيب، وثمرتُهُ الاطلاع على الرتبة التي يستحقها الجزء بسبب ما له بما وراءه وما أمامه من

(1) الانسجام في القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه) 12
(2) ينظر: لسانيات النص (خطابي) 167

الارتباط والتعلُّق الذي هو كلحمة النسب، فعلم مناسبات القرآن علم تُعرَفُ منه عللُ ترتيب أجزائه، وهو سرُّ البلاغة لأدائه إلى تحقيق مطابقة المعاني لما اقتضاه من الحال"[1]. ويرى الزركشي (ت794هـ) أن الغرض المتوخى من هذا العلم هو "جعل أجزاء الكلام بعضها آخذا بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلاحم الأجزاء"[2].

يحاول هذا العلم الكشف عن تناسب الآية في ذاتها، وعن تناسب الآية مع غيرها من الآيات المجاورة، السابقة واللاحقة، وتناسب كل سورة في ذاتها، وتناسب السورة مع السورة التي تسبقها والسورة التي تلحقها، بما يفضي إلى تناسب النص القرآني بمجمله.

ولأن المناسبة علم مرتبط بالنص القرآني ومقتصر عليه، فهي -لذلك- لا تبحث فيما إذا كان هذا النص متناسبا أو لا، إنها تنطلق أساسا من الإيمان بوجود التناسب، وكل ما يراد من البحث هو الكشف عن ذلك فقط وتجليته[3].

لقد وجد المعنيون بالنص القرآني أن العلاقات التي تحقق التناسب فيما بين الآيتين أو فيما بين السورتين ترجع "إلى معنى ما رابط بينهما عام أو خاص، عقلي أو حسي أو خيالي، وغير ذلك من أنواع العلاقات، أو التلازم الذهني، كالسبب والمسبب، والعلة والمعلول، والنظيرين والضدين، ونحوه، أو التلازم الخارجي، كالمرتب على ترتيب الوجود الواقع في باب الخبر"[4].

ويبين الباحث محمد عبد الباسط عيد تلك العلاقات بصورة أكثر جلاءً، فيقسمها على نوعين:

"النوع الأول: علاقات داخلية ماثلة في المنطوق، وقد تكون مفهومة مستنتجة، كالعموم والخصوص، والحسية والخيالية، وقد تكون مادية ملموسة كالعلاقات اللغوية والأسلوبية...

---

(1) نظم الدرر في تناسق الآيات والسور 1/5-6
(2) البرهان في علوم القرآن 36
(3) ينظر: النص والخطاب قراءة في علوم القرآن 38
(4) البرهان في علوم القرآن 36

النوع الثاني: علاقات خارجية ماثلة في التلازم بين النص اللغوي والمناسبة التاريخية التي هي سبب وجود النص، فإدراك المناسبة يقتضي معرفة السياق الخارجي، وربط الآية/الآيات به"[1].

إن التناسب أو الترابط بين أجزاء القرآن عُدَّ من أهم مزايا هذا النص الكريم؛ إذ ينقل السيوطي (ت911هـ) عن فخر الدين الرازي (ت606هـ) قوله: "أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط"[2]، بل عَدَّ الفخر الرازي هذا الترتيبَ مظهرا من مظاهر إعجاز القرآن[3].

ويحاول السيوطي أن يحدد الطريقة العامة للنظر في قضايا تناسب النص القرآني، فيقول: "الأمر الكلي المفيد لعرفان مناسبة الآيات في جميع القرآن هو أنك تنظر إلى (الغرض) الذي سيقت له السورة، وتنظر ما يحتاج إليه ذلك (الغرض) من (المقدمات)، وتنظر إلى مراتب تلك (المقدمات) في القرب والبعد من المطلوب، وتنظر عند انجرار الكلام في (مقدمات) إلى ما تستتبعُه من استشراف نفس السامع إلى الأحكام واللوازم التابعة له التي تقتضي البلاغةُ شفاءَ الغليل بدفع عناء الأستشراف إلى الوقوف عليها، فهذا هو الأمر الكلي المُعِين على حكم الربط بين جميع أجزاء القرآن، فإذا فعلتَه بَيَّنَ لك وجهَ النظم مفصَّلا بين آية وآية في كلِّ سورةٍ وسورة"[4].

لقد رأى بعض الباحثين العرب أن مقاربة النص القرآني بهذه الطريقة تقترب اقترابا شديدا من منهج لسانيات النص؛ إذ يجد الباحث محمد عبد الباسط عيد في نص السيوطي السابق أنه يوشك أن يستوعب مجمل استراتيجيات تحليل الخطاب المعاصرة؛ فليس هذا النص -بحسب عيد- مجرد إشارة عابرة، ولكنه نص مؤسِّس، سابق على السيوطي؛ فقد صدَّر البقاعي به تفسيره (نظم الدرر)، وجعله منهاج عمل لتفسيره، والبقاعي نفسه ينقله عن أحد شيوخه، وهذا يعني أن هذا النص

---

(1) النص والخطاب قراءة في علوم القرآن 42
(2) معترك الأقران في إعجاز القرآن 55/1
(3) ينظر: المصدر نفسه 56/1
(4) المصدر نفسه 62/1

يؤسِّسُ لمستوى غير مسبوق من النظر الكلي، إنه نتيجة لمقدمات راسخة، ومنهاج عمل متداول، التزم به السيوطي كما التزم به سابقوه، الذين عدّوا النص الكريم كلّه آية واحدة[1].

وفي موضع آخر يقول عيد: "لقد فرض هذا التصور للنص الكريم على علمائه أن يبحثوا في كل ما من شأنه أن يقيم تناسب النص على مستويي اللغة والمضمون، وهذا بالضبط جوهر البحث في علم النص"[2].

وفي نهاية الفصل الذي عقده لمباحث التفسير وعلوم القرآن يقول محمد خطابي: "وقد رأينا كيف أن المفسرين والمصنفين في علوم القرآن اجتهدوا من أجل إبراز اتساق النص القرآني وانسجامه"[3].

ويقول صبحي إبراهيم الفقي: "وهذا يبيّن تعدي نظرهم إلى النص عامة، ولم يقف تحليلهم عند حدِّ الكلمة الواحدة أو العبارة أو الجملة أو الآية، بل ما يسبقها من آيات، وما العلاقة القائمة بينها، بل تعداه إلى السور كلها؛ إذ إنها العناصر الكبرى المكوِّنة للنص الأكبر (القرآن الكريم). وهذا يذهب بالباحث -في غير تحيّز أو دخول في صراعات فكرية- إلى التسليم بالأسبقية في التحليل النصي بهذا الفكر الواعي لأهمية التماسك النصي على المستوى الأكبر؛ فإذا كان النصيّون... يرون إمكانية أن يُعدَّ الكتابُ الكامل نصا فإن ابن الأعرابي ذكر أن القرآن الكريم -لشدّة تماسكه- كالكلمة الواحدة"[4].

ويقرر بعضهم "أن البحث في علم المناسبة هو بحث في انسجام النص القرآني بصورة ضمنية، فإذا كان الغربيون قد انتبهوا إلى ضرورة تجاوز حدود الجملة للنظر إلى النص كله، والبحث في انسجامه، فإن المسلمين الأوائل قد خاضوا في هذا المجال، وتوصلوا إلى نتائج لا تقل شأنا عمّا يعرفه المحدثون"[5].

---

(1) ينظر: النص والخطاب قراءة في علوم القرآن 20-21

(2) المصدر نفسه 39

(3) لسانيات النص (خطابي) 204-205

(4) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية 100/2

(5) الانسجام في القرآن الكريم 98

غير أن لسانيي النص العرب لم يلتفتوا إلى منهجٍ تفسيريٍّ، يلتقي، إلى حد بعيد، والغاية التي كانوا ينشدونها، ذلك هو منهج **تفسير القرآن بالقرآن**؛ ففي هذا المنهج تكون آيات القرآن بمثابة المصدر لتفسير آياتٍ أخر؛ لذلك عُرِّف تفسير القرآن بالقرآن بأنه "مقابلة الآية بالآية، وجعلها شاهدا لبعضها على الآخر، ليُستدلَّ على هذه بهذه، لمعرفة مراد الله تعالى من القرآن الكريم"[1].

وقد استدل بعض المفسرين بقوله تعالى: "ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء"[2]، أن من غير الممكن أن يكون القرآن بيانا لكل شيء، ولا يكون مبيناً لنفسه[3].

وقد وردت جملة أحاديث تشير صراحة إلى أن النص القرآني وحدة متصلة كاملة، ولا يجب أن يؤخذ بصورة أجزاء متفرقة، وبعبارة أخرى لا يمكن افتراض أن هناك آية في القرآن مفصولة عن سائر الآيات، ومن ثم، يمكن تفسيرها على هذا الأساس، ومن هذه الأحاديث قول النبي صلى الله عليه وآله: "القرآن يفسِّرُ بعضُه بعضا"[4]، وقول عليٍّ عليه السلام: "كتاب الله... ينطقُ بعضُه ببعض، ويشهدُ بعضُه على بعض"[5]. وكذلك قوله عليه السلام: "ان كتاب الله ليُصدِّقُ بعضُه بعضاً، ولايكذِّبُ بعضُه بعضا"[6].

إن كون الآية بيانا وتفسيرا لمضمون آية أخرى غير مجاورة لها، قد تكون في سورة أخرى، يعني أن لهذه الآية تأثيرين لا يقل أحدهما عن الآخر أهمية، الأول أفقي نسقي يتحقق من خلاله الانسجام بين الآيات المتجاورة، والثاني عمودي مضموني، تترابط بمقتضاه الموضوعات التي يطرحها القرآن الكريم، وهذا الترابط بشقيه يسهم إسهاما كبيرا في جعل القرآن نصا محكم الأواصر. إن هذه المزية

---

(1) مناهج التفسير واتجاهاته 49
(2) النحل 89
(3) ينظر: الميزان في تفسير القرآن 14/1 - 15
(4) الدر المنثور في التفسير بالمأثور 6/2
(5) نهج البلاغة 277
(6) بحار الأنوار 127/9

القرآنية التي تنبه إليها المهتمون بهذا النص الكريم تقترب اقترابا كبيرا مما تحاول لسانيات النص الظفر به حين تقارب أي نص لغوي.

كثيرا ما فُسِّرت آياتٌ بمقتضى آياتٍ أخرَ، تحت عناوين مختلفة (لكنها جميعا تندرج في إطار تفسير القرآن بالقرآن)، منها: تفسير الآيات المتشابهات بالرجوع إلى الآيات المحكمات، والجمع بين الآيات المطلقة والمقيدة، والجمع بين العام والخاص، والجمع بين الناسخ والمنسوخ، وغيرها[1].

ولابد من الإشارة هنا إلى أن التوجه نحو اكتشاف العلاقات الرابطة بين أجزاء النص القرآني لم يكن هدفا عاما لجميع المفسرين؛ إذ إن كثيرا من الجهود التفسيرية كانت تقتصر على بيان المعنى الحرفي الخاضع لقواعد النحو والمعجم والبيان، وهو ما أدى ويؤدي إلى تكرار مملّ للمنتجات التفسيرية، من دون القدرة على خلق فهم جديد أو متجدد للنص. وهذا ما لفت أنظار بعض المعنيين بتحليل النص القرآني، فأطلقوا دعوة إلى ضرورة تبني القراءة الكلية للقرآن، وذلك من خلال قراءة متصلة ومعمقة للنص من أوله إلى آخره، من أجل فهم مظاهر الترابط بين الموضوعات القرآنية المختلفة[2]. وهذا يعني أن إمكانية التقارب بين لسانيات النص والمقاربات التفسيرية لا تطرد مع الجميع، نعم هي تقترب فقط من تلك الجهود التفسيرية التي تنظر إلى القرآن على أنه يفسر بعضه بعضا، لكن تلك الجهود لم تشكل الغالبية العظمى في التراث التفسيري. وفي هذا الإطار يسجل تمام حسان ملاحظة ليس على المنجز التفسيري حسب وإنما على المنهج التراثي عموما بأنه لم يكن منهجا نصيا؛ إذ يقول: "ولعل أكبر المآخذ التي توجه إلى المنهج التراثي في تناول النصوص هو الطريقة التي كانت النصوص تُشرح بها؛ ذلك أن تناول النص بالشرح لم يكن ينظر إلى مجمل النص لالتماس فهمه بوصفه ذا وحدة عضوية تجعل بعضه يفسر بعضا... وإنما كان الشراح يبنون شروحهم على المفردات، فترى الواحد منهم يعرض للفظ المفرد بعبارة (قوله كذا...) ثم يغوص في الدلالة المفردة لهذا اللفظ مع ندرة الانتباه إلى العلاقات العضوية بين

---

(1) على سبيل التمثيل لا الحصر ينظر: مناهج التفسير واتجاهاته 76 و78

(2) ينظر: إمكانيات التفسير وإشكالياته في البحث عن المعنى 259، 265

أجزاء النص. وما كان لهذا المنهج في شرح النصوص أن يؤدي إلى الفهم الكامل لدلالاتها ومقاصدها. ويصدق ذلك حتى على عمل المفسرين وشرحهم للنص القرآني"[1].

## أسباب النزول وسياق النص

للنص علاقتان، الأولى بمنتجه، وهي علاقة ثابتة، وثبوتها ناتج عن قصدية المنتج، والقصدية أمر غير قابل للتعدد أو الاحتمال. والثانية بمتلقيه، وهي علاقة غير مستقرة، قابلة للتعدد والاحتمال؛ لأنها تعتمد على فهم المتلقي وثقافته الخاصة من جانب، وعلى المشتركات الثقافية والمعرفية بينه وبين منتج الخطاب من جانب آخر، فمن شأن تلك المشتركات أن تخلق مرجعية لإمكانية التواصل اللغوي. إن اللغة تستمد قدرتها على القيام بوظيفتها من الإطار الثقافي الأوسع، وهو ما يطلق عليه الباحثون السياق الثقافي للنصوص[2].

وإلى جانب المشتركات الثقافية توجد مشتركات خاصة تتعلق بسياق التخاطب، أو ما يُسمى بالسياق الخارجي، لا بد للمنتج من مراعاتها؛ لأنها تحدد، بشكل حاسم، نوعية النص من جهة، وتحدد مرجعية الفهم والتأويل من جهة أخرى. إن المحدِّد لطبيعة النص وشكله -بحسب ياكبسون- "يعتمد بشكل كبير على السياق الخارجي، سياق التخاطب، فإذا كان القائل هو محور التركيز مثلا تلاشى إلى حد كبير، وإن لم يختفِ تماما، دور المتلقي، وأصبحت الرسالة من (أنا) إلى (أنا)، وتحددت طبيعة النص بأن تكون أقرب إلى (الترجمة الذاتية)،... وإذا كان التركيز على المتلقي أصبحت مهمة النص الإفهام والبيان، واندرج النص في عداد النصوص (التعليمية) بمستوياتها المختلفة. وفي حالة التركيز على الشفرة غالبا ما يكون انتماء النص إلى مجال النصوص الأدبية. وعلينا أن نضع في الاعتبار دائما أن التصنيف يكون على سبيل التغليب الذي يبرز عنصرا على حساب العناصر

---

(1) النص والخطاب والإجراء (المقدمة) 4

(2) ينظر: النص والسلطة والحقيقة 97-98، وسياق الجملة وسياق النص- الفهم والتأويل (بحث) 15، والمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب 27-30

الأخرى، لأن العناصر الأخرى موجودة أبدا في كل أنماط النصـــوص، وإن كـــان حضورها بالنسبة للعنصر البارز يكون شاحبا إلى حد ما"[1].

ربما تكون البلاغة أكثر مجالات التفكير العربـــي وأسبقها إبرازا لأهمية السياق الخارجي؛ لذلك يذهب بعض الباحثين إلى أن الدرس البلاغي عند العرب، أُسِّـــسَ على اشتراط موافقة الكلام لمقتضى الحال، وهو ما يعني اهتمامه بكيفيـــة تشـــكيل السياق الخطابـــي، استنادا إلى جميع الأوضاع المؤثرة في توجيه هذا السياق، وجعله في مستوى المقام المحيط به[2]. إن الاهتمام بالمقام سجل حضوره في البحث البلاغي العربـــي منذ مقولة بشر بن المعتمر في صحيفته المشهورة التي نقلـــها الجـــاحظ في البيان والتبيين والتي يقول فيها: "وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة، مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من المقال"[3]. ويقول أيضا عمّا يُفترض أن يراعيه المتكلم للوصول إلى المعنى: "ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويـــوازن بينـــها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقســـم أقـــدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[4]. وينقـــل الجاحظ تعريفا للبلاغة، يقول فيه: "كل من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا استعانة فهو بليغ"[5]، فالبلاغة على هذا تتحقق بإنجاز المقصد بكـــلام فصـــيح ومفهوم وخالٍ من التنافر والتعقيد والغموض والتكرار، فالإفهام سمة مشتركة بـــين طرفي التخاطب، ومن خلاله تتحقق الأبعاد الحقيقية للخطاب. إن الفهم والإفهـــام هما الأساس الذي انطلق منه الجاحظ في تأسيس مفهوم البيان والتبيين[6].

---

(1) النص والسلطة والحقيقة 101-102

(2) ينظر: قضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز 9

(3) البيان والتبيين 136/1

(4) البيان والتبيين 138/1-139

(5) المصدر نفسه 113/1

(6) وقد دعا هذا التصور البلاغي بعض الباحثين إلى استحضار مفاهيم البلاغـــة الجديـــدة، والمقارنة بينها وبين البلاغة القديمة، من هذه الزاوية، زاوية البيان، التي تتضـــاءل عنـــدها الحدود/الفروق بين البلاغتين. فوجدوا أن البلاغة الجديدة لم تخرج عما وضعه الأقدمون،

ومع هذه الأهمية التي يوليها البحث البلاغي لقضايا السياق لم نجد بين الباحثين العرب في لسانيات النص من توقف عندها، بل اكتفوا في الحديث عنها بمجالي علوم القرآن والتفسير.

شغل السياق مكانة مهمة في الدراسات القرآنية؛ وذلك لأن القرآن الكريم نزل -كما هو معروف- في أوقات مختلفة، وفي أمكنة مختلفة، وفي مناسبات مختلفة، وقد استغرق نزوله نيفا وعشرين سنة؛ لذلك كان من الطبيعي أن ترتبط الكثير من آياته بسياقات مختلفة، يتوقف فهم تلك الآيات عليها.

وقد اشتُرِطَ في من يتصدى لتفسير القرآن الكريم أن يكون مُلِمّا -من بين أمور أخرى- بالظروف المصاحبة لنزول الآيات، أي أسباب النزول[1].

ويحدد الزركشي الهدف من معرفة أسباب النزول أنها تمكن من الوقوف عند "وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، ومنها تخصيص الحكم به، عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب، ومنها الوقوف على المعنى، قال الشيخ أبو فتح القشيري: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز، وهو أمر تحصّل للصحابة، بقرائن تحتف بالقضايا، ومنها أنه قد يكون اللفظ عاما ويقوم الدليل على التخصيص، فإن محل السبب لا يجوز إخراجه بالاجتهاد والإجماع"[2].

وتذكر التصانيف التي انشغلت بأسباب النزول أن أغلب آيات القرآن ارتبطت بظروف خاصة استوجبت نزولها، وأن الآيات التي نزلت من دون سبب قليلة ونادرة[3]؛ لذلك "لا يمكن تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها"[4].

---

فكل ما فعله المحدثون هو توسيع للدائرة، بإيجاد مرتكزات تستند إلى معطيات البلاغة القديمة، وتتجلى هذه المرتكزات في (المتكلم، المخاطب، الخطاب، الموقف الخارجي)، غير أن وجوه الفرق بين البلاغتين القديمة والجديدة لم تقتصر على البيان وظروف الكلام، وقد توقفنا عند بعض تلك الوجوه في موضع سابق من هذه الدراسة. ينظر: ص98 من هذه الدراسة وما بعدها، وقضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز 10

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن 13/1

(2) المصدر نفسه 28

(3) ينظر: أسباب النزول 23

(4) الاتقان في علوم القرآن 82/1، وينظر: دلالة السياق في القصص القرآني 262، والنص والخطاب قراءة في علوم القرآن 86

إن إدراك علماء القرآن لأهمية استيعاب الظروف المصاحبة لإنتاج النص القرآني جعلهم يقسمون هذا النص -انطلاقا من اختلاف تلك الظروف- على مكي ومدني، ولا تكاد تخلو أية كتابة تفسيرية من الحديث عن خصائص هذين الصنفين من الآيات؛ لما لهذا الاختلاف من أثر كبير في بناء استراتيجية النص أولا، وفي اختيار الأبنية المُوَظَّفَة في دعم هذه الاستراتيجية ثانياً[1].

ويرى محمد عبد الباسط عيد أن الوعي بالفرق بين المكي والمدني يقترب كثيرا من المقولة البلاغية الذائعة التي جعلت الفصاحة رهنا بالتطابق بين الكلام ومقتضى الحال، وضرورة أن يتغير الكلام تبعا لتغير المقام، ولكن معرفة المكي والمدني تبدو -بحسب عيد- أشمل مما عناه البلاغيون، "إنها تستوعب ما يطلق عليه المحدثون السياق الثقافي الذي يشمل شبكة التقاليد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية التي تحكم الثقافة الواحدة، ولاسيما عندما تتدخل هذه بسياقات أقوال معينة، فكل خطاب له سياق ثقافي يؤثر على التراكيب اللغوية المستخدمة، فالبناء التركيبي بمستوياته اللغوية المختلفة يُوظَّفُ -بشكل أو آخر- لخدمة أيديولوجيا النص التي تعضد بدورها أو تعارض أيديولوجيا خارج النص، فهذا السياق يمكّننا من تبين علاقة خطاب معين بغيره من الخطابات الأخرى داخل سياق ثقافي محدد"[2].

فمعرفة أسباب النزول إذن هي معرفة السياق الخارجي للنص المُحَدِّد لدلالته، غير أن ارتباط آية أو مجموعة آيات بحادثة ما لا يعني انغلاق دلالة الآية أو الآيات على تلك الحادثة؛ فسببُ النزول، وزمانُه، ومكانُه، وثقافةُ عصره لا تقيّد النص القرآني، بحيث لا يمكن تجاوزها من خلال القراءة المعاصرة للنص. إن النظر إلى القرآن على أنه نص مكبّل بتلك العوامل يضيّع فرص التفسير المثمر، والقراءة الجديدة للنص التي تنطلق من الأسئلة الجديدة التي يطرحها الزمان الجديد

---

(1) ليس لهذا التصور علاقة بإشكالية كون القرآن قديما أو محدثا وما أثارته هذه الإشكالية من جدل واسع في تاريخ الفكر الإسلامي، النظر إلى القرآن هنا ينطلق من كونه خطابا ولِدَ في ظرف تاريخي محدد.

(2) النص والخطاب قراءة في علوم القرآن 97، وينظر: النصوص وسياقاتها (بحث) 59

والمكان الجديد. وفي هذه النقطة تحديدا يمكن الإشارة إلى الحدود الفاصلة بين عمليتي التفسير والتأويل المتداخلتين في أغلب الأحوال؛ فالتفسير هو وضع النص في سياق إنتاجه، أما التأويل فهو إخضاع النص لسياق متلقيه. إن ضرورة الفهم المتجدد للنص القرآني القائم أساسا على عمليتي التفسير والتأويل هي التي دعت إلى القول بأن العبرة في عموم اللفظ لا في خصوص السبب. كما أن توزيع الآيات بحسب الحوادث المرتبطة بها، وهي حوادث متناثرة زمانا ومكانا، قد يوحي بتفكك هذا النص، وهذا ما لا يتناسب وطبيعة القرآن المحكم.

وهذا يعني أن ربط الآيات بأسباب نزولها ليس إلا خطوة أولى للوصول إلى دلالة النص المركزية، إن جاز لنا التعبير، تتلوها خطوة أخرى، تتمثل في صياغة مفهوم عام، يصلح لكل زمان ومكان، وعليه تكون الدلالة المركزية ثابتة لا تتغير؛ لأنها مرتبطة بحدث ثابت، أما صياغة المفاهيم القرآنية العامة فإنها متغيرة بتغير الزمان والمكان والثقافة، وهي التي تعطي النص القرآني الديمومة والتجدد، وتجعله نصا قابلا للقراءات المتعددة. "فدرس أسباب النزول يزود الفقيه بالعلة من وراء أحكام النصوص، ومن خلال اكتشاف هذه العلة يستطيع الفقيه أن يعمم الحكم على وقائع أخرى شبيهة"[1]. وفي السياق نفسه يقول محمد عبد الباسط عيد: "فالفهم الدقيق للآيات والرغبة في الوصول إلى علة الحكم هو الهدف من ربط النص بسياقه الاجتماعي التاريخي، وهو هدف يرمي إلى الانتقال من زمنية الدلالة إلى عموميتها، من الحدث المُحَدَّد إلى الحوادث المتجددة في الزمان. وهذا بذاته دال على الوعي بقيمة السياق وأهميته في فهم النص، ودال أيضا على الوعي بخطورته وقدرته على تجميد النص بتزمينه في نقطة محددة"[2].

وما يجب التنبيه عليه هنا أن أسباب النزول التي تتوقف كثير من الدلالات القرآنية عليها لم تكن متواترة أو متفقا عليها بين فرقاء المسلمين، وإنما خضعت، حالها حال أي حدث تاريخي، إلى أيديولوجيا الرواة والمؤرخين؛ لذلك لا عجب أن تجد أكثر من سبب نزول يروى لآية واحدة، وستجد، تبعا لذلك، أكثر من

---

(1) مفهوم النص (نصر حامد أبو زيد) 117 النص والخطاب قراءة في علوم القرآن 87

(2) النص والخطاب قراءة في علوم القرآن 87

مفهوم أو أكثر من حكم لهذه الآية أو تلك، وهو الأمر الذي انتصب لاحقا في وجه الباحثين، بكثير من التعقيد والصعوبة، في الوصول إلى الدلالة المركزية الحقيقية للنص[1].

وفي العموم كان ما قدمته الدراسات القرآنية من عناية فائقة بأسباب النزول التي تنفتح على موضوعات أخرى لا تقل عنها أهمية، كالعموم والخصوص، والناسخ والمنسوخ، وتحديد المناسبة، كل ذلك بفضل معرفة أسباب النزول، كان ذلك موضع إعجاب من قبل بعض الباحثين العرب في لسانيات النص؛ يقول محمد عبد الباسط عيد: "لقد قدمت الدراسات القرآنية للدرس النصي بعدا سياقيا غاية في الدقة، فلم تنظر إلى السياق الخارجي -وهذا مهم- بوصفه وعاءً فارغا أو مجرد قابل لا فاعلية له، بل كان الواقع الخارجي فاعلا في تشكيل النص عبر هذه الحالة من الجدل التي جعلت النص يتدرج في تشريعه تبعا لتدرج المجتمع وقدرته على تقبل الفرض النهائي لهذا التشريع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد قدمت هذه الدراسات، منطلقة من أسباب النزول، قاعدة (عموم اللفظ)، وهي بذلك تفتح المجال أمام العقل الباحث عن الشبيه والنظير، وهذا لا يكون دون أن نأخذ في الحسبان هذه الحالة من الجدل بين النص وسياقه التي صاحبته أولا، فالنصوص في مثل هذا النظر تنطلق من الواقع لتعيد تشكيله من جديد"[2].

وأخيرا نقول: إن ارتباط هذه الدراسات بنص محدد هو القرآن الكريم يُعدُّ ممارسة نصية بلا شك، ويقترب في كثير من وجوهه من بعض المفاهيم التي تنادي بها لسانيات النص، لكن هذا الاقتراب لم يكن سببا في تبلور مجال معرفي عربي أو إسلامي يُخصَص لدراسة النصوص وتحليلها، وبذلك يغدو توصيف هذا الاقتراب بأنه سبق تاريخي للسانيات النص أمرا غير دقيق.

---

(1) حتى لو جعلنا أسباب النزول ضمن منظومة الحديث النبوي فإن هذه المنظومة خضعت، بعد عصر الرسالة، إلى الصراع السياسي والأيديولوجي العقيدي الذي نشب حولها من مواقع متعددة. للاستزادة في هذا الموضوع ينظر: النص القرآني أمامَ إشكالية البنية والقراءة، طيب تيزيني، 63-83

(2) النص والخطاب قراءة في علوم القرآن 96

# الفصل الرابع

# مقاربة النص في اللسانيات الوظيفية

المبحث الأول: النحو الوظيفي، المبادئ، والنماذج

المبحث الثاني: مقاربة النص عند أحمد المتوكل، أساسها، وطبيعتها

# النحو الوظيفي:
# المبادئ والنماذج

## ما قبل الوظيفية:

اللغة -بحسب تشومسكي- هي الوسيلة إلى معرفة كُنه الملكة اللغوية، معرفة بنيتها، ومكوناتها، وطريقة عملها. وقد شُبهت العلاقة بين اللغة والملكة اللغوية بالعلاقة التي بين الشمس والأشعة الصادرة عنها؛ فمن خلال هذه الأشعة يكتشف علماء الفيزياء كنه الشمس، بنيتها، ومكوناتها، وطريقة عملها، وكما أن الأشعة تحمل مكونات مصدرها، ومعلومات وافية عنه، فكذلك اللغة التي تصدر عن الملكة اللغوية تحمل مكونات مصدرها، ومعلومات وافية عنه. غير أن الأشعة واللغة حين يصدران من مصدريهما فإنهما معرضان لأن تعلق بهما آثار خارجية، ليست من صميم مكوناتهما؛ لذلك على الفيزيائي واللساني أن يبعدا تلك الآثار الخارجية عن (الأشعة واللغة) في أثناء التحليل والدراسة؛ حتى لا يدرس الفيزيائي عناصر علقت بالأشعة ويحسبها منها، فينعكس ذلك على فهم الشمس، ولا يدرس اللساني عناصر علقت باللغة ويحسبها منها، فينعكس ذلك على فهم الملكة اللغوية. وبناءً على هذا الفهم حصر تشومسكي اللغة في جمل مجردة عن الاستعمال وملابساته، ومجردة عن العوامل النفسية أو الاجتماعية أو غيرهما، وأصبحت دراسة الجمل المجردة هي السبيل إلى معرفة الملكة اللغوية[1].

---

(1) ينظر: لسانيات النص في ضوء نظرية النحو الوظيفي الخطابي (بحث) 1، والمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب 22-24.

ولتحقيق ذلك حدد تشومسكي موضوع اللسانيات في متكلم/مستمع مثالي، ينتمي إلى جماعة لغوية متجانسة تمام التجانس، ويعرف لغته معرفة جيدة، ولا يتأثر -حينما يمارس معرفته اللغوية في ظروف الإنجاز الفعلي- بقيود غير واردة نحويا، كالأخطاء وقصور الذاكرة والشرود. وهذا يعني أن مجال البحث اللساني يجب أن يقتصر على التراكيب المجردة؛ لأن هذا التجريد يساعد -في نظر تشومسكي- على اكتشاف المبادئ التفسيرية العميقة التي تبين كيفية قيام النحو بتوليد الجمل، وبذلك أصبحت قدرة المتكلم النحوية مدار البحث اللساني التوليدي. أما الإنجاز (استعمال اللغة) فعدّه التوليديون مصدرا للكشف عن طبيعة القدرة، ولكنه لا يمكن أن يشكل موضوع اللسانيات الحق، إذا أريد للسانيات أن تكون علما جادا[1].

إن هذا الإسراف في التجريد ولّد ردة فعل عند الباحثين[2]، فاعترضوا على هذا المنهج وشككوا في جدواه، فدعوا إلى ضرورة توسيع مجال اللسانيات، ليشمل مظاهر تداولية وخطابية، وهذا لن يتحقق ما لم تُدرس اللغة في سياق استعمالها.

ومن العوامل التي أسهمت في بلورة هذا التوجه اللساني وجود جهود سابقة، كجهود أعلام مدرسة براغ، وفيرث، وغيرهم، كانت قد مهدّت لبحث العلاقة بين بنية اللغة ومختلف استعمالاتها. وسرعان ما أصبح يتضح لكثير من اللسانيين أن دراسة الجمل بمعزل عن سياقها الطبيعي وعن متكلميها اختيار منهجي غير سليم، و لم يعد من اللائق العمل به، ذلك لأن عزل الجمل عن سياقها يثير شكوكا

---

(1) ينظر: لسانيات النص في ضوء نظرية النحو الوظيفي الخطابي 3، والنص والخطاب والاتصال 22-27

(2) بدأت إعادة النظر في الإطار التوليدي نفسه، لذلك تخلصت هذه النظرية في نماذجها المتأخرة (البراغماتاكس أو الدلالة التوليدية، والتركيبات الوظيفية) من الاعتراضات التي وُوجهت بها، نعم لقد تجنب تشومسكي -في مرحلة أولى- الحديث عن قواعد استعمال اللغة؛ وذلك بهدف ترسيخ فكرة أن استعمال اللغة ليس إلا تحقيقا ناقصا لنسق تحتي، لكن تشومسكي -وبعد أن كسب هذا الرهان- لم يجد بأسا من بحث العلاقة بين قواعد النحو وقواعد الاستعمال، ومن الاعتراف بوجود قدرة تداولية إلى جانب القدرة النحوية. ينظر: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري 101، 113

بخصوص واقعيتها من جهة، ويتجاهل أثر السياق التواصلي في تحديد بنية هذه الجمل من جهة أخرى. فاللغة التي تصل إلى يد اللساني، وينصرف إليها بالوصف والتفسير ليست لغة بريئة من الاستعمال[1].

## اللسانيات الوظيفية:

يميّز مؤرخو البحث اللساني بين تيارين رئيسين: تيار (صوري) يقف في دراسته للغات الطبيعية عند بنيتها، ولا يكاد يتعداها، وتيار (وظيفي) يحاول وصف بنية اللغات الطبيعية بربطها بما تؤدّيه هذه اللغات من وظائف داخل المجتمعات البشرية[2].

تنظر النظريات الصورية (البنيوية والتوليدية) إلى اللغة على أنها نسق مجرد (أو مجموعة من الجمل المجردة) يؤدي مجموعة وظائف، أهمها (التعبير عن الفكر)، أما النظريات الوظيفية فإنها تعد اللغة وسيلة للتواصل الاجتماعي، أي إنها تنظر إلى اللغة على أنها نسق رمزي، يؤدي مجموعة وظائف، أهمها وظيفة (التواصل)[3].

ويتضح الفرق أكثر بين هذين الصنفين حين نعلم أن النظريات الوظيفية تنطلق من فرضية أن بنية اللغات الطبيعية لا يمكن أن توصف خصائصُها وصفا ملائما إلا إذا رُبطت هذه البنية بوظيفة التواصل، أما النظريات غير الوظيفية فإنها تنطلق من مبدإ أن اللغة نسق مجرد يمكن وصف خصائصه من دون اللجوء إلى وظيفته. أي إن الوظيفيين يستبعدون إمكانية وصف العبارات اللغوية الوصفَ الملائم ما لم تُراعَ -في هذا الوصف- الطبقات السياقية المحيطة باستعمال هذه العبارات، في حين أن غير الوظيفيين يستسيغون وصفَ خصائص العبارات اللغوية بمعزل تام عن سياقات استعمالها[4].

---

(1) ينظر: لسانيات النص في ضوء نظرية النحو الوظيفي الخطابي 5
(2) ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي 19
(3) ينظر: اللسانيات الوظيفية- مدخل نظري 15
(4) ينظر: اللسانيات الوظيفية 15

ومن وجوه الفرق بين هذين الصنفين من النظريات أن "(قدرة) المستكلم ـ السامع، في رأي غير الوظيفيين، معرفتُهُ للقواعد اللغوية الصرف (القواعد التركيبية والدلالية والصوتية)، أما (القدرة)، في رأي الوظيفيين، فهي معرفة المتكلم للقواعد التي تمكّنه من تحقيق أغراض تواصلية معينة بواسطة اللغة. القدرة، إذن، حسب الوظيفيين (قدرة تواصلية) تشمل القواعد التركيبية والقواعد الدلالية والقواعد الصوتية والقواعد التداولية"[1].

كما ينظر اللسانيون غير الوظيفيين إلى الكليات اللغوية على أنها مجموعة من المبادئ العامة المتعلقة بالخصائص الصورية (التركيبية والصوتية والدلالية) للغة الطبيعية يُفطر عليها الطفل، أمّا الوظيفيون فينظرون إلى هذه المبادئ على أنها مبادئ تربط بين الخصائص الصورية للغة الطبيعية ووظيفة التواصل. فالكليات، عند غير الوظيفيين، كليات صورية، وعند الوظيفيين كليات صورية-وظيفية[2]؛ ولهذا تحاول اللسانيات الوظيفية بناء نحو كلي ينطلق من مبدإ الوظيفية القاضي بترابط بنية اللغة ووظيفة التواصل، وتبعية البنية للوظيفة[3]؛ لأن "ما يجمع بين اللغات مجموعة من الوظائف، تأتلف اللغات أو تختلف في التراكيب التي يُتوسّل بها في تحقيق هذه الوظائف"[4].

وهذا يعني أن الوظيفية تنطلق في تحليلها اللغوي من ثلاثية أساسية: التراكيب والدلالة والتداولية، غير أن المستوى التداولي يحتل -فيها- موقعا مركزيا؛ لأنه يحدد، والمستوى الدلالي، الخصائصَ المُمثَل لها في المستوى التركيبي-الصرفي، أما في النظريات غير الوظيفية فليس لهذا المستوى -إن وجد- إلا أثر تأويلي بالنظر إلى المستوى التركيبي-الصرفي[5].

إن الجوانب التداولية التي جعلتها اللسانيات الوظيفية الركيزة الأساسية في التحليل اللغوي لم تكن من اكتشاف الوظيفيين؛ وإنما استعارها الوظيفيون من

---

(1) المصدر نفسه 15
(2) المصدر نفسه 16
(3) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 60
(4) ينظر: المنحى الوظيفي 35
(5) اللسانيات الوظيفية 16

التيار الفلسفي المسمى (فلسفة اللغة العادية)، حيث عولجت الظواهر التي من قبيل الإحالة، والأفعال اللغوية، والاستلزام الحواري، وغيرها. وكانت الأبحاث التي قدمها أوستن، وسيرل، وغرايس في هذا الإطار المصدر الرئيس الذي نهل منه الوظيفيون[1].

ولم يكتفِ اللسانيون بمجرد اقتراض هذه المفاهيم، بل حاولوا دراسة جوانب أخرى من تداوليات اللغات الطبيعية، تلك الجوانب التي أغفلها فلاسفة اللغة العادية، كالجوانب المرتبطة بالبنية الإخبارية للجملة، أي العلاقات التداولية بين مكونات الجملة، كالمحور، والبؤرة، والمبتدإ، والذيل، والمنادى، والمعطى الجديد.

ولابدّ من الإشارة إلى أن اللسانيات الوظيفية تندرج في إطارها مجموعة نظريات، كالنظرية النسقية (النحو النسقي)، ونظرية الوجهة الوظيفية للجملة، ونظرية التركيب الوظيفي، ونظرية النحو الوظيفي.

ومن بين هذه النظريات جميعا سيُخصَّص الحديث -هنا- للنظرية الأخيرة، نظرية النحو الوظيفي؛ وذلك لسببين:

الأول: أن نظرية النحو الوظيفي هي النظرية الوحيدة التي وُجِد في الثقافة العربية من يكتب عنها، ويتابعها، بل ويطوِّرها، ويطبِّقها على قضايا اللغة العربية، وهو الباحث أحمد المتوكل.

الثاني: أن نظرية النحو الوظيفي خضعت لإعادة نظر مستمرة، كان من نتائجها أن انتقل البحث الوظيفي من مجال الجملة إلى مجال النص.

## نظرية النحو الوظيفي:

يُعدُّ الباحث الهولندي سيمون ديك المؤسس الحقيقي لنظرية النحو الوظيفي، وكان كتابه (functional grammer) المنشور سنة 1978 بمثابة الأساس المنهجي لهذه النظرية.

يعتمد النحو الوظيفي على مجموعة من المبادئ، أهمها[2]:

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 32

(2) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية 10 وما بعدها، واللسانيات الوظيفية 137-139

1- أن للغة الطبيعية بنية (تركيبية-صرفية ودلالية)، ووظيفة، هي وظيفة التواصل. وأن طبيعة هذه الوظيفة هي التي تحدد -إلى حدّ بعيد- خصائص البنية.

2- تُنتَج البنية التركيبية-الصرفية عن تفاعل ثلاثة أنواع من الخصائص: الخصائص التداولية، والخصائص الدلالية، والخصائص التركيبية.

3- هناك ثلاثة أنماط من الوظائف (العلاقات) بين مكونات الجملة: وظائف دلالية (المنفذ، والمتقبل، والمستقبل، والأداة، والزمان، والمكان وغيرها)، ووظائف تركيبية (الفاعل، والمفعول)، ووظائف تداولية (المبتدأ، والذيل، والمحور، والبؤرة).

4- لا توجد علاقة مباشرة بين مستوى البنية الدلالية ومستوى البنية الصرفية- التركيبية، بل إن المستويين يرتبطان عن طريق مستوى ثالث، مستوى البنية الوظيفية. وهذا يعني أن الجملة تُشتق عن طريق نقل البنية الدلالية إلى بنية صرفية-تركيبية عبر بنية وظيفية لا العكس.

ومما تجدر إليه الإشارة أن تلك المبادئ متبناة في جميع النظريات الوظيفية، إلا أن نظرية النحو الوظيفي تتميز بربط هذه المبادئ بمفهوم الكفاية التفسيرية المُكوَّنة من ثلاث كفايات مترابطة متكاملة، هي:

**الكفاية التداولية:** يسعى النحو الوظيفي إلى استكشاف خصائص العبارات اللغوية المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات، وأن يكون هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي. فلا يجوز التعامل مع "العبارات اللغوية على أساس أنها موضوعات منعزلة، بل على أساس أنها وسائل يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معيّن، في إطار سياق تحدّده العبارات السابقة، وموقف تحدده الوسائط الأساسية لموقف التخاطب"[1]، ولتحقيق هذا المطمح وُضع مستوى تمثيلي مستقل للوظائف التداولية.

---

(1) المنحى الوظيفي 64

**الكفاية النفسية**: وتشمل -كما يرى سيمون ديك[1]- نماذج الإنتاج ونماذج الفهم، تحدّد الأولى الكيفية التي بمقتضاها يبني المتكلم العبارات اللغوية وينطقها، أما الثانية فتحدد كيفية تحليل المخاطَب للعبارات اللغوية وتأويلها. وسعيا لتحقيق الكفاية النفسية وضع النحو الوظيفي أساسا منهجيا مفاده أن إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النطق عبر الصياغة، كما هو موضح في الترسيمة الآتية:

**قصد** ← **صياغة** ← **نطق**

ولأن الكلام المنطوق هو صياغة لقصد المتكلم أو تجسيد له فلا مكان في نظرية النحو الوظيفي لقواعد الحذف والتقدير، والنقل وغيرهما.

**الكفاية النمطية**: يرى التوليديون أن هناك نحوا كليا يمثل للملكة اللغوية العامة، ويحكم جميع اللغات الطبيعية. وفي موازاة ذلك ظهر توجه لساني شكك في جدوى النحو الكلي، ونادى بضرورة وضع أنحاء نمطية خاصة، نظرا لخصوصية كل لغة، ومنعا من إسقاط خصائص لغة معينة على باقي اللغات. أمّا الوظيفيون فوقفوا موقفا وسطا، فرضته عليهم منطلقاتهم النظرية من جهة، وضرورات العلم وثوابته من جهة أخرى؛ فلأن الوظيفية تنطلق من دراسة اللغة في الاستعمال، فإن هذا يفرض عليها مراعاة خصوصية كل لغة ضمن استعمالاتها، ومن ثَمَّ مراعاة نمط كل لغة، وفي مقابل ذلك تفرض الضرورة العلمية على كل نظرية أن تتحلى بعنصر الشمولية، وتحصيل أكبر قدر ممكن من الانطباقية على أكبر عدد ممكن من أنماط اللغات[2].

## نماذج نظرية النحو الوظيفي:

### 1 - النموذج ما قبل المعيار (النواة)

وتُشتق الجملة في ضوء هذا النموذج ببناء ثلاث بنيات، تحكمها ثلاثة أنماط من القواعد:

---

(1) ينظر: المنحى الوظيفي 66

(2) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 11-12، والمنحى الوظيفي 69

البنية الحملية، وتحكمها القواعد الأساس.
البنية الوظيفية، وتحكمها قواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية.
البنية المكونيّة، وتحكمها قواعد التعبير.
تتكون قواعد (الأساس) من مجموعتين، تسهمان معا في بناء البنية الحملية[1]:

أ- المعجم، ويقدم المفردات الأصول التي يتعلمها المتكلم كما هي قبل استعمالها.

ب- بقواعد تكوين المحمولات، وتتكفل باشتقاق المفردات الفروع من المحمولات الأصلية، كصيغ أفعال المطاوعة، وأفعال المشاركة، والاتخاذ، والطلب وغيرها، إلى جانب المصادر وباقي المشتقات الأخرى، فهذه المفردات، أو المحمولات يكوِّنها المتكلم من المحمولات الأصلية بحسب قواعد الاشتقاق.

ويرد هذان النوعان من المحمولات الأصول والمشتقة في شكل أطر حملية، تُحدَّد خلالها محلات هذه المحمولات، ويقصد بالإطار الحملي بنية تشتمل على:

1- المحمول، وهو ما يدل على واقعة، ويقصد به الفعل في الجملة الفعلية، والخبر غير الجملة في الجملة الاسمية.

2- محلات الحدود التي يتطلبها هذا المحمول، فالمحمول يتطلب عددا معينا من الحدود الدالة على الذوات المشاركة في الواقعة التي يدل عليها المحمول، وتنقسم حدود المحمول باعتبار أهميتها بالنسبة للواقعة الدال عليها هذا المحمول إلى قسمين:

أ- حدود موضوعات، تسهم في تعريف الواقعة نفسها، كالحد المُنَفِّذ والحد المُتَقَبِّل والحد المُسْتَقْبِل.

ب- حدود لواحق، تسهم في تخصيص الواقعة زمانا ومكانا وحالا.

ففي جملة: (أعطى محمد زينب الكتاب أمس أمام المكتبة) تدل الحدود (محمد) و(زينب) و(الكتاب) على ذوات تقوم بأدوار مؤسِّسة للواقعة الدال عليها

(1) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية 11-18، ومن البنية الحملية إلى البنية المكونية 6-7، واللسانيات الوظيفية 140-141

المحمول (أعطى)؛ لذلك هي تمثل الحدود الوضوعات: المنفذ، المستقبل، المتقبل على التوالي. أما الحدان (أمس) و(أمام المكتبة) فيدلان على ذاتين تقومان بدور التخصيص الزماني والمكاني فقط؛ لذلك فهما حدّان لاحقان[1].

ويشكل الإطار الحملي دخلا لقواعد إدماج الحدود التي تتكفل بملء محلات الحدود بالمفردات الملائمة والمنتقاة من بين المداخل المعجمية أو التي تشتق بوساطة قاعدة تكوين الحدود الملائمة.

وتعد هذه البنية الحملية دخلا لقواعد إسناد الوظائف التي يُنتقَل بمقتضاها من البنية الحملية إلى البنية الوظيفية. وبمقتضى هذا المكون تُسند إلى حدود الحمل الوظائف التركيبية، والوظائف التداولية:

- **التركيبية**، وهما وظيفتان: (الفاعل) ويشكل المنظور الرئيس للواقعة، و(المفعول) ويشكل المنظور الثانوي للواقعة. وقصر الوظائف التركيبية على هاتين الوظيفتين راجع إلى أن تحديد موضوعات المحمول في النحو الوظيفي يكون على أساس الأدوار الدلالية لا على أساس الوظائف التركيبية.
- **التداولية**، وهي عبارة عن علاقات بين مكونات الجملة، تنشأ عمّا تقوم به الجملة من إخبار، والإخبار هو حصيلة الظرف السياقي المنتج للخطاب. والوظائف التداولية في هذا النموذج أربع: اثنتان داخليتان، هما المحور والبؤرة، واثنتان خارجيتان، هما المبتدأ والذيل[2]:

**المحور**: هي الوظيفة التي تُسند إلى المكوّن الدال على الذات التي تشكل محط الحديث داخل الحمل[3]. مثال ذلك المكون (الطفل) في الجملتين الآتيتين:

من أتى بالطفل؟

أتت بالطفل هند.

---

(1) ينظر: اللسانيات الوظيفية 143-144

(2) أضاف المتوكل وظيفة تداولية خارجية ثالثة، هي وظيفة المنادى، فالمنادى هو المكون الذي يقوم باسترعاء انتباه المخاطَب في عملية التواصل. ينظر: المنحى الوظيفي 97، والوظائف التداولية 160 وما بعدها

(3) ينظر: الوظائف التداولية 69، واللسانيات الوظيفية 153

**البؤرة**: هي الوظيفة التي تُسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر بروزا وأهمية في الجملة، وهي المعلومة الـتي لا يتقاسـم معرفتـها المـتكلم والمخاطب[1]. مثال ذلك المكونان (متى) و(غدا) في الجملتين الآتيتين:

متى سألقاك؟

سألقاك غدا

**المبتدأ**: وهو المكون الذي يقع خارج الحمل، لكنه يحدّد مجال الخطاب، فيُعد الحمل الموالي واردا بالنسبة إليه[2]. مثال ذلك (محمد) في الجملـة الآتية:

محمد نجح في الامتحان

**الذيل**: وهو المكون الذي يوضّح أو يعدّل أو يصحّح معلومة واردة في الحمل[3]. مثال ذلك المكونات: (هند) و(تأدبه) و(سعاد) في الجمـل الآتية:

عشقت عينيها، هند

سرَّني محمد، تأدّبُه

زارتني هند، بل سعاد

وأخيرا تُنقل هذه البنية الوظيفية إلى المكون الثالث (البنية المكونية)، وتشتمل على مجموعة من القواعد تُسمى قواعد التعبير، وتتفرع هذه إلى مجموعات ثـلاث من القواعد، هي: قواعد إسناد الحالات الإعرابية، وقواعد الموقعة (وهي القواعـد التي تترتب المكونات بمقتضاها داخل الجملة)، وقواعد إسناد النبر والتنغيم[4].

ويمكن توضيح بنية هذا النموذج في المخطط الآتي[5]:

---

(1) ينظر: الوظائف التداولية 28، واللسانيات الوظيفية 154

(2) ينظر: الوظائف التداولية 115، واللسانيات الوظيفية 151

(3) ينظر: الوظائف التداولية 144، واللسانيات الوظيفية 152

(4) ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية 6، وبنية المكون في النحو الوظيفي (رسـالة دبلوم) 134

(5) ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية 8

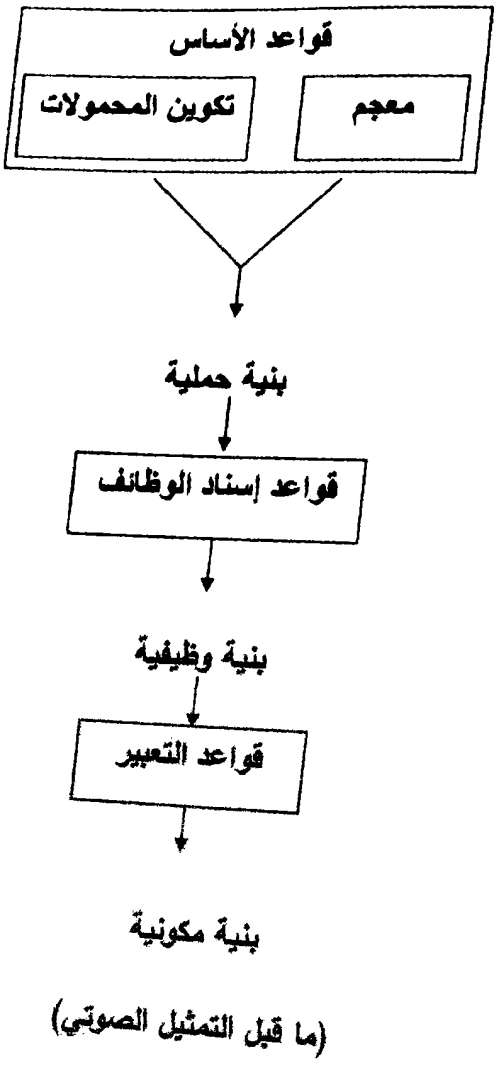


وما يمكن أن يلاحظ على هذا النموذج أنه لم يجعل قواعد إسناد الوظائف في الدرجة الأولى، علما أنه المبدأ الأساسي الذي تنادي به اللسانيات الوظيفية؛ لذلك حاول الوظيفيون تجاوز هذا المأخذ في النموذج المعيار.

## 2 - النموذج المعيار (نموذج مستعملي اللغة الطبيعية)

كان مفهوم القدرة التواصلية في النموذج النواة يشمل القدرة اللغوية والقدرة التداولية معا، أي معرفة مستعملي اللغة الطبيعية لنسق اللغة وللقواعد التي تضبط استعمال هذا النسق في مختلف أنماط التواصل اللغوي. أما في النموذج المعيار فقد اتضح مفهوم القدرة التواصلية بشكل أدقّ؛ إذ وجد سيمون ديك (الذي قام بصياغة هذا النموذج سنة 1989) أن هذه القدرة تتمثل في مجموعة من الملكات أو

الطاقات التي تتفاعل فيما بينها في أثناء عمليتي إنتاج الخطاب وتأويله. ويرى ديك أن تلك الملكات خمس في الأقل[1]:

**الملكة اللغوية**: وهي التي تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من إنتاج عبارات لغوية معقدة ومتباينة في عدد كبير من المواقف التواصلية المختلفة، وتمكنه كذلك من تأويل تلك العبارات.

**الملكة المعرفية**: وهي التي تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من تكوين خزين معرفي منظّم، وحفظه، وتوظيفه عند الحاجة، كما تمكنه هذه الملكة من اشتقاق معارف من عبارات لغوية، وتخزينها، ثم استعمالها في تأويل عبارات لغوية أخرى.

**الملكة المنطقية**: وهي التي تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من اشتقاق معارف إضافية من معارف أخرى، وذلك بالاعتماد على مبادئ الاستدلال والاستنباط المنطقية.

**الملكة الإدراكية**: وهي التي تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من توظيف المعارف التي يستخلصها من إدراكه لمحيطه في إنتاج العبارات اللغوية وفهمها.

**الملكة الاجتماعية**: وهي مجموع القواعد والمبادئ الاجتماعية التي تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من استعمال العبارات اللغوية المناسبة لوضع مخاطَبه، وللموقف التواصلي، وللغرض المروم تحقيقه.

بناءً على هذا التعدد في الملكات الممثلة للقدرة التواصلية اقترح ديك أن يصاغ هذا النموذج من خمسة قوالب، في الأقل[2]، تضطلع برصد تلك الملكات، وهذه القوالب هي على التوالي: القالب النحوي، والقالب المعرفي، والقالب المنطقي، والقالب الإدراكي، والقالب الاجتماعي[3]. ويرى المتوكل أن تلك

---

(1) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 35 وما بعدها، وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النص 36-37

(2) ترك سيمون ديك المجال مفتوحا لمن يريد إضافة ملكات أخرى يراها ضرورية، وحينئذٍ يمكن إضافة قوالب أخرى ملائمة لتلك الملكات المضافة. وقد اقترح الباحث أحمد المتوكل إضافة ملكة سادسة، هي (الملكة الشعرية)، يُرصد لها قالب خاص يُسمى القالب الإبداعي، تمكّن هذه الملكة مستعمل اللغة الطبيعية من إنتاج الخطاب الإبداعي وتأويله. ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 36-37

(3) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية 31 وما بعدها

القوالب لا تتساوى من حيث ضرورة استخدامها؛ "فلئن كان القالب المعرفي حاضرا في جُلِّ أنواع الخطابات ثمة أنماط خطابية يتسنى فيها الاستغناء عن القالب الاجتماعي أو القالب الإدراكي أو عنهما معا..."[1].

وفي هذا النموذج يضع ديك التداول في القالب النحوي نفسه إلى جانب المعجم والدلالة والصرف والتركيب، وهذا يعني أن التداول والنحو في هذا النموذج ليسا قدرتين مستقلتين ولا قالبين لقدرة واحدة، وإنما هما مجرد مكونين للقالب نفسه على أساس أنهما جانبان مختلفان للملكة نفسها، الملكة اللغوية[2].

وتُشتق العبارة اللغوية في هذا النموذج بالانتقال من المستوى الدلالي- التداولي إلى المستوى الصرفي- التركيبي؛ إذ يُعد المستوى الأول (بنية تحتية)، والمستوى الثاني (بنية سطحية). ويبدو أن هذا التوجه في الاشتقاق، أي الانتقال من الدلالة والتداول إلى الصرف والتركيب جاء تداركاً لما لوحظ على النموذج الأول من تنحية للتداول عن المستوى الأول في سلمية الاشتقاق[3]، وهي تنحية لا تنسجم ومبدأ الوظيفية القاضي بتبعية البنية للوظيفة[4].

ويتحقق الربط بين البنية التحتية (أو التمثيل الدلالي التداولي) والبنية المكونية (أو التمثيل الصرفي التركيبي) عن طريق قواعد التعبير المكوَّنة من ثلاثة أنساق من القواعد: نسق صرفي، ونسق تركيبي، ونسق تطريزي. وإذا كانت مهمة النسقين الأولين معروفة فإن نسق التطريز يختص بمهمة إسناد النبر للمكون المبأر، أي: البؤرة، وإسناد التنغيم طبقا للقوة الإنجازية التي تحملها العبارة. وبوساطة قواعد التعبير تُنتَج البنية المكونية التي تكون بدورها دخلا للقواعد الصوتية التي تؤولها صوتيا، أي تنقلها إلى صورة صوتية[5]. والرسم الآتي يوضح سلمية اشتقاق العبارة اللغوية في النموذج المعيار[6]:

---

(1) المصدر نفسه 39
(2) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة الى النص 40
(3) ينظر: التركيبات الوظيفية 56
(4) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النص 42
(5) ينظر: المنحى الوظيفي 75 وما بعدها، وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص 42-43
(6) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص 44

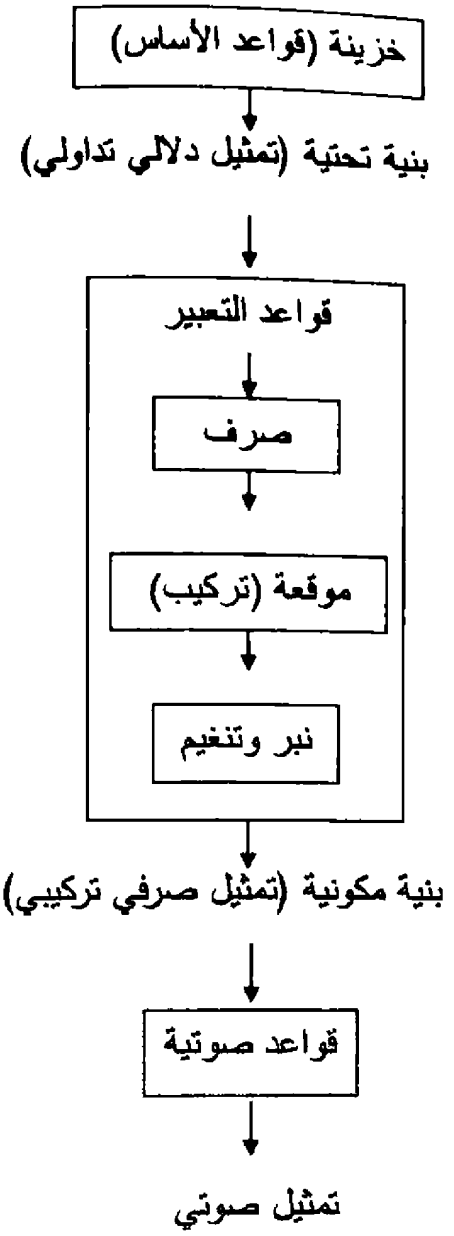


## 3 - ما بعد النموذج المعيار (نحو الخطاب الوظيفي)

تبين لمنظري النحو الوظيفي في السنين الأخيرة أن طريقة اشتقاق العبارات اللغوية في النموذج المعيار تتعارض وأحد الأهداف الكبرى لنظرية النحو الوظيفي، وهو السعي إلى تحقيق الكفاية النفسية؛ فالنموذج المعيار لا يعكس تماما عملية إنتاج الخطاب التي تحددها تلك الكفاية. ولتلافي هذا التعارض اقترح هنخفلد نموذج نحو الخطاب الوظيفي انطلاقا من "أن المتكلم ينتج العبارة اللغوية في مراحل أربع: تحديد القصد، فتحديد الفحوى، المناسب للقصد، فصوغ القصد والفحوى في تركيب مناسب، ثم أخيرا تحقيق هذا التركيب نطقا أو رسما (حسب قناة

التواصل التي يختارها)"[1]. وعلى أساس هذه المراحل صِيغَ نحو الخطاب الوظيفي، فتضمن أربعة مستويات، يمثل كل مستوى للمرحلة التي تقابله، وهذه المستويات هي على التوالي: المستوى العلاقي (التداولي)، والمستوى التمثيلي (الدلالي)، والمستوى الصرفي التركيبي (البنيوي)، والمستوى الصوتي[2].

ويقوم نموذج نحو الخطاب الوظيفي على أربعة مكونات: مكون مركزي هو المكون النحوي، ومكونات مساعدة هي المكون المفهومي (أو المعرفي) والمكون السياقي والمكون الإصاتي[3].

ينجز المكون النحوي مهمتي (الصياغة) و(التعبير)، تضطلع الأولى بصوغ القصد من الخطاب وفحواه، أي بصوغ الخصائص التداولية والدلالية. وتستمدُّ الصياغة موادها من الخزينة التي تغذيها بأطر ووحدات معجمية ومخصصات. وينتج عن عملية الصياغة مستويان تحتيان: المستوى العلاقي الذي يحدد الخصائص التداولية، والمستوى التمثيلي الذي يحدد الخصائص الدلالية. أما مهمة التعبير فتتمثل في نقل المستويين التحتيين العلاقي والتمثيلي إلى مستوى بنيوي بوساطة فئتين من القواعد: قواعد صرفية تركيبية، وقواعد صوتية[4].

ويتضمن المكون المفهومي (المعرفي) "القدرة اللغوية والتواصلية للمتكلم من جهة، ومعارفه عن العالم (واقعي أو ممكن) من جهة ثانية. ويُميَّزُ داخل هذا المكون بين مقاصد المتكلم وتصوراته للواقع، وينعكس هذا التمييز داخل المكون النحوي في الفصل بين المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي"[5].

ويحدد المكون السياقي نوعين من المعلومات التي يحتاجها المتكلم في أثناء إنتاجه للخطاب: معلومات لغوية يستحضرها من خطاب سابق، ومعلومات مقامية تؤخذ من الموقف التواصلي نفسه[6].

---

(1) التركيبات الوظيفية 60
(2) ينظر: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها
(3) ينظر: المنحى الوظيفي84، والتركيبات الوظيفية 62
(4) ينظر: المنحى الوظيفي 85، والتركيبات الوظيفية 62
(5) التركيبات الوظيفية 63، وينظر: المنحى الوظيفي 84
(6) ينظر: المنحى الوظيفي 85، والتركيبات الوظيفية 63

أما المكون الإصاتي فإنه ينهض بمهمة تحقيق الخطاب نطقا أو كتابة أو إشارة[1].

إن وجوه الفرق بين نموذج نحو الخطاب الوظيفي والنموذج المعيار تكمن في حذف المكون المنطقي والمكون الاجتماعي، والفصل بين التداول والدلالة بحيث أصبحا يشكلان قالبين مستقلين متعالقين، كما أن الخزينة (قواعد الأساس) لم تعد مكونا قائم الذات، بل أصبحت موزعة بين المكونين النحوي والإصاتي تمدُّهما بما يحتاجانه من مفردات ومخصِّصات ووحدات صوتية وغيرها[2]. والرسم الآتي يوضح طبيعة نموذج نحو الخطاب الوظيفي:

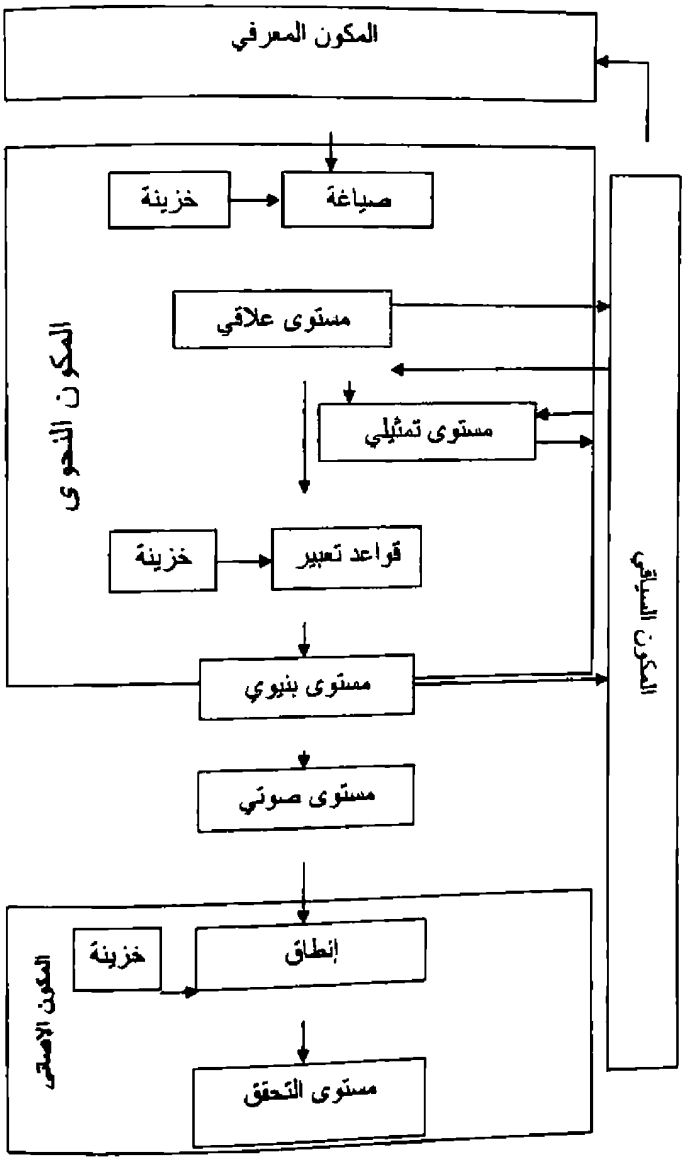


(1) ينظر: المنحى الوظيفي 85، والتركيبات الوظيفية 63

(2) ينظر: المنحى الوظيفي 87، والتركيبات الوظيفية 64

# مقاربة النص عند أحمد المتوكل..
# أساسها وطبيعتها

## النحو الوظيفي من الجملة إلى النص:

يجمع اللسانيون على أن الهدف المتوخّى من الدرس اللساني هو استجلاء الملكة اللسانية التي تتميز بها الكائنات البشرية، أي استكشاف خصائص اللغة الطبيعية ووصفها وتفسيرها الوصفَ والتفسيرَ الملائمين، غير أنهم لم يجمعوا على المُعطى اللغوي الذي يمكن أن يمثل لتلك الملكة أو لتلك الخصائص، فانقسموا - أزاء ذلك- على قسمين: قسم يقول بكفاية الجملة في التمثيل لخصائص اللغة الطبيعية، وقسم يرى أن النص هو المعطى اللغوي الوحيد الذي يمكن أن يضطلع بهذه المهمة. ونتج عن هذا الانقسام نمطان من اللسانيات: (لسانيات الجملة)، و(لسانيات النص)[1].

ويرى الباحث أحمد المتوكل أن هذا الانقسام غير سليم ومختل معرفيا، ومنهجيا، ونظريا:

1- **معرفيا**: يفترض التمييز بين لسانيات الجملة ولسانيات النص أن لمستعمل اللغة الطبيعية قدرتين: قدرة جملية تمكنه من إنتاج جمل مستقلة وفهمها، وقدرة نصية تمكنه من إنتاج نصوص متكاملة وفهمها، وهو أمر ينافي الواقع النفسي اللغوي[2].

---

(1) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 15

(2) ينظر: المصدر نفسه 16

2- **منهجيا**: من الثابت أن خصائص الجمل المكوِّنة لنص ما "لا تتحدد محليا، بل بالنظر إلى النص ككل. بتعبير آخر أدق، تتحدد الخصائص الأساسية كالقوة الإنجازية والوجه والزمان والجهة وغيرها بالنسبة للنص كاملا، فترد هذه الخصائص منصبَّةً عليه برُمتِّه وتأخذ الجمل التي تكوّنه هذه الخصائص عن طريق (الإرث). فالقوة الإنجازية التي تواكب جمل نص ما، مثلا، هي القوة الإنجازية (إخبار، استفهام، أمر أو غير ذلك) المواكبة للنص ككل والتي استمدتها منه جملُهُ إرثا"[1]. وهذا يعني، من حيث المنهج، أن خصائص الجملة لا يمكن أن تُقارَبَ المقاربة الكافية إلا إذا وُضعت في سياقها النصي، يقول سيمون ديك: "بما أن الجمل، باعتبار بنيتها الداخلية، تتأثر بعدد من العوامل الخطابية، يكون وضع نظرية مثلى للجملة المنعزلة من قبيل المستحيل"[2].

3- **نظريا**: إن تعدد اللسانيات واختلافها يؤدي إلى تعدد المقاربات واختلافها بل وتعدد النظريات واختلافها، مع كون الموضوع المستهدف وصفه واحدا، وهو الخطاب الطبيعي، وإن اختلفت أقسامه (نص، جملة، مركب، كلمة) وأنماطه (اعتيادي، أدبي، علمي... إلخ). إن هذا التعدد في المقاربات، حين لا يكون مسوَّغاً، فإنه يتنافى وأحدَ مبادئ التنظير العلمي الأساسية، وهو مبدأ الاقتصاد[3].

ولتلافي مظاهر الخلل تلك بدأ بعض الوظيفيين ومنهم المتوكل في البحث عن نموذج وظيفي موحَّد يمكِّن من مقاربة الجملة والنص وغيرهما من الوحدات الخطابية. وكان هذا التوجه يتماشى والأساسَ النظري الذي انطلقت منه نظرية النحو الوظيفي؛ إذ كانت هذه النظرية، "منذ نشأتها، نظرية خطاب لا نظرية جملة (باعتبار الجملة معطى مجردا معزولا عن السياق وعن المقام). كانت نظرية

---

(1) الوظيفية بين الكلية والنمطية 17

(2) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النص 27 نشير إلى أننا في الإحالات الآتية على هذا المؤلف سنقتصر على ذيل العنوان اختصارا ولأنه سيتردد كثيرا.

(3) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 17

خطاب، منذ البدء، لأنها استهدفت موضوعا للوصف والتفسير ظـواهرَ اللغـات الطبيعية لا باعتبار هذه اللغات أنساقا صورية مجردة، بل باعتبارها أنساقا تُستخدَم وسائلَ للتواصل اللغوي داخل المجتمعات. كانت، منذ بدايتـها، بتعـبير آخـر، تستهدف وصف العبارات اللغوية وخصائصها الصـورية (الصـرفية-التركيبيـة والدلالية) بربط هذه العبارات بسياقاتها والأهـداف التواصـلية الـتي تُسـتعمَل لتأديتها"[1].

فضلا عن ذلك أن سيمون ديك كان يرى أن مستعملي اللغـة الطبيعيـة لا يتواصلون بجمل منفردة منعزلة، بل بقطع خطابية متكاملة[2]، وهذا يعني أن قـدرة مستعملي اللغة الطبيعية قدرة خطابية، وهو ما يفرض على النحو الوظيفي التوجه نحو هذه القدرة.

صحيح أن الأبحاث الوظيفية الأولى اقتصرت على قضايا الجملة، لكن سرعان ما تبين أن من الضروري أن ينتقل النحو الوظيفي من مجـال الجملـة إلى مجـال الخطاب. يقول سيمون ديك: "إذا أرادت نظرية النحو الـوظيفي أن ترقـى إلى مستوى معايير الكفاية التي اشترطتها على نفسها، تحتم عليها... أن تضـع نحـوا وظيفيا للخطاب"[3].

كانت هذه أسبابا كافية ليتوجه الوظيفيون نحو النص، أي الانتقال لتأسـيس نحو خطابـي وظيفي يشمل جميع أقسام الخطاب، غير أن طريقهم -لتحقيق هذا الهدف- لم يكن واحدا، وإنما كان في اتجاهين[4]:

- **اتجاه اقتراضي** يذهب السائرون فيه إلى إغناء النحو الوظيفي بـاقتراض مفاهيم من نظريات لسانية أخرى تمكنه من مجاوزة الجملة إلى النص.
- **اتجاه توسيعي** يطمح أصحابه إلى تطوير النحو الوظيفي مـن الـداخل وتوسيعه، ليشمل الظواهر النصية إلى جانب الظواهر الخطابية الأخرى.

---

(1) بنية الخطاب من الجملة إلى النص 25
(2) ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية 24
(3) بنية الخطاب من الجملة إلى النص 26
(4) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 18

ويمكن التمييز في هذا الاتجاه (التوسيعي) بين تيارين: تيار يرى أن نظرية النحو الوظيفي يجب أن تصوغ نحوا للنص مخالفا لنحو الجملة، وتيار يرى أنه بالإمكان (تمطيط) نحو الجملة ليشمل النص، على افتراض التماثل البنيوي بين الجملة والنص.

ولن نتوقف إلا عند التيار الثاني في الاتجاه الثاني (التوسعي)؛ لأنه التيار الذي سار فيه الباحث أحمد المتوكل، وحاول الاستدلال له، كما يبدو أنه التيار الأكثر حضورا في النحو الوظيفي.

يعرِّف المتوكل الخطاب بقوله: "يُعدُّ خطابا كلُّ ملفوظ/مكتوب يشكل وحدة تواصلية قائمة الذات"[1]. وقد يكون الخطاب كلمة، مثل: (شاياً)، أو (السكينَ)، أو مركبا، مثل: (يا لجمال هند)، أو جملة صغرى، مثل: (أعرني معطفك هذا المساء)، أو جملة كبرى[2]، مثل: (أمّا محمد، فقد سافر إلى مصر)، أو نصا، والنص هو الكلام المكوَّن من جملتين أو أكثر؛ لذلك يعرف المتوكل النص بقوله: "إن النص وحدة بنيوية من وحدات الخطاب، تحتل أعلى مرتبة في سلمية التعقيد باعتبارها مجموعة جمل"[3]. وليس كل مجموعة من الجمل نصا؛ فلا يقوم النص إلا إذا ربطت بين وحداته علاقات اتساق وانسجام[4].

يشكل كل قسم من هذه الأقسام وحدة خطابية، غير أن المتوكل يرى أن الخطابية (أي تشكيل وحدة تواصلية تامة) تجد تحققها الأمثل في النص[5].

كان النظر إلى الخطاب ووحداته -من هذه الزاوية- حافزا دفع المتوكل إلى أن يتمِّمَ مشروعه الوظيفي الذي أسس له بمؤلفين منفصلين: (قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، و(قضايا اللغة

---

(1) الخطاب وخصائص اللغة العربية 24، وينظر: التركيبات الوظيفية 57

(2) المقصود بالجملة الكبرى أو المركبة، في النحو الوظيفي، تلك الجملة التي تتضمن مكونا خارجيا، كالمبتدإ، أو الذيل، أو المنادى، أما الجملة الصغرى أو البسيطة فهي التي لا تتضمن مكونا خارج الحمل.

(3) بنية الخطاب من الجملة إلى النص 81

(4) ينظر: المصدر نفسه 82

(5) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 23

العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي)، خصصهما كليهما لقضايا الجملة، فجاءت التتمة بمؤلف ثالث (قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، فقد اتضح له، في المؤلفين الأولين، أن "كمّا غير يسير من القضايا الجملية المركزية لا يمكن تناولها التناول الملائم والكافي إلا إذا تمت مقاربتها في إطار خطاب متكامل. من هذه القضايا، على سبيل المثال لا الحصر، الاستلزام الحواري، والالتباس بجميع أنماطه، وإسناد الوظائف التداولية كالمحور والبؤرة، ورتبة المكونات، وتخصيص السمات الجهية والزمنية، وغير ذلك مما نُبِّه إلى خطابيته في أدبيات النحو الوظيفي، والأنحاء المؤسَّسة تداوليا بوجه عام"[1].

انطلق المتوكل من الفكرة التي قدمها سيمون ديك القائمة على أن "بنية النص تشاكل -إلى حد بعيد- بنية الجملة، وأن العلاقات الرابطة بين مكونات النص تماثل العلاقات الرابطة بين مكونات الجملة"[2]. أي إن نموذج بنية الجملة يمكن أن يُعدَّ نموذجا جزئيا للنص ككل. وهذه الفكرة، في الواقع، تندرج في فكرة أعمّ تقول بالتماثل البنيوي والعلاقي (الوظيفي) بين المفردة والمركب الاسمي والجملة والنص، وبالإمكان استعمال المبادئ والقواعد نفسها لوصف خصائص هذه المكونات[3].

وبنى المتوكل افتراضه الأولي أخذا بالمبدإ الوظيفي العام، مبدإ تحديد الوظيفة للبنية؛ إذ يجب -بحسب هذا المبدإ- أن نتوقع أن ينعكس تناظر أقسام الخطاب (من الكلمة إلى النص) من حيث الوظيفة على تناظرها من حيث البنية[4].

وقد حدا هذا الافتراضُ المتوكلَ على ضرورة تحديد البنية النموذج للخطاب، ثم تبيان الكيفية التي تتجسد بها هذه البنية في أقسام الخطاب جميعها.

---

(1) بنية الخطاب من الجملة إلى النص 9

(2) المصدر نفسه 9-10

(3) ينظر: المصدر نفسه 84

(4) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 24

## البنية النموذج للخطاب

تتضمن بنيةُ كل خطاب مستوياتٍ وطبقاتٍ وعلاقاتٍ (وظائف)، ترتبط فيما بينها بعلاقات سلمية لتشكيل هذه البنية.

### المستويات:

يفترض المتوكل - استنادا إلى هاليداي، وهنخفلد، وديك- في بنية كل خطاب وجودَ مستويين أساسيين: مستوى علاقي ومستوى تمثيلي، انطلاقا من أن أي خطاب تواصلي يرمي إلى تحقيق غرضين متلازمين: وصف واقعة ما أو ذات ما، وإقامة علاقة بين المتكلم ومخاطبه من ناحية، وبين المتكلم وفحوى خطابه من ناحية أخرى. ثمّ يضيف إليهما المتوكل مستوى ثالثا هو المستوى البلاغي:

**المستوى البلاغي**: تندرج في المستوى البلاغي طبقة (المركز الإشاري)، وطبقة (نمط الخطاب)، وطبقة (أسلوب الخطاب). تؤشر السمات الإشارية للمتخاطبين، وزمان التخاطب ومكانه، في حين تؤشر السمات النمطية لنمط الخطاب (سردي، أو حجاجي، أو فني... إلخ)، أما السمات الأسلوبية فإنها تؤشر لأسلوب الخطاب (رسمي أو غير رسمي، مهذب أو غير مهذب... إلخ)[1].

**المستوى التمثيلي**: الوقائع التي يمكن أن يرصدها الخطاب أعمال أو أحداث أو أوضاع أو حالات، كما في الجمل الآتية:

- فتح الحارس باب العمارة (عمل)
- فتحت الريح الباب (حدث)
- وقف محمد تأدبا (وضع)
- حزن محمد لرحيل صديقه (حالة)

وتشمل كل واقعة العمل أو الحدث أو الوضع أو الحالة والذوات المشاركين في العمل أو الحدث أو الوضع أو الحالة. والذوات المشاركة إما أساسية وهي الذوات التي لا يمكن للواقعة أن تتحقق بدونها، كالذات المنفذة أو الذات المتقبلة أو

---

(1) لم يكن هذا المستوى موجودا في المقترح الأساسي، وإنما أضافه المتوكل فيما بعد. ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 27، 103، والمنحى الوظيفي 78

الذات المستقبلة، أو إضافية وهي الذوات التي تحدد ظروف تحقق الواقعة، كالذوات الزمنية والمكانية والأداتية وغيرها[1].

يبني المتخاطبان (نموذجا ذهنيا) هو الذي يشكل واقع خطابهما ومرجعه، في "الوقائع والذوات التي يتضمنها خطاب ما هي في الحقيقة (صور ذهنية) أو (تمثيلات ذهنية) للوقائع والذوات التي توجد في ما يسمى (العالم الخارجي). ما يرصده الخطاب، إذن، صور ذهنية للواقع لا الواقع ذاته، وما يُمثّل له في المستوى التمثيلي -كما تدل على ذلك تسميته- تمثلات للواقع"[2].

**المستوى العلاقي**: ويتكفل برصد علاقتين: الأولى هي علاقة المتكلم بالمخاطب التي تتحقق عن طريق القوة الإنجازية (الحرفية أو المستلزمة)، كأن يكون المتكلم بالنسبة إلى المخاطب مخبرا أو مستفهما أو آمرا أو غير ذلك. والثانية هي علاقة المتكلم بفحوى خطابه، وهي التي تحدد وجه العبارة، والسمات الوجهية في النحو الوظيفي صنفان: ذاتية، ومرجعية. أما الذاتية فعلى فئتين: معرفية، وإرادية.

تحدد السمات المعرفية موقف المتكلم من مدى ورود فحوى الخطاب كأن يكون شاكا أو متيقنا أو مترددا، كما في الجمل الأتية:

- **قد** ينجح محمد في مهمته.
- سينجح محمد في مهمته **قطعا**.
- **من الممكن** أن ينجح محمد في مهمته.

وتعكس السمات الإرادية إرادة المتكلم أو رغبته:

- ليت هنداً تعود غداً.
- لعلّ هنداً تعود غداً.
- ما أجملَ عيونَ هند!
- أعظِم بذلك الرجل!

أما السمات الوجهية المرجعية فإنها تحدد المرجع أو المصدر الذي يعتمد عليه المتكلم حين يكون بصدد تحديد مدى ورود فحوى الخطاب:

---

(1) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 88

(2) المصدر نفسه 89

- **يبدو** أنّ محمدا سيعود غدا.
- **بلغني** أن محمدا سيسافر إلى الخارج.
- **يُقال** إن محمدا ينوي الرحيل عن حينا[1].

**الطبقات:**

يُرجِع المتوكل البنية التحتية العامة للخطاب، أيا كان حجمه، في مستوى معين من التجريد، إلى ركنين أساسيين: نواة وهامش. تتضمن النواة العناصر الأساسية التي تتمثل -عادة- في المحمول وموضوعاته. ويتضمن الهامش العناصر التحديدية (زمنية، مكانية، إنجازية، وَجهية، وغيرها). وتشكل النواة مع عناصر الهامش طبقات يعلو بعضها بعضا، أي إنها مُرتَّبة بطريقة سلمية[2]. ويميز الوظيفيون -ومنهم المتوكل- بين ست طبقات، ثلاث في المستوى التمثيلي، وثلاث في المستوى العلاقي. أما طبقات المستوى التمثيلي فهي[3]:

**طبقة الوصف**: تحدد هذه الطبقة نمط المحال عليه كأن يكون واقعة أو ذاتا، فإن كان واقعة فإنها تحدد ما إذا كانت الواقعة عملا، أو حدثا، أو وضعا، أو حالة.

**طبقة التسوير**: تحدد حجم الوقائع وعددها، وعدد الذوات، بواسطة الأعداد بالنسبة إلى الذوات، وبواسطة بعض السمات الجِهية (متكرر، معتاد، وغيرها) بالنسبة إلى الوقائع.

**طبقة التأطير**: تحدد الإطار الزماني والمكاني والمعرفي بوجه عام الذي تتحقق فيه الواقعة أو الذات المحال عليها.

وأما طبقات المستوى العلاقي فهي[4]:

**الطبقة الوَجهية**: تحدد -كما سبق- موقف المتكلم من فحوى خطابه ذاتيا أو مرجعيا.

---

(1) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 90-92
(2) ينظر: المصدر نفسه 92-93
(3) ينظر: المصدر نفسه 94
(4) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 95

**الطبقة الإنجازية**: تحدد القوةَ الإنجازية (الحرفية أو المستلزمة) كأن تكون سؤالا أو إخبارا أو أمرا أو وعدا أو وعيدا... إلخ.

**الطبقة الاسترعائية**[1]: تحدد العبارات التي تقوم بدور لفت انتباه المخاطب إلى أن المتكلم ينوي الشروع في مخاطبته، أو الاستمرار في مخاطبته، أو إنهاءها، فهذه العبارات، إذن، إمّا فواتح، أو أحشاء، أو خواتم، مثل:

- **يا محمد**، إننا سنغادر المكان فورا.
- لقد زارني محمد -**أتسمعني**؟- البارحة في بيتي بعد غياب طويل.
- أهلا يا محمد، كيف حالك؟... **دعنا نراك**.

وتتمثل كل طبقة من الطبقات الست في نواة، ومخصِّص (وصفي أو سوري أو تأطيري أو وَجهي أو إنجازي أو استرعائي) وحد لاحق، والمخطط الآتي يبين البنية العامة لتلك الطبقات:

[ Σ6 [ Σ5 [ Σ4 [Σ3 [Σ2 [Σ1 [نواة] 1Π ]2Π] 3Π] 4Π] 5Π] 6Π]

طبقة وصفية

طبقة تسويرية

طبقة تأطيرية

طبقة وجهية

طبقة إنجازية

طبقة استرعائية

يرمز Π للمخصِّص، وΣ للحد اللاحق.

ومن الجدير بالذكر أن المخصص يتحقق صرفيا، أي بالاشتقاق الصرفي، أما اللاحق فيتحقق معجميا، أي بوحدة معجمية. كما أن المخصص لا يمكن الاستغناء عنه في حين أن اللاحق يمكن الاستغناء عنه، كما في المثال الآتي:

(1) أضاف المتوكل هذه الطبقة فيما بعد. ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 28

قابلتُ صديقي البارحة

قابلتُ صديقي

فكما هو واضح أمكن الاستغناء عن اللاحق (البارحة) في حين لايمكـــن أن تقوم صيغة المحمول الفعلي (قابل) بدون المخصص الزمني. ويرى المتوكل أنه حين يُضاف لاحق للدلالة على سمة كامنة في المخصص فإن إضافته تكون لتدقيق تلـــك السمة، حين يعجز المخصص عن تحقيق هذه المهمة، مثال ذلك إيراد اللاحق الزمني (البارحة) في الجملة المذكورة آنفا. وقد يُلجأ، للغرض نفسه، إلى إيراد أكثر مـــن لاحق حين يتطلب السياق زيادة في التدقيق[1]:

قابلتُ صديقي **البارحة ليلاً في الساعة العاشرة.**

**الوظائف:**

أ- **الوظائف الدلالية:** وهي المنفذ، والمتقبل، والمستقبل، وفي البنية النموذج للخطاب يؤكد المتوكل ضرورة إعادة النظر في الوظائف الدلالية بحيث يمكن أن تكون ملائمة لجميع أقسام الخطاب بما فيها النص[2].

ب - **الوظائف الوِجهية:** وهما ووظيفتا الفاعـــل والمفعـــول، وكـــان الوظيفيون -في البداية- يسمونها الوظائف التركيبية، لكنهم غيروا هذه التسمية إلى الوِجهية -بكسر الواو- لارتباط هاتين الوظيفتين بالوِجهة التي ينطلق منها المتكلم لتقديم فحوى خطابه. وللوجهة المُنطلق منـــها منظوران: منظور رئيس، ومنظور ثانوي. تُسند وظيفة الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيس، في حين تُسند وظيفة المفعـــول إلى الحـــد المُتخَذ منظورا ثانويا[3].

ت - **الوظائف التداولية:** وحين تحدث عن الوظائف التداولية اقتصر حديثه على الوظيفتين الداخليتين: البؤرة والمحور، ولم يذكر الوظـــائف

---

(1) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 98-99

(2) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 30

(3) ينظر" المنحى الوظيفي 92-93

الخارجية: المبتدأ، والذيل، والمنادى. ولعل السبب في ذلك -بحسب ما يبدو للباحث- يعود إلى أمرين:

1- أن الوظائف الخارجية، إذا ما قورنت بالوظيفتين الداخليتين، هي وظائف ثانوية وليست أساسية؛ إذ لا يشترط أن تتوافر في جميع الخطابات، أي من الممكن الاستغناء عنها[1].

2- أن بعض طبقات المستويين التمثيلي والعلاقي يمكن أن تقوم بما تقوم به الوظائف الخارجية؛ لذلك استُغني عنها. فالطبقة الاسترعائية في المستوى العلاقي المُمثَّلة ببعض العبارات التي تقوم بلفت انتباه المخاطَب يمكن أن تنهض بوظيفة المنادى التي تؤدي الغرض نفسه. كما يمكن أن تقوم طبقات المستوى التمثيلي (الوصفية والتسويرية والتأطيرية) بما تقوم به وظيفة المبتدإ من تحديد لمجال الخطاب، وإن بطريقة أوسع. أما وظيفة الذيل المتمثلة بالتوضيح أو التعديل أو الإضراب فيمكن أن تُسند إلى جمل أو عبارات داخل النص.

ويرى المتوكل أن المحاور قد تتعدد في الخطاب الواحد على أن تقوم بينها علاقات سلمية، مثال ذلك أن ما يُدعى (البطل) في قصة ما هو محور رئيس مقارنة بالشخصيات الأخرى التي تُعد محاور ثانوية والتي تتفاوت فيما بينها من حيث المركزية بالنسبة إلى الخطاب[2]. ولتحديد المركزية يضع المتوكل معيارا يقوم على كمية المعلومات التي يفرزها الخطاب في تسلسله بالنسبة إلى محور ما، فالمحور الرئيس هو الذي يستقطب الكم الأكبر من المعلومات في الخطاب، كما يعتمد معيار المركزية على مدى استمرار المحور عبر الخطاب الذي يُقاس بعدد مرات إيراده (إما بعينه، أو عن طريق توابعه، أو متعلقاته)[3].

---

(1) لكن المتوكل لم يصرّح بذلك، وربما صرّح في مكان آخر لم يقف الباحث عنده.

(2) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 111

(3) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 112

ويقسم سيمون ديك المحور على أربعة أصناف[1]: **محور جديد**، وهو المحور الذي يُذكر لأول مرة في الخطاب. ب- **محور مُعطى**، وهو الذي يُعاد ذكره مرة أخرى، وحين يمكث هذا المحور في الخطاب، فيُعاد ذكره بعينه فنحن أمام **محور فرعي**، وإن أُعيد ذكره بأحد توابعه أو متعلقاته فهو **محور مُعاد**. ويقدم المتوكل القطعة الآتية مثالا لهذه الأصناف:

"زار المغرب شاعر مصري (محور جديد)، وشاعر سوري (محور جديد)، وشاعر لبناني (محور جديد)... تجول الشاعر السوري (محور معطى) في المدن التونسية... بيعت أثناء ذلك مئات النسخ من ديوان الرسم بالكلمات (محور فرعي)... وقد سعد نزار قباني (محور معاد) كثيرا بحفاوة المثقفين التونسيين..."[2].

أما البؤرة فكانت تُعرّف بأنها الوظيفة التي تُسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر بروزا وأهمية، أو بعبارة أخرى، الحامل للمعلومة التي توجد في مخزون المتكلم، ولا توجد في مخزون المخاطَب[3]. أما هنا فيقترح المتوكل التمييز بين بؤرتين أساسيتين[4]:

أ- بؤرة جديد: وهي الحاملة لمعلومات يجهلها المخاطَب.

ب- بؤرة مقابلة: وهي الحاملة لمعلومات تعدّل أو تصحّح أو تعوّض معلومات في مخزون المخاطَب، يراها المتكلم مستوجبة للتعديل أو التصحيح أو التعويض.

ويرى المتوكل أنّ الربط بين عناصر البنية الخطابية لا يقتصر على ما تقوم به الوظائف فقط، بل لا بدّ من مراعات الخصائص الإحالية لوحدات النص؛ إذ إنّ هناك ترابطا وثيقا بين ما تقوم به ظاهرة الإحالة والوظائف، ويسهم هذا الترابط إسهاما كبيرا في تحقيق انسجام النص.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 112

(2) المصدر نفسه 113

(3) ينظر: الوظائف التداولية 28

(4) ينظر: المنحى الوظيفي 94، وبنية الخطاب من الجملة إلى النص 117-118

## الإحالة:

يعرف المتوكل الإحالة بأنها "علاقة تقوم بين الخطاب وما يحيل عليه الخطاب إن في الواقع أو المتخيَّل أو في خطاب سابق/لاحق"[1]. وهذا يعني أن الإحالة علاقة تربط البنية بالعالم الخارجي، أو بعبارة أدق، بتمثيل ذهني للعالم الخارجي، غير أن (خارجيتها) لا تنفي عنها كونها علاقة داخلية، ولاسيما أن لها تأثيرا صرفيا تركيبيا في البنية[2].

والإحالة في النحو الوظيفي فعل تداولي؛ لأنها ترتبط بموقف تواصلي معين، أو لأنها -كما يرى المتوكل- ترتبط بمخزون المخاطَب كما يتصوره المتكلم في أثناء التخاطب؛ لذلك قد يختار المتكلم، للإحالة على ذات ما، ضميرا أو اسما أو مركبا اسميا معقدا بناءً على تقديره للمعلومات التي يختزنها المخاطب عن تلك الذات[3]:

- قابلتـــه أمس.
- قابلت **الرجل** أمس.
- قابلت الرجل الذي يبحث عن وظيفة أمس.

والإحالة عملية تعاونية بين المتكلم والخاطب؛ إذ يمدُّ المتكلمُ المخاطبَ بكل المعلومات التي يملكها عن الذات المقصودة والتي تمكّن المخاطَب من التعرف عليها وانتقائها من بين مجموعة من الذوات.

ويميز ديك بين إحالتين: (إحالة بناء) و(إحالة تعيين)، "إن الإحالة في الحالة الأولى تتعلق بذات لا يعرفها المخاطب، ويُطلب منه أن يبنيها بناءً، وأن يضيفها إلى مخزونه الذهني، في حين أن المحال عليه في الحالة الثانية متوافر في مخزون المخاطب ضمن ذوات أخرى، ويُطلب منه تعيينه بانتقائه من بين هذه الذوات"[4].

ويربط المتوكل بين هاتين الإحالتين ووظيفتي المحور الجديد والمحور المعطى، فيجد أن إحالة البناء تكون، عادة، على ذات تشكل المحور الجديد في الخطاب، في

---

(1) الخطاب وخصائص اللغة العربية 73

(2) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 137

(3) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 30-31

(4) بنية الخطاب من الجملة إلى النص 139

حين أن إحالة التعيين تكون على ذات تشكل المحور المعطى. ويوسع المتوكل هـذا الربطَ ليجده، أيضا، بين تينك الإحالتين ووظيفتي: بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة؛ إذ يكون المحال عليه إحالة بناء بؤرة جديد، والمحال عليه إحالة تعيين بؤرة مقابلة[1].

ويرى المتوكل أن النموذج الذهني للخطاب هو الـذي يشـكل مرجعيـة الخطاب، ويعتمد المخاطَب -في بناء هذا النموذج، والإحالة عليه- علـى أربعـة روافد: المعارف العامة، والمعارف المقامية، والمعارف الساقية، والمعارف المسـتقاة عن طريق الاستدلال من إحدى فئات المعارف الثلاث[2].

ويلخص المتوكل ما يمكن أن تسهم به الإحالة في عملية التخاطب بنقطتين[3]:

أ- تسهم الإحالة، مع العناصر الأخرى كالوظائف، في تحقيـق انسـجام الخطاب وضمان استمراره، وذلك بربط الخطاب بنموذج ذهني واحد متماسك.

ب- تسهم الإحالة في إنجاح عملية التواصل نفسها؛ فمن شروط التواصـل الناجح أن يكون المتخاطبان متفقين على مجال واحد للخطاب. وتتبين أهمية الإحالة في إنجاح التواصل حين يختل هذا الشرط، ونكون أمـام خطاب مرجعية المتكلم فيه غير مرجعية المخاطَب.

نخلص مما سبق أن البنية النموذج للخطاب تتكون من ثلاثة مسـتويات، في كل مستوى ثلاث طبقات:

1- المستوى البلاغي يتكون من المركز الإشاري، ونمط الخطاب، وأسلوب الخطاب.

2- المستوى العلاقي يتكون من الطبقة الاسترعائية، والطبقـة الإنجازيـة، والطبقة الوجهية.

3- المستوى التمثيلي يتكون من الطبقة التأطيريـة، والطبقـة التسـويرية، والطبقة الوصفية.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 139-140

(2) ينظر: المصدر نفسه 145

(3) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 145-146

فضلا عن الوظائف الوِجهية والدلالية والتداولية والعلاقات الإحالية.

يقارب المتوكل هذه البنية في ضوء نموذج مستعمل اللغة الطبيعية الذي يشتغل بثلاثة قوالب مركزية: قالب تداولي، وقالب دلالي، وقالب نحوي، تُضاف إليها، عند الحاجة قوالب مساعدة، كالقالب المعرفي، والقالب المنطقي والقالب الإدراكي، وغيرها. وتُدرج البنية النموذج للخطاب في نموذج مستعمل اللغة الطبيعية بإلحاق المستويين البلاغي والعلاقي بالقالب التداولي، والمستوى التمثيلي بالقالب الدلالي، على أساس أن خرجي البنية التداولية والبنية الدلالية، على التوالي، يشكلان، معا أو على انفراد[1]، دخلا للقالب النحوي الذي يضطلع بتحقيق البنيتين في شكل بنية مكونية تتكفل القواعد الصوتية بنقلها إلى صورة صوتية.

## النص والبنية النموذج:

لن نستدلّ على إمكانية تجسيد الجملة للبنية النموذج للخطاب؛ لأنه لا خلاف بين الوظيفيين حول تلك الإمكانية، بل إن سيمون ديك كان يرى ضرورة الانطلاق من بنية الجملة وإسقاطها على بنية النص، لكن المتوكل لم يؤمن بمبدإ الإسقاط هذا، وكان يجد الخطابية أكثر ما تتوفر في بنية النص، ثم الجملة، ثم المركب، ثم المفردة على التوالي؛ لأن الخطابية رهن بالبنية الأكثر تعقيدا. وعلى أساس ذلك كان المتوكل يجد في النص التجسيد الأكفأ للبنية النموذج على الرغم من إيمانه بأن أقسام الخطاب -جميعا- تتفاوت في نسبة ذلك التجسيد، وأن البنية النموذج للخطاب تتكيّف بحسب حجم الوحدة الخطابية وأسلوبها ونمطها وطبيعة التخاطب وقناة التخطاب وغيرها. ويبدو أن هذا هو السبب في إضافة المتوكل للمستوى البلاغي للبنية النموذج، وجعله على رأس سلمية المستويات، فهذا المستوى -كما يبدو- يحدد الملامح الأساسية للخطاب، أو بعبارة أخرى يحدد هوية الخطاب التي تفرض على المستويين الآخرين، بطبقاتهما ووظائفهما، نمطا معينا من التفاعل والتكيّف.

---

(1) إذ من الممكن أن تؤول البنية التداولية إلى بنية نحوية من دون المرور بالبنية الدلالية، كما في (ويحك)، و(هيهات) مثلا.

يرى المتوكل أن النص ينقسم على قطع، والقطع تنقسم على قطع فرعية، والقطع الفرعية على فقرات، والفقرات على جمل، فالجملة، إذن، هي الوحدة الدنيا في بنية النص، غير أن بنية الجملة -بوصفها وحدة نصية لا وحدة مستقلة- يحددها النص الذي ترد فيه، وهكذا الأمر بالنسبة إلى باقي الوحدات: القطع والقطع الفرعية والفقرات، فضلا عن ذلك أن القيم التي تحصل عليها تلك الوحدات إنما تحصل عليها عن طريق الإرث لا عن طريق الاستقلال[1]. بمعنى أن نمط النص وأسلوبه وقناة إيصاله هي التي تتكفل بتوزيع قيمه بين وحداته: جمل، وفقرات، وقطع.

وبناءً على أن الخطابية، وهي التحقيق الأمثل للتواصل، تعتمد -عند المتوكل- على مدى تحقق البنية النموذج، يضع المتوكل النص في أعلى درجات الخطاب؛ إذ بإمكانه إيواء البنية النموذج كاملةً. إلا أن هذا التعميم -في نظر المتوكل- لا يستلزم وجود البنية النموذج، على وجهها الأكمل، في جميع النصوص؛ إذ يتفاوت تحقق البنية النموذج تبعا لاختلاف أنماط النصوص، فكل نمط يجتزئ من هذه البنية ما يناسبه. زيادة على ذلك أنه ليس من الضروري أن تتوافر في النص جميع عناصر الحصة التي من المفروض أن يجتزئها -مبدئيا- النمطُ الذي ينتمي إليه. إن ما يقصده المتوكل من هذا التعميم هو أن البنية النموذج تتحقق في النص أكثر من غيره[2].

كما أن من التعميمات التي يطلقها المتوكل في هذا السياق، أن البنية النموذج تتحقق تحققا مطّردا قابلا للتكرار، أي إنها توجد في الكل وتتكرر في أجزائه، وهذا يعني أن بنية النص -على وفق هذا المنظور- تتكرر في فروعه: قطعه، وقطعه الفرعية، وفقراته، وجمله[3]. إن مبدأ التكرار هو الذي يؤسس لمبدإ الإرث في بناء وحدات النص وتوزيع القيم بينها.

ولتسليط الضوء أكثر على مدى تحقق البنية النموذج للخطاب في النص يقدم المتوكل رواية (خان الخليلي) لنجيب محفوظ مثالا للتوضيح. ينظر المتوكل إلى هذه

---

(1) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 98-99

(2) ينظر: المصدر نفسه 109

(3) ينظر: المصدر نفسه 110-111

الرواية على أنها وصفٌ لرحلة تقوم بها أسرة أحمد عاكف من حيّها القديم، حي السكاكيني، إلى خان الخليلي، ثم إلى ضاحية الزيتون. يقسم المتوكل هذه الرواية على ثلاثة قطع كبرى، هي -بحسب التوالي الخطي السطحي- (الانتقال إلى خان الخليلي)، و(حياة الأسرة في خان الخليلي)، و(الانتقال إلى ضاحية الزيتون). مع إمكانية أن تقسم تلك القطع على قطع فرعية (حب أحمد عاكف لنوال)، و(قصة حب رشدي عاكف لنوال)، و(موت رشدي عاكف). ويحاول المتوكل أن يحلل بنية القطعة الأولى، القطعة التي تصف انتقال أحمد عاكف من الوزارة التي يعمل فيها إلى بيته الجديد في خان الخليلي مارا بميدان الملكة فريدة وميدان الأزهر.

يرى المتوكل أن حمول الجمل التي تصف هذا الانتقال تتجمع لتشكل حمول القطع الفرعية: (الانطلاق)، ثم (التوجه)، ثم (الوصول)، وتتجمع حمول القطع الفرعية الثلاث هذه لتشكل حمل القطعة بكاملها. يتكون حمل القطعة من نواة وثلاث طبقات: طبقة وصفية وطبقة تسويرية وطبقة تأطيرية، تتكون النواة من محمول وموضوع. أما المحمول فهو المحمول الناتج عن تجميع محمولات القطع الفرعية الثلاث: (انطلق) و(توجّه) و(وصل) التي هي ناتجة عن تجميع محمولات الجمل التي ترصد مختلف مراحل انتقال أحمد عاكف من باب الوزارة إلى بيته في خان الخليلي، وعليه يقترح المتوكل أن يُمَثّل لمحمول القطعة بواسطة محمول عام مجرد كالمحمول (انتقل). أما الموضوع فواحد وهو المتنقِّل، أي أحمد عاكف، على أساس أن محمول القطعة محمول أحادي[1].

وتتكون البنية الوصفية لحمل القطعة من المخصِّص الجِهي، وهو المخصِّص المتحقّق في الأفعال الدالة على الانتقال، واللواحق الدالة على مصدر الانتقال (أبواب الوزارة)، وهدفه (بيت أسرة أحمد عاكف في خان الخليلي)، ومحطاته (ميدان الملكة فريدة وميدان الأزهر)، والمشاركين أو المصاحبين في الانطلاق (جماعات الموظفين)[2].

---

(1) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 229-230

(2) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 231

أما الطبقة الثانية، وهي الطبقة التسويرية، فإن المتوكل لم يجد لها في هذه القطعة تحققا صوريا (صرفيا)، لكنه يجد أن بعض العبارات تكمِّم الواقعة من حيث تكرارها أو تكرار بعض مراحلها (مضى يذرع الطوار)، أو من حيث إيقاع تحققها (فتريث قليلا)، (وكان من عادته)[1].

أما الطبقة التأطيرية فتتكون من المخصِّص الزمني (المضي) المتحقق في محمولات الجمل الدالة على واقعة الانتقال من الوزارة إلى البيت، ومن لواحق زمنية ولواحق مكانية (انتصفت الساعة الثانية من مساء يومٍ من سبتمبر سنة 1941...)، (مقاهي عامرة ودكاكين...)، (كان الشارع طويلا في ضيق...). ويشير المتوكل إلى أن ما يشكِّل اللواحق المكانية في هذه القطعة قطع فرعية أو فقرات تصف الأمكنة التي تؤطِّر تنقل أحمد عاكف من باب الوزارة إلى خان الخليلي[2].

وفي المستوى العلاقي يميز المتوكل بين طبقة وَجهية وطبقة إنجازية. ولما كان نمط النص في هذه القطعة نمط السرد الموضوعي فإن السمة الوَجهية الغالبة هي سمة (موضوعي)؛ إذ لا توجد في القطعة لواحق وجهية سوى تلك الفقرات التي لا تندرج في الواقعة الأساسية، واقعة الانتقال، كالحوارات وبعض الفقرات الوصفية التي تبين موقف المؤلف مما يصف، كما في إحدى الفقرات التي بدأها المؤلف بقوله: (**ومن عجب** أنه عُدَّ، يوما، ممن يُعنَونَ بحسن هندامهم وأناقتهم...). ومما يترتب على كون النص سردا موضوعيا أن القوة الإنجازية فيه تكون (الإخبارَ) المحض، أي الإخبار الذي لا تصاحبه أية قوة إنجازية مستلزَمة، عدا الحوارات[3].

ويستنتج المتوكل العلاقات القائمة بين مكونات القطعة، ويراها مماثلة للعلاقات التي اقتُرحِت في البنية النموذج؛ إذ يحمل الموضوع (أحمد عاكف) الوظيفة الدلالية (المنفذ)، كما تحمل لواحق الطبقات الثلاث الوظائف الدلالية

(1) ينظر: المصدر نفسه 232

(2) ينظر: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها

(3) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 232-233

الثانوية: (مصدر، هدف، محطة، زمان، مكان...) التي تحملها -عادة- هذه اللواحق نفسها حين ترد في الجملة[1].

وبالنسبة إلى الوظيفة التداولية المحور فيقسمها المتوكل -كما قسمها في البنية النموذج- على الذوات بحسب ورودها في القطعة. وعلى هذا يسند المحور الجديد إلى مجموعة من الذوات التي تُدرج لأول مرة: (أحمد عاكف)، (تيارات من الخلق)، (البواب النوبي)، (الصنَّاع) وغيرها، وتبقى بعض هذه الذوات محاور جديدة، البواب النوبي مثلا؛ إذ لا يتكرر ذكره، في حين تتكرر بعض الذوات فتأخذ وظيفة المحور المعطى: (أحمد عاكف)، (أم أحمد عاكف)، (أبو أحمد عاكف) وغيرها. وينتقي المتوكل من بين المحاور المعطاة هذه (أحمد عاكف)، ليكون المحور المعطى الرئيس في القطعة، بل في الرواية بكاملها؛ لأنه الذات التي تستقطب أكبر قدر من المعلومات، فضلا عن أن هذه الذات تشكل أطول سلسلة محورية. أما الوظيفة التداولية (بؤرة الجديد) فيرى المتوكل أن تُسند إلى حمل القطعة برُمَّته على أساس أن واقعة الانتقال كلها، مع وقائعها الفرعية، هي المعلومة الجديدة في هذه المرحلة من الرواية[2].

ثم يتوقف المتوكل عند العلاقات الإحالية في القطعة، بصنفيها: (الخارجية) التي تربط بين مكونات بنية القطعة والعالم الذي يشكل مرجعيتها، و(الداخلية) التي تربط بين مكونات البنية بعضها ببعض، ويجد أن إحالات الصنف الأول استطاعت أن تربط مكونات القطعة بالواقعة العامة، الانتقال، وبوقائعها الفرعية (الانطلاق، التوجه...)، كما ربطتها بالذوات (أحمد عاكف، جماعات الموظفين، البواب النوبي...)، والأمكنة (أبواب الوزارة، ميدان الملكة فريدة، ميدان الأزهر، خان الخليلي...). وتربط إحالات الصنف الثاني بين مكونات القطعة داخليا، ويتحقق هذا الربط بالضمائر، كما في هذا المقطع: "انطلق **أحمد عاكف**... وكان من عادته... كان قلبه ينازعه إلى المقام القديم..."[3]، أو بالتكرار

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 234

(2) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 234-235

(3) خان الخليلي 587

المعجمي، كما في قوله: "**مضى يذرع الطوار** في انتظار ترام يوصله إلى ميدان الملكة فريدة... **مضى يذرع الطوار** لأنه لم يكن يحتمل الجمود طويلا..."[1]. ويتظافر الصنفان من الإحالات، فضلا عن الأصناف الفرعية كإحالات البناء وإحالات التعيين، في خلق ترابط القطعة بما يحقق اتساقها وانسجامها[2].

هذا ملخص تحليل المتوكل للقطعة المختارة من رواية خان الخليلي، وما هو واضح للعيان أن المتوكل لم يتطرق إلى المستوى البلاغي، والسبب في ذلك أنه أجرى هذا التحليل قبل أن يقترح ذلك المستوى في مؤلف آخر[3]، غير أن بعض مكونات المستوى البلاغي وتحديدا (نمط الخطاب) كان حاضرا في التحليل بقوة.

وقد استطاع المتوكل، بلحاظ الطبيعة النمطية للخطاب وما يمكن أن تفرضه تلك الطبيعة على البنية، أن يجمل بعض المتغيرات التي تطرأ على البنية النموذج خضوعا لنمط الخطاب؛ ففي الخطابات الذاتية تزداد أهمية المستوى العلاقي، ويكون المستوى التمثيلي هامشيا؛ لأن الخطاب موجه توجيها ذاتيا، أي يحمل السمات الوَجهية الذاتية، كما أنه يحمل قوة إنجازية حرفية، قد تواكبها قوة إنجازية مستلزمة. وقد يتقلص المستوى التمثيلي إلى حد كبير حتى يكاد ينعدم، كما في الخطابات المعبرة عن الذاتيات (مواقف، انفعالات، أحاسيس...). وفي الخطابات الموضوعية تقل أهمية المستوى العلاقي، ويكون المستوى التمثيلي مهيمنا؛ إذ لا وجود للسمات الذاتية، ولا للقوة الإنجازية المستلزمة التي تبقى من خصائص الخطاب الذاتي؛ إن القوة الإنجازية الوحيدة الممكنة في الخطاب الموضوعي هي القوة الإنجازية الحرفية (الإخبار). ويتلاشى المستوى العلاقي إلى حدّ بعيد في الخطاب العلمي الصارم أو في حالات السرد المحض حتى يكاد ينعدم المخاطِب، وكأن الأحداث، كما يقول بنفنيست، تسرد نفسها[4].

---

(1) المصدر نفسه 594

(2) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 235-236

(3) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 27

(4) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 240-241

ويشير المتوكل إلى أن نمط القطعة (السردي الموضوعي) أدّى إلى عدم ورود بؤرة المقابلة؛ لأنها بؤرة خاصة بالنصوص الحجاجية القائمة على الحوار، بخلاف بؤرة الجديد التي من الممكن ورودها في أي نمط خطابي[1].

أما بالنسبة إلى العلاقات الإحالية "فإنها تظل واردة ببعديها: الخارجي والداخلي عبر مختلف أنماط الخطاب، إلا أنه من المتوقع أن تُستخدم العلاقات الإحالية المقامية في الخطاب المباشر أكثر من غيره (الخطاب غير المباشر). كما يُتوقع أن يُعتمد في الخطاب السردي، خاصة إذا كان مكتوبا، على الإحالات السياقية بالدرجة الأولى"[2].

يتضح من كل ما تقدم أن البنية النموذج للخطاب يمكن أن تجسدها بنية النص بطريقة مثلى مقارنةً بأقسام الخطاب الأخرى: (الجملة، المركب، الكلمة)؛ لأن الكثير من مكونات البنية النموذج لا تجد مكانها إلا في الخطاب الأوسع مساحةً والأكثر تعقيدًا، أي في النص. وبناءً عليه يمكن القول بأن إمكانية التحليل التي يتيحها النحو الوظيفي في مقاربة النص تجعل منه نحوا نصيا في أسسه ومبادئه أكثر من كونه نحوا جمليا.

لكن ما يجب التنبيه عليه أن فرضية التماثل بين الجملة والنص التي قالها سيمون ديك وأسهم المتوكل في صياغتها واختبارها، إنما هي فرضية تتعارض تماما مع الفرضية الأساسية التي قامت عليها لسانيات النص، ألا وهي فرضية التغاير بين الجملة والنص؛ إذ لو كانا متماثلين فلا داعي -حينئذٍ- لأن نأتي بلسانيات جديدة، فالتماثل بين الوحدتين يستلزم تماثلا في المقاربة نفسها، وهذا ما رفضه لسانيو النص، بل إنهم لم يقبلوا -أصلا- بفكرة توسيع لسانيات الجملة والاكتفاء بأداوتها في مقاربة النص؛ لأنهم وجدوا في النص بنية عليا ليست هي حاصلا لجمع بنيات الجمل المكوّنة له، وعليه فإن الدلالة الإجمالية للنص ليست هي حاصلا لجمع دلالات الجمل، بل هي دلالة كليّة تتحصّل من الجمل، ومن العلاقات بين الجمل، ومن الإحالات والوظائف التي تغمر النص برمته.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 243

(2) بنية الخطاب من الجملة إلى النص 243

غير أن ما يمكن أن يخفف التعارض بين الفرضيتين، إن لم يقضِ عليه، هو أن التماثل بين الوحدتين عند الوظيفيين إنما هو تماثل في طريقة الاشتقاق، أي في الكيفية التي بمقتضاها يُنتج النص، أو بعبارة أدق هو تماثل في مرحلة إنتاجية محددة، هي مرحلة تأثير الوظائف التداولية والدلالية، وهذا مؤدّاه أنه تماثل في البنية التحتية للخطاب؛ لأنه يقتصر على مستوى التمثيل التحتي لبنية الخطاب بمفهوم الوظيفيين، وخلاصة الأمر أن البنية النموذج التي يقترحها الوظيفيون صالحة للعمل في مستوى الإنتاج لا في مستوى التأويل؛ لأنها تتيح للمحلل الانتقال من البنية التحتية إلى البنية السطحية فقط، ولا تتيح له العكس.

إن هذه الإشكالية قد استوقفت سيمون ديك والمتوكل، فحاول الأول أن يخرِّجها بما أسماه (عملية الإسقاط)، أي إن ترتيب العناصر في البنية السطحية هو إسقاط لترتيبها في البنية التحتية، ومن ثم يمكن للمحلل أن ينتقل من المستوى السطحي إلى المستوى التحتي. ويبدو أن المتوكل لم يقتنع بكفاية هذا الاقتراح، ولعل هذا ما دعاه إلى القول بأن النحو الوظيفي يطمح إلى صياغة قواعد التعبير بكيفية تتيح الانتقال في الاتجاهين معا[1].

فإذا كان التماثل عند الوظيفيين تماثلا تحتيا فقط فربما لا يتعارض هذا مع مبدإ التغاير الذي يراه لسانيو النص؛ لأنهم -لسانيي النص- لم ينظروا إلى النص إلا على أنه بنية سطحية ظاهرة وإن كانت مصحوبة بظروف إنتاجية تواصلية مختلفة، ومن ثم فلا يعنيهم الكلام على البنية التحتية وما فيها، غير أن كلامنا هذا ليس مجرد محاولة للتوفيق بين المقاربتين، بل إنه تشخيص لخلل في المقاربة الوظيفية، نأمل أن يتحقق طموح الوظيفيين في تجاوزه.

وختاما لابد من القول إن مقاربة النص وظيفيا لم تجد في الثقافة العربية ما تستحقه من عناية واهتمام، وظلت، للأسف، مقصورة على جهود الباحث المغربي أحمد المتوكل، وحتى عند المتوكل لم تنل ما نالته الجملة في مؤلفاته؛ ولعل ذلك عائد إلى تأخر التفات الوظيفيين، ومنهم المتوكل، إلى ضرورة الانتقال إلى مجال النص؛ لأن الاقتصار على الجملة يتعارض مع مبادئ النحو الوظيفي وأسسه.

---

(1) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 272-273

# الخاتمة والنتائج

# الخاتمة والنتائج

حاولت هذه الدراسة أن تقدم للقارئ واقع لسانيات النص في الدراسات العربية الحديثة، وأن تكشف عن طبيعة التصورات التي انطلق منها الباحثون العرب في كتاباتهم النصية. و لم يكن من أهدافها أن تستقصي مفاصل النظرية جميعها بقدر ما كان هدفها المركزي تسليط الضوء على طبيعة التلقي العربي لهذا الحقل اللساني الوافد من الثقافة الغربية، وهو ما دعاها إلى إثارة عدد من الملاحظات والإشكاليات على الكتابات العربية من زاوية التلقي تحديدا.

ويمكن إجمال أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة بالنقاط الآتية:

1- إن السمة الغالبة على اللسانيات العربية النصية أنها لسانيات مُستهلِكة وليست منتِجة؛ إذ لم تسهم في تطعيم النظرية بتصورات جديدة، بل إنها لم تواكب تطورات النظرية، و لم يتفاعل الباحثون العرب مع لسانيات النص إلا بعد مرور ما يقارب العشرين عاما على ولادتها، فقد بيّنا في مواضع سابقة أن لسانيات النص ظهرت في أواخر ستينيات القرن الماضي، و لم تدخل إلى الثقافة العربية إلا في أواخر الثمانينيات من القرن نفسه.

2- بينت الدراسة أن أولى الإشكاليات التي واجهت لسانيات النص في الدراسات العربية هي إشكالية مصطلح (النص)؛ وذلك للبعد الدلالي بين استعماله الراهن وما تختزنه المدونة التراثية العربية: معجماً ونحواً وأصولَ فقهٍ ونقداً أدبياً، وإن حاول بعض الباحثين العرب تطويع النصوص التراثية قسرا، من أجل التقريب بين الدلالتين القديمة والحديثة لهذا المصطلح. ولعله من الصعب حتى الآن أن نحدد على وجه اليقين

متى وكيف حدث التحول الدلالي للكلمة في الثقافة العربية، لتدل على ما نقصده بها الآن، أي على البناء اللغوي الذي يتجاوز حدود الجملة المفيدة.

3- ومن الملاحظات التي أثارتها هذه الدراسة ما يتعلق بموقف بعض الباحثين العرب السلبي من لسانيات النص، وهو ما أدى إلى ضآلة ما كُتب في هذا المجال. وقد أسهم أمران في تكريس هذا الموقف: الأول موقف بعض الباحثين العرب السلبي من اللسانيات عموما، والثاني سيادة (نحو الجملة) على مجمل التفكير اللساني العربي.

4- بيّنت الدراسة ما تعانيه لسانيات النص في مجال الترجمة، وكيف تغاضى الباحثون العرب عن ترجمة الأعمال المؤسِّسة في هذا المجال، ككتابات رقية حسن وهاليداي وفان دايك وآدام، وانشغلوا بترجمة كتابات أغلبها يحتل موقع الهامش عالميا، أو كيف يتنازع باحثان عربيان على ترجمة مؤلَّف واحد.

5- كشفت الدراسة بعض مظاهر الاضطراب الاصطلاحي الذي تعانيه لسانيات النص في الثقافة العربية، وهو اضطراب امتدّ ليشمل المصطلحات الأساسية في هذا المجال. ومازالت اللسانيات العربية تفتقر إلى معجم نصي يوحّد تلك المصطلحات ويضبطها بنحو من التجرّد والاستقرار.

6- وقفت الدراسة عند أهم الاتجاهات اللسانية في فهم النص وتحليله، لتتسنى معرفة مدى حضور هذه الاتجاهات في اللسانيات العربية، وكان ذلك دافعا لبيان موقف الباحثين العرب من العلاقة بين لسانيات النص واللسانيات العامة.

7- بيّنت الدراسة أن الكتابات النصية الأولى في الثقافة العربية لم تراعِ واقع المتلقي العربي البعيد عمّا تشهده اللسانيات العالمية من تطورات مستمرة، فكان عليها أن تقدم مبادئ هذه النظرية وأصولها بنحو ميسّر ومنظّم، ليتمكن القارئ العربي من فهمها والانجذاب نحوها، وهذا ما

يفرضه منطق نقل النظريات. لكن ما يجب أن يقال أن تلك الكتابات استطاعت أن تسترعي انتباه الباحثين العرب، وأن تفتح أمامهم نافذة ليطلّوا منها على عالم النص.

8- إن الكتابات التمهيدية، وهي الكتابات التي تولّت التعريف بالنظرية والتمهيد لها، قد شابتها بعض الاضطرابات، كالاختصار المُبالَغ فيه، أو غلبة لغة الترجمة، أو بعض الهفوات المنهجية، وقد بيّنا ذلك في مكانه. ومازلنا نفتقر إلى كتابة تمهيدية أنموذجية تقدم النظرية بنحو علمي مكثف ودقيق.

9- خصَّصت هذه الدراسة مساحة واسعة -نسبياً- للوقوف على الكتابات التي اتّجهت إلى التراث بحثا عن جذورٍ للسانيات النص، ويرتبط هذا النمط من الكتابات ارتباطا وثيقا بما يُعرف بـ (إشكالية التراث والمعاصرة)، وهي الإشكالية التي استولت على الخطاب العربي منذ عصر النهضة. وقد بيّنا في موضع سابق أن الفرضية التي يرغب كثير من الباحثين العرب في إثباتها هي أن علماءنا القدماء هم الأسبق في كل معرفة لغوية، وأنه ما ترك السابق للاحق شيئا، وهذه مغالطة معرفية لا تنفع التراث بقدر ما تسيء له؛ لأن المقارنة بين نظريتين معرفيتين مختلفتين تنتميان إلى بيئتين مختلفتين زمانا ومكانا لا تسلم من الإسقاط مهما كان منهج صاحبها، بل هي الإسقاط بعينه. إن دراسة التراث يجب أن تكون في إطار التراث نفسه، أي ضمن الظروف المنتجة له، ومن ثم على كل دراسة تتجه إلى التراث أن تركز على اكتشاف الأطر المعرفية والمنهجية التي صاغت مقولات التراث، وبيان مكانتها في السياقين التاريخي والعلمي المنتجين لها.

10- عرضت الدراسة للمقاربة الوظيفية للنص التي اقترحها الباحث أحمد المتوكل، تلك المقاربة التي تعتمد على صياغة بنية نموذج للخطاب، انطلاقاً من فرضية التماثل بين وحدات الخطاب جميعها، ولاسيما بين الجملة والنص.

وعلى الرغم من المشتركات الكثيرة بين لسانيات النص واللسانيات الوظيفية ظلّت هذه المقاربة محصورة في جهود المتوكل، ولم تجد من يتابعها أو يعيد صياغتها، بل إنها حتى عند المتوكل لم تنل ما نالته الجملة من عنايته.

12- ولابد من القول أخيرا: إن تشخيص مواطن الخلل والقصور على عدد من الكتابات العربية ليس هدفه التقليل من شأن هذه الكتابات، بقدر ما هو محاولة لإبراز الخطاب اللساني العربي، وإعطائه نوعا من المصداقية، بعيداً عن كلّ ألوان التعصب، وبما يصبُّ في خدمة اللغة العربية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين.

# المصادر والمراجع

## القرآن الكريم

## أولا: الكتب


1- اتجاهات البحث اللساني، ميلكا أفيتش، ترجمة: د. سعد عبد العزيز مصلوح، ود. وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، د.ت.

2- الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد بن علي، ط1، دار الحديث، القاهرة، 2004م.

3- الاجتهاد في مقابل النص، عبد الحسين شرف الدين الموسوي، تحقيق وتعليق: أبو مجتبى، ط1، مطبعة سيد الشهداء، قم، 1404ه.

4- أحادية الآخر اللغوية، جاك دريدا، ترجمة: د. عمر مهيبل، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، 2008.

5- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم، ط1، دار الحديث، القاهرة، 1404ه.

6- أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف ودار الأمان، 2009م.

7- أساسيات علم لغة النص: مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه، كلماير وآخرين، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2009م.

8- أسباب النزول، جلال الدين السيوطي، دار الفضيلة، القاهرة، 2005م.

9- استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.

10- استراتيجية التأويل من النصية إلى التفكيكية، محمد بوعزة، ط1، منشورات الاختلاف ودار الأمان، 2011م.

11- الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي، ط1، منشورات الاختلاف ودار الأمان، 2011م.
12- أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، ط1، دار المدني، القاهرة، 1991م.
13- أسس لسانيات النص، مارغوت هاينمان وفولفغنغ هاينمان، ترجمة: د. موفق محمد جواد المصلح، وزارة الثقافة، دار المأمون، بغداد، 2006.
14- إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، مجموعة مؤلفين، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط1، مؤسسة المختار، القاهرة، 2008م.
15- أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية (تونس-ديسمبر 1978)، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1981م.
16- إشكالات النص دراسة لسانية نصية، جمعان بن عبد الكريم، ط1، النادي الأدبي بالرياض والمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2009م.
17- إشكاليات القراءة وآليات التأويل، نصر حامد أبو زيد، ط7، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2005م.
18- إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، د. يوسف وغليسي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، 2008م.
19- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، محمد الشاوش، ط1، جامعة منوبة- كلية الآداب والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001م.
20- أصول تراثية في علم اللغة، د. كريم زكي حسام الدين، عالم الكتب، القاهرة، 1985م.
21- الأصول- دراسة إبستمولوجية في الفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 2004م.
22- إمكانيات التفسير وإشكالياته في البحث عن المعنى، محمد مصطفوي، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي- سلسلة الدراسات القرآنية، بيروت، 2012م.

23- انفتاح النص الروائي، النص والسياق، سعيد يقطين، ط3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006م.
24- أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، الدكتور حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1994م.
25- بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي، المكتبة الإسلامية، طهران، 1432ه.
26- البحر المحيط، محمد بن بهادر الزركشي، تحرير: د. عبد القادر العاني، مراجعة د. عمر الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1988م.
27- البديع، عبد الله ابن المعتز، تعليق: إغناطيوس كراتشقوفسكي، ط3، دار المسيرة، بيروت، 1982م.
28- البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، د. جميل عبد المجيد، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1998م.
29- البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، ط1، دار الحديث، القاهرة، 2006م.
30- البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، د. محمد العمري، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2005م.
31- بلاغة الخطاب وعلم النص، الدكتور صلاح فضل، ط1، لبنان ناشرون والشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، 1996م.
32- البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، د. محمد العمري، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999م.
33- بلاغة النص مدخل نظري ودراسة تطبيقية، د. جميل عبد المجيد، دار غريب، القاهرة، 1999م.
34- البنيوية في اللسانيات، الحلقة الأولى، محمد الحناش، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1980م.
35- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط7، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.
36- تأصيل النص قراءة في إيديولوجيا التناص، د. مشتاق عباس معن، ط1، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2003م.

37- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبـــي الإصبع المصري، تحقيق: د. حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإســـلامية، القاهرة، 1995م.
38- تحليل الخطاب، ج. ب. براون وج. يول، ترجمة وتعليق: د. محمـــد لطفـــي الزليطي ود. منير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1997م.
39- تحليل الخطاب الروائي- الزمن- السرد- التبئير، سعيد يقطين، ط4، المركـــز الثقافي العربـــي، الدار البيضاء، 2005م.
40- تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، د. محمد مفتاح، ط3، المركـــز الثقافي العربـــي، الدار البيضاء، 1992م.
41- التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمنـــاهج، كـــلاوس برينكر، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط1، مؤسسة المختار، القاهرة، 2005.
42- التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية- سوريا، 2007م.
43- التداولية اليوم علم جديد في التواصل، آن روبول وجاك موشلار، ترجمة: د. سيف الدين دغفوس ود. محمد الشيباني، مراجعة: د. لطيف زيتـــوني، ط1، المنظمة العربية للترجمة، 2003م.
44- التراث والحداثة: دراسات ومناقشات، محمد عابد الجـــابري، ط1، مركـــز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991م.
45- التراث والمنهج بين أركون والجابري، الدكتورة نايلة أبـــــي نـــادر، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008م.
46- التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، د. أحمد المتوكل، ط1، دار الأمـــان، الرباط، 2005م.
47- التشابه والاختلاف نحو منهاجية شمولية، د. محمـــد مفتـــاح، ط1، المركـــز الثقافي العربـــي، الدار البيضاء، 1996م.
48- التصوير البياني: دراسة تحليلية لمسائل البيان، محمد محمد أبو موســـى، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1980م.
49- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1978م.

50- التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981م.
51- الثابت والمتحوّل بحث في الإبداع والإتباع عند العرب، أدونيس، ط1، دار العودة، بيروت، 1978م.
52- ثقافتنا في ضوء التاريخ، عبد الله العروي، ط6، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2002م.
53- خان الخليلي، نجيب محفوظ، ضمن المؤلفات الكاملة، ط1، مكتبة لبنان، 1990م.
54- الخروج من التيه- دراسة في سلطة النص، د. عبد العزيز حمودة، عالم المعرفة، الكويت، 2003م.
55- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.
56- الخطاب العربي المعاصر- دراسة تحليلية نقدية، محمد عابد الجابري، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994م.
57- الخطاب وخصائص اللغة العربية- دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، أحمد المتوكل، ط1، منشورات الاختلاف ودار الأمان، 2010م.
58- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991م.
59- دراسات في النص والتناصية، محمد خير البقاعي، ط1، مركز الإنماء الحضاري، حلب، 1998م. .1995
60- الدرس النحوي النصي قي كتب إعجاز القرآن الكريم، أشرف عبد البديع عبد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، 2008م.
61- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، ط3، دار المدني، القاهرة، 1992م.
62- دلالة السياق في القصص القرآني، محمد عبد الله علي سيف العبيدي، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، 2004م.

63- الدين والنص والحقيقة- قراءة تحليلية في فكر محمد أركـــون، د. مصـــطفى الحسن، ط1، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت، 2012م.
64- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، د. ت.
65- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
66- الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجـــري، د. صلاح الدين زرال، ط1، الدار العربية للعلـــوم ناشـــرون ومنشـــورات الاختلاف، 2008م.
67- العلاماتية وعلم النص، إعداد وترجمة: منذر عياشي، ط1، المركـــز الثقـــافي العربـــي، الدار البيضاء، 2004م.
68- علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، شاهر الحسن، ط1، دار الفكر، عمّان، 2001م.
69- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د. محمـــود فهمـــي حجـــازي، دار غريب، القاهرة، 1995م.
70- علم اللغة بين القديم والحديث، د. عبد الغفار حامد هـــلال، ط2، مطبعـــة الجبلاوي، 1986م.
71- علم اللغة العـــام، فردينـــان دي سوســـير، ترجمـــة: د. يوئيـــل يوســـف عزيز، مراجعة: د. مالك يوســـف المطلبـــــي، آفـــاق عربيـــة، بغـــداد، 1985م.
72- علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، د. سعيد حسن بحيري، ط2، مؤسســـة المختار، القاهرة، 2010م.
73- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكيـــة، الدكتور صبحي إبراهيم الفقي، ط1، دار قباء، القاهرة، 2000م.
74- علم اللغة النظامي- مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي، الدكتور محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009م.

75- علم اللغة والدراسات الأدبية، شبلنر، ترجمة: محمود جاد الرب، الدار الفنية، 1978م.
76- علم النص، جوليا كرستيفا، ترجمة فريد الزاهي، ط2، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1997م.
77- علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، تون فان دايك، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط1، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، 2001م.
78- الفتوحات المكية، ابن عربي، دار صادر، بيروت، د. ت.
79- في إصلاح النحو العربي، عبد الوارث سعيد مبروك، ط1، دار القلم، الكويت، 1985م.
80- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، د. طه عبد الرحمن، ط4، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2010م.
81- في بناء النص ودلالته- محاور الإحالة الكلامية، مريم فرنسيس، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1998م.
82- في اللسانيات ونحو النص، الدكتور إبراهيم محمود خليل، ط2، دار المسيرة، عمّان، 2009م.
83- في نظرية الأدب وعلم النص- بحوث وقراءات، إبراهيم خليل، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، 2010م.
84- القرائن والنص- دراسة في المنهج الأصولي، أيمن صالح، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية، 2010م.
85- قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، 2009م.
86- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث- مدخل، د. مازن الوعر، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1988م.
87- قضايا لسانية وحضارية، د. منذر عياشي، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1991م.
88- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، د. أحمد المتوكل، ط1، منشورات الاختلاف ودار الأمان، 2013م.

89- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة الى النص، د. أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، 2001م.
90- كتاب الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1981م.
91- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، تحقيق: مجموعة باحثين، دار المعارف، القاهرة، د. ت.
92- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، د. طه عبد الرحمن، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006م.
93- اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، مصطفى غلفان، جامعة الحسن الثاني-عين الشق- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4، 1998م.
94- لسانيات النص النظرية والتطبيق- مقامات الهمذاني أنموذجا، ليندة قيّاس، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009م.
95- لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006م.
96- لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري، الدكتور أحمد مداس، ط2، عالم الكتب الحديث، إربد، 2009م.
97- لسانيات النص، عرض تأسيسي، كيرستن آدمتسيك، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2009م.
98- اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، د. أحمد المتوكل، ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2010م.
99- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة- دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، د. حافظ إسماعيلي علوي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009م.
100- اللسانيات واللغة العربية، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، 1985م.

101- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1973م.
102- اللغة والإبداع الأدبي، الدكتور محمد العبد، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، 1989م.
103- مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000م.
104- مدخل إلى علم لغة النص، فولفجانج هاينه مان وديترفيهفجر، ترجمة د. سعيد حسن بحيري، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2004م.
105- مدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر، إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م.
106- مدخل إلى علم اللغة النصي، فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، ترجمة: الدكتور فالح بن شبيب العجمي، جامعة الملك سعود، سلسلة اللغويات الجرمانية، الرياض، 1999م.
107- مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، زتسيسلاف واورزنياك، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط2، مؤسسة المختار، القاهرة، 2010م.
108- مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، محمد الأخضر الصبيحي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، 2008م.
109- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد القادر بن بدران الدمشقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م.
110- مدخل للسانيات سوسير، د. حنون مبارك، ط1، دار توبقال، الدار البيضاء، 1987م.
111- مذاهب التفسير الإسلامي، أجنتس غولدتسهير، ترجمة: عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1314ه.
112- مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، د. أحمد المتوكل، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009م.

113- المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية، الدكتور نعمان بوقرة، ط2، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي، عمان، 2010م.
114- المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مانغونو، ترجمة: محمد يحياتن، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، 2008م.
115- المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، د. خليفة الميساوي، ط1، منشورات ضفاف ومنشورات الاختلاف ودار الأمان، 2013م.
116- معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973م.
117- معجم تحليل الخطاب، باتريك شارودو ودومنيك منغنو، ترجمة: عبد القادر المهيري وحمّادي صمّود، مراجعة: صلاح الدين الشريف، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008م.
118- المعجم الوسيط، مجموعة باحثين، دار الدعوة، استانبول، 1989م.
119- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، القاهرة، 1961م.
120- المفاهيم معالم- نحو تأويل واقعي، د. محمد مفتاح، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1998م.
121- مفتاح العلوم، محمد بن علي السكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
122- مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1993م.
123- المقاربة التداولية، فرانسوا أرمينكو، ترجمة: د. سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، د.ت.
124- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مراجعة وتعليق: أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، 2008م.

125- مناهج التفسير واتجاهاته- دراسة مقارنة في مناهج تفسير القرآن الكـــريم، محمد علي الرضائي، ترجمة: قاسم البيضاني، ط3، مركز الحضارة لتنميـــة الفكر الإسلامي- سلسلة الدراسات القرآنية، بيروت، 2011م.
126- من البنية الحملية إلى البنية المكونية- الوظيفة المفعول في اللغة العربيـــة، د. أحمد المتوكل، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1987م.
127- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربـــي، الدكتور أحمد المتوكل، ط1، دار الأمان، الرباط، 2006م.
128- المنخول من تعليقات الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيـــق: محمد حسن هيتو، ط2، دار الفكر، دمشق، 1980م.
129- المنـــزع البديع في تجنيس أساليب البديع، أبو محمد القاسم السلجماسي، تحقيق: علاء الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، 1980م.
130- من النص إلى النص المترابط- مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، سعيد يقطين، ط1، المركز الثقافي العربـــي، الدار البيضاء، 2005م.
131- منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، ط3، مؤسسة الرسالة، 1407ه.
132- المنوال النحوي قراءة لسانية جديدة، د. عز الدين مجدوب، ط1، دار محمد علي الحامي وكلية الآداب والعلوم الإنسانية- سوسة، تونس، 1998م.
133- الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، ط1، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1997م.
134- نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، محمد عابد الجـــابري، ط6، المركز الثقافي العربـــي، الدار البيضاء، 1993م.
135- النحو العربـــي والدرس الحديث- بحث في المنهج، د. عبده الراجحـــي، دار النهضة العربية للدراسات والنشر، القاهرة 1986م.
136- النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، الدكتورة هناء محمود إسماعيـــل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012م.
137- نحو النص- اتجاه جديد في الدرس النحوي، الدكتور أحمد عفيفـــي، ط1، زهراء الشرق، القاهرة، 2001م.

138- نحو النص بين الأصالة والحداثة، الدكتور أحمد محمد عبد الراضي، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008م.
139- نحو النص- نقد النظرية وبناء أخرى، د. عمر أبو خرمة، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 2004م.
140- نسيج النص- بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، الأزهر الزنّاد، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1993م.
141- النص القرآني أمامَ إشكالية البنية والقراءة، طيب تيزيني، دار الينابيع، دمشق، 1997م.
142- النص من القراءة إلى التنظير، د. محمد مفتاح، ط1، المكتبة الأدبية، الدار البيضاء، 2000م.
143- النص والأسلوبية بين النظرية والتطبيق، عدنان بن ذريل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، .2000
144- النص والتراث- قراءة تحليلية في فكر نصر أبو زيد، د. مصطفى الحسن، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2012م.
145- النص والخطاب- قراءة في علوم القرآن، د. محمد عبد الباسط عيد، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009م.
146- النص والخطاب والاتصال، د. محمد العبد، ط1، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2005م.
147- النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة: تمام حسان، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1998م.
148- النص والسلطة والحقيقة- إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، نصر حامد أبو زيد، ط5، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006م.
149- النص والسياق- استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فان دايك، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2000م.
150- النظام الصوتي والصرفي في اللغة العربية: دراسة للفعل في اللغة المحلية في مكة المكرمة، محمد حسن باكلا، مكتبة لبنان، بيروت، 1969م.

151- نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري، الدكتور حسام أحمد فرج، ط2، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009م.
152- نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي الإسلامي، هشام إ. عبد الله الخليفة، ط1، مكتبة لبنان ناشرون والشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، لبنان، 2007م.
153- نظرية المنهج الشكلي، مجموعة مؤلفين، ترجمة: إبراهيم الخطيب، ط1، الشركة المغربية للناشرين المتحدين ومؤسسة الأبحاث العربية، 1982.
154- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980م.
155- نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، د. حسين خمري، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، ط1، 2007م.
156- نظرية النقد الأدبي الحديث، د. يوسف نور عوض، ط1، دار الأمين، القاهرة، 1994م.
157- نظم الدرر في تناسق الآيات والسور، برهان الدين بن عمر البقاعي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د. ت.
158- النقد الأدبي الحديث محاضرات في النظرية والمنهج، د. مشتاق عباس معن، ط1، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2005م.
159- نقد العقل العربي في الميزان، يحيى محمد، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 1997م.
160- نهج البلاغة، الشريف الرضي، تعليق: ناصر مكارم الشيرازي، منشورات هدف، قم، د.ت.
161- هسهسة اللغة (الأعمال الكاملة)، رولان بارت، ترجمة: د. منذر عياشي، ط1، مركز الإنماء الحضاري، حلب، 1999م.
162- الوظائف التداولية في اللغة العربية، الدكتور أحمد المتوكل، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985م.
163- الوظيفية بين الكلية والنمطية، الدكتور أحمد المتوكل، ط1، دار الأمان، الرباط، 2003م.

## ثانيا: الرسائل والأطاريح


1- الاتساق في اللغة العربية في ضوء اللسانيات العربية القديمة والأنحاء الوظيفية المعاصرة (بحث دبلوم عالي)، إبراهيم الكعاك، جامعة محمد الخامس- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1991م.

2- أثر محاضرات دي سوسير في الدراسات العربية الحديثة (رسالة ماجستير)، حيدر سعيد عباس، جامعة بغداد- كلية الآداب، 1996م.

3- الإحالة دراسة نظرية مع ترجمة الفصلين الأول والثاني من كتاب ( cohesion in english) لهاليداي ورقية حسن (رسالة ماجستير)، شريفة بلحوت، جامعة الجزائر- كلية الآداب واللغات، 2005-2006.

4- الانسجام في القرآن الكريم سورة النور أنموذجا (أطروحة دكتوراه)، نوال لخلف، جامعة الجزائر -كلية الآداب واللغات، 2007م.

5- البنيات العطفية إشكال ووصف (أطروحة دكتوراه)، محمد السيدي، جامعة محمد الخامس- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2007.

6- بنية المكون في النحو الوظيفي (رسالة دبلوم عالي)، حكيمة خمار، جامعة محمد الخامس-كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1999م.

7- دراسة لسانية للعلاقات النصية في مطولات السياب، جبار سويس الذهبي، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، 2009م.

8- قضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (رسالة ماجستير)، ثقبايث حامدة، جامعة مولود معمري تيزي وزو- كلية الآداب واللغات، الجزائر، 2012م.

9- مدخل إلى تحليل الخطاب، مالكولم كولتهارد، ترجمة غيداء علي محمد، بحث دبلوم عالي في الترجمة، جامعة بغداد، 2001م.

**ثالثا: البحوث والمقالات:**


1- أثر اللسانيات في النهوض بمستوى اللغة العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ضمن: ندوة وسائل تطوير إعداد معلمي اللغة العربية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة، الرياض، 1977م.

2- الإحالة التكرارية ودورها في التماسك النصي بين القدامى والمحدثين، ميلود نزار، مجلة علوم إنسانية، ع44، شتاء 2010م.

3- الإحالة في نحو النص، الدكتور أحمد عفيفي، www.kotobarabia.com

4- إشكالية الأصالة والمعاصرة في الوطن العربي، طيب تزيني، ضمن: أعمال ندوة التراث وتحديات العصر في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985م.

5- آفاق التفسير الموضوعي في القرن الهجري الأخير، السيد إبراهيم سجادي، ضمن: دراسات في تفسير النص القرآني، الجزء الأول: أبحاث في مناهج التفسير، ط2، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي- سلسلة الدراسات القرآنية، بيروت، 2010م.

6- الألسنية المعاصرة والعربية، رشيد عبد الرحمن العبيدي، مجلة الذخائر، العدد الأول، السنة الأولى، شتاء 2000م،

7- البنيوية منهج أم محتوى؟، زواوي بغورة، عالم الفكر، م30، أفريل-جوان، 2002م.

8- تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، تمام حسان، مجلة المناهل، ع 7و8، الرباط، 1976-1977م.

9- الحد بين النص والخطاب، ربيعة العربي، علامات، مجلة تعنى بالسيميائيات والدراسات الأدبية الحديثة، المغرب، ع33، 2007م.

10- دور لسانيات النص في تطوير مناهج تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها، د. تسفيتوميرا باشوفا- سالم، ضمن: أعمال المؤتمر الأول لتدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها، جامعة دمشق- مركز اللغات، 2004م.

11- سلطة الأبوة: النص والعلاقات النصية عند العرب، مصطفى بيومي عبد السلام، علامات في النقد، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ج70، مج18، أغسطس 2009م.
12- سياق الجملة وسياق النص، الفهم والتأويل، سعيد بنكراد، علامات، مجلة تعنى بالسيميائيات والدراسات الأدبية الحديثة، المغرب، ع33، 2007م.
13- علم النص، أسسه المعرفية وتجلياته النقدية، د. جميل عبد المجيد حسين، مجلة عالم الفكر، العدد 2، المجلد 32، أكتوبر - ديسمبر 2004م.
14- عندما تسافر النظرية، لسانيات النص نموذجا، د. حافظ إسماعيلي علوي، ضمن: انتظام المعرفة اللغوية، إعداد وتنسيق: د. مؤيد آل صوينت د. خالد خليل هويدي، ط1، الدار العربية ناشرون ومكتبة عدنان، 2013م.
15- في مفهوم النص، نور الدين الفلاح، ضمن: (وقائع الملتقى القومي المنظم بصفاقس 1988 قراءة النص بين النظرية والتطبيق)، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، 1990م.
16- لسانيات النص في ضوء نظرية النحو الوظيفي الخطابي، عز الدين البوشيخي، www.voiceofarabic.net
17- اللسانيات وتحليل الخطاب: أية علاقة؟ تساؤلات منهجية، مصطفى غلفان، مجلة فصول، ع77، شتاء - ربيع 2010م.
18- اللسانيات والنقد الأدبي- لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب لمحمد خطابي، عبد الرحمن التمارة، علامات، مجلة تعنى بالسيميائيات والدراسات الأدبية الحديثة، المغرب، ع25، 2005م.
19- ما هو النص؟، نهلة الأحمد، مجلة المعرفة، وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ع451، 2001م.
20- مفهوم التناص عند جوليا كرستيفا، محمد وهابي، علامات في النقد، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ، ج54، مج14، ديسمبر 2004م.
21- مفهوم النص عند المنظرين القدماء، محمد الصغير بناني، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، ع12، ديسمبر 1997م.

22- مفهوم النص في مجالين ثقافيين، محمد مفتاح، ضمن: انتقال النظريات والمفاهيم، تنسيق: محمد مفتاح وأحمد بوحسن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة محمد الخامس، الرباط، 1999م.
23- مقدمة في تجاوز عتبة الجملة- الاتجاه إلى النص في الدراسات اللغوية، د. جمعان عبد الكريم، www.lissaniat.net.
24- من لسانيات الجملة إلى علم النص، د. بشير ابرير، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، ع412، 2004م.
25- من نحو الجملة إلى نحو النص، د. سعد مصلوح، ضمن: عبد السلام هارون معلما ومؤلفا وباحثا، جامعة الكويت- كلية الآداب، 1990م.
26- من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي، سيرة ذاتية أكاديمية موجزة، فان دايك، ترجمة: أحمد صديق الواحي، فصول، ع77، شتاء-ربيع 2010م.
27- المنهج التداولي في مقاربة الخطاب، المفهوم، المبادئ، الحدود، نواري سعودي أبو زيد، فصول، العدد 77 شتاء-ربيع 2010م.
28- نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني، د.أحمد المتوكل، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، دار النشر المغربية، الرباط، ع1، 1977م.
29- نحو لسانيات نصية عربية، رشيد عمران، سلسلة فكر ونقد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009م.
30- نحو النص مبادئه واتجاهاته الأساسية، نعمان بوقرة، علامات في النقد، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ج61، مج16، مايو 2007م. ع61
31- نحو نظرية عربية للإحالة الضميرية: دراسة تأصيلية تداولية، ميلود نزار، مجلة علوم إنسانية، ع42، صيف 2009.
32- النص بنياته ووظائفه مدخل أولي إلى علم النص، فان دايك، بحث ضمن: نظرية الأدب في القرن العشرين، ترجمة: د. محمد العمري، ط2، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2005م.

33- النص لغة واصطلاحا، خليل الموسى، جريدة الأسبوع الأدبـــي، العدد 823، 2000م.
34- النصوص وسياقاتها- دراسة في الأدبية، الأيديولوجيا والخطـــاب، عفـــاف البطاينة، فصول، العدد 58، شتاء 2002م.
35- نظرية النص، رولان بارت، ترجمة: محمد خير البقاعي، مجلة العرب والفكـــر العالمي، ع3 1988م.
36- نظرية، نص، أدب: ثلاثة مفاهيم نقدية، د. عبد الملك مرتاض، ضمن: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، النادي الأدبـــي الثقافي، جدة، 1990م.
37- نظرية النص بين التنظير والتطبيق، خالد محمود جمعة، علامـــات في النقـــد، النادي الأدبـــي الثقافي، جدة، ج49، مج13، سبتمبر 2003.

# اللسانيات النصيّة في الدّراسات العربيّة الحديثة

## بحثٌ في الأطر المنهجية والنظرية


**د. خالد حميد صبري**

▪ كاتب من العراق


مرّ البحث اللساني -عبر تاريخه- بتحولات كبيرة ومهمة، كانت وليدة إعادة النظر والبحث المستمرين عن نظرية لسانية يمكن أن تكون الأكفأ في مقاربة اللغة وقضاياها، وكانت لسانيات النص -التي ظهرت أواخر ستينيات القرن المنصرم- إحدى أهم المقاربات التي توصل إليها اللسانيون؛ إذ هي تسعى إلى سدّ الثغرات التي شُخّصت على النظريات التي سبقتها، تلك النظريات التي ظلت محصورةً في إطار الجملة، وفي إطار الصيغ المجردة، والبحث عن الكفاية النحوية، فجاءت لسانيات النص لتتجاوز الجزئي إلى الكلي، والمجرد إلى المستعمل، والكفاية النحوية إلى الكفاية التواصلية عبر الوحدات الخطابية المختلفة التي يقف النص في مقدمتها.

وقد حاولنا أن نصنف الدراسات النصية العربية على أساس الأطر المنهجية والنظرية التي تحكمت في صياغتها، واعتمادا على طبيعة هذه الأطر اختيرت الكتابات المعروض لها في مفاصل هذه الدراسة. وهذا يعني أن إمكانية الاندراج في إطار منهجي أو نظري معينين هو الرائز في اختيار بعض الكتابات واستبعاد سواها، على أن هذا البعض المُستبعَد إنما هو مُستبعَد عن التصنيف لا التوظيف.

ولابد من القول: إن التحليلات التي صاغتها هذه الدراسة تخضع لما تفرضه طبيعة تلك الأطر من تصورات ومفاهيم، وعليه نحت الدراسة -في بعض المواضع- منحى نقديا يتجاوز مجرد العرض والتحليل، ليشخص مواضع الخلل والقصور.

إن هذا التصنيف وهذا الفرز المصحوبين بالوصف والتحليل وإثارة الأسئلة من شأنهما أن يعطيا تصورا عاما لما هو عليه وضع لسانيات النص في الثقافة العربية، وهو وضع يتعالق بنحو طبيعي مع الوضع العام للسانيات العربية. وبناءً عليه حاولنا أن نفيد -منهجيا ومعرفيا- من الدراسات التي تناولت -بالتحليل والنقد- الواقع اللساني العربي، وتقف في مقدمتها دراسة الباحث مصطفى غلفان (اللسانيات العربية الحديثة- دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية)، ودراسة الباحث حافظ إسماعيلي علوي (اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة- دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته). وتسعى هذه الدراسة أن تكون جزءاً متمّماً لهذا المشروع النقدي العربي الذي أخذ على عاتقه تحليل الخطاب اللساني العربي، وما يواجهه من عوائق وإشكالات، والكشف عن الصلات الرابطة بينه وبين الخطاب اللساني العالمي، حتى تتبين الأسس المنهجية والنظرية التي اعتمدت عليها كتاباتنا اللسانية.


ISBN: 978-614-02-1218-3

9 786140 212183

منشورات ضفاف
DIFAFPUBLISHING
editions.difaf@gmail.com

دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع

دار الأمان الرباط

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
editions.elikhtilef@gmail.com



www.neelwafurat.com - www.nwf.com نيل وفرات.كوم جميع كتبنا متوفرة في موقع